قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة

قـضـيـة

د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة

المجـلد الثانى

إعــــداد
مركز ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثانى

العنـــــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
فى التحقيقات الجارية..		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	١
كل الدول تمنع تداول المعلومات والأبحاث التى تضر بمصالحها..		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٢
حضرت فتح خزانة والدى وتسلمت ما يخص الأسق		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٣
ازدواج جنسية د. سعد الدين.. لا تمنحه "الحماية الدبلوماسية"		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٤
الاتهامات الموجهة من النيابة لسعد الدين إبراهيم		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٥
مركز ابن خلدون قام بتزوير الأبحاث		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٦
محاكمة سعد الدين إبراهيم تأخرت ١٥ سنة		أخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/٠٨	٧
نص تحقيقات النيابة مع سعد الدين إبراهيم وشركاه		العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٨
زوجى رجل النظام!	عثمان أمين	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	١٣
د. سعد الدين إبراهيم بين ازدواجية الحكومة وغسيل الشخصيات!		العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	١٤
ألغام البحث العلمى فى مصر	على الفاتح	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	١٦
العادلى: لن نخضع لابتزاز أو بطولات زائفة	جيهان فاروق الحسينى	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	١٨
جمعيات .. وحكومات	جمال زايدة	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٠
النيابة تستمع لأقوال ٧ موظفين جدد لتظهيرهم	أحمد موسى	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢١
الانقلاب الحكومى على سعد الدين إبراهيم	خالد منيسى	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٢
المثقف الانتهازى.. والمثقف السلبى!	رجب البنا	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٣
بدء الكشف عن سرية حسابات المتهمين بمركز ابن خلدون		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٥
عن المقاومة والمحامين وسعد الدين إبراهيم	عصام العريان	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٦
كلام فى الهواء	سليم عزوز	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٧
النيابة بدأت عملها فى الإطلاع على سرية حسابات المتهمين	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٨
تجديد حبس سعد الدين إبراهيم.. الأربعاء القادم	إبراهيم العزب	المساء	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٢٩
لوجه الوطن	عبد الحليم قنديل	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٣٠
أبيض وأسود	عبد الله السناوى	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٣٢
جمعيات للتمويل والتطبيع	وفاء حلمى	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٣٤

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الثانى

العنـــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
قضية سعد الدين إبراهيم	عادل الجوجرى	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٣٦
الاستماع لأقوال ٨ شهود جدد فى قضية ابن خلدون	نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤٠
راحت المعركة، وبقي لا صوت يعلو فوق..		الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤١
الدكتور سعد خرج من جنة الحكومة على قرن "بقرتها المقدسة"	جمال فهمى	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤٤
نيابة أمن الدولة.. تتسلم اليوم حسابات ابن خلدون	انتصار النمر	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤٦
نظر تجديد حبس سعد الدين إبراهيم غدا	خليل أبو الحسن	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤٧
بسة.. والدكتور سعد.. والنصب الكروى!	أسامة أنور عكاشة	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٤٨
جواسيس الحصانة الدبلوماسية	على سعيد	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٥١
القاموس السرى لقراصنة التمويل!!		أخبار الأدب	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٥٦
قضية الدكتور سعد تعيد فتح الملف الحساس:	عبد السلام باشا	أخبار الأدب	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٧٦
نصرى ونصرة.. شركاء في مصر:		أخبار الأدب	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٨٤
أمناء مركز ابن خلدون		أخبار الأدب	٢٠٠٠/٠٧/٠٩	٨٥
مصر: سعد الدين إبراهيم ينفى طلبه ضغوطا أمريكية لإطلاقه	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٨٦
مصر: أدلة جديدة ضد سعد الدين إبراهيم وإشاعات عن الإفراج عنه قريبا		الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٨٨
أعوان د. سعد الدين إبراهيم.. يتساقطون ضبط صاحب مطبعة تزوير البطاقات الانتخابية	انتصار النمر	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٠
موسى يرفض طلبا أمريكيا للإفراج عن سعد الدين إبراهيم	محمود بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٢
مابعد قضية مركز ابن خلدون!!	عزازى على عزازى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٣
القبض على سعد الدين إبراهيم ضربة للتطبيع والمطبعين	تهانى تركى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٤
ارتفاع عدد المتهمين إلى ٨ وحبس متهمة جديدة	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٥
على رأسه ريشة	حمدين صباحى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٦
تفاصيل العلاقة بين سعد الدين إبراهيم وإسرائيل	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	٩٧
لماذا رفضت مصر الضغوط الأمريكية والغربية للإفراج عن مدير مركز ابن خلدون	محمود بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٠	١٠٣
ارتفاع عدد المتهمين إلى ٨ وحبس متهمة جديدة	خديجة عفيفى	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٠	١٠٥

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثانى

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثانى

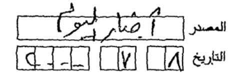
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	الكاتب/المحرر	العنـــــــــوان
١٥١	٢٠٠٠/٠٧/١٢	الحياة		مصر: اتجاه إلى تمديد اعتقال سعد الدين إبراهيم والنيابة تأمر بالقبض على ٨ آخرين
١٥٢	٢٠٠٠/٠٧/١٢	الأخبار	خديجة عفيفى	اليوم.. تجديد حبس د. سعد إبراهيم
١٥٣	٢٠٠٠/٠٧/١٢	الحياة	وضاح شرارة	سعد الدين إبراهيم بين التضامن والتنصل
١٥٦	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الأخبار		تأجيل نظر تجديد حبس د. سعد إبراهيم ونادية عبد النور لليوم
١٥٧	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الجمهورية	جمال عقل	مواجهة سعد الدين إبراهيم بأقوال المتهمين والمضبوطات
١٥٨	٢٠٠٠/٠٧/١٣	المساء	على محمدى	استدعاء على سالم ومواصلة التحقيق مع المدير
١٥٩	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الحياة	محمد صلاح	مصر: اتجاه لتمديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٦٠	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الشرق الأوسط		النيابة المصرية تواجه سعد الدين إبراهيم باعتراف مساعدة ضده
١٦١	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الوفد	نجوى عبد العزيز	مواجهة سعد إبراهيم بأقوال الشهود فى قضية ابن خلدون
١٦٢	٢٠٠٠/٠٧/١٣	الشرق الأوسط		القاهرة ترفض تدخلات أميركية فى قضية ابن خلدون
١٦٣	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الأخبار	خديجة عفيفى	تجديد حبس د. سعد إبراهيم وحبس ٤ متهمين فى قضية ابن خلدون
١٦٤	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٦٥	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الشرق الأوسط		مصر: تمديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٦٦	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الشرق الأوسط		تمديد حبس سعد الدين إبراهيم ونجلاه يستغربان الاتهامات
١٦٨	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الأهرام		تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات
١٦٩	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الأهرام	أحمد موسى	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ١٥ يوما أخرى
١٧١	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الجمهورية		تجديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٧٢	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الوفد	نجوى عبد العزيز	حبس ٤ متهمين وتجديد حبس مدير مركز ابن خلدون
١٧٣	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الحياة	إبراهيم عيسى	قضية سعد الدين إبراهيم وما بعد "تفاحة" السادات!
١٧٧	٢٠٠٠/٠٧/١٤	الوفد	مدحت خفاجى	الدائرة الآن على المثقفين

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الثانى

نهاية الفهرس



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



في التحقيقـــات الجاريــــة..

● تكثف مباحث امن الدولة نشاطها بحثا عن ٣ من الموظفين والمندوبين بمركز ابن خلدون قررت نيابة امن الدولة العليا القبض عليهم بعد ورود اسمائهم في التحقيقات.

● اسامة حماد احد موظفي المركز الذين استدعتهم النيابة لسؤاله كشاهد ولكن بعد التحقيقات تقرر حبسه وتحول من شاهد الى متهم بعد ان تبين انه تقاضى مبالغ مالية من دولة اجنبية كمكافأة عن عمله بالمشروع.

● قطاع مصلحة السجون تلقى خطابا من مكتب النائب العام يطلب فيه ايداع المتهمة السودانية الجنسية والمدير المالي لمركز ابن خلدون في عنبر او زنزانة غير العنبر المحبوسة به في سجن القناطر والخاص بالنزيلات في قضايا الاداب بناء على رغبتها بعد تقديمها شكوى للنيابة ـ

● الكاتبة الصحفية امينة شفيق رئيس مركز دعم الناخبات احد فروع مركز ابن خلدون تقدمت لنيابة امن الدولة العليا وطلبت الادلاء باقوالها.. النيابة استجابت لها واستمر سؤالها عدة ساعات يوم الخميس...

مصادر النيابة اكدت ان سؤال امينة شفيق تم كشاهدة وليست متهمة خاصة وان الشهود وهم موظفو المركز كمديرة الخزينة اكدوا عدم علمهم باعمال التزوير التي كانت تتم في البطاقات الانتخابية.

● خزينة اسرة د. سعد الدين ابراهيم والتي ثارت التساؤلات عن محتوياتها اخيرا تم فتحها بعد ٣ ايام من نقلها للنيابة نظرا لعدم وجود مفتاح.. اسرة د. سعد اصطحبت خبير مفاتيح الخزانة من توكيل الشركة اليابانية صانعة الخزينة وقام بفتحها لفريق التحقيقات وكانت المحتويات مقتنيات خاصة بالاسرة.

● تستعد نيابة امن الدولة هذا الاسبوع لمواجهة د. سعد الدين باقوال الشهود وكذلك مواجهته بمحتويات المستندات التي عثر عليها وتمثل دليل الادانة في الاتهامات الموجهة له.

● تستمع النيابة ايضا الى مخرج الفيلم السينمائي «ادخل شريك وشارك» وذلك لسؤاله في التحقيقات وحقيقة دوره في هذا الموضوع.

● محكمة استئناف القاهرة قررت الموافقة على طلب نيابة امن الدولة العليا بالكشف عن الحسابات الخاصة بمركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات لمعرفة حركة التحويلات والحسابات وقد تكشف عن حقائق جديدة من المحتمل ان تفيد التحقيقات.

● «باربارا» الامريكية زوجة د. سعد الدين ابراهيم حضرت من سفاجا حيث كانت تقيم فور علمها بنبأ القبض على زوجها وتابعت التحقيقات.

● د. سعد الدين ابراهيم طلب من رئيس نيابة امن الدولة العليا في الرابعة فجرا بعد القبض عليه تمكينه من الاتصال بمحاميه «رجائي عطية» رئيس النيابة قدم له تليفونه وتم ايقاظ الاستاذ رجائي عطية الذي حضر ولكنه اعتذر عن عدم تولي الدفاع في القضية نظرا لانشغاله في معركة انتخابات المحامين باعتباره مرشحا كنقيب.. واضطر د. سعد الدين الى الاستعانة بفريد الديب المحامي ليتولى الدفاع عنه والذي قام بزيارته في السجن فعلا والاطلاع على محاضر التحقيق في النيابة.

أستاذ قانون دولي وقنصل فنلندا:

كل الدول تمنع تداول المعلومات والأبحاث التي تضر بمصالحها..

ويؤكد د. عمر الحديدي أستاذ القانون الدولي بجامعة الاسكندرية وقنصل عام فنلندا في مصر ان هناك حدودا لحرية مراكز البحوث الاجتماعية في نقل المعلومات حسب طبيعة هذه المعلومات ونوعيتها خاصة أن هناك خطا رفيعا يفصل بين المعلومات والبحث العلمي واحصائياته واستخدامها في البحث العلمي وبين المعلومات التي تمس بالأمن القومي أو الاجتماعي [illegible] صحيحة أو خطأ [illegible]

وأوضح أن المراكز [illegible] التعامل مع الجهات الأجنبية ولكن بشروط [illegible] او أمنها والا تكون نتائج [illegible] فيها محاباة لوجهة النظر [illegible] والا يكون تمويل هذه الابحاث [illegible] أخرى خفية.

واكد ان عمل هذه المراكز يختلف عن مهنة المراسل الصحفي [illegible] عن د. سعد الدين [illegible] د. سعد [illegible] عن تداول المعلومات [illegible] لا تحاسب المراسل الصحفي وأوضح أن الصحفي يقوم [illegible] من مواقع الاحداث [illegible] النتائج كما ان الصحفي [illegible] من جريدته وليس من جهات أجنبية.

وأضاف ان مركز ابن خلدون تناول حكما قضائيا اصدرته محكمة النقض خاصا ببطلان انتخابات ٨ نائبا



■ د. عمر الحديدي

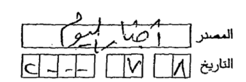
في البرلمان وقام بتعميم الحكم على كل نواب الشعب مدعيا أن الانتخابات مزورة في حين أن الحكم في ذاته دليل على نزاهة القضاء وشفافية أحكامه ويعد دليلا على عكس النتائج التي توصل اليها سعد الدين [illegible]

وبصفته قنصلا عاما لفنلندا في مصر قال ان مراكز البحوث الاجتماعية هناك تقوم بعملها بكل حرية سواء كانت خاصة او تعمل في الجامعات ولكنها لا تقوم على الاطلاق بالاساءة الى فنلندا وشعبها وصورتها في الخارج.

وهذا ما يجب ان نطبقه في مصر مع مركز ابن خلدون وغيره



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر: أخبار اليوم
التاريخ: ٨ / ٧ / ٢٠٠٠

ابنة سعد الدين إبراهيم:

حضرت فتح خزانة والدي وتسلمت ما يخص الاسرة

راندا ابنة د. سعد الدين ابراهيم والتى تعمل محامية حضرت معه جلسة التحقيق التى اعقبت القبض عليه فى نيابة امن الدولة العليا.. ثم قامت بزيارته فى سجن استقبال طره.

فى تصريح خاص «لأخبار اليوم» نفت راندا وجود اي معاملة سيئة لوالدها فى السجن وقالت انها امضت معه فترة من الوقت واخبرها بانه واثق من البراءة. اما هى فقد اعتبرت الاتهامات الموجهة لوالدها غير صحيحة لان ما نسب اليه خاطئ فى الصحف كان ممارسات تقوم على حرية التعبير والممارسة الحقيقية للديمقراطية.

واجهتها «اخبار اليوم» بما تردد عن علاقة والدها بمسئولى السفارة الاسرائيلية وما تردد عن تعاون مشترك فقالت إن مركز ابن خلدون مفتوح للجميع ووالدها له علاقات كثيرة جدا ومن حقه أن يستقبل اى دبلوماسى طالما هناك اتصالات دبلوماسية مع بلده مضيفة ان كل اللقاءات كانت منشورة.

اشادت ابنة د. سعد الدين ابراهيم بفريق التحقيقات فى نيابة امن الدولة العليا وقالت انهم كانوا يتعاملون مع والدها على مستوى عال من النزاهة فى الاداء. وقالت ان النيابة مكنتها من حضور فتح خزينة الاسرة ووقعت على محضر جرد محتوياتها وتسلمتها.

«راندا» قالت ايضا ان ادارة سجن طره تسمح للأسرة بارسال الطعام يوميا لوالدها من المنزل حيث يقتصر الطعام على الزبادى والفواكه نظرا لان د. سعد نباتى ولا يتناول اللحوم.

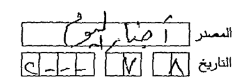


■ راندا سعد الدين ابراهيم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



استاذ القانون الدولى الخاص:

ازدواج جنسية د. سعد الدين.. لاتمنحه «الحماية الدبلوماسية»

يؤكد د. محمود مصيلحى استاذ القانون الدولى الخاص بجامعة عين شمس غرابة ما قام به مركز ابن خلدون، لاننا لم نسمع عن مركز علمى مماثل فى الخارج، قام بنشر بحث يسئ فيه إلى بلاده، ويتعارض مع مصالحها، وخاصة أن مصر مستهدفة كدولة رائدة فى المنطقة، وهناك الكثيرون الذين يحاولون عرقلتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، أملا فى تخفيف ثقلها ووزنها فى المنطقة.

وأضاف أن خطورة ما يقوم به د. سعد الدين ابراهيم لايتوقف عند الأبحاث، ولكنه يمتد إلى الجامعة، باعتباره مسئولا عن صياغة عقول الأجيال الجديدة، وبث أفكار معينة سلبيا فى تفكير الطلبة، وهذا يؤدى إلى زعزعة ثقتهم فى بلادهم إذا كانوا مصريين، ويسئ إلى صورة بلادنا فى عيون الطلبة الأجانب.

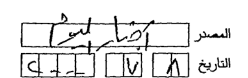
وأكد ان مراكز البحوث الاجتماعية يجب أن تعمل فى إطار الغرض من إنشائها، ولذلك يجب مراجعة أهداف مركز ابن خلدون ومطابقتها على البحوث التى قام بإجرائها، بحيث لايتعارض كل ذلك مع المصالح العليا للدولة، وهو ما لايعد تناقضا مع حرية الراى، لان حرية الراى لاتعنى هدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى للدولة.

وأوضح د. مصيلحى أن القانون الدولى لايمنع تطبيق القانون الجنائى داخل كل دولة، لان الأخير قانون إقليمى، والاصل فى القوانين أن كل من يقوم بفعل يعاقب عليه القانون، تجب مساءلته قانونيا عن هذا الفعل.

وقال إن ازدواج جنسية د. سعد الدين لايمنحه حق «الحماية الدبلوماسية»، لأن القانون الدولى استقر على ما نسميه الجنسية الفعلية أو الواقعية، فى حالة وجود نزاع متعلق بشخص مزدوج الجنسية، وتقدر هذه الحالة بحسب ظروف كل شخص على حده، بمعنى مكان إقامته الفعلية، وتركز مصالحه فى إقليم الدولة، وهو ما ينطبق على د. سعد الدين الذى يستقر فى مصر، ومصالحه تتركز فيها، ولذلك ليس هناك ما يعفيه عن المحاسبة عن افعاله فى مصر.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الاتهامات الموجهة من النيابة لسعد الدين ابراهيم

فريق التحقيقات بنيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار هشام سرايا يحقق مع الدكتور سعد الدين ابراهيم فى عدة اتهامات على رأسها.

– قبول مبالغ من دول اجنبية بقصد الاضرار بالمصلحة القومية

– التصب.. والتزوير

– قبول تبرعات مالية دون الحصول على ترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية بالمخالفة للقرار العسكرى رقم ٤ لعام ٩٤.

– اعداد وحيازة تسجيلات تتضمن شائعات كاذبة ودعايات مثيرة من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة العامة والمعدة للتوزيع باحدى وسائل الاعلام وذلك فى الفيلم التسجيلى «ادخل شريك وشارك»

ابلة الاتهام تقوم على المستندات التى ضبطت داخل مركز ابن خلدون وكذا صور البطاقات الانتخابية بفيلا د. سعد.. ومركز دعم الناخبات هذا وتشمل المستندات المراسلات بين د. سعد الدين والاتحاد الاوربى حول مشروع المركز لتوعية الناخبين للحصول على مبالغ مالية وتكلفة اعداد هذه الانتخابات..

شاهد من أهلها:

مركز ابن خلدون قام بتزوير الأبحاث لإثارة شهية الزبون الأجنبي!

يؤكد الدكتور عبده عبدالرحمن الخولى أستاذ الاجتماع بجامعة شمال إلينوى الأمريكية، والاستاذ الأسبق بالجامعة الأمريكية فى القاهرة، وهو أحد أساتذة د. سعد الدين ابراهيم فى علم الاجتماع أن بعض الجهات الأجنبية فى الاتحاد الأوروبى، وبعض دول البحر المتوسط تقوم باسم العولمة، بإجراء أبحاث عن المجتمع المصرى، وتدفع مقابل ذلك بسخاء، وهو ما شجع مراكز البحوث، ومنها مركز ابن خلدون على "فبركة" النتائج لتلائم شهية زبائنهم فى الخارج، ويقومون بوضع النتائج التى تثير فضول الأجانب، ثم يبنون عليها، ويلوون المقدمات بعد ذلك، ولتذهب مصالح الوطن إلى الجحيم، طالما يقبضون هم الثمن!

وأضاف أن هذه الجهات عندما تدفع أموالا طائلة فى تلك الأبحاث والأفلام، فإنها تقوم بذلك ليس حبا فى البحث العلمى، أو رغبة فى حل المشاكل الاجتماعية المصرية، ولكنها تقوم بذلك لإعادة استخدام هذه البحوث ضد مصر، ولدراسة مواطن الضعف فى المجتمع، مثلما فعلت مع تركيا، سواء بإثارة الأقليات داخلها، أو رفض انضمامها إلى السوق الأوروبية، لأسباب اجتماعية.

وأكد أن الهدف الحقيقى لهذه البحوث هدف سياسى، وخاصة أن أبحاث ابن خلدون تناولت موضوعات الأقليات فى مصر، والجماعات العرقية، وحالة السجون، والانتخابات، وهناك حدود لتصدير الأبحاث والمعلومات خاصة فى المجال



■ د. عبده عبدالرحمن الخولى

الاجتماعى، لأنها تتناول - فى الغالب - موضوعات داخلية بحتة شديدة الحساسية، وتسريب نتائجها، وخاصة إذا كانت مزورة كما حدث مع ابن خلدون مسألة خطيرة وقال: لا أدرى لماذا يبيع عالم مثل د. سعد الدين ابراهيم ضميره من أجل الأموال، خاصة أنه يتمتع بثراء كبير، جمعه من عمله مع الجهات الأجنبية لفترات طويلة.

وأضاف: إن الدولة عندما تعطينا مطلق الحرية للحصول على المعلومات، يمكن نشرها لأغراض البحث العلمى الصحيح، فى الدوريات الوطنية والعالمية، لبحث المشاكل وإيجاد الحلول لها، وليس بهدف الإساءة إلى الوطن، خاصة وأنه لايوجد مجتمع واحد خال من السلبيات، حتى أكثر الدول غنى وتقدما.

وأكد أنه لو أرادت جهة أجنبية الحصول على نفس هذه البحوث من المراكز الإسرائيلية - رغم امتلائها بالأقليات والمشاكل الاجتماعية - لما استطاع أحد ذلك، وهذا دليل أن كل دولة من حقها حماية أمنها الاجتماعى.

لكن ما رأى أساتذة القانون الدولى فى نشاط مركز ابن خلدون.. وهل هى أبحاث علمية.. أم معلومات يعاقب عليها القانون..؟!

أساتذة القانون الدولى والمنظمات الدولية:

محاكمة سعد الدين إبراهيم تأخرت ١٥ سنة

ويرى د. حازم عتلم استاذ القانون الدولى العام والمنظمات الدولية بحقوق عين شمس ان ما فعله سعد الدين ابراهيم حاول به نقل المعلومات واثارة الفتن الطائفية، وتزوير نتائج الأبحاث، وخداع الجهات الأجنبية نظير تلقى أموال طائلة مقابل أبحاث علمية خاطئة.

وأكد أن تجاوزات د. سعد الدين لاترجع إلى قانون إنشاء الجمعيات، ولكن إلى نشاطه المشبوه فى تلك الأبحاث منذ ١٥ سنة، وأن الجهات المسئولة لم تنتبه إلى نشاطه وممارساته غير المشروعة إلا مؤخرا.

والقى اللوم على بعض أجهزة الإعلام لأنها صنعت من سعد الدين إبراهيم «نجما»، وهى التى قامت بتلميعه وتقديمه إلى الخارج، باعتباره واجهة وشخصية تقدمية تتحدث بلغة العالم.

وعن طبيعة الأبحاث التى قام بها، يقول استاذ القانون إن خطورة ما قام به سعد الدين ابراهيم أيضا ينصب على طبيعة المعلومات التى قدمها وارسلها للخارج، فعندما يدعى أن الاقباط فى مصر ممنوعون من الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، فهذا كذب وافتراء على مصر، وسمعتها.

وعن مسألة ازدواج جنسيته أكد ان حكم القانون الدولى واضح فى تلك المسألة، لان د. سعد الدين ابراهيم، مصرى الجنسية أمام القانون المصرى، ويخضع له، كما أن قضايا الجرائم تتعدى الجنسية، لان الأجنبى يعاقب على ارتكاب الجرائم حتى لو قام بارتكاب فعل يعاقب عليه قانون الدولة التى وقع فيها الفعل.

عثمان أمين حصل على التفاصيل المثيرة

نص تحقيقات النيابة مع سعد الدين إبراهيم وشركاه

اتهامات النيابة:

■ انتجت فيلما «سينمائيا» للإساءة لسمعة مصر ■ تلقيت أموالا من جهات أجنبية دون ترخيص ■ شاركت في تزوير ١٤ ألف بطاقة انتخابية ■ أنت مسئول عن مشروع دعم الناخبات ■ أعلنت الوصايا العشر للتحريض ضد الإسلام والنظام

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر العربي
التاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٠

سعد الدين إبراهيم:

■ تهمة مباحثية مغرضة.. ولم أشاهد الفيلم ■ الشكل القانونى لمركز ابن خلدون لا يحتاج لتصريح رسمى بتلقى الأموال ■ لا أعرف عنها شيئا وليس من مسئوليتي متابعة هذه الأشياء ■ لا شأن لى به وتديره الصحفية أمينة شفيق عضو المجلس القومى للمرأة الذى تترأسه سوزان مبارك

الصدمة أو المفاجأة الحقيقية فى قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم المحاضر بالجامعة الامريكية ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية أن الخطوط الحمراء المنوع الاقتراب منها لم تعد التعاون والتطبيع مع الصهاينة أو العبث بقضايا الأقباط والعنف الدينى أو إثارة النعرات بين الأقليات فى المجتمعات العربية، وإنما هى الانتخابات البرلمانية، فهى الخط الأحمر وتقليعة عام ٢٠٠٠ لا يجوز تجاوزه، فالجميع إلى السجن: الفكرة والقلم والحلم والدردشة لو اتصل الأمر بالانتخابات بالذات.

وعلى العكس مما تداولته وسائل الإعلام فلم تكن إثارته لقضية الأقليات أو علاقته المفضوحة مع الصهاينة أو مشروعه بإعادة تأهيل التائبين من أعضاء الجماعات الإسلامية أو وصاياه التسع فى «بيان المائة» محل اتهام، بل من المرجح أن تكون الدافع لإطلاقه بعد تحقيق الغرض الرئيسى فى القضية وهو وقف مشروع مراقبة الانتخابات.

تداعيات القضية بدأت بإغلاق هيئة دعم الناخبات «هدى» التى تترأسها الصحفية أمينة شفيق.

التحقيق مع سعد الدين إبراهيم الذى حصلت عليه «العربى» ارتكز على محورين رئيسيين وهما العثور على ١٤ ألف بطاقة انتخابية مزورة بأسماء بعض المتعاملين فى البورصة تم استخدامها على أنها كشوف انتخابية للحصول على أموال من جهات أجنبية.

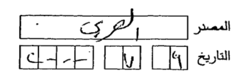
والثانى: إعداد فيلم سينمائى تسجيلى باسم «ادخل شريكا وشارك» مدته ١٧ دقيقة يشجع المواطنين على المشاركة السياسية والتصويت فى الانتخابات. وعليهما وجهت النيابة إلى مدير مركز ابن خلدون خمسة اتهامات اساسية وهى:

- جمع أموال دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات الرسمية.
- الاستيلاء على مبالغ مالية بأساليب احتيالية من جهات أجنبية مقابل إعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة.
- الاشتراك مع آخرين لتحرير كشوف وبطاقات انتخابية مزورة.
- إعداد وسيلة من وسائل العلانية تتضمن عبارات وإشاعات كاذبة وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.
- قبول مبالغ مالية من دول أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية بإنتاج فيلم سينمائى يسىء إلى سمعة مصر فى الخارج.

إلى ذلك سيكون على مدير مركز ابن خلدون مواجهة سيل الاتهامات التى كالها له العاملون معه فى المركز



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وكشفت عنها تحقيقات النيابة على مدار الأسبوع الماضى بتأكيد مسئوليته عن مشروع المشاركة فى الانتخابات وتحصيله الأموال ووضعها فى حسابه الخاص.

والآن إلى أين تتجه قضية إبراهيم وسط التداعيات المستمرة بملاحقة كل المشاركين فى عملية تزييف البطاقات الانتخابية ومواصلة الإدارة الأمريكية اتصالاتها وضغوطها لتسوية القضية وهو ما ألمح إليه محاميه إضافة لحملة دوائر العمل الأهلى بمصر والخارج فأعربت منظمة العفو الدولية عن مخاوفها من اعتقاله فى رسالة وجهتها للحكومة المصرية واتخذت لجنة المراقبة للمدافعين عن حقوق الإنسان فى جنيف وباريس المنحى نفسه.

كما طالبت سبعة مراكز لحقوق الإنسان فى أراضى «الحكم الذاتى» بالإفراج عن سعد الدين إبراهيم.

وإلى الخطوط الرئيسية فى تحقيقات النيابة مع سعد الدين إبراهيم وننفرد بنشر أقواله فى التحقيقات فى إطار سؤال وجواب:

أقوال إبراهيم

□ ما هى تفصيلات ما حدث؟

○○ فوجئت أثناء وجودى بمنزلى فى المعادى فى حوالى الساعة العاشرة مساء بقوة من مباحث أمن الدولة تداهم المنزل وتطرق على الباب بشدة ولم أعرف السبب واقتادونى إلى مقر مباحث أمن الدولة وأخذوا معهم خزينة من المنزل بها أوراقى وجهاز كمبيوتر وبعض الأوراق.

وتم احتجازى بمقر نيابة أمن الدولة حتى الصباح وسمحوا لى بإجراء مكالمة مع زوجتى أخبرتها بمكانى وفى اليوم التالى أحلت إلى النيابة.

□ هل تعرف شيئا سبب وجودك الآن والتهمة الموجهة إليك؟

○○ لا أعرف شىء فلم ارتكب شيئا يخالف القانون وأريد أن أعرف ماذا فعلته مخالفا للقانون؟

□ ماذا تعرف عن فيلم «ادخل شريكا وشارك»؟

○○ هو فيلم قصير مدته ١٧ دقيقة من إنتاج مركز ابن خلدون.

□ ما الهدف من إنتاج هذا الفيلم؟

○○ توعية المواطنين وتشجيعهم على المشاركة السياسية والمشاركة فى الانتخابات كأسلوب دعائى.

□ ما قولك فى أن فيلم «ادخل شريكا وشارك» يسىء إلى سمعة مصر بالخارج؟

○○ لم أشاهد الفيلم فى صورته النهائية حيث تولى الكاتب على سالم إعداد السيناريو وقام الفنان محمد نوح بوضع الموسيقى التصويرية للفيلم وحسب السيناريو الذى أطلعت عليه قبل تصوير الفيلم فإنه يدعو إلى المشاركة السياسية ويشجع الناخبين على المشاركة فى الانتخابات واعتقد أن كل العاملين فى الفيلم مخلصون لبلدهم ومسألة الإساءة إلى سمعة مصر هى «تهمة مباحثية مغرضة» ولا أتصور أن فيلما بهذا المعنى يسىء لسمعة البلاد.

□ ما قولك فى أن الفيلم «ادخل شريكا وشارك» تكلف ٣٠ ألف جنيه وأنت طلبت من الجهة الأجنبية الممولة للمشروع ٢٠٠ ألف دولار؟

○○ المبلغ المطلوب من الجهة الممولة يشكل تكاليف الفيلم سواء قبل تنفيذه من شركة «فيديو كايرو سات» التى تملك قناة على القمر الصناعى المصرى «نايل سات» أو بعد تنفيذه وكل خطوات التحضير للفيلم وإعداده فى صورته النهائية وأجور العاملين فى الفيلم تدخل فى التكلفة النهائية ولم يتم الانتهاء من إعداد الفيلم وبالتالى لم يتم حساب التكلفة النهائية.

البطاقات المزورة

□ ما قولك فى عثور مباحث أمن الدولة على نحو ١٤ ألف بطاقة انتخابية بمركز ابن خلدون؟

○○ لا أعرف عنها شيئا وليس من مهامى كرئيس لمجلس أمناء مركز ابن خلدون أن اتابع هذه الأشياء.

□ ما قولك فى أن البطاقات الانتخابية التى تم العثور عليها بمقر مركز ابن خلدون مزورة؟

○○ لا أعرف شيئا عن ذلك وقلت ليس من مسئوليتى هذه الأمور.

□ ما قولك فى أن تحريات مباحث أمن الدولة أكدت مسئولية مركز ابن خلدون عن مشروع «هدى» لدعم الناخبات؟

○○ هذا المشروع هو هيئة مستقلة عن مركز ابن خلدون وهو هيئة تترأسها الصحفية أمينة شفيق عضو المجلس القومى للمرأة التى تترأسه السيدة سوزان مبارك ولا علاقة لمركز ابن خلدون بهيئة مشروع دعم الناخبات.

تلقى أموال

□ ما قولك فيما أكدته تحريات مباحث أمن الدولة من تلقيك مبلغ ٢٢٠ ألف دولار من الاتحاد الأوروبى لبرنامج توعية الناخبين فى مصر؟

○○ من اختصاص مركز ابن خلدون وبحسب ما تنص عليه أهدافه عند التأسيس أن يدخل فى اتفاقيات مع مؤسسات وجهات أخرى بالداخل والخارج لتنفيذ البرامج والمشروعات التى تتفق وأهداف المركز وهذا شىء معلن للجميع وليس هناك سرية فى ذلك.

□ هل حصلت على موافقات رسمية وترخيص بتلقى التمويل من مؤسسة أجنبية لبرنامج توعية الناخبين؟

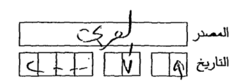
○○ طبيعة الشكل القانونى لمركز ابن خلدون تجعلنا لا نحتاج لتصريح رسمى فهى شركة مدنية لا تهدف إلى الربح.

□ هل يقوم مركز ابن خلدون بأنشطة خاصة بالاتحاد الأوروبى؟

○○ علاقة مركز ابن خلدون بالاتحاد الأوروبى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تنحصر فى قيام الاتحاد الأوروبى بتمويل بعض البرامج والمشروعات التى نقوم بها كما يمول الاتحاد الأوروبى غيرنا من المراكز فى العديد من الدول

الأقليات

□ ما قولك فيما هو منسوب إليك من إثارة قضايا الأقليات وتنظيم مؤتمرات بهذا الشأن بهدف بث دعايات مثيرة؟

○○ مؤتمر الأقليات الذى تم عقده فى ١٩٩٤ فى قبرص بعد رفض عقده فى القاهرة لاعتراض بعض الجهات وكان معلنا وتمت إذاعة توصياته وليس فيه ما يثير أية نعرات رغم اعتراض العراق وسوريا والسودان وقتذاك بسبب الإشارة إلى ما يحدث بشأن هذه القضية.

□ ما قولك فيما هو منسوب إليك فى تحريات مباحث أمن الدولة من المشاركة فى ندوة وإصدار ما يسمى «بيان المائة» أو الوصايا العشر تحرض فيها المواطنين ضد النظام والإسلام تحت ستار اضطهاد الأقباط؟

○○ لم تكن سوى إعادة لتقرير سابق وهى تسمى الوصايا التسع وليس العشر بعد حذف توصية وجميعها وردت فى تقرير أعده وكيل مجلس الشعب السابق المرحوم الدكتور جمال العطيفى وشمل التوصيات التسع للجنة البرلمانية برئاسة الدكتور العطيفى المشكلة بقرار من الرئيس الراحل أنور السادات لبحث تداعيات أحداث الخانكة فى منتصف السبعينيات ولم نتعرض سوى لهذه التوصيات وتمت مناقشتها بهدف العمل على إزالة كل ما يؤدى إلى إثارة الحساسيات بين الأقباط والمسلمين ولا ينكر أحد أن هناك بعض الأمور التى يجب معالجتها.

□ أنت متهم ببث دعايات مثيرة والإساءة إلى سمعة مصر من خلال نشر تقارير لبيان اضطهاد الأقباط مثلما حدث فى أحداث الكشح؟

○○ لم يحدث ومناقشة أحداث الكشح تمت فى إطار المناقشات التى جرت لبحث تداعيات الأحداث شأن العديد من المنظمات والجهات الرسمية والشعبية.

□ أنت متهم بجمع أموال من جهات أجنبية دون الحصول على تصريح من الجهات الرسمية؟

○○ محصلش والأموال التى تلقاها المركز خلال السنوات الماضية تأتى فى إطار عمل المركز الذى يتبنى مشروعات وبرامج يتم الاتفاق عليها.

□ أنت متهم بمخالفة الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بمنع الحصول على أموال من جهات أجنبية دون تصريح رسمى بذلك؟

○○ محصلش لأن مركز ابن خلدون شركة مدنية لا تهدف للربح ولا يحتاج لتصريح رسمى للحصول على الأموال.

الاحتيال

□ أنت متهم بالاستيلاء على مبالغ مالية بأساليب احتيالية لإعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة؟

○○ محصلش ولم أخالف القانون وجميع اتفاقيات مركز ابن خلدون مع الجهات المانحة للتمويل واضحة ومعروفة وفى نهاية كل برنامج تحدث تسوية نهائية للتكلفة ولم نمارس أى أساليب احتيالية.

□ أنت متهم بإعداد وسيلة من وسائل العلانية تتضمن عبارات وإشاعات كاذبة وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة؟

○○ محصلش وجميع نشاطات وأعمال مركز ابن خلدون تمارس فى علانية.

□ أنت متهم بقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية بإنتاج فيلم سينمائى يسىء إلى سمعة مصر فى الخارج؟

○○ محصلش والفيلم ليس فيه ما يسىء إلى سمعة مصر حسب السيناريو الذى أطلعت عليه وكل العاملين فى الفيلم من الوطنين المخلصين لبلدهم وأننى أمتلك خبرات طويلة من العمل العام ولم استهدف فى مرة واحدة الإساءة إلى مصر التى أنتمى إليها وأعتز بها.

إلى ذلك طلب المحامون الذين حضروا التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم وهم نجاد البرعى وحافظ أبو سعدة وناصر أمين وأحمد سيف ومحمد نبيه بإخلاء سبيله دون ضمان واحتياطيا بضمان تقدره النيابة.

كما دفعوا بعدم دستورية تأسيس نيابة أمن الدولة باعتبارها خارجة عن النظام القضائى ولا ينعقد لها اختصاص وبالتالى عدم ولايتها على التحقيق.

وأكدوا بطلان تطبيق الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ لأن نائب الحاكم العسكرى رئيس الوزراء أوقف العمل بالأوامر العسكرية وأيضا قالوا ببطلان التحقيق لاستمراره ١٩ ساعة متصلة منذ القبض على الدكتور سعد وهو ما يؤدى إلى إرهاقه والتأثير على إرادته استنادا لحكم لمحكمة النقض.

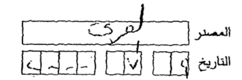
ويحسب نصوص قانون العقوبات فإن الاتهامات الموجهة إلى الدكتور سعد يعاقب عليها بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

المواجهة

ويبقى مواجهة النيابة للدكتور سعد بأقوال العاملين بالمركز التى أدانته وتشكل أدلة تثبيت الاتهامات بحقه وجهة التحقيق استدعت فى هذا الشأن ثمانية من العاملين بالمركز وأمرت بحبس غالبيتهم احتياطيا واتفقت أقوالهم على إدانة الدكتور سعد.

ويذكر أن أقوال العاملين فى المركز خاصة طارق حسان ومحمد إبراهيم عبد العزيز وكلاهما من مجموعة التائبين المنتمين للجماعة الإسلامية وخالد فياض مدير مشروع المشاركة السياسية محور القضية أكدت أنهم كانوا ينفذون تعليمات الدكتور سعد فى عملية جمع البطاقات الانتخابية وعددها ١٤ ألف بطاقة عثر عليها بمقر المركز وتشمل أسماء وهمية وبعضها قوائم بعض العملاء فى البورصة حصل عليها أحمد عطا المتهم فى القضية وأعطاها إلى سعد الدين إبراهيم لتقديمها إلى الجهة المانحة للتمويل «الاتحاد الأوروبى» لتبرير طلب تمويل بمئات الألوف من الدولارات.

وكانت نيابة أمن الدولة رفضت حضور محامين مع المتهمين أو حتى دخولهم مبنى النيابة حتى سمح لهم المستشار هشام بدوى المحامى العام فى الساعة الثانية عشرة والنصف ليلا بعد انقضاء ساعة ونصف الساعة من التحقيق ورفض المحقق إثبات حضور المحامين وعندما لفت نظرهم تعاون المتهم طارق حسان مع مسار التحقيق ورفضه حضور محامين معه انسحبوا ولم يثبت المحقق انسحابهم فى محضر التحقيق.



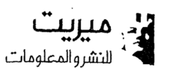
وسيكون على الدكتور سعد مواجهة اتهامات له من قبل العاملين بمركز تتصل باستقباله الصهاينة في مركز ابن خلدون خاصة القنصل الإسرائيلي والملحقة الدبلوماسية والتعاون معهما في إيجاد وسيلة تهدف إلى تعرض الأسرى الإسرائيليين للتعذيب في الحروب السابقة.

كما اتهم في أقوال خالد فياض بأنه كان يتبادل مع القنصل والملحقة الإسرائيلية مستندات وأوراقا سرية تهدف للإساءة إلى سمعة مصر.

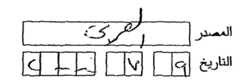
وأضاف فياض «أن الدكتور سعد اعتاد التزوير في فواتير المؤتمرات والبرامج المنفذة بغرض الحصول على تمويل أضعاف التكلفة الحقيقية والحصول على الفارق لنفسه فكان يكلف المؤتمر نحو خمسة آلاف جنيه ويقدم فواتير بمبلغ مضاعف «١٠ آلاف جنيه».

وذكر العاملون بالمركز أن الدكتور سعد سدد نحو ١٨ ألف جنيه للشركة المنتجة لفيلم «ادخل شريكا وشارك» على أن يسدد باقي المبلغ المتفق عليه «٢٠ ألف جنيه» بعد الانتهاء منه واتفق مع الفنان محمد نوح لوضع الموسيقى التصويرية مقابل ٥ آلاف جنيه وأعطى ٦ آلاف دولار لكاتب سيناريو الفيلم علي سالم، كما قيل إنه اتفق مع الممثل أحمد صيام على القيام ببطولة الفيلم في دور نصر مقابل ٤ آلاف جنيه ومثلها للممثلة الشابة صفاء جلال في دور «نصرى» على أن يتم بيع الفيلم بعد تجهيزه إلى الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار فيما أكد خالد فياض أن الدكتور سعد خدع محمد نوح والفنانين.

وفي ضوء مواجهة سعد الدين إبراهيم بأقوال العاملين معه في المركز سيتجه مسار التحقيق في القضية برمتها التي يعتبرها محاميه فريد الديب حتى الآن واهية تستند لأقوال مكذوبة وليس هناك ثمة دليل ضد إبراهيم على حد قوله.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الأمريكية باربارا إبراهيم لـ«العربى»:

زوجى رجل النظام!

عكفت السيدة باربارا إبراهيم الممثل الإقليمى لمجلس السكان الدولى فى القاهرة طيلة الأيام الماضية فى دراسة الوسائل والقنوات المتاحة لتسوية قضية زوجها الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون.

وأجرت باربارا الأمريكية عشرات الاتصالات على أكثر من صعيد تارة مع مسئولين مصريين باعتبار زوجها رجل النظام منذ أكثر من ٣٠ عاما وتارة أخرى مع الأمريكان باعتبارها مواطنة أمريكية وزوجها يحمل الجنسية الأمريكية أيضا تارة ثالثة مع مراكز ومنظمات حقوق الإنسان ودوائر العمل الأهلى المصرية والأجنبية لتقوم بدورها لإنقاذ سعد الدين إبراهيم أشهر من قام بهذا الدور على حد قولها.

كما عقدت باربارا أكثر من اجتماع سرى مع هيئة الدفاع ونصحها البعض بعدم توكيل فريد الديب محامى الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام حتى لا يثير ذلك الرأى العام ولكنها أصرت عليه.

سألتها «العربى» هل كان اختيار «الديب» من جانب السفارة الأمريكية ونصيحة مسئولين مصريين فقالت إنه اختيارى أنا وأولادى ولا شأن للسفارة الأمريكية بذلك واخترت معه منى ذو الفقار.

«أكدت مصادر قريبة منها أن مسئولاً مصريا نصحها باختيار فريد الديب».

وعن تعليقها على حادث القبض على زوجها أوضحت باربارا أن الدكتور سعد يعتبر قريبا من رجال النظام ويتمتع بثقتهم ويعمل فى مجال العمل الأهلى منذ ٣٠ عاما ولم يخالف القانون مرة واحدة ويؤدى عمله فى علانية وأمام الجميع.

وفى تفسيرها لمغزى القبض عليه فى هذا التوقيت مادام أنه يؤدى العمل نفسه منذ سنوات طويلة أكدت باربارا أن السبب الرئيسى هو موضوع لجنة مراقبة الانتخابات وأوضحت أن المسئولين المصريين غاضبون بشدة من الدكتور سعد منذ انتخابات عام ١٩٩٥ عندما أسس لجنة مراقبة الانتخابات وأصدرت توصيات ونشرت بعض أحداث الانتخابات وعندما استمر الدكتور سعد الدين إبراهيم فى العمل فى هذا البرنامج واعتزم مراقبة الانتخابات القادمة فكان ما حدث.

وعن إمكانية أن يكون هناك أسباب خفية للقبض عليه خلاف المعلن فى وسائل الإعلام من تلقى أموال أجنبية والإساءة إلى سمعة مصر قالت باربارا «لا تعليق».

وبسؤالها عن مدى اقتناعها بالاتهامات الموجهة إليه قالت باربارا إننى واثقة من براءته وأنه لم يرتكب شيئا يخالف القانون لأنه يدير مركزا به مجلس أمناء يضم شخصيات بارزة فى المجتمع.

«يذكر أن مجلس أمناء مركز ابن خلدون يضم د. عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق والدكتور عبدالمنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات الاجتماعية والسفير د. مصطفى الفقى مساعد وزير الخارجية ومندوبنا الدائم لدى الجامعة العربية ود. أسامة الغزالى حرب عضو مجلس نقابة الصحفيين.

وأضافت: واضح من اتجاه التحقيق أن المشكلة هى مشروع المشاركة السياسية وليس شىء آخر واعتقد أن التحقيق لن يؤدى إلى شىء.

ونفت باربارا إبراهيم اتصالها بالسفارة الأمريكية أو مسئولين أمريكيين فى واشنطن للتدخل لدى مصر مشددة على أنها واثقة أن الأمر سينتهى لصالح زوجها.

وعن تعليقها لتصريحات فى الخارجية الأمريكية تؤكد ارتياحها لمسار التحقيق مع سعد الدين إبراهيم قالت باربارا يمكن سؤال الخارجية الأمريكية فى ذلك ولن أعلق.

وعن وضع زوجها بعد زيارته فى السجن ألمحت إلى قلقه لكنه واثق من براءته.

وحول الفيلم السينمائى الذى أعده ويسىء إلى سمعة مصر أكدت باربارا أن زوجها يعمل منذ أمد بعيد فى مجال البحث عن مستقبل مصر ولا يمكن أن يسهم فى عمل به إساءة إلى سمعة مصر.

وبالنسبة للفيلم قالت إنه سيتضمن دعوة لتشجيع كل المصريين ليشتركوا فى الانتخابات العامة ولا يهدف إلى تشويه سمعة مصر.

وأعربت باربارا إبراهيم عن شكرها وتقديرها لكل وسائل الإعلام التى تناولت قضية زوجها بموضوعية.

عبدالعزيز حجازى

مصطفى الفقى

أمينة الجندى

■ عثمان أمين

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر [illegible]
التاريخ ٠٩ / ٠٧ / ٢٠٠٠

بين الوفد والصحف القومية.. والاتهامات الهلامية!

د. سعد الدين إبراهيم بين ازدواجية الحكومة وغسيل الشخصيات!

لن نعيد أو نزيد فى شرح أسباب الخلاف مع الدكتور سعد الدين إبراهيم فى أسلوب التعامل مع القضايا الوطنية لكننا نجد أنفسنا مثل كثيرين غير مطمئنين إلى أهداف وتوقيت الاجراءات الأمنية التى اتخذت معه كما أن رفضنا لقانون الطوارئ ينسحب بشكل تام إلى رفض اتخاذها ضد أى شخص فى مصر مهما كان اختلافنا معه.

لكل هذا نجد أن أسلوب تناول بعض الصحف لقضية سعد إبراهيم ومركز ابن خلدون وقع فى مأزق الازدواجية وانحرف عن السبيل ليتحول إلى نوع من الاصطياد فى الماء العكر أو ترديد دعايات أمنية غير محبوكة ولامقنعة.

فقد استبقت صحيفة «الوفد» الأمور عندما كتب الاستاذ سعيد عبد الخالق فجأة قبل القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم مقالا يهمز فيه ويلمز ويتهم الرجل مكررا ماسبق وأن نشرته الصحف آلاف المرات ضد سعد الدين إبراهيم ومركزه الممول وإشاعة الفتنة الطائفية وبيان المائة عن أحداث الكشح مع إشارات حول استضافة المركز للمطبعين وعلاقاته المشبوهة ولم تكن الوفد مهمومة بقضايا التطبيع وتعالت فى كثير من الأحيان عن اتخاذ مواقف فى مواجهة مؤتمر كوبنهاجن، أو مراكز البحث التى أحاطت الشبهات بأنشطة بعضها ومصادر تمويلها وهو ماجعل من المفاجأة أن يتطرق رئيس تحرير الوفد للامر ثم يتبع ذلك القبض على الدكتور سعد فيما يعطى ربطا بين الحدثين الكتابة والقبض ولم يكن الاستاذ عبد الخالق قد أضاف جديدا إلى الاتهامات التى وجهت لسعد الدين مئات المرات وفى أوقات أكثر خطورة من مجرد بيان المائة أو تلقى تمويل عندما عقد مؤتمر الاقليات ولم ينكر العمل مع جهات أجنبية بل وأعلن التمويل ولم يخفه.

ثم إن الفيلم الذى أعده مركز ابن خلدون حول الانتخابات والذى يبدو انه من أهم أسباب القبض على سعد الدين ابراهيم والذى كتب له السيناريو الكاتب على سالم أهدى موسيقاه الفنان محمد نوح وهو رئيس اللجنة الثقافية فى حزب الوفد وهو أمر يثير علامات استفهام أخرى ولا أحد شاهد هذا الفيلم حتى الآن ليحكم على أنه يسئ إلى مصر وإن كانت أجهزة الأمن اعتبرته يسئ إليها .

نأتى إلى اتهام النيابة للدكتور سعد الدين إبراهيم ومركزه بتلقى تمويل أجنبى وهو أمر تعرفه الحكومة منذ سنوات طويلة ويعلنه الدكتور سعد نفسه وفيما يخص اتهامه بالرشوة الدولية أو تبديد التمويل الخارجى فى غير محله والتلاعب فى صرفه كلها أمور تسأله عنها جهات التمويل وليس النيابة المصرية بوصف ذلك شأنا يخص الجهات الخارجية.

وتبقى تهمتان أولاهما قيام سعد الدين إبراهيم ومعاونيه بتزوير بطاقات انتخاب وأوراق لاقناع الجهات الخارجية بالتمويل والثانية هى الحصول على معلومات عن الهيئات والوزارات فى مصر وتسريبها أو بيعها للخارج وهما التهمتان اللتان يمكن الاعتداد بهما.

والملاحظ ان جهات الأمن لم تكن قد جهزت اتهاماتها لسعد الدين ابراهيم عندما قبضت عليها وأنها ضبطه ثم بدأت فى البحث عن الاتهامات وهى حالة تتكرر مع كل من تريد السلطات قرص أذنه وتنتهى مثل هذه القضايا إلى لاشىء.

بالاضافة إلى الاتهامات الهلامية التى يتضمنها قانون الطوارئ مثل اشاعة الذعر أو بث الدعايات أو الاساءة للدولة أو تسخين أجواء الفتنة وكلها اتهامات غير محددة ولا واضحة وتنتهى إلى الحفظ.

ثم إن اتهام سعد إبراهيم بالذهاب إلى الكتدرائية واعتبار المادة الثانية من الدستور هى أساس المشكلة الطائفية وغير ذلك من مؤتمرات وندوات حول الاقليات كلها أنشطة يمارسها سعد إبراهيم ومركزه منذ ثمانى سنوات ولم يسبق لجهات الأمن أن تحركت لمواجهة ذلك أو الرد عليه ولم تتحرك هذه الجهات الا فيما قبل الانتخابات البرلمانية وعلمها بنية المركز فى طلب لجنة دولية لمراقبتها وهو ما يحول الرجل إلى بطل يواجه العصف والتعسف بسبب حرصه على الديمقراطية خاصة أمام الجهات الأجنبية

وبالتالى فإن انتهاء قضية سعد إبراهيم إلى الحفظ وسقوط الاتهامات الضعيفة من شأنه ان يحول الرجل إلى بطل ديمقراطى فيما يبدو أنه عملية «غسيل شخصيات» .

وإذا كانت الصحف القومية توسعت فى نشر الاتهامات الموجهة إلى سعد الدين ابراهيم بسبب ما اعتبرته نشاطا بحثيا مشبوها فإن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة عشرات من مراكز الابحاث والجمعيات التى تتلقى تمويلا أجنبيا وتقوم بأبحاث

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

مشبوهة بل إن بعض المؤسسات القومية الكبرى قامت بإجراء ابحاث سياسية مشتركة بتمويل خارجى وبمشاركة من مراكز أبحاث اسرائيلية ولم تتحرك الاجهزة المعنية لمحاسبة هؤلاء والتحقيق معهم كما أن مركز ابن خلدون كان هو أول جهة قامت بتوفيق أوضاعها مع قانون الجمعية المطعون بعدم دستوريته ومعه كانت جمعية القاهرة للسلام التى تتلقى هى الأخرى دعما خارجيا فضلا عن كونها تمارس أنشطة واتصالات خارجية تتشابه مع ما يتهم به سعد الدين إبراهيم.

كل هذه المعطيات تكشف عن حالة التخبط والتربص والعشوائية التى تحيط بالحياة الأمنية والثقافية خاصة وأن الصحف القومية التى اكتشفت جرائم سعد الدين ابراهيم فجأة صمتت أمام الجدل الفكرى والثقافى الدائر معه وحوله من قبل وكثير منها لم تتحرك إلا مع التحركات الأمنية.

ولايعنى ذلك أننا ندافع عن أفكار سعد الدين إبراهيم التى نختلف معها ومع أسلوبه فى العمل لكنه يعنى أن التعامل مع الأمر يتم فى إطار فكرى وثقافى فى الاساس وليس أمنيا.

لكن الأمر الذى لايمكن انكاره أو التسامح معه هو التدخل الأمريكى فى شئون مصر تحت دعوى حماية المواطن الامريكى سعد إبراهيم الذى هو مواطن مصرى يعمل فى مصر وليس خواجة يمارس عمله فى الخارج وهو مسألة تبرز فى كل قضية يكون أحد أطرافها من حاملى الجنسيات الاجنبية والأمريكية خصوصا ولايمكن لأحد قبولها ومواجهة ذلك تتم باتباع الاجراءات القانونية وليس الاستثنائية حتى يتم إبطال حجم الخارج.

أما الأمر المخجل فعلا فى قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم فهو اذا ثبت اللجوء إلى التزوير لتأكيد نتائج الابحاث والدراسات التى يتم تقديمها لجهات التمويل.. إنها دعوة للعقل والقانون.

من اختراق مركز ابن خلدون إلى سلبية مركز وزارة الشئون

ألغام البحث العلمي في مصر

واقعة القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية الإنمائية بتهمة التمويل الأجنبى وعمل دراسات لصالح جهات أجنبية تكشف واقع المجتمع المصرى وتطرح العديد من علامات الاستفهام حول واقع البحث الاجتماعى فى مصر ومدى الحرية التى يتمتع بها.

البعض أشار إلى أن دراسات مركز ابن خلدون كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية وذلك راجع إلى أن المركز خاص ولا يخضع لإشراف حكومى.. وفى المقابل لا يتمتع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المصرى بذلك القدر من الحرية حيث ترأس مجلس إدارته وزيرة الشئون الاجتماعية، ويتشكل من ممثلين لمعظم المؤسسات الحكومية كالوزارات وغيرها بالإضافة إلى مجموعة من الأساتذة والخبراء مما جعل المركز يبتعد عن دراسة بعض القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة مما ساعد على وجود فراغ استغله سعد الدين إبراهيم فى عمل دراسات وأبحاث اخترقت عمق المجتمع المصرى وافتعال قضايا غير مطروحة كوضع الأقباط فى مصر مما يشوه سمعتها لصالح جهات أجنبية.

والسؤال الآن هل يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المصرى بدور فعال وحقيقى؟.. هل ناقش أخطر قضايا المجتمع أم أن طابعه الحكومى منعه من ذلك؟ - خاصة - أن هذا المركز متهم بتجاهله لدراسة قضية «الإرهاب» والتى أثرت تأثيرا بعيد المدى فى مجتمعنا على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية - بل - إنه لم يقم بدراسة الإرهاب - رغم - وقوعه فى منطقة الكيت كات وقربه من أحداث الإرهاب والعنف التى وقعت فى إمبابة.

سؤال آخر عن مدى الإمكانيات المادية المتوفرة للباحثين؟

د. أحمد المجدوب أستاذ علم الاجتماع والباحث بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية يقول:

إن تبعية المركز المباشرة للدولة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت له خطوطا حمراء لا يتجاوزها فى البحث العلمى.. لذلك لا تجد دراسة موضوعية عن واقع.. الأوضاع السياسية فى مصر - بل - إنه رغم وجوده فى قلب أحداث إمبابة الشهيرة لم يقم حتى الآن بدراسة ميدانية عن الإرهاب ولقد تقدمت بمشروع دراسة عن ذات الموضوع عندما كانت «آمال عثمان» وزيرة الشئون الاجتماعية ومديرة المركز د. ناهد صالح وقد رفض المشروع بحجة عدم وجود ميزانية كافية، ولطابع المركز الحكومى لا يمكن إذن أن ننتظر منه دراسة كالتى قام بها سعد الدين إبراهيم.. عن الوعى لدى الناخب المصرى.

ويضيف د. المجدوب: هناك عوامل أخرى تقيد نشاط المركز البحثى أهمها على الإطلاق طبيعة المناخ السياسى والديمقراطى العام.. فكما أن الحرية مفقودة فى الحياة السياسية والإعلامية فهى أيضا غائبة فى الحياة العلمية.. وأذكر أن استطلاعا للرأى العام أجرى عن اتفاقية «كامب ديفيد» أيام السادات كانت نتيجته موافقة ٩٨٪ من العينة المبحوثة على توقيع المعاهدة.. فبفرض أنه لم يتم تزييف بيانات استمارات الاستفتاء فإن المبحوث المصرى وهو مواطن عادى لا يستطيع أن يدرك طبيعة عمل باحث فى المركز القومى للبحوث، وأول ما يفكر فيه أن هذا الباحث ينتمى لجهة أمنية.

ويستطرد د. المجدوب قائلا: «الغريب أن يد سعد الدين إبراهيم كانت مطلقة فمنذ نحو ثلاث سنوات.. كان مركز ابن خلدون يوزع استمارة للمسلمين فقط ليسألهم فيها عن مدى ثقتهم فى أساتذة الجامعات والمثقفين المصريين ومختلف مؤسسات الدولة السيادية بما فيها مدى ثقتهم فى قدرة القوات المسلحة المصرية حالة دخول حرب ورغم خطورة مثل هذه الدراسة استطاع سعد الدين إبراهيم استكمالها.

يذكر هنا أنه قد تم نشر عدة موضوعات صحفية حول هذه الدراسة فى صيف ٩٧ وإثر ذلك صدرت تقارير من جهات أمنية تؤكد أن أبحاث سعد الدين إبراهيم تتم لصالح جهات أجنبية وممولة من الخارج.. إلا أنه لا يوجد إطار قانونى لمحاسبته.

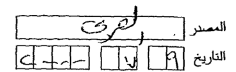
ويستكمل المجدوب حديثه رغم تلك الحرية التى كان يتمتع بها مركز سعد الدين إبراهيم فهناك العديد من القيود المفروضة على الباحثين المصريين.. فلا يستطيع باحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء استطلاع للرأى العام أو جمع بيانات من خلال استمارة استبيان إلا بموافقة جهاز التعبئة العامة والإحصاء على موضوع البحث والدراسة - بل - إنه لا يستطيع الحصول على تقارير مصلحة الأمن العام أو أى بيانات أو معلومات أخرى متعلقة بالجريمة تصدرها تقارير وزارة الداخلية دون إذن وزير الداخلية شخصيا ودون أن يمر موضوع الدراسة على مكتبه ويحصل على تأشيرة الموافقة.

وهنا يذكر د. المجدوب واقعة غريبة وهى أن المركز قام فى بداية الثمانينيات بإجراء دراسة عن الإرهاب بعنوان المتشددون المبحوثون وشارك فيها د. سعد الدين إبراهيم وعندما رفض د. أحمد خليفة رئيس المركز وقتها نشر نتائج الدراسة قام سعد بسرقتها، ونشرها فى الخارج.

لكن الدكتور على فهمى مستشار المركز السابق وهو من الباحثين الأوائل الذين تم تعيينهم بالمركز يؤكد أنه ليس صحيحا أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أهمل قضايا خطيرة مثل الإرهاب أو عمل استطلاعات رأى عام خاصة بنواح سياسية مباشرة.. فمثل هذه الدراسات يتم تكليف المركز بها من قبل جهات سيادية أو صانع القرار وفى هذه الحالة تتخذ تلك الدراسات طابع السرية حيث لا يعلن عن نتائجها لأسباب متعلقة بالأمن القومى ويقول: ليس معنى رفض مشروع لدراسة الإرهاب للدكتور أحمد المجدوب أن هذه القضية لم تدرس.. فهناك عشرات المشاريع التى ترفض.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



لكن الدكتور على فى ذات الوقت يؤكد على حقيقة أخرى وهى ضعف المستوى العام وضعف أداء الباحثين الجدد ويقول عنصر الوساطة قد دخل فى اختيار الباحثين بالإضافة إلى العناصر الموضوعية الأخرى.. فمعظمهم لا يجيدون لغة أجنبية إنجليزية أو فرنسية وغير متمكنين من التعامل مع الكمبيوتر أو الإنترنت ويمكن عد الباحثين المتميزين على أصابع اليد الواحدة.

بالإضافة إلى أن معظم دراسات المركز تتأخر فى صدورها فلا تتاح للمتخصصين قراءتها وتقييمها ميشرا إلى وجود قضايا اجتماعية كثيرة لم يتم دراستها دراسة مستفيضة كدراسة نتائج الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات أو تحليل الواقع الطبقى للواقع المصرى وما طرأ عليه من تغييرات منذ ثورة يوليو ومرورا بانفتاح السادات ووصولا إلى اليوم.

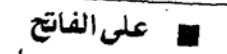
ويضيف على فهمى أن مركز البحوث يعانى خللا فى هيكله الإدارى حتى أنه عندما قامت الدكتورة زينب رضوان بتقديم استقالتها وكانت رئيسة وحدة البحوث الدينية ألغيت الوحدة ولم يتم توفير بديل للأستاذة زينب.

ويكمل تقييمه للمركز قائلا: إن ميزانية المركز معقولة الباحثون متوفرون بشكل جيد لكن الناتج النهائى ضعيف من ناحية الكيف.

ونتيجة لذلك الخلل الإدارى الذى أشار إليه على فهمى: خرج بعض الباحثين الجادين من المركز وبحثوا عن العمل فى جامعات ومراكز بحثية أخرى ومنهم د. جمال زهران أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس وكان قد أمضى نحو عشر سنوات كباحث فى المركز فى مجال البحوث السياسية وحصل فيه على درجة الدكتوراه، وكان قد قدم العديد من المذكرات التى انتقد فيها طريقة التعامل مع البحوث السياسية والاجتماعية من قبل المسئولين بالمركز، ونشر بعضها فى الصحف أثناء عمله بالمركز الذى امتد من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ وهو يحاول تقييم أداء المركز من خلال عمله السابق فيه ومتابعته الحالية لنشاطاته ويقول: «لعب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دورا خطيرا فى صياغة أجندة أهم قضايا المجتمع المصرى خلال العشرين عاما الأولى من إنشائه أى منذ عام ٥٥ حتى عام ١٩٧٥ وربما تفسر فاعلية دوره فى تلك الفترة بما شهدته من نهضة حقيقة وقدرة النظام وقتها على صياغة رؤية واضحة لأهم قضايا أجندة المجتمع المصرى - لكن - عجز النظام فى السبعينيات عن صياغة تلك الرؤيا انعكس على أداء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وأصبحت القضايا السياسية المهمة تدرس ضمن قضايا اجتماعية أخرى أو ضمن استطلاعات الرأى العام التى كانت تقوم بها وحدات بحوث الرأى العام بالمركز، ومع ذلك فقد نجح الباحثون السياسيون فى أن يفوزوا بمجلد كامل عن البناء السياسى لمصر فى أهم دراسة قدمها المركز وكانت بعنوان المسح الاجتماعى الشامل لمصر عبر ٢٥ عاما.

وقد صدرت الدراسة عام ٨٥ فى ١٤ مجلدا وهذا يرد بقوة على ما يردده بعض المسئولين فى المركز أن القضايا السياسية ليست أساسية فى الأجندة العلمية للمركز، وبعد عام ٨٥ تدهور حال المركز عندما أعلن صياغة هيكل إدارى جديد ألغيت فيه وحدة البحوث الدينية وأجهض اقتراح تقدمت به لعمل وحدة خاصة للبحوث السياسية وكان ذلك احد عوامل كثيرة دفعتنى لترك العمل هناك وللالتحاق بجامعة قناة السويس.



ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

وفد حقوقي أميركي زار سعد الدين ابراهيم وطالب بإطلاقه فوراً

العادلي: لن نخضع لابتزاز او بطولات زائفة

□ القاهرة -
جيهان فاروق الحسيني
و حازم محمد

■ أكد وزير الداخلية المصري السيد حبيب العادلي ان أجهزة الأمن «لن تتردد في مواجهة أي انتهاك للقانون». وقال ان مصر «لن تكون أبداً ساحة للرأي الواحد ولن يكون شعبها أسير أطماع وأهواء شخصية تفرض نفسها بسبل غير شرعية أو تتستر بالدين أو حقوق الإنسان».

ولم يسم العادلي رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يقضي فترة حبس احتياطي في سجن طرة مع آخرين متهمين معه في قضية تحقق فيها نيابة أمن الدولة. لكن عبارات عدة وردت في كلمة ألقاها العادلي، في احتفال تخريج دفعة جديدة من طلبة اكاديمية مبارك للأمن أقيم امس في حضور الرئيس المصري، فسرها مراقبون على أنها تعني قضية ابراهيم.

وقال العادلي ان «امة بعراقة مصر وثراء حضارتها لن تكون ابداً ساحة للراي الواحد ولن يكون شعبها اسير اطماع واهواء شخصية تفرض نفسها بسبل غير شرعية أو تتستر بالدين أو بحقوق الإنسان، وعلى المتربحين بالمزايدة ومحاولة الإساءة لمسار العمل الوطني ان يدركوا أن للشرعية آلياتها الفاعلة وأن مقدرات الوطن ومصالحه العليا لن تكون يوماً مجالاً لأي تهاون».

ويواجه ابراهيم وزملاؤه تهماً تتعلق بتلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في مصر بما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

وفي اشارة إلى ضغوط اميركية موروست لاطلاق ابراهيم الذي يحمل الجنسية الاميركية إضافة إلى جنسيته الاصلية، قال العادلي إن «الدولة لن تخضع لاي ابتزاز أو ضغوط أو افتعال

بطولات زائفة»، مشدداً على أن «ما من سبيل لمواجهة أي تجاوز للمسار الديموقراطي وحدود الشرعية إلا رفض الحزم وفق ما يقضي به القانون». وأكد ان «لا تهاون في مواجهة التضليل والتحريض والإثارة»، وأن الشعارات البراقة «لن تخدع وعي الأمة ولن يستجيب شباب مصر لدعاوى التشتت والفتنة».

وتناول الوزير الانتخابات البرلمانية المقبلة، وقال «ان القانون سيطبق خلالها بحيدة كاملة»، مؤكداً «الزام الشرطة تامين الانتخابات ضماناً للحيدة والنزاهة ومنعاً لأي محاولة للتأثير على مسار العملية الانتخابية».

وفد أميركي

في غضون ذلك ذكرت مصادر مصرية ان وفداً من منظمة «بيت الحرية» الاميركي زار رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم في سجن طره (شمال القاهرة) حيث يمضي فترة اعتقال احتياطي. ومن ثم التقى الوفد مسؤولين مصريين للمطالبة باطلاق ابراهيم.

وعلمت «الحياة» ان وفد «بيت الحرية»، وجه عقب مغادرته القاهرة رسالة الى الرئيس حسني مبارك طالبه بالافراج الفوري عن ابراهيم الذي وصفه بانه «مسلم ومن ابرز المطالبين بالمساواة بين المسلمين والاقباط في مصر».

وكان وفد من المنظمة الحقوقية ضم ستة اشخاص زار القاهرة نهاية الاسبوع الماضي والتقى ابراهيم لمدة ساعة يوم الجمعة الماضي في سجن مزرعة طره، بعد حصوله على موافقة نيابة امن الدولة العليا، ونقل عن ابراهيم «براءته من الاتهامات الموجهة له، وانه في حال طيبة، ويلقي معاملة حسنة في السجن».

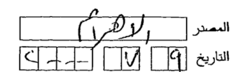
والتقى الوفد قانونيين مصريين على صلة بالتحقيقات، واطلعوه على تطورات القضية، والاتهامات الموجهة الى ابراهيم. و تطرقت لقاءات الوفد ومسؤولين تنفيذيين على مستوى عال، الى المطالبة بإطلاق ابراهيم، والتعبير عن الخشية من وجود دوافع سياسية وراء الاتهامات الموجهة اليه.

وتعد زيارة وفد «بيت الحرية» الاولى لمنظمة حقوقية اجنبية، يسمح لها بمقابلة ابراهيم في سجنه. ويذكر ان هذه المنظمة تعمل في مجال حقوق الاقليات، ولعبت دوراً مهماً في استصدار قانون «حماية الاقليات» من الكونغرس الاميركي، واقامت حفلة تكريمية لابراهيم في كانون الاول (ديسمبر) الماضي ومنحته جائزتها السنوية لدوره في الدفاع عن الاقليات. وحضر الاحتفال اعضاء من الكونغرس والادارة الاميركية وقاطعه الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان حافظ ابو سعده الذي اعتذر عن عدم قبول جائزة كانت مخصصة له في هذا الشان.

من جهة اخرى، اصدر حزب الوفاق القومي احدث الاحزاب المعارضة المصرية بياناً اعتبر فيه ان اعتقال ابراهيم يصب في خانة المواقف الايجابية المصرية. ووصف الباحث المصري بأنه «أحد ابرز قادة التطبيع مع العدو الصهيوني، والتهم الموجهة له تتعلق بالخيانة والتجسس والتخابر مع العدو الصهيوني والاميركي». ووصف البيان الذي اتسم بلهجة حادة، المواقف الاميركية الرسمية من قضية ابراهيم بانها «بجاحة منقطعة النظير» ولفت الى ان «الضغوط الاجنبية وخاصة الاميركية، والتي تصاعدت اخيراً، تهدف الى دعم موقف رمز التطبيع والداعي الى تفتيت الوحدة الوطنية المدعو سعد ابراهيم».

ودعا الحزب الحكومة الى «تبني خطوات عملية سريعة تنزع الفتيل المشتعل وتنهي التوتر المتصاعد، وتساعد على توحيد الصف الداخلي في مواجهة الضغوط الاجنبية، وتتيح معركة شاملة مقبلة مع العدو الصهيوني الاميركي وعملائه في الداخل، لتطهير البلاد من عملاء الصهيونية».

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سياسة خارجية

جمعيات... وحكومات

«على الجمعيات الاهلية ان تخضع للمحاسبة والشفافية لكى يمكن لها ان تلعب دورا فى اطار المجتمع المدنى».

هذا ما قاله مايكل ادواردز مدير وحدة «المحكومية» والمجتمع المدنى بمؤسسة فورد فاونديشن بنيويورك فى مقال صدر يوم الخميس الماضى بصحيفة «الجارديان ويكلى» البريطانية. بالمناسبة فإن تعبير «المحكومية» أصبح يعنى الشراكة الثلاثية بين القطاع الخاص والمجتمع المدنى والحكومة.

ومن اللافت للنظر ان الباحث الامريكى قال ايضا:

□ لايمكن للمنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية ان تتوهم انها سوف تحل محل الحكومات.

□ ان الانتقادات التى توجهها هذه الجمعيات للحكومات ينبغى ان تتم من منطلق تحمل المسئوليه وليس خلق النزاعات.

□ ان التحدى المهم أمام هذه الجمعيات ان تطبق على نفسها ما تطالب به الآخرين.

□ إن الجمعيات الأهلية لاتعبر عن كل المجتمع المدنى، ولاتستطيع ان تدعى انها تتحدث باسمه، ففى الأغلب الاعم انها لم تنتخب، وانما نصبت نفسها فى هذا الموقع للقيام بهذا الدور.

وهذا لاينفى الدور المهم الذى بدأت تقوم به الجمعيات الأهلية فى تعبئة المجتمع المدنى، وفى الدفاع عن حقوق الإنسان، والمطالبة بحل المشكلات الاجتماعية وفى إثارة الوعى بالحقوق السياسية.

إلا ان التباسات كثيرة حدثت للعاملين فى حقل المنظمات غير الحكومية.. التباسات نتجت عن عدم توضيح الحدود القانونية والسياسية التى يمكن لهذه الجمعيات ان تتحرك فى اطارها.

ومن هذه الالتباسات ما حدث لدينا فى مصر، اذ اعتقد البعض ان دور الجمعيات الاهلية يتعارض مع دور الحكومة.

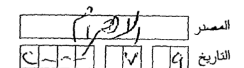
كما تخيل البعض ان الجمعيات الاهلية من حقها ان تنافس الاحزاب السياسية فى وظائفها التى مارستها خلال سنوات طويلة، وعلى راسها وظيفة المعارضة:

كذلك تخيل البعض ان العمل فى المنظمات غير الحكومية يعطيها الحق فى القفز فوق الثوابت الوطنية وعلى رأسها موقف المجتمع المصرى الرافض للممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية فى فلسطين وسوريا. ومن ثم لم يجد البعض غضاضة فى التعاون مع منظمات اسرائيلية شبيهة، كما اعتقد البعض انه فى اطار السيولة التى نجمت عن النظام الدولى الجديد فإن الولاء لايتجه بالضرورة الى الوطن، وانما للمنظمات الدولية التى توفر التمويل للمنظمات غير الحكومية.

ومن ثم اتجهت تلك الجمعيات لخدمة الاهداف التى يحددها صاحب التمويل، وفى نهاية كل مشروع ينبغى على كل جمعية اهلية ان تحدد للجهة المانحة كيف انفقت الاموال، وهل تم ذلك فى اطار ما حددته تلك الجهة ام لا!

ان نشاط الجمعيات الاهلية يمر بازمة حاكمة لن تعبرها الا بالانصياع لمبادىء الشفافية والمحاسبة وخدمة الاهداف الوطنية.

جمال زايدة



في قضية مركز ابن خلدون:

النيابة تستمع لأقوال ٧ موظفين جدد لتظهيرهم شيكات لمدير المركز مقابل مكافآت مالية

كتب - أحمد موسى:

تواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون وبدأت مساء أمس في سماع أقوال ٧ موظفين جدد من العاملين في المركز وهيئة دعم الناخبات وردت أسماؤهم خلال التحقيقات مع نيبال عبد النبي المدير الإداري للهيئة.

وقد طلب المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول حضور العاملين السبعة للإدلاء بأقوالهم وعهد بالتحقيقات إلى هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف العشماوي وأشرف هلال وكيلي أول النيابة بعد أن أكد المدير الإداري نيبال عبد النبي حصولهم على مكافآت مالية خلال عملهم في مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات وذلك مقابل تظهيرهم الشيكات ليصرفها الدكتور سعد الدين ابراهيم.

وتركزت أقوالهم حول توقيعهم عددا من الشيكات بناء علي تكليف من مدير مركز ابن خلدون الذي كان يخبرهم أن قيمة الشيكات تصرفها هيئة دعم الناخبات كمصاريف إدارية ونفوا علمهم بحصوله على قيمة الشيكات لنفسه، وأكدوا في التحقيقات معرفتهم بالمعونة التي كان يحصل عليها مركز ابن خلدون من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ عدد من المشروعات والأبحاث وعقد ندوات وورش عمل كان يحضرها عدد كبير ممن توجه لهم الدعوات في المراكز البحثية وحقوق الإنسان والجامعات.

بعد ٢٠ سنة من الغرام المتبادل

الانقلاب الحكومى على سعد الدين إبراهيم

■ دكتور حسام عيسى: أختلف معه ولكننى ضد حبسه احتياطيا ■ لواء طلعت مسلم: ماحدث «قرصة» أذن لمنع تدخله فى الانتخابات ■ دكتور عبد العظيم أنيس: تصور أنه حماية أمريكية فعاش فى حضن النظام ٢٠ سنة ■ لواء كمال حافظ: لم يفهم اللعبة والحكومة لم تتدخل إلا مع الانتخابات ■ ضياء رشوان: تجاوز الخطوط الحمراء ■ نجاد البرعى: القضية ذات بعد سياسى

هل من الممكن أن ينقلب الفرح إلى مأتم ..؟ وأن تتحول القلائد والأوسمة والنياشين إلى أساور حديدية، وأن تصبح قصائد المديح والثناء عريضة اتهام؟ على غير ماعودتنا عليه السينما المصرية حدث ذلك بالفعل مع الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية والاستاذ بالجامعة الأمريكية

مشهد درامى ونهاية غير متوقعة لرجل أقل مايقال عنه إنه رجل الحكومة والمطبع الأول فى مصر وصاحب الجسور غير الحميدة مع الصهاينة والأمريكان وزعيم مرتزقة الأبحاث الأجنبية والتقليب فى بطن الوطن!

ولكن كيف يفسر المثقفون هذا الانقلاب الحكومى..؟

ناصر أمين المحامى ومدير المركز العربى لاستقلال القضاة والمحاماة يرى أن سبب القبض على سعد الدين ابراهيم غير معروف حتى الآن خاصة وأنه لم يكن من معارضى الحكومة وكان قريبا منها بدرجة كبيرة ولكن وعلى مايبدو أنه تجاوز الخطوط الحمراء.

أما عصام الاسلامبولى القيادى الناصرى والمحامى بالنقض يستطيع أن يفقد وطنيته ويقف على الحياد حيث قال: انا عن نفسى سعيد جدا بوقوع أحد عملاء الصهاينة وعقبال الباقين وعلى الله استكمال الاجراءات وأن تقام له محاكمة صحيحة وأن يدان وجميع العملاء أمثاله.

على خلاف ذلك رفض المستشار طارق البشرى الحديث فى الموضوع وطالبنا بعدم استباق الأحداث مادام الموضوع أمام جهات التحقيق.

فيما رأى الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون التجارى بجامعة عين شمس وعضو المكتب السياسى للحزب الناصرى أن مسألة القبض على سعد الدين إبراهيم لها علاقة بالانتخابات حيث قال: كل المشاهد الظاهرة حتى الآن تصب فى العملية الانتخابية ورغم اختلافى الكلى معه إلا أننى ضد القبض عليه ولا اجد مبررا لحبسه احتياطيا خاصة أنه شخصية عامة ولن يفكر فى الهرب.

وهو ما أكد عليه أيضا الخبير الاستراتيجى اللواء طلعت مسلم فهو يرى أن التوقيت الذى تم فيه القبض على سعد لايمكن فصله عن الاستعداد للمعركة الانتخابية فهو بمثابة جرس إنذار أو قرصة أذن لمنع تدخله فى العملية الانتخابية.



حسام عيسى — طلعت مسلم — عبدالعظيم انيس

ويواصل اللواء مسلم حديثه ويقول: رغم أن لنا انتقاداتنا واختلافنا الواضح مع الدكتور سعد إلا أن الحق يقال بأن الرجل لم يخف نشاطه التطبيعى المشبوه ولكن كان يمارسه جهرا وأبحاثه معروفة للجميع حتى الحكومة.

كما يتصور اللواء مسلم أن هذا السيناريو سينتهى ويخرج الدكتور سعد براءة بعد أن تحصل منه الحكومة على وعد بعدم التدخل فى العملية الانتخابية التى يتم تفصيلها من الآن.

وهو ما أشار إليه اللواء كمال حافظ حيث قال: المنسوب لسعد الدين إبراهيم معروف منذ سنوات بعيدة و«العربى» سبق لها أن قامت بحملة ضد تصرفاته ونشاطه المشبوه.

ويرى أن السبب الرئيسى للغضبة الحكومية ضده هو الانتخابات فالحكومة لاتسمح بالمساس بها أو الحديث عنها بحثا عن الاغلبية المزعومة فى مجلس الشعب.

إضافة إلى ذلك يرى اللواء كمال حافظ أن ابحاث سعد الدين إبراهيم ونشاط مركزه التطبيعى المشبوه أو حتى مصادر تمويله من جهات أجنبية لاتشكل قلقا لدى الحكومة ولو اقتصر الأمر على ذلك لتركته يعمل إلا أنها لم تتحرك إلا عندما تحدث عن الانتخابات فالحكومة ترغب فى بقاء الصورة كما كانت عليه وبلا تدخل لكنه وعلى مايبدو طلع«...» ولم يفهم اللعبة التى تصور أنها ستمر مثل أى لعبة أموال الخارج أو الابحاث الاجنبية أو العبث بقضية الوحدة الوطنية والعصبيات إلى أن سقط فى امتحان الانتخابات

وهو ما أكد عليه أيضا نجاد البرعى المحامى بالنقض وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان فهو يرى أن القضية ذات بعد سياسى الهدف منه أن الدولة لاترغب فى مراقبة الانتخابات المقبلة.

ويبدى كمال أبو عيطة الأمين العام للجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى والقيادى الناصرى تعجبه من أن كاتبا مثل سعد الدين إبراهيم ينعم بهذا القدر الكبير من الحرية طوال ٢٠ سنة من نشاطه المشبوه فى حين يقيد أصحاب الرأى ويقول: نحن لانختلف مع سعد إبراهيم فى الرأى فقط ممكن فى الرأى نختلف سياسيا ولكن يبقى هذا الخلاف داخل دائرة العمل الوطنى حتى مع الحزب الحاكم من الممكن أن نختلف ولكن التعامل مع الاعداء وإقامة جسور التطبيع معهم قضية لاتحتمل الخلاف لأنها باختصار شديد خيانة.

ضياء رشوان الباحث بمركز الدراسات السياسية بالأهرام لم يستطع هو الأخر أن يقدم تفسيرا لماحدث أو لماذا الآن؟ غير أنه يرى أقرب الاحتمالات لذلك أن سعد إبراهيم تجاوز الخطوط المسموح بها وقال: الوحيد القادر على تفسير ذلك هو سعد إبراهيم ذاته.

ولم يجد المفكر اليسارى المعروف الدكتور عبد العظيم أنيس مانعا من الاسقاط السياسى على أبعاد قضية سعد الدين إبراهيم فهو يرى أن سعد شق عصا الطاعة على السلطة ورأت الحكومة أنه من الواجب تأديبه ولأنه يرى فى نفسه أنه حماية وأنه من خلال حمله للجنسية الأمريكية فهذا يعنى ممنوع الاقتراب منه أو من أبحاثه ونشاطاته المشبوهة ومصادر تمويله لذلك عاش هذه الفترة الطويلة فى حضن النظام إلى أن خاض فى قضية الوحدة الوطنية والانتخابات.

■ خالد منيسى

المثقف الانتهازى.. والمثقف السلبى!

رجب البنا

المثقفون هم دائما القيادة الطبيعية للمجتمع، لانهم يملكون قدرات وادوات تجعلهم الاقدر على تحليل وفهم الواقع ومشكلاته، والاكثر استبصارا وقدرة على ممارسة سلطة النقد والتوجيه، والمفروض انهم الأكثر ولاء واخلاصا للقضايا الوطنية..ولكن ذلك لايحدث دائما..!

ففى كل عصر تظهر فئة من المثقفين تستخدم مواهبها وقدراتها الذهنية لاغراض شخصية، ويضعون فكرهم وثقافتهم سلعة فى السوق الحرة لمن يدفع اكثر.. هذه الظاهرة ليست مقصورة على المثقفين المصريين والعرب، ولكنها موجودة دائما فى كل عصر، وفى كل البلاد، مع فوارق بين المثقف الانتهازى فى الدول النامية، والمثقف الانتهازى فى الدول المتقدمة.

واذا حاولنا ان نستعرض بعطى صور المثقف الانتهازى فسوف نجد اكثر من نموذج لاتخفى ملامحه على احد، وان كان البعض بارعا فى التنكر، وادعاء التجرد والنزاهة والموضوعية، والتفانى فى الدفاع عن الوطن وقضاياه. ويكفى ان نشير الى بعض نماذج:

فالديمقراطية، وحقوق الانسان، والدعوة الى الإصلاح السياسى والاجتماعى، ونقد السلبيات فى العمل العام كلها من القضايا الاساسية التى يضعها المثقف على رأس اولوياته، ودوره الطبيعى ان يكون داعية لحرية الرأى، ولانصاف المظلومين والمهمشين فى المجتمع، وان لم يفعل ذلك يكون مقصرا فى اهم واجب من واجباته تجاه بلده..لكن المشكلة تظهر حين يقوم بذلك لحساب جهات اجنبية، او بتكليف وتوجيه وتمويل منها..ومن الطبيعى ان يسأل الانسان نفسه: لماذا تخصص الدول الكبرى الاموال الطائلة لتمويل انشطة معينة فى الدول الصغيرة، مثل اجراء البحوث الخاصة باوضاع وسلبيات فئات معينة فى المجتمع، وجمع معلومات واحصائيات عن موضوعات لها طبيعة خاصة، وفتح قضايا من شانها تغذية عوامل الانقسام فى المجتمع، واثارة خلافات وصراعات كان يمكن علاجها بهدوء وببساطة، اوإثارة خلافات وصراعات لم يكن لها وجود اصلا..

ولماذا نشأت فى السنوات الأخيرة مراكز ومكاتب مخصصة لاجراء هذه الابحاث، وتنظيم ندوات تجمع المثقفين والشباب حول موضوعات ظاهرها السعى الى تطوير المجتمع، ولكن المتتبع لها بدقة يكتشف ان لهذه الندوات «اجندة خفية» لغرس افكار معينة مثل الانتقال من نقد سلبيات الاوضاع القائمة فى المجتمع الى اثارة السخط العام على كل ما فى المجتمع، مثل الايحاء بان مفاهيم الوطنية والولاء والانتماء هى جزء من مخلفات الماضى، وان «المواطن العالمى» وطنه هو العالم كله، وولاؤه يتجاوز الحدود كما تتجاوز الحدود الشركات المتعددة الجنسيات لان هذه هى سمة العصر.. وان فكرة «تراب الوطن» او فكرة «تراث منظمات الاجداد» من علامات التخلف الحضارى، وان اصول الدين ذاته اصبحت محتاجة الى اعادة نظر..وهكذا.

ولان مثل هذا التيار يجد الدعم من منظمات.. وهيئات خارجية عديدة، ويتيح لمن يشارك فيه فرصا نادرة للسفر وحضور مؤتمرات واجتماعات فى العديد من الدول الكبرى مع تسهيلات فى السفر المجانى والاقامة المجانية فى فنادق خمس نجوم والحصول على «مصروف جيب» ايضا.. كما يتيح فرصة الحصول على عمل فى الداخل..وتسمع من اكثر من استاذ ان جهة ما كلفته باعداد بحث ودفعت له عشرة آلاف دولار مكافأة ويعلق على ذلك بقوله: هؤلاء قوم يقدرون قيمة البحث والباحثين!

وقد كتب احد الأساتذة مقالا منذ سنوات أبدى فيه دهشته لأنه دعى لحضور مؤتمر فى لندن، وفوجئ فى مطار القاهرة بان الطائرة كلها تقريبا تضم اساتذة جامعات ومفكرين وصحفيين مصريين، ونزلوا جميعا فى فندق فاخر فى قلب لندن، ووجد كل منهم مكافأة

سخية في انتظاره عن ورقة البحث التي اعدها، وكان الحوار كله عن العوامل السلبية في المجتمع المصرى ابتداء من التعليم والصناعة والزراعة الى الارهاب والجريمة والمخدرات واحوال الشباب المصرى والاتجاهات السائدة فيه .. الخ

وليس غريبا ان تجد بعض المثقفين يضعون مواهبهم لتبرير انحرافات الطبقة الجديدة التى ظهرت في بدايات السبعينيات وعملت في اغتصاب اراضى الدولة، والاستيلاء على اموال البنوك، ودور بعض المثقفين في دعم شركات توظيف الاموال والترويج لها وتجميل صورة اصحابها امام الرأى العام..

هذا الدور مازال حيا في الاذهان! وكذلك فان دور بعض المثقفين في الدفاع عن جماعات الارهاب بتصويرها على انها جماعات تهدف الى الاصلاح، واحياء علوم الدين، والدعوة الى نشر الفضائل، وانها اذا لجأت الى العنف فإنما ذلك نوع من التجاوز او طيش الشباب الذى يمكن تقويمه بالحوار والموعظة الحسنة. وهؤلاء المثقفون - في رأيى هم الكتيبة المتقدمة التى تعمل علنا لتفتح الطريق للذين كانوا يقومون بعمليات الارهاب في الخفاء، ومازال هؤلاء المثقفون يعملون بكل قوة على اقناع الرأى العام ببراءة الارهابيين وحسن نياتهم..!

هذه بعض صور عن المثقف الانتهازى .. والامثلة كثيرة نراها ونسمعها ونقرأ عنها .. ولاتخفى حقيقتها على من يقوم بتحليل الرسالة التى يوجهها هؤلاء الى الرأى العام.. وقد يكون طبيعيا في مرحلة تحول ان تظهر الانتهازية ويظهر الانتهازيون في السياسة، والصحافة، والاقتصاد، والادب، والفكر، وفي الاحزاب والمؤسسة التشريعية، وفي مجالات اخرى.. وكلما تقدم المجتمع خطوة الى الامام على الطريق تقترب من نهايتها هذه المرحلة الضبابية التى تغيم فيها الرؤية احيانا، ويختلط فيها الحابل بالنابل، والصالح بالطالح، ويقوم فيها الشيطان بدور الواعظ ويتحول فيها الواعظ الى شيطان.. ويصل المجتمع الى شاطئ الامان، وتستقر الاوضاع والافكار والقيم، ويتم ترتيب البيت.. فهى مرحلة مؤقتة، سوف تنتهى حتما، ولكنها تحتاج الى يقظة ووعى وعيون مفتوحة لكيلا يؤثر هؤلاء المثقفون الانتهازيون في مسيرة المجتمع، ويبقى حجمهم وتاثيرهم في الحد الذى لايمثل خطرا على المستقبل.

لكن الذى لايمكن اغتفاره هو موقف المثقف السلبى.. الذى يرى ويعرفه، ويدرك خطورة مايجرى، ولايتحرك بدافع من شعوره بالواجب وبالمسئولية للتصدى للفكر المنحرف وللتحركات المريبة التى تجرى على الساحة السياسية والثقافية.. دور المثقف ان يكون الحارس الامين الساهر على حماية العقل والفكر من اى صورة من صور العدوان أو الانحراف، وحماية المجتمع من اى محاولة من محاولات الاختراق تحت دعاوى ومسميات جديدة. واجب المثقف ان يكشف ويفضح المثقف الانتهازى، وان يقوم بالتوضيح والتبصير للرأى العام عن المخاطر الحقيقية التى تأتى مع العولمة ومحاولات الهيمنة وتغيير الشخصية والسيطرة على العقل، ومسخ الهوية القومية.. واجب المثقف ان يكون لسان الحق.. وصوت الضمير.. والمدافع عن استقلال وحرية الوطن والمواطن.. والتصدى لكل عدوان عليهما.. واعتقد ان المسئولية الكبرى الآن تقع على عاتق المثقفين عموما، واذا كان البعض يدرك مسئوليته ويعمل وفقا لها، واذا كان المثقف الانتهازى سوف يظل موجودا كحقيقة من حقائق الحياة، فان المثقف السلبى هو الذى يجب ان نوجه اليه اللوم، والدعوة لان يتخلى عن سلبيته، وان يتحمل مسئوليته التى يفرضها عليه الواجب والضمير.. وان لم يكن المثقفون هم طليعة الدفاع عن الهوية وعن الشخصية القومية فمن غيرهم سيكون الطليعة؟!

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

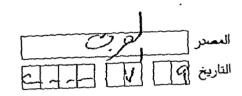
بدء الكشف عن سرية حسابات المتهمين بمركز ابن خلدون

بدأت نيابة أمن الدولة العليا تنفيذ قرار محكمة الاستئناف بالاطلاع على سرية حسابات الدكتور سعد الدين إبراهيم وباقى المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون.. توجه فريق من رؤساء النيابة لتنفيذ قرار المحكمة . ومن ناحية أخرى قررت النيابة استدعاء كاتب ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك» الذى أعده المتهم وبه إسقاطات على نظام الحكم

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



عن المقاومة والمحامين وسعد الدين إبراهيم



د. عصام العريان

حين دعاني الصديق وزميل الدراسات العليا د. عبد الحليم قنديل للكتابة لـ «العربي» رحبت وقبلت فورا، فقد ساهمت في التقريب بين التيارين القومي والإسلامي بعد جهد جهيد مازال مستمرا، وكنت من المهنئين بالثوب الجديد والذى ظهرت فيه الجريدة فكرا ومضمونا وشكلا وإخراجا وبذلك عادت «العربي» إلى قلب القارئ العربي وعقله وكان جهد رئيسي التحرير الأستاذين عبد الله السناوى وعبد الحليم قنديل وراء ذلك العمل ومن أبرز ذلك هذا التنوع الكبير فى الآراء وأصحاب الأقلام، حيث لا يمنع اختلاف الرأى من اتصال الود واستمرار التواصل.

وتزاحمت الأفكار، وبرز إلى القمة ثلاثة أحداث تستحق التقديم على غيرها وهي: انتصار المقاومة الإسلامية فى جنوب لبنان وإجبار العدو الصهيوني على الانسحاب بغير شروط، وتأجيل انتخابات المحامين لأجل غير مسمى ثم القبض على د. سعد الدين إبراهيم وإيداعه سجن طرة تحت التحقيق فى نيابة أمن الدولة وما أثاره من تساؤلات وحفل به من ألغاز.

الانتصار فى لبنان

جاء هذا الانتصار ليعيد للعرب والمسلمين الأمل من جديد فى انتصار مشروعهم الحضارى على المشروع الصهيوني الغربي.

من الانكسارات المتوالية، ووسط ركام اليأس كان صوت المقاومة يبعث الثقة فى النفوس، وكنا نقرأ بين الحين والحين من يقلل من شأنها ويدعو إلى الاستسلام الكامل لشروط العدو الصهيوني، ويدعونا للسير فى ركاب النظم التى سلمت تقريبا ولم يبق إلا التوقيع، وعندما توج جهاد المجاهدين بالنصر المبين سكتت تلك الأقلام ودب الأمل من جديد، ومع الفرح والأمل والثقة بطريق المقاومة الذى اخترناه لابد من استخلاص الدروس والعبر.

وأول هذه الدروس هو: ضرورة التفرقة بين ضرورات النظم وبين اختيارات الشعوب، وفى البلاد التى تحكمها نظم ديمقراطية مختارة بحرية قد لا تكون هناك حاجة إلى هذه التفرقة، ولكن فى بلادنا العربية للأسف الشديد فإن الإحساس بتلك التفرقة أصبح من الضرورات، ولابد لنا من الجهاد المتصل على محورين:

الأول: استكمال حريات الشعوب وتوسيع ما تضاءل من هوامش ديمقراطية هنا أو هناك مع المطالبة بحق الشعوب الكامل فى حكم نفسها وفق مواثيق دستورية سليمة.

الثاني: مقاومة المشروع الصهيوني - الغربي للهيمنة على مقدرات شعوبنا.

ولذلك نفهم لماذا تسكت أمريكا وتبارك نظم حكم استبدادية وتمولها وتسارع إلى تأييد الجمهوريات الوراثية، ولماذا يتشدق العدو بالديمقراطية التى يتمتع بها شعب إسرائيل وفى نفس الوقت يخشى تماما من انتشار عدوى الديمقراطية إلى بلادنا العربية.

فى هذا الصدد لابد من الوصول إلى صيغة ما بين الحق فى المقاومة ضد الهيمنة والمطالبة بالديمقراطية دون صدام كبير مع النظم الحاكمة. وهي معادلة صعبة تحتاج إلى حكمة كبيرة، ولابد للحكماء من تأمل ما حدث فى لبنان، صحيح أن المعادلة اللبنانية معقدة ومتشابكة ومتداخلة بين وضع محلى طائفي ووضع إقليمي جعل لسوريا يدا عليا فى لبنان ونفوذا إيرانيا تمتع عبر سوريا بوضع خاص فى تأييد المقاومة، إلا أن كل بلد يستطيع أن يحقق المعادلة الخاصة به فى إطار استراتيجي عام يدعم مشروع المقاومة ضد الهيمنة.

وثاني هذه الدروس هى تكامل مشروع المقاومة: جهاديا «عسكريا» وثقافيا وسياسيا وتربويا. فهذه الصيغة لم يبتكرها حزب الله، بل استفاد من تجارب إسلامية سابقة وبنى عليها مشروعه الخاص، ونحن علينا بالتالي أن نستفيد ونبني أيضا على تجربة حزب الله فى لبنان.

ففي الوقت الذى يخشى البعض على مستقبل لبنان ومستقبل حزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلي نجد أن الواقع يقلل من حجم التخوفات، فوجود حزب الله ليس عسكريا فقط، بل له حضوره السياسي والفكرى والثقافي والاجتماعي الواضح فى لبنان، صحيح أن التركيبة الطائفية من ناحية، والجهد العسكرى وما استتبعه من شهداء وأسر لهم تحتاج إلى رعاية كان له البروز الأكبر، إلا أن هذه البنية الأساسية يمكن البناء عليها فى المستقبل

أهم ما يجب الالتفات إليه الآن هو كيف يستفيد الفلسطينيون خاصة من تجربة حزب الله ونصره الكبير؟ فى أرض ١٩٤٨ وفى أرض ١٩٦٧؟ ثم كيف يستفيد تيار مناهضة الاحتلال الصهيوني أو التطبيع معه من زخم الانتصار الكبير معنويا وعمليا؟؟.

انتخابات المحامين

لم يكد النقابيون يستبشرون بقرب إجراء الانتخابات فى نقابة المحامين وتفاءل الناس جميعا بحلول موعد الانتخابات المؤجلة فى كل النقابات المهنية منذ ما يزيد على ٦ سنوات، حتى جاء قرار اللجنة القضائية بتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى، ويقول العالمون ببواطن الأمور إنه تأجيل نهائي وعودة الأمور إلى ما كانت عليه وتعليقا على ذلك قال أحد النقابيين إننا لم نكد نستفتح بـ «باسم الله الرحمن الرحيم» حتى قالت الحكومة «صدق الله العظيم».

الواضح أن هناك نية حكومية مبيتة وللأسف تستخدم اللجنة القضائية كستار لعدم إجراء انتخابات «ما» إلا وهي تضمن نتيجتها سلفا وبذلك تنتفي النزاهة والجدية عن أى انتخابات قادمة، خاصة الانتخابات النيابية التى بدأ الجميع يستعدون لها.

ولا شك أن هناك طابورا مستفيدا من إبقاء الوضع على ما هو عليه وفى مقدمته أعضاء الحزب العاجز عن المنافسة الحرة الشريفة.

وعلينا معشر النقابيين والسياسيين أن نجيب بصدق على السؤال الصعب: هل نصر على إجراء انتخابات حرة نزيهة - أيا كانت النتائج - أم نقبل بمبدأ الحل الوسط؟

● القبض على د. سعد الدين إبراهيم

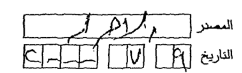
أثار القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم تساؤلات عديدة تتعلق بالتوقيت والمبررات والكيفية.. إلخ؟

والدكتور سعد الدين إبراهيم شخصية مثيرة للجدل، اشتبك خلال السنوات الأخيرة مع معظم العاملين على الساحة السياسية والفكرية مما جعل له عداوات كثيرة، ولا يقبل أخلاقيا من المختلفين معه، كشماتة فيه فى هذا الموقف الصعب خاصة أن الدولة صمتت طويلا عن نشاطات مركز ابن خلدون ولا يصدق العقل السليم أنها اكتشفت فجأة مخالفات صارخة أو أنها كانت طوال هذه المدة تجمع معلومات يقينية!!

ومع ضرورة إبداء التعاطف الإنساني مع الدكتور سعد الدين إبراهيم في هذه الظروف القاسية وهو خلف الأسوار - مع بقاء الاختلاف معه إلا أن السؤال المهم هو: هل تحول الحبس الاحتياطى إلى عقوبة مقننة؟ فقد كان يكفى التحقيق فى الاتهامات والدكتور مطلق السراح خاصة وقد صدر قرار من النيابة بمنعه من السفر، وهو شخصية معروفة كان له برنامج تليفزيوني شهير ونجم من نجوم المجتمع وشخصية جامعية مرموقة، وحتى لو هرب إلى الخارج فما الذى يضير الدولة والمجتمع من ذلك. أم أن المقصود هو توجيه رسالة للجميع؟! لذلك أطالب بإطلاق سراح د. سعد الدين إبراهيم!!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





لغز سعد الدين!

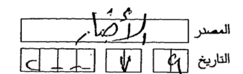
واقعة القبض علي الدكتور سعد الدين ابراهيم تطرح علامة استفهام كبري لاتجد اجابة عليها حتي ساعة تاريخه، حول الاسباب الحقيقية لما حدث، ذلك بأن الاتهامات الموجهة للرجل بتقاضي اموال من الخارج، وكتابة تقارير عن أحوال المجتمع، والسعي بين الناس بالفتنة. كل ذلك معروف عنه، وقد كتب العديد من خصومه مقالات هي اقرب الي بلاغات للجهات الرسمية، لوقفه عند حده، لكنه ظل مطلق السراح، يفعل ما يشاء! فيعقد الندوات، ويعد الابحاث، ويفبرك الوقائع، ويسعي الي تمزيق الوحدة الوطنية، ويعطي الامريكان خنجرا مسموما لطعننا به في ظهورنا، وذريعة للتدخل في شئوننا الداخلية بحجة حماية الاقليات، بعد أن جعل من الاقباط اقليات شأنهم شأن الاكراد في العراق، وتعامل معهم علي اساس انهم مضطهدون يلقون الامرين، ويتجرعون كئوس الذل والمهانة وكان دائماً يقف في انتظار اي حادث يقع ضد مسيحيين فيحوله في جراة يحسد عليها الي حادث طائفي حتي وان كان الجاني والضحية من الاقباط كما حدث في موقعة الكشح الاولي!

وهو أول من دعا الي عقد مؤتمر لمناقشة شئون الاقليات منذ ست سنوات، وكتب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل نقداً لعقد مثل هذا المؤتمر، وارسل ما كتب الي رئيس تحرير جريدة الوفد وقتها جمال بدوي بناء علي طلبه، ولكن قيادات حزب الوفد تكتلوا ضد نشر المقال، علي أساس انه ليس مقالا ولكنه خطاب شخصي من كاتب لكاتب! مما دفع الكاتب الكبير الي نشره في الاهرام، فأثار كثيراً من الجدل، وتسبب في عاصفة من الهجوم علي سعد الدين ابراهيم وعلي مركزه، وتدخل البابا شنوده مطالبا الاقباط من ملته، بمقاطعة المؤتمر وهو ما دفع سعد الدين ابراهيم الي عدم عقده في القاهرة، وعقده بعد ذلك في الخارج. ثم واصل سيره في هذا الاتجاه، فأصدر تقريراً سنوياً عن احوال الاقليات، والذين اضاف اليهم النوبة، في خطوة جريئة، لاسيما واننا نعلم أن هناك مخططا صهيونيا يعلمه القاصي والداني، يسعي الي اثارة مثل هذه النعرات الطائفية، فضلاً عن ان الكونجرس الامريكي اصدر قانوناً يجيز لامريكا ولعله يفرض عليها التدخل في شئون البلدان التي تنتهك حقوق الاقليات.

وعلي الرغم من ذلك فان الحكومة لم تشد اذنه، ولم تقبض عليه وتحاكمه علي مايفعل، كانمن المثقفين الذين هم علي حجر السلطة الي درجة ان الشائعات رشحته لتولي منصب وزاري في احدي السنوات وكان ضيفاً - والي وقت قريب - بشكل مستمر علي جهاز التليفزيون، و كان في فترة من الفترات يقدم برنامجا اسبوعيا بنفسه، وهو امر لايتسني الا لاهل الحظوة من المقربين للسلطة او لصفوت الشريف.. لافرق.ولعل هذا القرب الحكومي، والمفاجأة في اتخاذ قرار القبض والذي حدث دون مقدمات، هو الذي جعل الدهشة تعقد السنة الصحافة الحكومية وكتابها، فلم تتخذ موقفاً تشنيعياً ضده، في البداية وكما هي العادة، ولم تشد بقرار القبض والحبس وباليقظة الامنية، كما جري العرف!

فسعد الدين ابراهيم يفعل ماتحول الي ادلة اتهام ضده منذ سنوات، وفي وضح النهار، وليس في بير السلم، وربما يرفع شعار ان الذي يزمر لايغطي ذقنه، مما جعلنا نتصور انه رجل فوق المساءلة و أن جنسيته الامريكية تحميه، ثم فجأة نجده مقبوضاً عليه ومحبوساً علي ذمة القضية، لهو امر يجعل المتابع حيران.

سليم عزوز



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



فى قضية مركز ابن خلدون:

النيابة بدأت عملها فى الاطلاع على سرية حسابات المتهمين

سماع أقوال كاتب سيناريو ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك»

كتبت خديجة عفيفي:

بدأ أمس فريق من رؤساء نيابة أمن الدولة العليا مباشرة عملهم لتنفيذ قرار محكمة الاستئناف بالاطلاع على سرية حسابات المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات المصريات التابع للمركز وكذا الكشف على الحسابات الخاصة وعلى رأسهم الدكتور سعد الدين ابراهيم المتهم الأول فى القضية.. يتم تنفيذ ذلك عن طريق البنك المركزى.

وتواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها فى القضية تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة. حيث امر بسرعة استدعاء كل من على سالم كاتب السيناريو لفيلم «ادخل شريك وشارك» ومخرج الفيلم وذلك لسماع اقوالهم ومواجهتهم بما تضمنه من اسقاطات على نظام الحكم فى الدولة بما يعنى تزوير ارادة الناخبين المصريين.

واستمعت النيابة إلى اقوال نيبال عبدالنبى المدير الادارى لهيئة دعم الناخبات. حيث قدمت أوراقا ومستندات تفيد تورط د. سعد الدين ابراهيم فى الحصول على اموال من الخارج بالتحايل والتزوير وتقاضى مبالغ مالية كبيرة بمختلف العملات الاجنبية.

وتوالى النيابة الاستماع إلى اقوال عدد من المندوبين بهيئة دعم الناخبات. حيث ثبت تورطهم فى تظهيرعدد من الشيكات.

وأكدت الكاتبة الصحفية أمينة شفيق فى اقوالها امام اشرف هلال وكيل النيابة بأن د. سعد كان يتصل بالاتحاد الأوروبى وانها لا تعرف قيمة المبالغ المالية التى يحصل عليها وليست لديها أية تفاصيل عنها.. كما انها لا تعلم شيئا عن المخالفات المتعلقة بالدكتورسعد.

وأشارت إلى ان د. سعد الدين ابراهيم تولى مسئولية امين الصندوق بهيئة دعم الناخبات.. وبمواجهة الكاتبة الصحفية امينة شفيق عن انكار د. سعد لعلاقته بالهيئة تماما اكدت بأنه تولى مسئولية امين الصندوق وان نادية عبدالنور المتهمة كانت مسئولة عن كل الحسابات المالية الخاصة بالهيئة.. وعن نشاطها فى هيئة دعم الناخبات.. قالت ان دورها ينحصر فى اقامةالندوات والمؤتمرات فى مختلف المحافظات وذلك لتنشيط دورالمرأة فى الحياة العامة المحلية والبرلمانية.. وأكدت بأن هناك دعما من الاتحاد الأوروبى مقابل العمل السياسى البرلمانى ونفت علمها تماما بالاسلوب والاجراءات او النواحى المالية التى يتم بها استخراج البطاقات الانتخابية العادية اوالمزورة.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ



تجديد حبس سعد الدين إبراهيم.. الأربعاء القادم مواجهته بأقوال خالد فياض والمندوبين

كتب ـ ابراهيم العزب:

امرت نيابة امن الدولة العليا بالتحفظ على الابحاث وديسكات الكمبيوتر التى عثر عليها بمركز دعم الناخبات الذى انشاه سعد الدين ابراهيم بشارع الجمهورية بوسط المدينة.

وتجرى النيابة اليوم مواجهة بين الدكتور سعد الدين ابراهيم وخالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية الذى اعترف فى التحقيقات بأن الدكتور سعد كان يعد كشوفا وهمية ويرسلها الى الاتحاد الاوروبى وكان يحاسب على تكلفة المندوب الواحد ٥ آلاف دولار بينما جملة ماكان يتقاضاه هذا المندوب لاتزيد عن ١٠٠ جنيه وكان يجبر هؤلاء المندوبين على التوقيع على الشيكات بالمبالغ الحقيقية التى يرسلها الى الاتحاد الاوروبى.. وتساعده فى ذلك المتهمة الثانية نادية عبدالنور المدير المالى للمركز.. وأسامة عطا الذى كان يلزم المندوبين بتظهير هذه الشيكات..


د. سعد الدين إبراهيم

كما تقوم النيابة بعمل مواجهة بين المندوبين الاربعة المحبوسين على ذمة القضية بتهمة الاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية واقوال خالد فياض.. حيث قرروا ان خالد فياض كان يلزمهم بعمل بطاقات انتخابية للمواطنين فى ٤ محافظات وانهم لجأوا إلى التزوير واحضروا كشوفا بأسماء بعض المستثمرين فى البورصة واسماء المشتركين فى دليل التليفونات بعد ماوجدوا احجاما من المواطنين.

من ناحية اخرى تنظر النيابة فى امر تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم يوم الاربعاء القادم.

تستمع النيابة الى اقوال عدد من الشهود اعضاء مجلس ادارة مركز دعم الناخبات حول نشاط المركز ودور الدكتور سعد الدين ومصادر التمويل.

لوجه الوطن

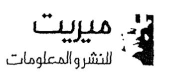


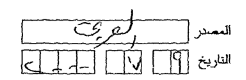
عبد الحليم قنديل

ليس أسوأ من أن تضبط متلبسا بدفاع عن سعد الدين إبراهيم إلا أن تضبط متلبسا بدفاع - لا قدر الله - عن الحكومة التى حبسته في تصرف أقرب إلى هزليات المسرح منه إلي جدية السياسة.

ولعل من دواعى اعتزازى اننى أول من كتب منتقدا لسعد الدين إبراهيم في الصحافة المصرية بإطلاق، وكان نفوذه وقتها - أوائل التسعينيات - واسعا عفيا، فهو المصرى الامريكي في الوقت نفسه، و هو المحمى بشبكة علاقات مؤثرة طاغية، تكشفت تباعا حتى نهاية التسعينيات، والأهم: أن صورته في أوساط المثقفين كانت ممتازة، كان سعد وقتها يلبس لبوس المفكر القومى المتفتح، عالم اجتماع مرموق، ومجدد أفكار، ونجم النجوم في الندوات والمحافل، ومقاول لأنفار البحث العلمى فى ظروف إنسدت فيها الشرايين وضاقت المعايش وضعف الطلب الاجتماعى علي البحث والباحثين، وهمزة وصل - وحيدة ربما - بين مراكز أبحاث ودراسات وطنية وقومية، باختصار :بدا أشبه ببقرة ثقافية مقدسة، يحرقون لها البخور، وينتظرون منها العطف والبركة، وكنت كـ «المجدف» السابح ضد التيار، أو كالمولع بهدم معبد الكرنك، ولم يدم الحال المائل طويلا لحسن الحظ، وزادت الشكوك ودواعى الريب، وتشقق الإجماع علي سعد تدريجيا، وغلبه العناد وسوء التقدير، وركبه جنون العظمة، وبدا مفارقا للجماعة الثقافية التى احتضنته عن طيب نية تلقائى لا بتحسب كثير للخفايا والطوايا، ثم جاءت «لحظة التنوير» في دراما سعد كلها مع قصة «مؤتمر الأقليات» أواسط التسعينيات، وهبت الجماعة الوطنية كلها ضده مع تكشف بواعثه وصلاته الخطرة، وكان مقال الأستاذ هيكل الشهير عنوانا صاخبا علي التحول اللافت، بعدها بدا سعد معزولا منبوذا، شحبت صورته كمثقف ومفكر، وتضخم دوره كسفير للنوايا الامريكية في مصر، وتدفقت عليه الملايين السخية، صار ناظرا لمدرسة التمويل الأجنبي، وصارت قصته تلخيصا وافيا لفساد المثقفين في رحلة تجريف التربة الوطنية.

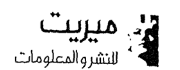
نعم، لا يملك مثقف ذو ضمير وطنى ان يدافع عن سعد، ولا يملك - أيضا - أن يدافع عن الحكومة التي حبسته، فسعد ليس مجرد شخص في حاله، إنه عنوان علي ظاهرة ومؤسسة، عنوان علي فساد يتداخل بطبائع الأمور مع فساد الحكم نفسه، فالهوى الامريكى جامع وجامح، ربما الخلاف في التفاصيل المسكونة بالشياطين، امريكا تريد لاختيارات الحكم أن تستقر ولو بالصدام، وتتخوف في اللحظة نفسها، من دواعى الصدام واحتمالاته الغامضة والحل:



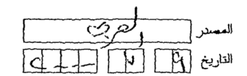


لجوء إلي مزيج من الصدام والتطويع، رغبة الحكم جامحة فى الانفراد والصدام بما قد يعجل بأمراض الشيخوخة إلى نهاياتها المقدرة، وهو ما قد يتناقص - جزئيا - مع رغبة أمريكا في خفض التوتر وحرث الأرض لاحتمالات وبدائل، أمريكا مسكونة بهواجس العروش التى تتهاوى في لحظة عصف مفاجئ، والحكم يتصرف بطريقة الروح التى ليس بعدها روح، أمريكا تريد «التكييف الهيكلى» للسياسة باختراقات المجتمع المدنى الممول أجنبيا، والحكم يظن - ربما عن غير إثم - انه الأولي بالرعاية والتمويل ومد أسباب البقاء، وأن «التكييف الهيكلى» للاقتصاد يكفي، وانه أشعل أصابعه ورموش عينيه شموعا لأمريكا، وأن عليها أن ترد الجميل، وتغض الطرف عن رغبته في الانفراد بالسياسة ولو جاء الطوفان، المشكلة: أن أمريكا امرأة قاسية القلب، ولا تتصرف بمقتضيات العواطف، ولا تقنع بمكاسب موقوتة قد تهدد المصالح الممدودة، وفي أجواء الاحتقان المصرى ما أسهل أن تختلط الأوراق، وأن تبدو أمريكا وكأنها أقرب لرغبات الإصلاح السياسي الداخلي، أو كأنها تريد للانتخابات المقبلة أن تكون أقل تزويرا، بينما الحكم يطفئ الأنوار ويقصف المنابر ويغلق الأحزاب، يجهز المسرح الخاوى لتزوير وحشى غير مسبوق، ويطمع في كرم أمريكا وصكوك غفرانها، ويريد منها أن تجدد الاعتراف بعقد الزواج الرسمي، لا أن تخلص أكثر لعقود الزواج العرفي مع سعد الدين إبراهيم «وشركاه»، وغضب الزوج الرسمى مفهوم إنسانيا وسياسيا، فهو يعلم بحكايات الخفاء كل الوقت،ولا بأس أن يبدو وكأنه يظهر «العين الحمراء» لبعض الوقت، فهو يتخوف من الغدر والهجر وحلول مواسم الجفاء حين ينتظر الاحتفاء.

نعم، فضوها سيرة من فضلكم، وأطلقوا سراح سعد الدين إبراهيم، فلا هو ممثل حقيقى للرغبة الديمقراطية، ولا علاقة لكم بمعانى الاستقلال والنخوة الوطنية، وقد يكون مستحقا لتهم النصب والرشوة الدولية، لكن جرائمه - إن صحت قضاء - هى جرائمكم رضاء، وعقد الزواج الذى في يده هو نفسه عقد الزواج الذى في أيديكم، فحلوا خلافاتكم العائلية بعيدا عنا، أو إذهبوا إلي «بيت الطاعة» في منزل السفير الأمريكى «!».



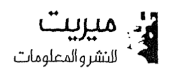
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



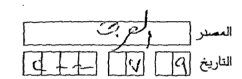


نعم.. نرفض حزب سعد الدين إبراهيم بكل أفكاره وخياراته وتحالفاته الإقليمية والدولية التى أقل ما توصف به أنها ليست فوق مستوى الشبهات. غير أن ذلك لا يدعونا إلى التشفى الشخصى فيه، فليست بيننا معارك شخصية.. ولا إلى إصدار أحكام نهائية فى الاتهامات الموجهة إليه، فلسنا جهة تحقيق أو بديلا عن منصات القضاء. ونتصور أن دورنا، ودور جماعة المثقفين الوطنيين باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، أن تصارع أفكار وتوجهات هذا الحزب، وأن تكشف حقيقة أهدافه والقوى التى تسانده بالمستندات والوثائق أمام الرأى العام. وهو دور لا يرادف بحكم طبيعته دور أجهزة الدولة السيادية فى تعقب أية اختراقات لأمننا القومى. دور المثقفين الوطنيين تحصين الذاكرة من التبديد وصيانة الوعى العام من الانسحاق أمام الاستراتيجيات والمصالح الإسرائيلية والأمريكية، بل وصيانة النسيج الوطنى ذاته من العبث أو اصطناع مشكلة قبطية فى مصر.

صحيح أن هناك شكايات للأقباط، غير أنه يتعين حلها فى إطار الجماعة الوطنية، وقبل ذلك الاعتراف بها، لا الضغط على أوجاعها وتفجير النسيج الاجتماعى الوطنى لصالح مشروعات خارجية معروفة ومعلنة. ومن اللافت أن التحقيقات لم تقترب بصورة جدية حتى الآن من مثل هذه الملفات، وحاولت بعض المعالجات الصحفية أن تلوح بشعار الاختراق لتبرير محاكمة سعد الدين إبراهيم بسبب بعض آرائه فى قضية الديمقراطية ونزاهة الانتخابات. وربما تثبت التحقيقات تورط الدكتور سعد فى خداع منظمات حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبى، غير أن ذلك لا يعنى أن الانتخابات فى مصر نزيهة فعلا، بل لعل فتح ملف



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الدكتور سعد الدين إبراهيم فى هذا التوقيت وبهذه الطريقة يعنى الاتجاه إلى تزوير الانتخابات المقبلة، أو اسكات أية أصوات قد تجد طريقها لبعض المنابر الدولية لكشف التجاوزات الحكومية فيها. بمعنى آخر، الهدف من القضية غير مقبول سياسيا، ولا علاقة للقضية كلها بقضية الأمن القومى، وبعض التهم متهافت وربما مضحك. ولعلنا نشك فى أن الحكومة، رغم التصعيد فى الإجراءات وتوسيع نطاق التحقيقات، لن تجرؤ على مجرد الاقتراب من الملفات الحقيقية والخطيرة، ولعلنا نحذر من أن مثل هذه العمليات شبه العشوائية والمشكوك فى أهدافها ودوافعها قد تؤدى إلى فك حصار فرضته بإحكام على مدى سنوات طويلة جماعة المثقفين الوطنيين فى مصر على حزب سعد الدين إبراهيم، بل وتحويل سعد ذاته من «منبوذ» إلى «بطل».. وإثارة عطف قطاع مهم من معارضيه، والأخطر غسيل الأفكار غير المشروعة على نسق غسيل الأموال غير المشروعة. وهنا: جريمة الحكومة الحقيقية.

بوضوح: لا يمكننا التسامح مع أفكار الدكتور سعد لأنها تمس فعلا أمننا القومى (ملف التطبيع) وتضرب فى نسيجنا الاجتماعى (ملف الأقباط).. غير أنه لا يمكننا أيضا التسامح مع أية خروقات رسمية لحقوقه كمواطن مصرى، لا كمواطن أمريكى، أو قبول الأهداف الرسمية من هذه العملية، وإلا كان ذلك قبولا بتقليص الهامش الديمقراطى وإعدام فكرة المشاركة السياسية ذاتها.



٢٠٠ جمعية تتلقى التمويل الأجنبى تحت ستار العمل الأهلى

جمعيات للتمويل والتطبيع

ليس بعد الكفر ذنب، وليس بعد التطبيع والتمويل ذنب أى ذنب آخر هذا هو الخيط الرفيع الذى أمسكته سناء المصرى فقيدة الحركة الوطنية لتفضح وتعرى فلول المعارضين القدامى الذين سقطوا في وحل التمويلات الأجنبية. والذى قادها إلى ليكشف عن العلاقات المشبوهة بالعدو الصهيونى.

أكثر من ٢٠٠ جمعية مصرية سقطت فى حضيض التمويل الأجنبى، وأكثر من ١٣٠ منظمة أجنبية في الخارج تدفع لمن يعمل لحسابها، وبالدولار مثل الوكالة الأمريكية للتنميةالتي تتبع الكونجرس الأمريكى وتنفق فى مصر ١٠ ملايين دولار سنويا على برنامج «مبادرة الديمقراطية» لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية وأوراق بحثية لجمع المعلومات عن الأحزاب والانتخابات والاتحادات والنقابات العمالية وهناك الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية، وهى بدورها من أولى الجمعيات المسجلة في نشاط المعونة الأمريكية، ثم هناك مؤسسة «فورد» التى تتبع مباشرة للمخابرات الأمريكية، وهناك مؤسسة «نوقيب» التى تتبع الحكومة الهولندية وهولندا كما هو معروف و قد أعلنت رسميا تأييدها للضربة العسكرية ضد العراق، وهى التى سربت معلومات المفاعل النووى العراقى الذى تم ضربه عام ١٩٨١ وهي التى سمحت لإسرائيل بنقل أسلحة الدمار عبر أجوائها لمدة ست سنوات.. في سرية.. حتى انكشف الأمر بحادث الطائرة الإسرائيلية التى سقطت في الأراضى الهولندية، وهناك مؤسسة «دانيدا» العاملة باسم وزارة الخارجية الدانماركية وهى نفسها راعية «تحالف كوبنهاجن» وفي مقدمة أسماء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التى تمول من مؤسستى «نوقيب» و «دانيدا» وهي: مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، مركز دراسات المرأة الجديدة، ومركز تقنيات وسائل الاتصال «أكت» وجمعية الشباب للسكان والتنمية.

كان هؤلاء الممولون المطبعون يتشابكون في حلقة مرعبة من العلاقات ففى عام ١٩٩١ خرج من معطف جمعية ابن خلدون جمعية النداء الجديد، برئاسة د. سعيد النجار وعضوية منى ذو الفقار، كما يجتمع مركز ابن خلدون بمركز المساعدة القانونية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في أعمال مشتركة وشارك سعد الدين إبراهيم العديد من رؤساء الجمعيات في مؤتمرات عقدت بالخارج.

فقد شاركت جمعية المرأة الجديدة برئاسة عايدة سيف الدولة فى العديد من هذه الأنشطة، فضلا عن الكثير من أعضاء جمعية كوبنهاجن، الذين يحملون عضوية مركز ابن خلدون وهو ما يؤكد تغلغل اللوبى الصهيونى وسط الجمعيات غير الحكومية حيث يربط كل العاملين فيها بشبكة من الأنشطة المشتركة، فمركز دراسات المرأة الجديدة على سبيل المثال قام بإصدار الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز دور المرأة تحت إشراف سارة لوزا صاحبة مكتب «سباك» الذى ينظم سفر النشطاء إلى غزة ومدن الضفة الغربية.

وتشير القرائن والأوراق إلى أن هناك أكثر من ٢٠٠ جمعية مصرية تتلقى تمويلا من الخارج بعد أن وضعت أقدامها علي أولى عتبات التطبيع منها ما يعمل في مجال حقوق الإنسان عامة وأخرى تعمل في مجال حقوق المرأة، ومنها جمعيات هدفها العمال. فتراقب انتخاباتهم في العلن وتدعوا في الحقيقة للخصخصة، وتثبيت الاتحاد عبر ما تسميه بالنقابات الموازية.

وهكذا تثبت الأيام أنه بعد أن فشلت الحكومة المصرية في الترويج لفكرة التطبيع مع إسرائيل وظلت قراراتها حبيسة الأدراج، لا وجود لها في الواقع الفعلى بفضل رفض المثقفين المصريين لفكرة التطبيع مع الكيان الصهيونى إلا أن المال الدولى المتسلل للجمعيات غير الحكومية نجح فيما فشلت فيه الحكومة فعدة ملايين من الدولارات كما تقول سناء المصرى أفسدت بعضا المعارضة المصرية وبذلك استطاع الممول الخارجى بمهارة استغلال فساد بعض المعارضين السياسيين الذين تخلوا عن شعاراتهم بسهولة أمام المال فباعوا أدق أسرار وطنهم

المخرج المسرحى رأفت الدويرى يكشف حقيقة التمويل المسرحى فيقول: هناك العديد من الفرق التى تمول من الخارج في صورة ورش عمل مسرحية مشتركة مع فرق أجنبية، وهذه الفرق تسافر بعروضها هنا وهناك، تقدم أعمالا يمكن أن نسميها بالمسرح السياحى الذي يتفق مع ذوق الممول.. ولا يمت بأى صلة للفن المصرى.. والمشكلة أن هذه النوعية من الأعمال المسرحية رغم نشاطها الهامشى هي التى تطفو على السطح، ويتم الاحتفاء بها هنا وهناك نتيجة امتلاك أصحابها للأموال التي تساعدهم على الانتشار والدعاية لأعماله.

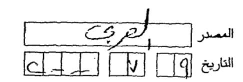
ويختتم الدويرى كلامه قائلا: هذه النوعية من الأعمال المسرحية تفسد الذوق العام وتؤثر سلبا على الأعمال الجادة لأنها تقدم مسرحا لا يمت للمسرح المصرى بصلة، كنموذج للمسرح الذي يجب أن يحتذى.

ومن المسرح ننتقل إلي تمويل أفلام الفيديو التي تقدم معلومات غير دقيقة عن الواقع المصرى، أو تروج لنوعية معينة من الأفكار الغربية عن مجتمعنا.

ومن الفن إلى المؤتمرات العلمية حيث يشير دكتور عاصم الدسوقى أستاذ علم الاجتماع إلى أن البحث العلمى إذا تم تمويله من جهة ما، فإنه يسقط عنه الجانب الأخلاقى ويكون الولاء لدافع الأجر. والجهة الأجنبية عندما تمول بحثا ما فإنها لا تسعى بهذا البحث لصالح مجتمعنا إنما لصالح سياسات بلادها. ويضيف د. عاصم: من خلال خبرتى الشخصية



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



أعرف أن كثيرا من المؤتمرات العلمية في الجامعات الأمريكية يكون تمويلها من المخابرات الأمريكية مباشرة بهدف استخدام هذه الأبحاث فيما بعد في خدمة السياسة.. كذلك من المعروف أن أى دارس في الجامعات الأمريكية لا يستطيع مثلا عمل رسالة دكتوراه أو ماجستير عن الصراع العربى الإسرائيلى إنما يسمح له فقط بعمل أى بحث عن منطقته ليمكن للجامعة الاستفادة من هذه المعلومات فيما بعد في خدمة سياستها في المنطقة.

■ **وفاء حلمى**

قضية سعد الدين إبراهيم


بقلم: عادل الجوجرى

لماذا كل هذا اللغط حول قضية د.سعد الدين إبراهيم ومركز ابن خلدون؟ما حقيقة الاتهامات الموجهة إليه هل هناك انحراف سياسى أم انحراف مالى وإدارى أم ما القصة بالضبط؟

ما الذى يثار حول قضية التمويل الأجنبى للمراكز الحقوقية الناشطة فى مجال العمل المدنى؟

وما مستقبل منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية؟

فى حوار مع محطة "المستقلة" الفضائية التى تبث برامجها على القمر الصناعى المصرى "نايل سات" من لندن سألنى الزميل عادل حمدى مقدم البرنامج وكان هناك ضيفان كبيران هما د.عبد الحسين شعبان "العراق" ود.مضوى الترابى "السودان" ودار الحوار حول قضية سعد الدين وتداعياتها.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأهرام
التاريخ

ولا أود هنا إعادة ما قلته فى البرنامج وإنما أشير فحسب إلى أن القضية أخذت بعدا عربيا ومن ثم دوليا، الأمر الذى يحتاج إلى توضيح للأمور، حتى لا نشكو فى وقت لاحق من خلط متعمد أو تلقائى تقع فيه بعض المحطات الفضائية العربية.

وكنا نود لو أن النائب العام عقد مؤتمرا صحفيا لإجلاء حقيقة الاتهامات الموجهة إلى الدكتور سعد خاصة ما أثير حول «تخابره» مع جهات أجنبية وهى التهمة التى وردت فى بعض التقارير الصحفية ثم غابت بدون أن نفهم لماذا أظهرت وكيف غابت وعلى أى أساس؟

إن غياب المعلومات الدقيقة ومن المصادر الرسمية فتح المجال أمام تكهنات وتوقعات ليست فى الصالح العام وقد اعتقد مراقبون عرب أن القبض على د.سعد الدين إبراهيم تم بسبب موقفه من قضية الأقباط أو ما يسمى «اضطهاد الأقليات» ولما قلت لبعضهم إن القضية لا علاقة لها بموضوع الأقباط ولم يظهر هذا الموضوع فى أى تقارير صحفية تشككوا فى كلامى وقالوا «هات برهانك».

والواقع أن كاتب هذه السطور لا يوافق بأى شكل على اعتقال أو حبس مثقف من وزن سعد الدين إبراهيم ولا من وزن علاء حامد ورغم أن بينى وبين سعد الدين إبراهيم خلافات فكرية عميقة وقد تحاورت معه فى شأنها غير مرة على الهاتف عندما سألنى: لماذا يهاجمنى الناصريون؟

وأجبته بأن هناك ثلاث قضايا أساسية نختلف معه فيها هى مشاركته فى إجراءات تطبيع مع عناصر فى الكيان الصهيونى سواء دبلوماسيين من نوع السفير الإسرائيلى فى القاهرة أو مثقفين صهاينة.. ومعروف أن الناصريين يشكلون العمود الفقرى فى النشاط الوطنى المناهض للتطبيع.

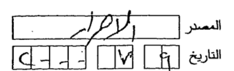
وقلت له إن الناصريين ضد العلاقات الاستراتيجية بين مصر وأمريكا لأن الأخيرة تعمل ضد مصر وبشكل واضح ولمصلحة إسرائيل وأن أمريكا عندما ناصبت مصر عبد الناصر العداء لم يكن ذلك بسبب سمار لون عبد الناصر وإنما بسبب مواقفه العروبية والاستقلالية.

وإلى ذلك نحن -كناصريين- نعترض على قيام مؤسسات أمريكية وغربية بتمويل مؤتمرات وندوات وأبحاث يقوم بها مركز ابن خلدون لأن الممول يفرض سياسته وأفكاره وتوجهاته على الباحثين والأبحاث والممول لن يدفع «فلوسا» إلا إذا حصل على عائد مفيد له، وذكرته بما جرى فى عام ١٩٨٨ عندما ترأست د.نوال السعداوى مؤتمرا للمرأة العربية واتضح فى نهاية المؤتمر أن مؤسسة (فورد فونديشن) الأمريكية هى الممول للمؤتمر وأن زوجة د.سعد الدين إبراهيم التى تعمل فى مؤسسة (فورد) وهى التى لعبت دورا فى عملية تمويل المؤتمر.

إن اختلاف الرؤى والأفكار والمواقف بما فى ذلك الموقف الخطير من قضية التطبيع لا يعنى أبدا الموافقة على حبس د.سعد الدين إبراهيم إذ أننا فى دولة مستقلة هى مصر (أم الدنيا) فيها قضاء عادل هو الذى يفصل بين المواقف الفكرية التى هى حق لكل إنسان مهما تعارضت مع الحكومة وبين ارتكاب أخطاء تقع فى دائرة التجريم ومما لا شك فيه أن الشق القانونى فى القضية لايزال فى يد القضاء، ومن ثم لا تعليق عليه، لكن الشق السياسى والفكرى هو الذى يعنينا وهنا أطرح القضية بكل صراحة: ما الذى قدمته منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية للمواطن العربى والمصرى؟

يوجد فى مصر حاليا ٥٠ مركزا لحقوق الإنسان بعضها وفق أوضاعه وبعضها ينتظر وفقا للقانون الجديد للجمعيات الأهلية وقد مضى ١٥ سنة تقريبا على تأسيس منظمات حقوقية فى مصر ومن ثم صار ضروريا مراجعة وتقييم نشاط هذه المنظمات لا سيما فى ظل ما يتردد عن أن الفلوس ساهمت فى تخريب «النفوس»، وعن

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com


المصدر
التاريخ

أن منظمات حقوق الإنسان لم تكتسب قوتها من تفاعلها مع الحركة السياسية والقانونية فى الداخل وإنما من خلال اتصالاتها وتقاريرها مع وإلى الخارج.

وهناك من يرى وأنا منهم أن مراكز حقوق الإنسان لعبت دورا سلبيا وخطيرا فى إفساد بعض الكوارد السياسية خاصة فى صفوف اليسار الناصرى والماركسى وصارت هذه المراكز وسائل «شيك» للإثراء غير المشروع ومن دون جهد حقيقى وثمة ما يروى فى هذا الصدد من قبل أن أحد المسئولين فى مركز ناشط فى حقوق الناس كان فقيرا (زى حالتنا) وعلى (قد حاله) قبل أن يتولى منصبا قياديا فى منظمة حقوقية ثم إذا به يصبح من الأثرياء عندما صار مسئولا فى المنظمة الحقوقية ونحن لسنا ضد أن يصبح الشعب المصرى كله ثريا فى الصباح الباكر لكن ضد أن يثرى البعض بوسائل غير مشروعة وهنا من حق الحكومة أن تتدخل وأن تصلح الأمور غير السليمة بل من حق النخبة السياسية والإعلامية أن تنتقد اى ظواهر سلبية يمكن أن تلحق بالمنظمات الحقوقية.

وعلينا أن نطرح سؤالا محرجا هو: هل مارست منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية قدرا من الديمقراطية داخلها أم أنها شهدت تزويرا فى الانتخابات الداخلية الخاصة بها وشهدت تكتلات حزبية وشللية أقول ذلك وأمامى صورة سيدتين اضربتا عن الطعام قبل ٣ أشهر فى احد مراكز حقوق الإنسان احتجاجا ضد الأمين العام الذى وصفته احداهما بانه يمارس (حكم قراقوش) اى أنه رجل ديكتاتورى مستبد وقد حول ميزانية المركز إلى بيته واستفاد منها أخوته وأقاربه.

وأضيف إلى ذلك غياب التنسيق بين مراكز ومنظمات حقوق الإنسان فى داخل كل بلد عربى ثم بين الاقطار العربية وأكاد أقول أن هناك صراعات بين هذه المراكز فى مصر وكأنها (ثأر بايت) ومسئول هذا المركز يكره المسئول الآخر ويتعامل معه وكأنه ابرهة الحبشى ثم أن البحث الجدى والمتعمق فى تاريخ هذه المراكز سوف يكشف لنا أنها تأسست بناء على خلافات وانشقاقات بين المؤسسين الأوائل وإذا تعمقنا أكثر ربما نكتشف أن مبدأ الشفافية الذى طالما نادت به مراكز حقوق الإنسان وهى تنتقد الحكومات لم يطبق بشكل كامل فى هذه المراكز فهناك تلاعب مالى يقع هنا أو هناك وليس لدى دليل عليه لكن القائمين على هذه المراكز حتما يعرفونه.

وأخيرا فإن ظاهرة منظمات حقوق الإنسان تحتاج إلى مراجعة موضوعية وعلمية وهى لا تعنى التراجع بقدر ما تعنى وضع ميثاق شرف يلتزم به الجميع بحيث لا تكون هناك ثغرات يمكن أن يتم ضربها من خلالها وقد نعود إلى هذا الموضوع -حقوق الإنسان- مرة أخرى ومرات.

البعض أشار إلى أن دراسات مركز ابن خلدون كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية وذلك راجع إلى أن المركز خاص ولا يخضع لإشراف حكومي.. وفى المقابل لا يتمتع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المصرى بذلك القدر من الحرية حيث ترأس مجلس إدارته وزيرة الشئون الاجتماعية، ويتشكل من ممثلين لمعظم المؤسسات الحكومية كالوزارات وغيرها بالإضافة إلى مجموعة من الأساتذة والخبراء مما جعل المركز يبتعد عن دراسة بعض القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة مما ساعد على وجود فراغ استغله سعد الدين إبراهيم فى عمل دراسات وأبحاث اخترقت عمق المجتمع المصرى وافتعال قضايا غير مطروحة كوضع الأقباط فى مصر مما يشوه سمعتها لصالح جهات أجنبية.

الاستماع لأقوال ٨ شهود جدد فى قضية ابن خلدون

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

استمعت النيابة الى أقوال الشهود وقررت صرف ٥ منهم من بينهم الصحفى مجدى حلمى واعتبارهم شهودا لحين ورود أقوال أخرى من المبلغة نيال عبدالبارى المدير الإدارى لهيئة الناخبات ومازالت النيابة تواصل التحقيق مع الثلاثة الآخرين ومواجهتهم بنيال.. ولجهت النيابة «حلمى» بأقوال نيبال عبدالبارى المسئول الإداري للهيئة وآخرين. أشارت «نيبال» إلى قيام «حلمى» بتظهير شيكات مكافآته لصالح الهيئة، ورفض صرفها لنفسه وإيداعها لصالح سعدالدين إبراهيم على أنها مصاريف لدعم الهيئة. كما واصلت النيابة التحقيق مع خالد فياض وأسامة حماد، وواجهتهم بأقوال الشهود. وأكد الشهود تورطهم فى تزوير المستندات والبطاقات الانتخابية، وإعطاء كل مواطن ٦ جنيهات مقابل الإدلاء ببيانات مزورة فى البطاقة.

راحت المعركة، وبقي لا صوت يعلو فوق...

نهله الشهّال

اختلفُ مع سعدالدين إبراهيم وما يمثل في كل شيء تقريباً (و«تقريباً» هذه ليست إلا من باب الاحتياط ضد الإطلاقات المزعومة). لا أوافق على منطلقاته النظرية ولا على استنتاجاته، ولا تعجبني منهجيته في معالجة المواضيع المطروحة على مجتمعاتنا ولا اسلوبه في تناولها، ولا علاقاته ولا الأطر التي يتحرك في دائرتها. بل يمكنني القول أني اناهض المرتكزات النفسية والقيمية التي تقف خلف كل هذا وتحرك الرجل. لذا أتوجس من كل ما يصدر عنه أو عن «مركز ابن خلدون للدراسات التنموية»، واعتبر هذا التوجس مشروعاً تماماً.

إلا أن مداهمة منزل الرجل ومركز عمله وإعتقاله، كما يُداهم ويُعتقل مهربو المخدرات متلبسين بالبضاعة التي بحوزتهم، أمر مستهجن. اما البيان الاتهامي الصادر عن السلطات المصرية (كما نقلته الصحف)، فسوءه من النوع الذي يصح فيه القول إنه في غاية الخطورة، وانها خطورة تتجاوز سعدالدين إبراهيم ومركز ابن خلدون والقضية الخاصة بهما برمتها، لتطرح مسالة المعرفة: انتاجها واستخدامها وتوظيفها، ولتطرح ايضاً، وبالترافق مع هذه، مسالة علاقة المعرفة بالسلطة، وهي علاقة إشكالية معقدة، لكنها وطيدة...

تتوسل السلطات المصرية، فيما نحن بصدده، احد مستويات هذه العلاقة: المستوى الرقابي المباشر، لتبرير سلوكها، ساندة اياه إلى السند الوحيد الذي يمنح السلطة شرعية القمع: المصلحة العامة. وأزعم ان الاسلوب الذي اتبع لتوقيف الرجل يرتبط بوثوق بمضمون البيان الاتهامي، أو أنه، بحد ذاته، أحد عناصر هذا البيان، او هكذا يريد أن يكون. فلم يُستدعَ الرجل للمثول أمام القضاء ولا لجأ المرجع المعني في السلطة التنفيذية - ويُفترض به انه يمتلك ما يكفي من أدلة وقرائن بدليل المداهمة والاعتقال أصلاً - إلى القضاء في آلية مدنية واضحة وعلنية. بل جرى التصرف وفق مقتضيات «أمن الدولة»، اي حيز الاستثناء المخصص للأمور الجلل.

أما البيان الاتهامي، فهو قطعة من الأدب السياسي الذي تدين كل كلمة فيه السلطة التي اصدرته. وهو، بخلاف نقطة وحيدة ذات وجاهة قانونية - عدم الرجوع إلى الجهات الرسمية للتصريح عن الأموال المتلقاة، مختلط مرتبك إلى حد يثير الشفقة.

فالبيان يحار هو نفسه في وظيفته: هل هو يدافع عن الجهات الأجنبية التي مدّت الرجل بالمال فلم «ينفق الأموال على الأبحاث المزعومة»، أو أنه «تحايل» على هذه الجهات للحصول على مال، أم أنه يدين مضمون الدراسات المنجزة التي «تسيء إلى سمعة البلاد ومواقفها من القضايا الشائكة» (وبالمناسبة، وفي اللغة السياسية الرائجة حلّت «الشائكة» محل «الماء العكر»)، أم أنه يفترض نتائج عملية للدراسات التي «تقدّم معلومات خاطئة» استند لها الكونغرس الأميركي لإصدار قانونه حول «حرية الأديان في العالم» وكان «البرلمان الأوروبي ينوي الاستناد إليها لإصدار قرارات تسيء إلى مواقف مصر في المحافل الدولية»، لولا أن ربنا ستر، وتمكن رئيس مجلس الشعب من توضيح الصورة «الحقيقية» أمام البرلمانيين الأوروبيين، فعدلوا. وهو خلط عجيب يحمل على إفتراض المؤسسات والجهات الدولية من البراءة بحيث تحدد مواقفها دراساتُ مراكز الأبحاث وتقرر المعرفة سلوكياتها. وفي هذا ما فيه من تنزيه للنوايا الأصلية لقوى الهيمنة العالمية الغاشمة، التي يحولها البيان إلى ضحية لـ«المعلومات الخاطئة والمغلوطة» التي مُدت بها، فلا لمصالحها شان ولا لستراتيجياتها التدميرية الناخرة في اجسام مجتمعاتنا شان.

اما القول إن الدراسات «تروج لمزاعم تهدد الوحدة الوطنية وتؤدي إلى الاساءة إلى العلاقة بين المسلمين والأقباط»، فهو الآخر يخلط المستويات ويضيع الفاعل. والفاعل هو سنوات من تجاهل المشاكل


سعد الدين ابراهيم.

القائمة حقاً في الواقع، ومن التراخي ازاء اجراءات وممارسات تنضح بالطائفية وبالتمييز وبالتعسف، مرة تسيباً واهمالاً، ومرات استبسهالاً وارضاء لنوازع القوى الأكثر بدائية. وقد كشفت أحداث الكشح (وليس سعدالدين إبراهيم) عن عطب عميق، قائم في رحم دولة بعراقة مصر ومجتمع منصهر قدر انصهار المجتمع المصري على مر التاريخ.

وفي مجال آخر، يعيب البيان على سعدالدين إبراهيم نيته «التدخل» في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) النيابية المقبلة، عبر انشائه هيئة عامة لمراقبة الانتخابات. وفي بلدان الأرض تقوم هيئات أهلية لمراقبة برامج التسلح، ويمكن لأي مواطن أن يطلع على ملفه لدى البوليس، بل يمكنه أن يطلب تصحيح بعض البيانات! أما أعجب ما في البيان الاتهامي فهو ما بدا أنه خاتمته. فمركز ابن خلدون، بحسب البيان، قد «مدّ نشاطه إلى تونس وفلسطين وبعض الدول الخليجية، لاستقطاب معارضين بزعم كونهم باحثين، لإعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية تضر بمواقف هذه الدول لدى المؤسسات الدولية وتسيء لعلاقاتها بمصر». و«بزعم» هذه هي بيت القصيد.

فالبيان يقرر هكذا ان المعارض لا يمكنه او لا يحق له أن يكون باحثاً، لان ابحاثه عن «الأوضاع الداخلية» (عما كان يمكن ان تكون يا ترى) ستكون مسيئة... الخ، ولعل الاستنتاج المناسب والحال تلك هو الدعوة إلى استقطاب الموالين او - ولمَ لا - الاكتفاء بما تنتجه السلطات نفسها عن «الأوضاع الداخلية»، فنرفل، عندها، في النعيم.

يؤدي تتابع وتراكم هذه النقاط إلى إقامة التباس كبير حول طبيعة جرم سعدالدين إبراهيم: فهل هو يحاسب على مخالفات قانونية أم آراء أدلى بها ودراسات أجراها او على نُظم اجرائها، وهي مهما كانت تظل آراء، أي مما لا تترتب عليه مسؤولية جرمية، سواء أكانت لامعة مبدعة او وقعت في الخطأ او التحامل او التفاهة.

يدرك الجميع ان الجمعيات الأهلية ومراكز الأبحاث التي نبتت كالفطر في بلادنا في السنوات الماضية، يحوي بعضها على الكثير مما يتعدى أو يجانب مهامها المعلنة. وان بعضها هذا مراتع لاشكال جديدة من الفساد، خطورته انه يسفه ميادين تحتاجها مجتمعاتنا بقوة: فشبهة خدمة اغراض استخباراتية من وراء نشاطات بعض هذه الهيئات يؤدي إلى تعميم الريبة حيالها جميعاً لدى الوعي العام، كما أن تحول بعض مجالات العمل هذه إلى وسائل يستخدمها أصحابها للاثراء الشخصي وللعيش وفق نمط حياة مرفهة، يدفع الوعي العام إلى الشك في غايات مثل هذه الأعمال وإلى اعتبارها - جميعاً - حججاً لتحقيق مآرب شخصية.

وفي المقابل فان غياب أطر الرقابة والمحاسبة في بلداننا، وغياب المقاييس والآليات المتعلقة بسلطة ممارسة الرقابة، وسيادة منطق الانتقام والاعتباط عند ممارسة اي شكل من المساءلة، هذه كلها تحمل على فقدان الثقة العامة بالسلطة التي تحاسب، وعلى اعتبار الجميع فاسداً واعتبار الصراع بين تلك الهيئات والسلطة يدور على صعيد لا يخص

سواهما مع انه يمس قضايا الحقل العام.

ولم يفعل الاستهداف الاستعماري المركز لمنطقتنا، ووجود إسرائيل، إلا مفاقمة الأمر، كما لم تؤد هزائمنا أمام الاستعمار وإسرائيل وأشكال عجزنا المختلفة عن تحقيق الطموحات الوطنية والتنموية إلا إلى مزيد من انهيار الثقة بالنفس، والريبة المعممة.

ولا يوجد في أي مكان في العالم، ولا تبيح أكثر الأنظمة ديموقراطية أو ليبرالية حقاً مطلقاً بالحرية يبرر «حرية» التجسس او «حرية» الفساد. لكن تلك الأنظمة تمتلك اطرا وآليات رقابة صارمة وإنما معلنة الأصول والمقاييس، موضوعية. وهناك في المقابل، وللرقابة على هذه الأطر والآليات، صحافة حرة إلى حد بعيد، وجمعيات مجتمع مدني فعلية، تشكل جميعها «حدود» السلطة. وتكمن صيانة الحرية في هذه البنية وليس في خطاب إنسانوي متحلل من الاشتراطات، مجهض لكل معنى، يتحصن بأخلاقية سانجة وشديدة السطحية، فيعجز عن القيام بأغراضه.

تلك هي مشكلة ما يحدث مع سعدالدين إبراهيم. فالسلطة التي تحاسبه لا تمتلك آليات ومقاييس المحاسبة، بدليل الاسلوب الذي تلجأ إليه ومضمون البيان الاتهامي الذي تذيع والذي يخلط بين كل المستويات، فلا يعود مفهوماً إذا كان توقيف الرجل نابعا من تجسسه أم من ارتشائه أم من تناوله لمسائل ومواضيع تعتبرها السلطة حساسة، وتغيظها الاشارة إليها، فكيف اذن تناولها، بل مخالفة تحليلات السلطة لها؟ ويهدف الخلط إلى رفع «جرم» تناول هذه المسائل و«جرم» الاختلاف مع السلطة حولها إلى مصاف شبهة التجسس والرشوة. والمجتمع المدني الذي ينتمي إليه إبراهيم والذي يتحرك للدفاع عنه، ليس نخبوياً وحسب، كما يقال، بل هو يعاني من انعزاله في موقع فوقي في أغلب الحالات وفي اختراق نفس أمراض السلطة له. فلا يبدو بديلاً عنها. تكمن المشكلة في ضعف الشرعية المزدوج هذا تحديداً. في سلطة تدافع عن سلطتها وليس عن المصلحة العامة، كما تدعي، وهي تفعل بنزق مازوم، وفي «معارضات» لا علاقة لها بالتغيير ولا وشائج تربطها بهموم الناس، ولا صدقية مؤسسة لها عبر ذلك كله. فمن يحاسب من، وواحدهما أسوأ من الآخر؟

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر العربي
التاريخ

بهذه المناسبة تستمتعون بمعزوفة «الوطنية» و«النزاهة»

الدكتور سعد خرج من جنة الحكومة على قرن «بقرتها المقدسة»

الدكتور سعد الدين علم على نوع من الأفكار والأيديولوجيا كنت ومازلت اعتبرها «ويمتهي راحة الضمير» واحدة من أسوأ تجليات ثقافة التبعية التي تكرس «عقيدة» الدونية والإنسحاق المزري امام «النمط» سابق الإعداد والتجهيز الذي يريد الغرب أن يفرضه فرضا على الإنسانية جمعاء حتى يكتمل تحولها إلى مجرد سوق لسلعة وخرابة خلفية لنفاياته من كل نوع..

كما أن الدكتور سعد الدين ليس حالة فكرية وعقائدية فقط، ولكنه ايضا «كادر» حركي نشط جدا بهذه الأفكار لدرجة تجعل منه «بالنسبة لأمثالي» خصما يملك على نحو نادر كل المقومات النموذجية للخصم الفكري والسياسي الذي لا تكاد تتوقع اللقاء معه في أي مساحة..

وقبل كل ذلك وبعده فإن الدكتور سعد الدين إبراهيم، واتساقا مع حالته الفكرية والنفسية لا يشاطر «أمثالنا» وعيهم ولا مشاعرهم الصارمة المعادية للكيان الصهيوني العنصري الذي زرعه الاستعمار الغربي في أرضنا وقلب أمتنا على انقاض وطن شعبنا العربي الفلسطيني.

رغم هذا كله وتأكيدا على أن النظام الذي يحكمنا حاليا لم يفقد بعد القدرة على إنتاج العجائب، وربما اجتراح المعجزات، فها هو كاتب هذه السطور يجد نفسه مدفوعا بمشاعر الغيظ ربما قبل إلحاح الضمير للكتابة دفاعا فقط عن سعد الدين إبراهيم الإنسان الذي يقبع في تلك اللحظة التي يجرى فيها القلم على الورق خلف جدران زنزانة في سجن طرة لا حول له ولا قوة يرد بها حملة التشهير التي تشارك فيها حاليا وبنشاط منقطع النظير «اوركسترا» هائل من الأبواق الحكومية التي تتنوع أوصافها ونعوتها ما بين «مستقلة» و«معارضة» جدا بل و«ليبرالية» خالص!!

والحملة كلها تدور حول حفنة لا بأس بها من الاتهامات الخليطة أقلها النصب والاحتيال الدولي، وأبشعها الحصول على اموال من جهات أجنبية للإضرار بالمصالح العليا للوطن، أما في التفاصيل و«التحابيش» لزوم حبك الدراما فهناك تهم من نوع «التزوير» و«الجنسية الأمريكية» التي يحملها الدكتور سعد، وكذلك «الجنسية السودانية» التي تحملها سكرتيرته «بالمرة».

على ان الدراما الحقيقية ومفارقاتها الفاقعة ليست في «زفة» التشهير الذي كان حتى أيام قليلة خلت نجما من النجم المتلألئة في سماء نخبة الحكم والحكومة، وإنما الدراما الحقيقية تتجسد في سلسلة المفارقات المذهلة التي تنطوي عليها صيرورة صعود وانتشار ظاهرة الدكتور سعد الدين وأمثاله حتى مشهد النهاية في زنزانة سجن طرة

لقد سطعت شمس الدكتور سعد تحت ظلال أجواء كانت ومازالت يخيم عليها «وبقوة القمع الغاشمة» مبادئ وأفكار ومواقف وسياسات هي من صميم أيديولوجية الدكتور إبراهيم، «فالتبعية للغرب التي تجسدها منظومة أفكاره خبزا يوميا يقتات عليه حكامنا وعلى كل صعيد من أدق شئوننا الاقتصادية إلى اخطر قضايانا الوطنية والقومية، وسياسة الاستسلام وفك طوق العزلة عن الكيان الصهيوني، والترويج لقبوله والتعامل معه، بل واستقبال أعتى مجرميه وأحقر سفاحيه بكل الحفاوة الممكنة، هي كلها وقائع وفضائح معلنة وتبث حية على الهواء مباشرة.

إذن ما هي الجريمة أو بالأحرى الخطيئة الحقيقية التي ارتكبها الدكتور سعد فاستحق عليها هذا الخروج الفظ من رحاب الرضا المبري؟!

هل جريمته أنه اتصل بجهات أجنبية «امريكية أو أوروبية أو حتى إسرائيلية»؟! واقع الحال أن ذلك كله لا يمثل عند الحكومة أية جريمة من أي نوع، بل ربما يكون العكس هو الصحيح، فالحكومة التي نعرفها هذه تكاد تكون من ثوابت سياستها التشجيع على الاتصال بالجهات الأجنبية خاصة تلك المذكورة



جمال فهمي

■ خطيئة الدكتور سعد تكمن في فهمه الخاطئ لنظرية التبعية التي يشاطر الحكومة الإيمان بها

اعلاه، لا بل إن العلاقة مع هذه الجهات يبدو في كثير من الحالات وكأنها «مسوغ تعيين»، ومعيار أفضلية يرتقي به الشخص «صاحب العلاقة» إلى أعلى درجات الصعود الإعلامي بل والوظيفي أيضا!!

وفي هذا السياق ربما يكون مفيدا التذكير بقصة «تحالف كوبنهاجن» سيء السمعة والذكر، وكيف كانت أجهزة ومؤسسات حكومية معتبرة هي صاحبة الفضل المباشر في إرشاد عدد لا بأس به من نجوم هذا «التحالف المصريين» إلى سبل التعارف على جنرالات في «الموساد» الصهيوني وتوثيق العلاقات الإنسانية والروحية والفكرية معهم لدرجة انخراط الجميع في «حزب» واحد يحمل اسم «تحالف كوبنهاجن من أجل السلام»، بل أكثر من ذلك إعطاء هذا التحالف المشبوه غطاء قانونيا من خلال الترخيص لأصحابه بجمعية مشهرة إشهارا رسميا يحفى للحصول على مثلها مواطنون مصريون صالحون لا يكادون يعرفون اسم خواجة واحد ثم يصطدمون في النهاية بحائط سميك في الرفض والحرمان (!!).

وقد يكون «تحالف كوبنهاجن» هو المثال الأكثر شناعة وفجاجة، غير أنه ليس الوحيد فالقائمة تحتوي على عشرات الأمثلة المشهورة والمعروفة التي تظهر كيف كانت ومازالت حكومتنا هي «العراب» الدائم «لعلاقة» عدد لا بأس به من نخبة المواطنين المصريين «مثقفين ورجال أعمال وغيرهم» مع جهات وحكومات أجنبية بعينها بعضها لا يتصور عاقل براءتها من العداء الصريح لهذا الوطن.

فهل جريمة أو خطيئة الدكتور سعد هي الحصول على أموال من جهات أجنبية؟!.. الحقيقة أن تلك أيضا ليست جريمة لا في عرف الحكومة ولا في قوانينها، بل العكس أيضا هو الصحيح، لقد رأينا جميعا كيف أن الحكومة نفسها كانت ومازالت توقع بيديها كضامن «أو بالأحرى سمسارا» على اتفاقيات دولية «أمريكية وأوروبية» تتضمن منحا مالية سخية جدا بلغت أحيانا عشرات الملايين، لصالح «تطبيع» من الرأسمالية المصرية ترى مراكز الغرب الرأسمالية ضرورة سياسية واقتصادية في تربيته وتسمينه، ومن ثم ربط «حبله السري» بحظيرة المصالح الغربية، وعليه فإن التمويل الأجنبي «أمريكي أو أوروبي بالذات» ليس عيبا عند الحكومة ولا تهمة.

يعني لا العلاقة بالأمريكان والأوروبيين والإسرائيليين «كذلك» تصلح لأن تكون جرائم عند الحكومة، كما أن تلقي الأموال من خارج الحدود خاصة من تلك الجهات الأخيرة بالذات، هي أيضا ليست جريمة في عرف هذه الحكومة. بالعكس قد تكون عندها مظهر من مظاهر «النبوغ والشطارة» وضمانة للأدب وحسن السلوك «من المفارقات الفرعية اللطيفة هنا أن بعض الذين يلطمون الخدود ويليسون مسوح العفة والطهارة في زفة التشهير بالدكتور سعد يعرف حتى طوب الأرض انهم يتناولون كل صباح حبوبا لتنشيط قدرتهم على حصر التمويل الخارجي الذي هو للأمانة لم يتعد حدود المنطقة لم يعبر البحر ولا المحيط إلى أوروبا وأمريكا بسبب جبل أرباب الصنون والعفاف هؤلاء باللغات الأجنبية ليس أكثر».

طيب مرة أخرى.. ما «الجريمة».. وأين خطيئة الدكتور سعد الدين إبراهيم بالضبط؟ أيكون سر غضب الحكومة عليه أنه - كما تقول - احتال ونصب على الاتحاد الأوروبي وحصل على اموال «لمشاريع وهمية» ومن ثم شعرت الحكومة بوخز الضمير فلم تطق الصمت وهي ترى أموال «الأرامل» في الاتحاد الأوروبي تتبدد أمام عينيها؟! أيكون ذلك هو السبب فعلا؟!

بالطبع لو أن هذه التهمة «أي النصب على الاتحاد الأوروبي» صحيحة، ولو كانت هي بالذات سر غضب الحكومة على الدكتور سعد إلى هذا الحد، فلابد أن نعترف لها بأنها تفوقت في فن الهزل والكوميديا على عادل إمام، ومحمد هنيدي

مجتمعين «لأول مرة» وأنها بسخافتها وثقل ظلها المعروفين عنها لا تبتغي بهذه النكتة إلا قتلنا من الضحك بعدما لم تنجح - حتى الآن على الأقل - في قتلنا من الغم (!!).

فهل تريد الحكومة أن تقول إنها غضبت وانتفضت بهذا العنف خوفا من بضعة مئات الألوف أو حتى بضعة ملايين من أموال الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي «تتحلى» فيه بكثير قدر ممكن من الطناش والبلادة التي تصل إلى حد التواطؤ مع «حبايبها» اللصوص الذين نهبوا من خزائن البنوك المصرية عشرات المليارات من أموال الشعب؟!

وأخيرا لم يتبق من حملة التشهير بالدكتور سعد سوى تهمة واحدة أو ربما اثنتين قد تكون هي سر الغيظ الحكومي الفاجئ منه، أولاهما «اكتشافها» أنه يحمل الجنسية الأمريكية والثانية أن سكرتيرته سودانية (!!)، فأما عن التهمة الأولى فلا تصلح لأن عددا معقولا من الأسماء المرموقة في الحكومة «يتمتع» بها هو أو فرد أو أكثر من عائلته، أما كون سكرتيرة الدكتور سعد سودانية فهي قد تصلح «تهمة» لولا أن القوانين المصرية الحالية لا تسعف الحكومة في هذا الصدد.

إذن ما يقال في تبرير «زفة» تجريس الدكتور سعد الدين إبراهيم كله «تقريبا» لا يصلح أن يكون السبب الحقيقي لغضب الحكومة عليه إلى حد وضعه في السجن، فهل يكون السبب هو إقدام الدكتور «مدفوعا» بالثقة الزائدة في قوته وعلاقاته وقدراته، على الاقتراب بغير الحذر من أحد «أبقار الحكومة المقدسة» (هذا التعبير من تراث الدكتور سعد نفسه فهو وصف ذات مرة أنبل المنجزات الاجتماعية والسياسية لثورة جمال عبدالناصر بأنها «أبقار مقدسة» نضحنا التضحية بها استجابة لروح العصر).

يبدو - لا مجال للشك - أن تلك هو السبب وهو سر انفلات أعصاب الحكومة إلى حد الإقدام على «مخاطرة» من نوع التنكيل بالدكتور سعد الدين إبراهيم، والأمر لا يحتاج إلى ذكاء كبير لمعرفة اسم «بقرة الحكومة المقدسة» التي اقترب منها الدكتور فجلب على نفسه ما جلب، إنها «تزوير الانتخابات».

وإبقاء إرادة الشعب المصري بعيدة تماما عن التأثير في تحديد من يأتي ومن يذهب إلى سدة الحكم والتشريع في البلاد.

قضية الدكتور سعد ومشكلته مع الحكومة ليست بالطبع أن «مشروعه» للمشاركة السياسية الذي قدمه للاتحاد الأوروبي وحصل في مقابله على دعم مالي كبير هو «مشروع وهمي» (وكأنه لو كان حقيقيا لرحبت به الحكومة)، ولكن القضية والمشكلة تكمن في الجرأة على الاقتراب أصلا من أعز وأثمن أبقار الحكومة المقدسة «وباقي شقيقاتها العربيات» وأكثرها إدرارا لإكسير الحياة الذي ترى الحكومة أنها لا تقدر على البقاء يوما واحدا إذا انقطع.

إن خطيئة الدكتور سعد التي لن تغفرها له الحكومة أبدا (حتى لو اضطرت للإفراج «المتوقع» عنه وعدم المضي قدما في حماقة تحدي نفوذه وعلاقاته) أن شعور القوة أخذه إلى حيث لا يجب أن يذهب أبدا، فبنود العقد غير المكتوب بين الحكومة والظواهر المماثلة للدكتور ستتعدى في بالضبط بنود وأحكام التعاقد بين هذه الحكومة والحكومات المماثلة لها من جانب ومراكز الغرب الاستعماري من جانب آخر وهي تقضي بما يمكن تسميته «حراسة» ودعم أواصر التبعية للغرب في الاقتصاد والسياسة دون أن يكون مهما «بل ولا مطلوبا أصلا» تقليد هذا الغرب ومحاكاته في أشياء كثيرة مثل المشاركة الشعبية والديمقراطية والشفافية ونزاهة الانتخابات وغير ذلك مما يحدث في الوطن الأصلي للنموذج الغربي.

وبغض النظر عن مدى صدق نوايا الدكتور سعد ومدى حقيقة «مشروعه» الممول من الاتحاد الأوروبي حول المشاركة الشعبية، فمن غير المسموح أصلا الاقتراب من هذا الملف المحظور الذي سرعان ما تثار حوله ترسانة شعارات «السيادة» و«الإرادة المستقلة» وخلافه، مما لا تكاد تعثر لها على أثر يذكر في ممارسات السياسة والاقتصاد

إن خطورة «مشروع» الدكتور سعد «وهمي أو حقيقي ليس مهما» وفي هذا الوقت بالذات قبل شهور قليلة من انتخابات مجلس الشعب، أنه يفتح باب الكلام «مجرد كلام» عن نوع ما من الرقابة الدولية على سير العملية الانتخابية للحد - ولو قليلا - من مظاهر المهزلة والمسخرة التي تجري هذه العملية برمتها تحت ظلالها الثقيلة.. هنا بالضبط نستطيع أن نفهم الكثير مما يقال في «زفة» التشهير بالدكتور سعد، فالرقابة الأجنبية الحاضرة في أخص شئوننا ابتداء من مباريات كرة القدم وانتهاء بمراقبة الأجانب «البنك والصندوق» للإنفاق الحكومي، ورقابة ما يسمى القوة متعددة الجنسية «التي أغلبها أمريكية» على تنفيذ الالتزام بنزع السلاح الوطني عن أغلب مساحة سيناء، حسب اتفاقية أنور السادات مع مناحم بيجين في العام ١٩٧٩.

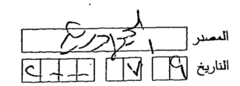
كل هذه المظاهر للتدخل والرقابة الأجنبية مقبولة ومشروعة في عرف الحكومة، إلا أن تمتد إلى حق الشعب المصري في الحرية والديمقراطية، والانتخابات النزيهة، والتداول السلمي للسلطة، عندئذ فإن سيادتنا وكرامتنا الوطنية لا تسمح (!!).

والخلاصة أن خطيئة الدكتور سعد تكمن في فهمه الخاطئ لنظرية التبعية التي يشاطر الحكومة الإيمان بها، إذ صور له الوهم - على ما يبدو - أن هذه النظرية تسمح باستيراد كل «المنتج الغربي» أي الاستسلام الصهيوني، والتسليم بهيمنته، مع طعام الكلاب، وروشتات البنك والصندوق الدوليين مع تمويل مؤسسات المجتمع المدني الوطنية، وأن مع كل هذه السلع ممكن أن يمر مشروع «ولو وهمي» للكلام عن المشاركة الشعبية والانتخابات الحرة، لكن هيهات يا دكتور سعد فالحكومة صاحية ولن تسمح أن تدخل البلاد مثل هذه السلع الخطرة من أي «منفذ» مهما كانت الجهة التي تسبغ الحماية عليه حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية شخصيا!!.

للفنان الراحل ناجي العلي



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



نيابة أمن الدولة.. تتسلم اليوم حسابات ابن خلدون

كتبت ـ انتصار النمر :

تتسلم نيابة أمن الدولة العليا اليوم حسابات مركز «ابن خلدون» و«هدا» وهيئة دعم الناخبات وسعد الدين إبراهيم وطارق حسان وتامر محمد وأحمد عطا ونادية عبدالنور وخالد فياض من البنوك المتعاملين معها.. والصادر بشأنها حكم المحكمة الدستورية.

أكد مصدر قضائى أنه يتم البحث عما إذا كان سعد الدين إبراهيم يقوم بتهريب أمواله التى يحصل عليها من جهات أجنبية والاتحاد الأوروبى إلى الخارج.. أم يقوم بوضعها فى البنوك المصرية.

أضاف انه ستتم مواجهة جميع المتهمين بالشيكات التى حصلوا عليها ومصادرها.

تقوم مديرية أمن الشرقية بضبط إبراهيم كمال لاتهامه بتزوير البطاقات الانتخابية لمركز ابن خلدون بناء على طلب خالد فياض، وضبط حسن سمير صالح بمعرفة مديرية أمن قنا.

وتواصل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها الموسعة فى قضية مركز ابن خلدون باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول حيث استمعت لأقوال عدد من المندوبين بالمركز وهيئة دعم الناخبات المصريات التابعة له

أدلى المندوبون بأقوال وقدموا أوراقا تدين نشاط مركز ابن خلدون الذى يديره د.سعد الدين إبراهيم وتؤكد اتصاله بجهات أجنبية وتقديمه معلومات وتقارير عن بعض الأوضاع الداخلية لها تسىء إلى سمعة مصر وتضر بالمصلحة الوطنية.

فائق يدعو لإطلاق سراحه فورا

نظر تجديد حبس سعد الدين إبراهيم غدا

خليل أبو الحسن ■

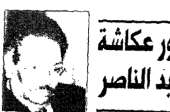
فيما تنظر نيابة أمن الدولة العليا غدا الاثنين تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية تواصل النيابة اليوم الأحد تحقيقاتها مع العاملين بهيئة دعم الناخبات «هدا» حول دورها وعلاقاتها بمركز ابن خلدون، وتوقعت مصادر قريبة من هيئة الدفاع عن سعد الدين إبراهيم تسوية قضيته فى غضون أيام فى الوقت الذى قدم فيه محامية فريد الديب طلبا للمستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة بإخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم .

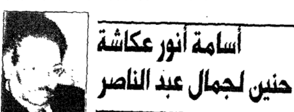
استند الطلب إلى اعتبار ابراهيم شخصية عامة معزوفة ويترأس مجلس أمناء يضم نخبة من الشخصيات السياسية والعامة. وقد تواصلت التحقيقات أمس مع نيبال عبد النبى وجرى استدعاء على سالم الذى تردد أنه ذهب لزيارة إسرائيل. ومن جانبه دعا محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان إلى الإفراج فورا عن الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال أنه لاتوجد مبررات كافية لحبسه احتياطيا فهو عالم اجتماع معروف والعبث بالادلة غير قائم لان السلطات الرسمية تحفظت عليها.

محمد فائق

واعتبر فائق أن الاسلوب الذى جرت به معالجة الموضوع غير مقبول وأن خلافنا المعروف مع أفكار الدكتور سعد الدين ابراهيم لا تحول دون دفاعنا عن حقوقه وناشد فائق وسائل الاعلام الالزام بالموضوعية وعدم التورط فى إصدار احكام مسبقة فى القضية.

وكانت شائعات قد انتشرت فى أوساط المثقفين وخاصة فى القاهرة وبورسعيد حول انتحار د. سعد الدين ابراهيم لكن ابنته وزوجته نفتا هذه الشائعة وقالت لـ «العربى» انهما زارتاه فى سجن استقبال طره يوم الاثنين الماضى فى صحبة مندوب السفارة الامريكية وأن صحته كانت جيدة وحالته طبيعية.







هذا الشهر!

سيظل يوليو فى مصر شهرا «خاصا» له مذاقه الخاص.. وله ذكرياته المتفردة.. وسيظل المصريون يحملون تجاهه الكثير من المشاعر.. والعواطف..

سيظلون يذكرون الثالث والعشرين منه.. ذلك التاريخ الفاصل المرتبط بانعطافة تاريخية كبرى غيرت المسار والتوجه والكيان..

سيذكر المصريون أبدا تلك المجموعة من الشبان - الذين اختلفت مشاربهم وانتماءاتهم السياسية.. واتفقت جذورهم الاجتماعية وانتماءاتهم الوطنية..

ضباط يوليو.. يتقدمهم ذلك الصعيدى الطويل النحيل صاحب النظرات الصقرية النافذة.. ابن بنى مر الذى ملأ السمع والبصر مناضلا من أجل كرامة مصر.. وصحوة العرب.. وأشعل جذوة التحرر تضىء وتلهم الثوار فى أدغال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.. وتصدى لقوى الاستعمار الكبرى.. وكان طوال سنوات حكمه القصيرة.. شاغل العالم شرقه وغربه.. وظل بعد موته رمزا لا يسقط رغم كل سهام الحقد والانتقام التى وجهت إلى ذكراه.. وهو الآن بعد مرور ثلاثين عاما كاملة على رحيله عن الساحة مازال يملؤها وكأنه الحاضر الغائب..

سيظل المصريون يتذكرون جمال عبدالناصر لأنه لم يغب قط عن وجدانهم الذى يرث فيه الجيل عن الجيل «جينات» البطولة التى تنتقل فى الأصلاب... وحب أبناء الوطن المخلصين الذين تبقى رؤاهم فى ذكراه لا يمحوها توالى الموت والميلاد..

وسيبقى يوليو.. شهرا لمصر... لعبدالناصر ورفاقه.. لتأميم القنال.. لرحيل آخر سلالة الملكية الألبانية..

لن ينسى الشعب ثواره.. كما لن ينسى من خانوه وغدروا به.. وسيظل مدركا للفارق الفادح بين من يخطئ ويتجاوز وهو يعمل من أجله.. وبين من يرتد ويبيع جلد الوطن من أجل عرض زائل.. بين من يهب نفسه طائعا مختارا لقضية الحرية والخلاص.. وبين «يهوذا» الذى يبيع «سيده» بمثقال من فضة دنسة ملوثة..

وسيضع الشعب كلا فى مكانه.. وسيمطر بالزهور كل شهدائه.. ويلقى فى القمامة بمن أهنلوا كبرياءه وكرامته وعرضوا وطنه للإيجار فى سوق النخاسة والسياحة وعبودية «المال».. وأيضا سيظل يوليو.. شهرا للصغار..

هؤلاء الذين ينصبون فى ساحته شوادر الانتقام وتمزيق الوجوه الوضيئة والترويج لأمساخ التردى والسقوط..

يظل يوليو عندهم موسما لشتم «عبدالناصر» ونظامه ورجاله.. أبدا لم يشف غليلهم مرور السنين.. فالرجل لم يمت.. وما فتئ يعيش فى ضمائر المصريين.. وكلما ظنوا أن الزمن قد أهال عليه الركام ولم يبق منه إلا ما مزقوه من أشلاء.. إذا به يبرز لهم من وسط جموع الشعب.. وصوته يزغرد فى الأرجاء.. «وإذا مت.. فكلكم جمال عبدالناصر».. فقط لأنه واحد من فلذات أكباد مصر.. هو الواحد يحيا فى الكل!.

ما حدث للدكتور سعد

ما حدث للدكتور سعدالدين إبراهيم يصلح لأن يكون مسلسلا تليفزيونيا ناجحا ومثيرا.. فالدكتور منذ سنوات عديدة يضع نفسه تحت بؤرة العدسات المكبرة.. ويسلط على ذاته كل الأضواء الممكنة.. ليس بإنتاجه العلمى أو الأكاديمى.. ولكن بما يثيره فى مقالاته وتصريحاته ومقابلاته الصحفية والتليفزيونية


الخطيب

فى مصر وخارجها من آراء يجىء معظمها على طريقة «خالف تعرف. وخلال هذه السنوات رأينا العديد من أقنعة وماسكات الدكتور سعد.. ولم نكن ليدهشنا هذا التتابع المذهل للانقلابات والتناقضات على شخصية الرجل . كما خالجتنا حوله الشبهات والشكوك كثيرا.. وكانت الملابسات والالتباسات كثيرة.. ولكنها واضحة.. نراها كما يراها المسئولون والمراقبون وحراس القانون.. فعلاقاته الغريبة المتنوعة فى الداخل والخارج.. ومصادر تمويله.. ومركز ابن خلدن الذى أنشأه.. وما أصدره من نشرات ودراسات «تبدو» كأنها نتاج لبحث علمى رصين ومنهجى ولكنها عند الفاحص المدقق شذرات تحتوى الكثير من الضلالات والتضليلات.. ثم كتابه الغريب عن «إعادة الاعتبار للسادات» محاولا به كسب عفو اللوبى الساداتى فى الحكم بعد أن أغضبه زمنا.. بالإضافة إلى تأرجح موقعه وميوعة مواقفه من التطبيع وعلاقاته بالإسرائيليين.. كل هذا كان يعطى انطباعا مؤكدا بأن الرجل «مشروع غامض محاط بعلامات الاستفهام» وأن توجهاته ليست فوق مستوى الشبهات.. وأن هناك صلة «ما» لابد وأنها تربطه بدوائر استخبارات خارجية.. وإذا كانت هذه هى تكهنات أمثالى ممن لا تتاح لهم مصادر معلومات رسمية أو سرية.. إلا أن عيون «الدولة» وهى تتابع أنشطة الدكتور ترى أكثر كثيرا مما نرى.. فما الذى أسكت أجهزتها طوال الفترة الماضية مما يفعله؟.

أعتقد - وهذا تفسيرى الخاص - أن ما كان يفعله الدكتور ومركزه كان يرضى «الدوائر» الرسمية أو على الأقل «عدم ممانعتها» . بل ربما رأت فى بعض أنشطته وكتاباته وجهوده ما يتوافق مع بعض سياساتها فكانت تغض «الطرف» عن تجاوزاته وسلوكياته.. حتى خدع الدكتور نفسه وتصور أنه مشمول بالحماية.. وأن جنسيته المزدوجة - يحمل الدكتور جنسية أمريكية مع جنسيته المصرية - تحميه.. فكان قراره بأن يعبر الخط الأحمر! الخط الأحمر عند السلطة هو أن يضغط كائن من كان على «دمل» العملية الانتخابية فى منظومة «الهامش الديمقراطى» - وقد سبق للرئيس مبارك شخصيا أن وجه تحذيرا صريحا لمن تجازوا وطالبوا بتشكيل لجنة دولية للإشراف على الانتخابات النيابية فى مصر.. «مطلب سابق للدكتور سعد!».. وبعد تحذير الرئيس مبارك حور الدكتور سعد نشاطه إلى ما سماه توعية الغاضب المصرى.. وهو ما اعتبرته «الدولة» عبثا بمناطق محرمة مزروعة بالألغام فكان ما كان..

وحتى الدور المشبوه الذى لعبه سعد الدين إبراهيم فى إذكاء نار الفتنة الطائفية - متحالفا مع دوائر خارج مصر - كان تحت بصر الدولة ومع ذلك تركوه حتى يقتل نفسه بالحبل الذى سيشنق به..

إن ما حدث.. قد أنهى «الرجل»! ليس بتوجيه التهم وتقديمه للمحاكمة - ففى تقديرى أن أى محام من المرصوصين على كراسى المقاهى يستطيع أن يسقط التهم السائجة الموجهة للدكتور المقبوض عليه..

وقد يفرج قريبا عن صاحب مركز ابن خلدن.. ويلغى قرار منعه من السفر.. وقد يطوف بلاد الدنيا مدعيا بانه شهيد الحرية وضحية القمع السياسى.. لكنه فى بلده.. داخل مصر قد فقد الاعتبار ولم يعدله «عيش».. ومن يفقد اعتباره فى نظر شعبه وبلده.. يصعب أن يجد من يسمعه أو يمد له يدا فى الخارج.. إلا إذا عثروا له على مشروع بديل يوظف فيه إمكاناته الغريبة المدهشة!!.

بسة.. والنصب.. والكرة!

من شخصيات دراما «ليالى الحلمية» الشهيرة شخصية «بسه.. السبارسجى» النصاب الذى تقلب فى كل أعمال النصب منذ الأربعينيات وحتى وصل فى الثمانينيات إلى «توظيف الأموال» والنصب على البنوك..

ومنذ أيام قدم الساخر العظيم أحمد رجب بسه» آخر.. رسمه بريشته البارعة الفنان مصطفى حسين.. وصورا من خلال كاريكاتير عبقرى أضحك كل المصريين شخصية «بسه» لاعب كرة القدم المصرى..

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
ميريت للنشر والمعلومات
المصدر
التاريخ

الكحيان الهفتان «العيان». وهو يعرض فى سوق لاعبى الكرة العالميين إلى جوار البرازيلى والألمانى والإيطالى فلا يساوى أمام أثمانهم المليونية.. بضعة جنيهات حقيرة..

أضحكنا الكاريكاتير وشر البلية ما يضحك.. وأكثر ما أضحكنا فيه تلامسه الحميم مع الحقيقة.. مهما كانت حقيقة مؤلمة وجارحة..

وهناك خيط وهمى يربط بين «بسه» نصاب الحلمية.. و«بسه» نصاب الكرة المصرية.. نعم.. إن اللاعب بسه.. شخصية حقيقية نراه فى المئات الذين يجرون على البساط الأخضر فى ملاعب الكرة المصرية.. يمارسون لعبة غريبة لا علاقة لها من بعيد أو قريب باللعبة التى شهدناها منذ أيام فى بطولة الأمم الأوروبية..

والنصب فى كرة القدم على كل لون يا «باتسته»!.

اللاعب ينصب على النادى.. والنادى ينصب على اتحاد الكرة.. واتحاد الكرة ينصب على الحكومة وعلى جماهير هذا الشعب «الغلبان» الذى يحاول أن يفرغ كربه وعذاباته فى مباريات رياضية تمتعه ولو قليلا و تنسيه ولو إلى حين مشاكله ومتاعبه وإحباطاته..

يقولون له إن هذه كرة قدم.. بدليل النوادى الكثيرة فى الأربع درجات.. والدورى العام.. وكأس مصر.. والمشاركة الإفريقية.. وبطولة كأس الأمم.. وبدليل الجوهرى رايح.. الجوهرى جاى.. واللاعبين المحترفين. خصوصا فى تركيا.. وغدا فى الهند إن شاء الله.. ينصبون على المصريين أيضا بأن يوهموهم بأن هناك لاعبين مصريين يحترفون فى هانزا روستوك وكايزر سلوترن وبنفيكا وينوشاتل وجالاتا سراى وأودونيزى.. أى أن لنا بسم الله ما شاء الله حوالى عشرين «بسه» يأكلون عيش على الخواجات «العبطه».. أى أننا أفلحنا فى تصدير لاعب كرة من طراز «بسه» إلى الخارج.. وهو طراز رخيص جداً «حاجة ببلاش كده» يمكن تداوله بأى سعر.. تماما كما نص كاريكاتير أحمد رجب ومصطفى حسين.

والناس «مش واخدة بالها» إن بسة المصرى ينخفض سعره إلى ملاليم بعد موسم واحد يلعبه مع نادى الخواجات.. واسألوا بسه الشهير بنادر السيد الذى لعب موسما ثم ركنه ناديه البلجيكى «بروجز أو لييج» لا أذكر.. وبدأ يدلل عليه بالجرس ليبيعه بأى سعر.. واسألوا أيضا بسه الهمام حازم إمام.. وسائر البسات الآخرين أين كانوا وأين أصبحوا؟، وكيف؟.

.. وآه يا بلد..

متى نتخلص من النصابين.. حتى الناس الطيبين الذين لا نصيب لهم فى الطور ولا فى الطحين من المعلقين الرياضيين.. الذين فقعوا مرارة كل المصريين.. بإدعائهم أنهم عارفون وفاهمون وهم عدم المؤاخذة يعرفون عن الكرة بقدر ما أعرف من لغة الصين!.

واحد منهم سامحه الله.. كان يعلق على مباراة لهولندا.. ونزل لاعب.. وتصور معلقنا الهمام أن مقطع التعريف فى اسم (فى اللغة الهولندية يستخدم فان دير.. كما نستخدم فى العربية مقطع «الـ» للتعريف) وراح يسميه طوال المباراة فان دير.. تصوروا أن يصف معلق مباراة فى مصر فيقول محمود الـ.. بدلا من محمود الخطيب.. أو يقول «الـ» فقط!..

وهكذا هناك بسه لاعب.. وبسه إدارى.. وبسه مدرب.. وبسه معلق رياضى.. وكان الله فى عون المصريين.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

جواسيس الحصانة الدبلوماسية

■ أمريكا أجهضت مشروع الاكتفاء الذاتى من القمح اعتمادا على المعلومات الزراعية عن مصر

■ الأقليات والطوائف العرقية والدينية أكثر مجالات البحث الأجنبى



■ رجـــــال دولـة
وشخصيات عامة
ورؤساء شركات في
خدمة مؤسسات
البحث الأجنبية

■ نائبة مدير مؤسسة
فورد: قولوا إننا عملاء
للمخابرات الأمريكية
«إحنا ما بيهمناش»

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

رغم عنف الحملة التى شنتها الصحافة المصرية مبكرا علي الأبحاث الأجنبية عام ١٩٨٣، إلا أن كتائب البحث الأجنبى لم تتوقف عن عمليات النهب المعلوماتى المنظم فهناك أكثر من ٤٠ مؤسسة بحثية امريكية توغلت واستفحل خطرها لدرجة أن مسئولة كبيرة في مؤسسة «فورد الأمريكية» ردت علينا عندما سألناها عن الاتهامات الموجهة إليهم قائلة «لو عايزين تقولوا إننا عملاء للمخابرات الأمريكية «CiA» قولوا.. إحنا ما بيهمناش» القضية خطيرة وشائكة، ونحن نعيد فتح هذا الملف ليعرف الجميع.. ماذا يفعل الباحثون الاجانب في مصر؟

عبد الخالق فاروق كاتب صحفى له كتابان في هذه القضية.. كتاب «اختراق الأمن الوطنى المصرى» وكتاب «مصر فى عصر المعلومات» يرى أن مؤسسات البحث الأمريكية والألمانية والكندية وغيرها استطاعت جمع معلومات هائلة شكلت بها قاعدة بيانات محكمة عن المجتمع المصرى في كل مناحى الحياة تقريبا، وذلك بتمويل أجندات بحث وضعت بعناية للتعرف علي خبايا المجتمع المصرى وامكانيات واحتمالات تطوره وامكانية توجيه هذا التطور لخدمة السياسات الأمريكية والغربية.

ويقول إن أهم هذه المؤسسات التى لعبت دورا في تغيير وتهيئة الثقافة السائدة لدى قطاعات هامة من القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية مثل مؤسسة «هانس زايدل» التى يتحصن مديرها الألمانى د. رودلف بامبرجر بالحصانة الدبلوماسية، وهى مسألة غريبة بالنسبة لمؤسسة تدريب أجنبية، ومؤسسة «فريدريش ايبرت» ومؤسسة «فورد فونديش الأمريكية» وغيرها، فقد استطاعت هذه المؤسسات عن طريق برامج التدريب التى تنظمها أن تحول القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية في مصر إلي بوق دعاية وأنصار للخصخصة وبيع القطاع العام.

وتميل هذه المؤسسات كما يقول عبد الخالق فاروق إلي استقدام باحثيها بمنح تعليمية لإجراء بحوث حول الأوضاع المصرية بالتعاون مع بعض المؤسسات المصرية، حيث اهتمت بالموضوعات التى تمس النسيج الاجتماعى المصري، كالبحث في موضوع الأقليات والطوائف العرقية والدينية، خاصة من جانب الباحثين الأوروبيين من هولندا وإنجلترا وألمانيا وهناك مؤسسات تستقدم باحثين وأطباء اجانب لإجراء عمليات محظور إجراؤها إلا في ظل قيود مشددة، من جانب هيئات الصحة الأوروبية الأمريكية، وهي قيود غير موجودة في مصر، وقد حدث ذلك في معهد القلب منذ عامين، عندما أجرى أطباء أجانب عمليات جراحية تجريبية باستخدام أساليب جديدة غير مسموح بها في بلادهم، مما أسفر عن مصرع عدد من المرضى المصريين.

وهناك أيضا رابطة اتحاد التعقيم الاختيارى والمجلس السكانى ومقره في نيويورك، واللجنة الأمريكية المشتركة للبحوث البيئية والطبية، وهيئة البحوث بالبحرية الأمريكية، وكلها جهات يقوم باحثوها بمشاركة باحثين وأطباء مصريين أحيانا - بإجراء بحوث غير مسموح لهم بإجرائها في بلادهم، وبسبب ما تسببه من مخاطر لمن تجرى عليه البحوث ويختتم عبد الخالق فاروق حديثه قائلا: ورغم كل ذلك فهذا لا ينفى وجود باحثين أجانب محايدين يمارسون البحث العلمى المجرد لوجه العلم فقط، لكننى كنت أتحدث عن ظاهرة استفحلت وزاد خطرها.

عملاء

بعد كل ما قاله عبد الخالق فاروق كان من الطبيعى ان نتوجه إلي الباحثين والمؤسسات البحثية الأجنبية وعلي رأسها مؤسسة «فورد» الأمريكية التى وضعها الجميع على راس قائمة الاتهام، لكن «مس شيرى» نائب مدير مؤسسة فورد رفضت الرد علي هذه الاتهامات، وعندما حاولنا أن نوضح لها خطورة الاتهامات وبالتالي ضرورة الرد عليها من جانب من يمثل المؤسسة وإننا لا نريد أن نهدر فرصتها في

الرد.. ردت مس شيرى منزعجة وقالت بلغة عربية مكسرة «إحنا بنسق مع السفارة الأمريكية. ولو عايزين تقولوا إننا عملاء للمخابرات الأمريكية «CiA» قولوها إحنا ما بيهمناش».

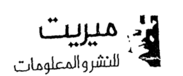
د. حمدى عبد العظيم مدير مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية يعتبر مؤسس «فورد فونديش» المتهم الأول فى مجال البحث الأجنبى، وذلك بالإضافة إلي كل أبحاث هيئة «Aid» الأمريكية، ومؤسسة «EBik» ومؤسسة فولبرايت فريدريش ايبرث الألمانية، ومؤسسات أخرى في مجال البيئة والعلوم والطبيعة والبترول والسياسة والأديان والاقتصاد. ويقول: تحاول هذه المؤسسات إشراك الشركات المصرية في برامجها البحثية والتدريبية بمقابل مالى ضخم، وذلك لتسهيل حصولها علي المعلومات التى لو أرادها أحد الباحثين أو الصحفيين المصريين ما استطاع الحصول عليها..!!والهدف: تشريح المجتمع المصرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لمعرفة نقاط القوة والضعف لاستخدام تلك المعرفة لصياغة سياسة بلادهم تجاه القضايا المصرية، بل وأحيانا تكون مهمتهم ترويج أفكار معينة وتغيير سلوكيات وتقاليد أفراد ومجموعات عن طريق المؤتمرات والندوات.

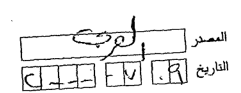
ولكن أين الدولة من كل ذلك؟.. يجيب د. حمدى: وزارة الخارجية تختص بعقد الاتفاقات مع الدول الأجنبية بخصوص إنشاء وعمل هذه المؤسسات، ووزارة التعاون الدولى هى التى تتابع عمل هذه المؤسسات داخل مصر، كذلك فإنه علي أى جهة مصرية تتعامل مع مؤسسات البحث الأجنبية أن تحصل علي تصريح من الجهات المختصة. ويطالب د. حمدى وزارة التعاون الدولى التى تراقب هذه الأمور والجهات السيادية الأخرى بفرض المزيد من الرقابة علي مثل هذه المراكز البحثية لمنع تسرب أي بيانات تستخدم ضد المصالح المصرية.

لكن العجيب في الأمر أننا عندما ذهبنا إلى وزارة التعاون الدولى، وعرضنا الأمر علي محمد حسن، مسئول الإعلام بالوزارة أكد لنا أن اختصاص الوزارة ينحصر فقط فى مرحلة إبرام المعاهدات والاتفاقات بين مصر والدول الأجنبية بشأن عمل المؤسسات الأجنبية للسماح لها بالعمل داخل مصر، ولا يمتد اختصاص الوزارة إلي نشاط هذه المؤسسات في الداخل، حيث لا يكون للوزارة أى صلة بممارساتها.

اختراق

لواء صلاح الدين سليم - الخبير الاستراتيجى والأستاذ بأكاديمية ناصر العسكرية يرى أننا أصبحنا في عصر تشكل فيه المعلومات أساس القرار السياسى علي كل المستويات ويقول: من الأمثلة الفاضحة لخطر بحوث المعلومات الاستراتيجية ما ركز عليه الأمريكيون بعد إبرام ميثاق التكامل عام ١٩٨٢، حيث ركزوا جهودهم علي إجراء بحوث دقيقة عن إنتاج واستهلاك مصر من القمح والمشروعات التى كانت تخطط لها مصر مع السودان لزراعة ٢ مليون فدان من أراضى الجزيرة بالقمح بتمويل تشارك فيه دولتان عربيتان خليجيتان وبعض رجال الأعمال من الخليج، وهى المشروعات التى كانت ستحقق لمصر والسودان الاكتفاء الذاتى بالإضافة إلي امكانية التصدير للخليج العربي كله، وبناء علي المعلومات التى حصل عليها الأمريكان مارسوا ضغوطا سياسية حادة علي الدولتين العربيتين لوقف تمويل المشروع، وقد أتت هذه الضغوط بنتائج قوية، فحتى الآن لا تزال دراسة الجدوى التى اجريت لهذا المشروع حبيسة أدراج المكاتب، ولم يتم تطبيقها حتى الآن.. والنتيجة: انه لم تستطع وزارة الزراعة أن تفي بوعدها الذي أعلنته عام ١٩٨٢ بتخفيف الاكتفاء الذاتى من القمح خلال ١٠ سنوات أى عام ١٩٩٢ ونحن اليوم في عام ٢٠٠٠ ولم يتمكن وزير التطبيع من تحقيق نسبة اكتفاء ذاتى من القمح تتجاوز ٥٢٪ في بلد يحصل المواطنون فيه علي نصف





السعرات الحرارية من الخبز وحده

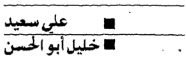
ويأسف شديد يقول اللواء صلاح سليم: لم ننتبه في مصر إلى الفارق بين الأنشطة البحثية والمعلوماتية التى يمكن السماح بها، وبين أعمال البحوث وجمع المعلومات والبيانات وقياسات الرأى العام التى تخدم جهات أجنبية بهدف التأثير في القرار السياسى المصرى أواختراق بعض فئات المجتمع وتستفيد من تقييم الأوضاع فى مصر لتخطيط سياستها ازاء مصر بوجه خاص والعرب بصفة عامة.

فلا ضرر مثلا من ضغوط المراكز البحثية الأجنبية في مشكلة الألغام في الصحراء الغربية، مادمنا نأمل في الدعم الدولي لمواجهة الألغام، لكننا نخطئ عندما نسمح بإجراء المؤسسات الأجنبية لبحوث فى مصر عن الانتماءات السياسية والدينية للشباب، فهذا عمل من أعمال المخابرات وليس الأبحاث مهما ادعى المسئولون عن هذه الأبحاث غير ذلك، وبالمثل فإن تقييم أداء الاقتصاد المصرى الذي تركز عليه مراكز البحوث الأمريكية أو التى تمولها الولايات المتحدة لا يتم لوجه الله، وإنما لخدمة الضغوط الأمريكية التى تريد الإسراع بالخصخصة في مصر وربط مراكز مؤثرة في الاقتصاد المصرى بالدوائر الدولية، وتقليص القدرات الاقتصادية الوطنية في مجالات الإنتاج التى تتصل بالصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحربية وعلوم الفضاء، وتركز أجهزة المعلومات الأجنبية او التى تمولها دول خارجية علي استغلال أوساط الجامعات كالجامعة الأمريكية في مصر، أو بعض الوزارات التى اهتمت بالتطبيع مع إسرائيل كوزارة الزراعة، أو بعض مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية المعروفة بميولها الغربية والبعيدة عن التمسك بالقيم الوطنية كمركز ابن خلدون، إلي جانب استغلال العلاقات الشخصية ببعض الكتاب والصحفيين ورجال الإعلام الذين وصلوا إلي مراكز قيادية في مجال الإعلام بوجه عام لما له من وزن في تشكيل الرأى العام، وقد جرت محاولات لتوظيف بعض هؤلاء لخدمة قياسات رأى عام أجنبية أو بحوث تخدم الفهم الأجنبي لتطور المجتمع المصرى مثلما حدث مع مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية يتبع صحيفة كبرى ويمتلئ بعدد من رموز التطبيع من أعضاء عصابة كوبنهاجن التى لا تعرف الألف من الياء في مجال المصالح الأمنية المصرية والتهديدات الصهيونية لدول الطوق العربية.

ومن ثم فإننى أطالب الأجهزة الرقابية والجهات السيادية المعنية بالأمن القومى أن تتابع وتنفرد بالسماح بإجراء أيه بحوث أو دراسات تقوم بتمويلها دول أجنبية أو مؤسسات حكومية أو مدنية أجنبية، ذلك أن بعض جمعيات العمل المدنى في الخارج ليست إلا ستارا لأجهزة المخابرات المولعة بجمع المعلومات عن مصر.

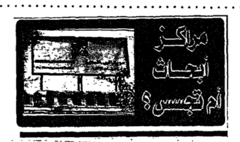
فمعهد «واشنطن» للدراسات السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط ليس إلا واجهة للمخابرات المركزية الأمريكية، كما أن مركز «جافى» التابع لجامعة تل أبيب ليس إلا عنصرا رئيسيا في الموساد الإسرائيلى، كذلك يجب أن نفهم الاختراق الصهيونى لجميع الجماعات الماسونية وأندية الروتارى والليونز التى عرفت بنشاطها الثقافى المكثف وتوريطها المسئولين في حضور أنشطتهما ومنهم عدد من الوزراء والشخصيات العامة.

ويختتم لواء صلاح سليم حديثه قائلا: المجتمع المصرى معرض للخطر اقتصاديا، ومخترق إعلاميا، ولابد من أن يباشر مجلس الأمن القومى نشاطه الذى ينص عليه القانون وأن تنتظم اجتماعاته ليسيطر علي عملية جمع المعلومات في مصر التى تقوم بها جهات أجنبية لا تحترم إلا مصالحها.



■ علي سعيد

■ خليل أبو الحسن

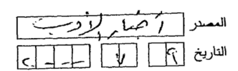


سناء المصرى حكت ـ قبل أن ترحل ـ قصة الجمعيات غير الحكومية

و«خيانة المثقفين»:

القاموس السرى لقراصنة التمويل!!

قاموس العاملات فى الجمعيات الأهلية يمتلىء بمصطلحات العزلة أو اللغة المهجنة التى يستخدمونها فى جميع الأوقات، وربما يكون طريفا أن نتعرف على بعضها فيما يلى:-



- نحن إن جى أوز جمعيات غير حكومية وهى اختصار non governmental organization- نحن non profit sector يعنى جمعية غير هادفة للربح، وهو الشكل الذى لجأت إليه المنظمات غير الحكومية للتغلب على معوقات القانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذى يحجم تأسيس الجمعيات الأهلية إلا من خلال موافقة وزارة الشئون الاجتماعية وقد تفتق ذهن أحد المحامين عن هذا المخرج القانونى بتكوين شركة مدنية تدعى أنها غير هادفة للربح وبالتالى لا تقع تحت طائلة محاسبة وزارة الشئون الاجتماعية والقانون ٣٢.

ونفى الرغبة فى الربح هو مجرد شعار لذر الرماد فى العيون والتخلص من القيود، أو هو «الخرزة» الزرقاء التى تعلقها تلك الجمعيات على أبوابها الخارجية، أما فى الحقيقة فلا يكف أصحاب الجمعية عن البحث عن المال الدولى وطرق الحصول عليه... وحينما ينجحون فى الحصول عليه يقولون:-

- أخذنا «فند» FUnd من نوفيب أو من دانيدا أو المعونة الأمريكية والفند هو الهدف الذى تدور حوله الجمعيات غير الحكومية، وتفلسف طرق الحصول عليه.. فتقول إحدى «نشيطات» حقوق الإنسان، «أنا ممكن آخذ «فند» من الشيطان نفسه لكن دون أن يملى شروطه علىّ»..

وتقول أخرى: «مش مهم الفلوس جايه منين المهم أنا بأعمل بها إيه» وتقول ثالثة:- «نحن نفصل بين ما نأخذه من مال وبين مواقفنا السياسية» أما هؤلاء الذين كانوا يقولون منذ زمن قصير:-

[لم يخلق بعد من يستطيع شراء ضميرنا لأن أرخص ثمن نقبله هو استقلال الوطن وسعادة الشعب الذى بعنا له أنفسنا بلا ثمن منذ بداية العمر.] فمالبثوا أن بحثوا عن «فند» كبير. مائتى ألف دولار كندى فى السنة - وامتلكوا جمعية ملتقى الجمعيات النسائية غير الحكومية. على خلاف الكلام الثورى الضخم الذى كانت ترِدده فريدة النقاش ومن خلفها «كورس» اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع عن رفض التمويل [لإننا لا نثق فى نوايا المنظمات الدولية] ثم ما لبثت أن نسيت هذا التصريح وأمثاله من كلام «الجرائد» ولهثت خلف أول تمويل صادفها فى الطريق .. أما أيديولوجيات الحزب الناصرى فكانت تصريحاتهن الأولى تقف فى منتصف الطريق، فتقول أمل محمود إن [أمانة المرأة بالحزب الناصرى ترى أن التمويل هام ويمكن أن يساهم فى تدعيم الأنشطة. إلا أنهن يرين أن التمويل يمارس دورا تخريبيا فى مصر، ويفرض على الجمعيات توجهات لمناطق محددة من العمل، ويفرغ العمل التطوعى من مضمونه، ويخلق حالة سعار نحو المادة، وهو نكى يستطيع تغيير ملامحه كل فترة.]

وطريقة منتصف الطريق التى ترفض وتترك منفذا للقبول هى الطريقة المفضلة لدى عضوات الحزب الناصرى.. ولكن إلى أين يؤدى هذا المنفذ المتروك لاتجاهات الريح وتقلبات المناخ؟

ربما يؤدي إلي عضوية «أمل محمود » في ملتقي الجمعيات النسائية ذات التمويل الكندي فتصبح أمينة الصندوق .

وربما يؤدى إلى تعاون سهام نجم وجمعية المرأة والمجتمع مع هيئة المعونة الأمريكية رأسا، برغم أن أمريكا فى الخطاب الناصرى هى الشر الأعظم والإمبريالية المتوحشة. قاتلة أطفال الشعب الفلسطينى العربى إلى غير ذلك من حديث الدعاية، أما أموال أمريكا فهى شيء مختلف لإنها تذهب عبر سهام نجم وغيرها لإعادة أطفال مصر الفارين من المدارس إلى مقاعد التعليم مرة أخرى.. فالأموال الأمريكية رحيمة القلب بالأطفال المصريين وتدفع بأسمهم «فنداء» أو تمويلا لجمعية المرأة والمجتمع وسهام نجم ليس بغرض شرائها أو جعلها تنسى هذا الخطاب الدعائى عن المجازر الإمبريالية الأمريكية أو غيره.. ولكن لأسباب إنسانية بحتة..

حق طبيعى

وهناك فصيل الذكيات أو المتذاكيات اللاتى يرددن تلك الجملة الخادعة:- «نحن نقبل التمويل غير المشروط فقط» ويبتسم مسئولو منظمات التمويل حين يسمعون مثل هذا الكلام ولا يعلقون، فهم يعلمون - والجميع كذلك - أن المؤسسات الدولية لا تبدأ حديثها بإملاء الشروط، ولكنها من واقع خبرتها التاريخية فى العمل الرأسمالى تترك العجلة تدور وتبتلع بداخلها الأصدقاء واليات العمل تفرض قوانينها ببساطة..

فهم لا يطلبون من الجمعية الوليدة وضع اسم المؤسسة المولة فى مقدمة الأبحاث وإعلانات الندوات. ولكنه يصبح حقا طبيعيا للممول فيما بعد.. ونجد فى معظم الكتب والدراسات الصادرة عن الجمعيات

النسائية شكرا وتقديرا لمؤسسة التمويل وللعاملين فى مؤسسة التمويل فى مقدمة كتاب «الحركة النسائية العربية» الصادر عن مركز دراسات المرأة الجديدة نجد فى مقدمته «نوجه الشكر لمؤسسة فورد لمساندتها لجهود توثيق حركة المرأة العربية وبشكل خاص نعبر عن امتناننا للسيدة هبة الخولى التى تبنت العمل من بدايته والسيدة برتا بدر على تفهمها ومساندتها.]

ونسيت المرأة الجديدة، ونسيت عضواتها اللاتى تفرقن وصارت كل واحدة فيهن تقريبا صاحبة غير حكوميه خاصة:-

عايدة سيف الدولة - المرأة الجديدة
سوزان فياض:- مركز النديم
عزة كامل:- مركزاكت
آمال عبدالهادى:- مركز القاهرة

هذا بخلاف مركزى حلوان والوايلى التابعين لهن أيضا...

نسين جمعيا هجومهن السابق على مؤسسة فورد، وتحول الهجوم عليها إلى شكر وإمتنان لفورد نصيرة جهود توثيق حركة المرأة العربية، لمجرد أن فورد تقوم الآن بتمويل مشروع كتاب أو مشروع ندوة أو تغطى نفقات سفر العضوات إلى الخارج، وتدفع بدلات مجزية...

وسواء اشترطت فورد مع الجمعية إضافة اسمها أو لم تشترط فطبائع الأمور وآليات التعاون تؤدى إلى إعلان الشكر وتغيير المواقف وتحويل الأعداء إلى أصدقاء فى غمضة عين وسبحان مغير الأحوال...!!!

وماذا تريد المؤسسات الدولية اكثر من إعلان الوجود من هؤلاء الذين كانوا يرفضون وجودها فى الماضى القريب لأسباب سياسية...

إنها دعاية رخيصة لنجاحها فى اقتحام تلك المنطقة.. الأمر الذى كان سيكلفها أكثر لو سلكت طرقا أخرى.. أما وقد قبل النشطاء والنشيطات رفع إسمها وإعلاء شأنها بفتات المنح، فهذا هو النجاح الأعظم فى تاريخها الذى يتحقق دون أن تكلف نفسها حتى جهامة إملاء الشروط الأولى... فالشروط تعرف طريقها رويدا.. رويدا، ويحققها الطرف الآخر الباحث عن «الفند» أو التمويل دون أن يدرى وكأنه يحقق نبوءة المسرحية السابقة «حتنباس.. حتنباس يا عباس» حتى دون أن نطلب منك شيئا يا عباس..

قصر الأحلام

ويتفرع عن مصطلح «الفند» الشائع الآن مصطلح «الفند ريزينج»

FUnd RaiSing

بمعنى تدبير التمويل

وغالبا ما يأتى ذكر «الفند ريزينج» فى بداية الحديث عن الجمعيات فتقول إحداهن:- [فضلت أفكر اتخلص من مشكلة «الفند ريزينج إزاى.. لغاية ما إتفقت مع مؤسسة كذا وإتحلت المشكله.]

ومؤسسات التمويل يطلق عليها FOUnda-tiOn

وهناك مصطلح آخر شائع ومحبب إلى نفوسهن جدا وهو مصطلح الـ «دونار» بمعنى المانح أو الواهب أو الممول أو العاطى، وهن يبالغن فى نطق الـ ٥ المائلة بشكل لا أستطيع وصفه بالعربية.. كما لو كن ينطقن أسم حبيب غال مع تسبيل الجفون وترقيق الصوت وربما تنهيدة أيضا.. «فالدونار» هو فارس العصر الحديث الذى يأتى طائرا عبر الفاكس والفيزا كارت مع آلاف وملايين الدولارات فينتشلهن من وهدة الفقر إلى قصر الأحلام المسحور ومحافله دائمة الانعقاد.. وإذا كان بعض بؤساء الشحاتين يصيحون فى الشوارع أن «العاطى هو الله» فنشيطات الحركة النسائية يغيرن بعض كلمات النشيد فيصبح «العاطى هو فورد الأمريكية.

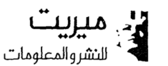
أو العاطى هو «نوفيب» الهولندية او العاطى هو «دانيدا» الدانماركية، إلى غير ذلك من أسماء آلهة الجمعيات غير الحكومية الجدد...

وإلى جانب ختان الإناث يكثر الحديث أيضا عما يسمى بالعنف ضد المرأة، حتى يكاد الموضوعان أن يكونا وجهين لعملة واحدة، وتطالب «ناهد طوبيا» رئيسة منظمة «رينبو» الأمريكيه والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان أن يعتبر ختان الإناث شكلا من أشكال العنف ضد المرأة..

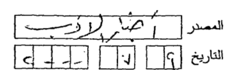
وحديث العنف يبدو موسميا فى المحافل الدولية خصوصا منذ عام ١٩٩١م الذى نظم فيه (مركز القيادة العالمية للمرأة حملة دولية سنوية ضد العنف ضد المرأة تحت شعار «ستة عشر يوما» من الأنشطة لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٥ نوفمبر ١٠ ديسمبر.)

أى ستة عشر يوما فقط للتذكر ثم ننسى بعد ذلك ما يتعلق بالعنف.

وقد طالب تقرير الأمم المتحدة فى إستراتيجيته



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المكونة من خمسة نقاط عام ١٩٩٥م التصديق غير المشروط على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، وأن العنف ضد المرأة يعتبر جريمة.

كما تحدث مؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٤م عن مبدأ القضاء على جميع أشكال العنف.. وهو حديث كثير التكرار فى المؤتمرات والندوات ما من سبيل سوى الكلام والتنديد والشجب إلى غير ذلك من الأساليب غير المؤثرة.

وقد تكونت عام ١٩٩٦م ـ بناء على هذا الضجيج العالمى ـ مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة من مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف لصاحبتهما متحدثتهما الرسمية عايدة سيف الدولة وصديقتها سوزان فياض، والمركزان يشغلان نفس المكان ويراهما الجميع شيئا واحدا ولكن تعدد الأسماء يفيد فى تكبير الصورة وزيادة فرص السفر والمشاركة فى المؤتمرات وفتح أبواب تمويل جديدة بعد الأوكسفام ـ نوفيب ـ دانيدا ـ المركز الثقافى البريطانى وآخرين وتحت وهم الإنفراد بمناهضة العنف تشترك جمعية النديم فى كل المؤتمرات والندوات التى ترفع شعار «العنف ضد المرأة» ويقال أن الجمعية شاركت فى أعمال «حملة وقف التعذيب بالشرق الأوسط» COmpighn against torur in the Middle East, التى نظمتها مؤسسة initiative for peace او مبادرة السلام باليونان عام ١٩٩٦/ ومثلت النديم فيها د. سوزان فياض، ثم اشتركت عايدة سيف الدولة فى المؤتمر المنعقد بمدينة غزة عام ١٩٩٧/ بحضور مؤسسة فلسطينية والمقرر الخاص للأرض المحتلة بالأمم المتحدة د. أمين مكى مدنى ومنظمة إسرائيليه. ويقال أن عايدة قد انسحبت من إحدى جلسات المؤتمر بعد أن حاولت مناقشة البرنامج، وحينما سألت عايدة سيف الدولة فى تلك الواقعة أكدت أنها اشتركت فى مؤتمر بغزة مع مؤسسات فلسطنية، وأنها احتجت على الوجود الإسرائيلى فى إحدى الجلسات...

مع العلم أنه قد زادت فى الفترة الأخيرة دعوة ممثلات الجمعيات النسائية غير الحكومية للمشاركة فى مؤتمرات بغزة وبعضهن يرفض الدعوة من الأساس وبعضهن يشارك دون تفكير فى أن غزة الآن هى جسر التطبيع مع إسزائيل..

ومن الغريب أننا لا نجد ذكرا لهذه الدعوات فى النشرات غير الدورية التى تصدرها مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة والتى تصدر تحت عنوان «سالمه» بالتعاون بين المرأة الجديدة والنديم ومركز أكت لصاحبته عزة كامل.

ولا نجد فى النشرة سوى أخبار عن إعلان التضامن مع المناضلة الفلسطينية «سهيله أندراوس» التى سبق محاكمتها فى مقديشيو بتهمة الاشتراك مع مجموعة فلسطينية فى خطف الطائرة الألمانية عام ١٩٧٩م..

وقد أفرج عنها بعد بضع سنوات لأسباب صحية حيث اصابها [رجال الكوماندوز الألمان] أثناء إقتحام الطائرة بتسع رصاصات.. وسلمتها حكومة النرويج التى كانت تقيم بها مع زوجها وابنتها ليلى إلى الحكومة الألمانية التى تحاكمها حاليا للمرة الثانية.]

وحكومة النرويج التى سلمت سهيلة تقوم بتمويل نشاط جمعيات أهلية فى مصر نفس الوقت الذى لا تتسامح فيه أبدا مع سيدة فلسطينية مصابة لمجرد اشتراكها فى عملية فدائية مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاما الآن..!

وتعيد ألمانيا محاكمتها فى نفس الوقت الذى تدعم فيه نشاط الجمعيات غير الحكوميه المصرية.

علاقات

ويعد ازدياد اللغط الشديد الدائر حول تمويل الجمعيات غير الحكومية والشبهات التى تحيط الممولين رفعت الجمعيات شعار «الشفافية TranSpa-rency لتوهم به الآخرين أنها على استعداد لكشف المستور فى تعاملاتها المالية..

وبعضهم ينشر بالفعل ميزانيته السنوية ويصدرها بالشكر للمولين، وبعضهم لا ينشر أية تقارير مالية ومع ذلك يستخدم الكلمة أيضا للإيهام بأنه ليست لديه أسرار على الإطلاق..

وهؤلاء وأولئك لا يفتحون صناديق أسرارهم لأحد أبدا.. فقط يضعون غلالة من حرير يسمونها «شفافية» والأبواب الموصدة التى يعلق فوقها حرير الشفافية لا تفتح لغريب أبدا...

فإذا أخذنا تقرير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان عن عام ١٩٩٦م على سبيل المثال سنجده يشكر فى البداية:ـ

مؤسسة دانيدا دانمارك
المؤسسة نوفيب هولندا
مؤسسة سيدا كندا
مؤسسة مزيد يور ألمانيا

وبناء على ذكر أسماء المولين يباهى بالشفافية وبأنه ليس لديه ما يخفيه.

ولكنه لا يذكر فى التقرير من هى تلك الجهات..؟ وما مصادر أموالها...؟

وما علاقاتها بالحكومات ومراكز القوى السياسية...؟

ولا يعلن حقيقة الأرقام المالية التى حصل عليها منها.. ولماذا؟

ولا يعلن وجوه إنفاق هذا المال بالضبط...؟

ولا يعلن حقيقة بنود الإنفاق «والبوكيت منى» وبدلات السفر والإقامة فى الفنادق الفاخرة وتسهيلات العلاقات الدولية...

ولا يعلن تفاصيل لقاءاته فى الخارج والجهات التى تعامل معها هناك.. ومع ذلك فإن بعض الأخبار تتطاير من خلال المنازعات الداخلية والخلاف على المصالح الشخصية...

وليس صاحب مركز المساعدات القانونى الوحيد فى سماء الشفافية فجميع الجمعيات غير الحكومية المهتمة بوضع المرأة تسبح معه فى فضاء «الشفافية» وببساطة متعمدة تذكر صاحبات الجمعيات أسماء المولين فى كل مجال، حتى صارت أسماء «نوفيب ـ دانيدا ـ فورد ـ سيدا» عادية جدا وكأنها أسماء عائلات مصريه شهيرة أورثتهن تلك الثروات...

ولكن ما حقيقة دانيدا.. ما حقيقة فورد.. من الذى حرك خيوط التمويل فى الخلفية ولماذا؟

فلا أحد يجيب لأن مفعول الشفافية يقف عند تلك الحدود الإعلاميه فقط.

وأذكر مشهدا حدث فى احد المؤتمرات الكبرى بعد أن كثر الحديث عن أزمة الثقة بين المولين والعاملين

فى مجال حقوق الإنسان وانبرى أحد النشطاء الذين يطالبون بالمزيد من الثقة قائلا.. يجب أن يثق فينا المولون ثقة مطلقة.. ورد عليه آخر.. ولكن ما معيار الثقة؟ فقال.. إن نشطاء حقوق الإنسان هم من الشخصيات الاعتبارية فى المجتمع ومجرد اهتمامهم بالعمل العام يدعونا إلى الثقة فيهم..؟

فرد عليه الرجل.. ولكن المجال لتسع ويدخله كل من هب ودب...؟

فقال.. لا.. التاريخ الشخصى لكل من يعمل فى مجال حقوق الإنسان معروفا. ثم أن هناك معيار الشفافية الذى يحمى اموال التمويل...

وانتهت المناقشة تقريبا عند ذكر الشفافية... لأن جميع العاملين شفافين جدا..!!!

دون أجر

وتفخر إحدى صاحبات الجمعيات الجديدة بأنها ظلت تعمل لمدة خمسة أشهر «فولنتير» volunteer» بمعنى متطوعة، حتى حصلت على أول «فند» تمويل من «دونار» ممول كندى أو من سفارة كندا مباشرة.

وتقول أنا أعمل فى موضوع الخدمة القانونية، وعملت «بربوز»purpose بمعنى هدف أو تصميم وقدمت البربوز بتاعى للسفارة الكندية.. وبعد ثلاثة أسابيع وافق السفير على منحنا ١٥٤ ألف جنيه تدعيما لمشروع الخدمة القانونية.. ولم تستطع الحصول على تفاصيل هذا «البربوز»، ولكننا سنقدم فى الجدول المرفق (والمنشور على هذه الصفحة من الجريدة) البروجرام بربوزال للنشاط النسوى بمركز القاهرة لحقوق الإنسان العام ٩٦ ـ ٩٧:

أما الـ «بدجت» أو الميزانية الكلية لبرنامج المرأة فى المركز فهى ٩٠٠ و ١٤١ دولارا أمريكيا ٥٠٠ و ٤٨٢ جنيها ـ حوالى نصف مليون جنيه موزعة كالآتى:

٥٠٠ و ٤٠ ألف دولار مدة سنتين أبحاث فقط

٢٠ ألف دولار مدة سنتين لحملة الختان التى صدر عنها كتاب ٢٨ ألف دولار. مدة سنة لمشروع الأبعاد القانونية.

ويبلغ مرتب منسق البرنامج الذى تقوم به آمال عبدالهادى ستة آلاف دولار فى السنة بمعدل ٥٠٠ دولار شهريا عن برنامج واحد وهو برنامج المرأة، هذا إلى جانب برامج أخرى تقوم بتنسيقها بمرتبات أخرى..

وكان من المفروض حسب الخطة الورقية أن يقدم برنامج المرأة سبعة أبحاث يقوم بها سبعة باحثين يبلغ أجر كل منهم ١٥٠٠ دولار، بإجمالى عشرة آلاف وخمسمائة دولار عن السنتين..

والسيدة آمال عبدالهادى عضو مجلس الأمناء ومنسقة البرنامج وعضو هيئة تحرير النشرات تدخل فى زمرة الباحثين وتتقاضى إلى جانب مرتبها الثابت من مركز القاهرة وأجر منسق البرنامج أجر باحث أيضا...

وهناك تكاليف الأعمال المكتبية التى يحتاجها البحث مثل الكمبيوتر ٢٠٠٠ دولار. مع أن المركز يملك عدة أجهزة ويقوم الباحثون بالكتابة عليها كجزء من عملهم دون أجر إضافى -!!!

وهناك بند العمل الميدانى ٥٠٠٠ دولار التى يقوم بها الباحثون دون أجر إضافى أيضا.. وأجر المراجع ١٥٠٠ دولار وهو مثل الكمبيوتر والعمل الميدانى.

ويبدو أنها مجرد بنود لتوسيع ميزانية «بدجت» الأبحاث «الريسرش» فيصبح إجمالى تكلفتها ١٩ ألف دولار، بخلاف تكاليف ورشة العمل وأشياء أخرى.

«قام بتمويل برنامج المرأة مؤسسة «سيدا» الكندية والمركز الدولى للسكان «انترناشيونال بيبلوشن كونسل» بالإضافة إلى فريدريش إيبرت الألمانية، وبلغ إجمالى التكاليف - ١٤٢ - مائة واثنين وأربعين ألف دولار، ولم تكن له اية نتائج محسوسة خارج مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

وبالطبع فإن برنامج المرأة عن عامى ٩٦ - ٩٧ هو مجرد «بربوزال» ضمن أهداف أخرى كثيرة يدور حولها نشاط المركز ولا تؤثر خارج المحيط الواقع فيه مثل صالون ابن رشد وهو كما يدل عيه اسمه «صالون» فى التأملات العليا «ورواق عربى» مجلة فاخرة يصدرها المركز وتوزع مجانا، ونشرة «سواسية» وأوراق أخرى كثيرة لمن تتوافر لديه شهية قراءة مثل هذه النشرات.

الهوت لاين

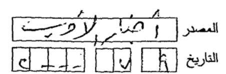
وأحيانا تفضل بعض المديرات استخدام مصطلح «بروجكت» PROJECT بدلا من بربوزال فتقول أنا عملت برو جيكت عن المرأة:

وهناك من تفضل استخدام كلمة «مانيول» MA-NUAI بمعنى كتيب، كما قالت لى إحدى صاحبات المراكز [اشتغلنا سنة بتحضر للمنيول قانونى].

وصاحبة المانيول هى نفسها صاحبة «الهوت لاين» الخط الساخن للرد على الاستفسارات القانونية، كما نشرت إعلانا فى الصحف الحكومية يحمل ارقام التليفونات والدعوة للاتصال والسؤال عن المشاكل القانونية...



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ولست أدرى هل وضعت «الهوت لاين» فى مكتب الجمعية بمنطقة بولاق الدكرور الذى اقتطعته من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أم فى مكتبها الجديد الواقع «بوسط البلد والذى افتتحته بعد تدفق الـ «فند» من السفارة الكندية ونوفيب الهولندية ودانيدا الدنماركية واليونيسيف وغيرها..

وصاحبة «الهوت لاين» تؤكد فى كل مكان ايمانها المطلق بالتشبيك والتشبيك وهو مصطلح عربى راج وانتشر مع وجود الجمعيات الاهلية الصغيرة التى تحاول ايجاد منفذ يسمح بوجودها فى البداية، فترفع شعار التشبيك بمعنى العمل مع الجمعيات الاخرى وقبول مبدأ ان تكون قناة لجمعيات أخرى.. ومن هنا تنشط (سيولا) المهتمة بالشئون القانونية وتدخل فى ابحاث مع المرأة الجديدة والنديم ومع جمعية الأمومة والطفولة ومع جمعية النهوض بالمرأة فى منشية ناصر ومع كاريتاس ومع جمعية نوال السعداوى كما اتفقت مع د. محمد يوسف نائب البنك الدولى العائد من امريكا ليؤسس صندوق ابن خلدون الشعبى بالاشتراك مع سعد الدين ابراهيم وجمعية صندوق ابن خلدون بقرض من جرامين بنك لإقراض فقراء منطقة بولاق الدكرور، وتقول صاحبة الجمعية:«

اتفقنا مع د. محمد يوسف وسنكون مجرد قناة لدخولهم المنطقة ليعدموا المسح بواسطتنا ويعدوا الدراسة عن الحى».

كما تقول: احنا داخلين فى شبكة ثانية وهى شبكة الأسر التى تعولها امرأة مع جمعيات النهوض بالمرأة - المجلس الدولى للسكان - المركز البريطانى - وجمعيات من الصعيد..

ونحن أيضا أعضاء قوة العمل المعنية بختان الاناث، وعندنا مشروع تموله مؤسسة «ريمبو».

ومن المعروف أن بربارا ابراهيم زوجة سعد الدين ابراهيم واحدى مسئولات فورد فونديشن هى الممثل الاقليمى لمجلس السكان الدولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويدخل مجلس السكان الدولى هذا فى عدد من شبكات العمل مع الجمعيات غير الحكومية فى مصر.

وهذا هو التشبيك الحقيقى الذى يدور فى الكواليس ولايراه أحد..

ومجلس السكان الدولى على سبيل المثال - له علاقة وطيدة بفورد فونديشن وبالمعونة الامريكية وبكل مؤسسات التمويل المعروفة وغير المعروفة وممثلته «بربارا ابراهيم» تشترك فى سائر الأنشطة النسوية مع كل الجمعيات سواء من يقبل تمويل المعونة الامريكية مباشرة ولايرى غضاضة فى التعامل معها والتمرغ فى اموالها.. او من يرفض التعامل معها لعلاقتها الوثيقة بالسياسة الامريكية والمخابرات الامريكية.. كلاهما يقع فى حبائلها لأن التشبيك يعمل من خلف الأستار على قدم وساق ويلم كل الجمعيات فى عمل واحد مع مجلس السكان العالمى.

وتشارك بربارا ابراهيم بنفسها فى اجتماعات «التاسك فورس» TASK FORCE وهو شبكة من الجمعيات غير الحكومية المناهضة لموضوع ختان الاناث، اجتمعت وكونت قوة العمل المعنية بختان الاناث «تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية» ويلتقى «التاسك فورس» مرة كل شهر بمقر اللجنة بحى المعادى، ومعظم الجمعيات النسائية غير الحكومية أعضاء فيه.. ولكنهن لايحضرن كل الاجتماعات لأسباب مختلفة ربما كان أهمها تكرار الكلام والشعور بالملل.

«هناك تجمعات كثيرة للجمعيات الصغيرة التى تجد فى العمل مع الاخرين يقوى ضعفها ويسند صغرها، مثل جمعية ACT التى تؤمن بأهمية التشبيك وتعمل مع منظمات الجزويت والفرير والرعاية الصحية الأولية بالوايلى ومركز حلوان للخدمات الاجتماعية.

وقد مولت مشروع «التشبيك» بين هذه الجمعيات بعضها وبعض مؤسسة «دانيدا» بميزانية تبلغ ١٥٠ ألف جنيه ولاتكاد ثمار تلك الشبكات ان تتضح سوى فى اجتماع أعضاء تلك الجمعيات أحيانا او فى اصدار نشرات صغيرة كتعريف بالجمعيات على سبيل التذكار.

تجمع أخر للجمعيات اختار اسم ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، وكانت عضواته من المتشددات ضد التمويل الأجنبى من قبل حيث تقول فريدة النقاش على لسان اتحاد النساء التقدمى الذى شغلت رئاسته ردحا طويلا من الزمن: (يتحفظ الاتحاد النسائى التقدمى على قضية التمويل لأننا لا نثق فى نوايا المنظمات الممولة باستثناء بعض المنظمات العالمية المعترف بها دوليا، والتى لها سمعة راقية.

كما تقول جيهان ابوزيد رئيسة تحرير مجلة أنهار الصادرة عن الملتقى، حينما كانت متنوية جمعية بنت الأرض وقبل ان تصبح رئيسة تحرير:

ان قضية التمويل مازالت مبهمة يحيط بها الغموض! ومازالت مؤرقة للكثيرين ونحن منهم، ولكننا نؤمن أنه كلما كان تمويل العمل ذاتيا كان أقوى وأقرب لاحتياجات القطاع الذى نتعامل معه، إننا نرى ان برامج وخطط الجهات الممولة تختلف وتبتعد للغاية عن أى اهداف وخطط الجمعيات وهذا وحده كفيل بإفشال برامج الممولين وكلما أمكن للجمعيات فرض أولوياتها بوضوح وحزم كان الأمر أفضل نسبيا، وهو مانعتقد فى صعوبته الشديدة. إن الجمعيات المصرية لابد ان تشكل قوى متعاونة لتجديد اتجاهها وفرض برامجها وبدون ذلك سيبقى التمويل عاملا يقوض الحركة الاهلية فى أغلب الأحوال.

وبين هذه التصريحات المعادية للتمويل الأجنبى وبين القتال من أجل مقعد فى ملتقى الهيئات لتنمية المرأة المكون من خليط متنافر الاتجاهات والرؤى من شيوعيات سابقا وناصريات سابقا ووفديات سابقا الى غير ذلك من الاتجاهات التى فشل العمل السياسى المصرى (الوطنى) فى تجميعها طوال العقود الماضية - نجح المال الأجنبى فى توحيدها بلمسة واحدة من عصاه السحرية رخيصة الثمن حيث تدفع مؤسسة (سيداد) الكندية مائة الف دولار امريكى كل عام - حوالى سبعمائة ألف جنيه مصرى وجار البحث عن ممول آخر.

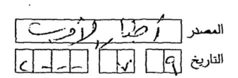
واستطاعت فريدة النقاش بفضل نوع معين من التربية السياسية ان تنتصر على الاخريات وتصبح رئيسة مجلس «الأمناء» وتتوج انتصارها بالمقال الذى تقول فيه:-

« نحن محظوظون لاننا استطعنا خلال عامين من العمل المشترك الدوب والحوار الديمقراطى والشد والجذب والخناقات من الانفجارات الصغيرة والشكوك والهواجس استطعنا رغم كل هذا ان ننشىء كيانا جديدا وطموحا فى ميدان تنمية المرأة والنهوض بها»

وقد مر أكثر من عام على تكون الملتقى بجمعياته الستة عشر وصراعاتها الضارية.. فى تقسيم المناصب.. ولم يثمر نشاطه سوى عن اصدار عددين من مجلة أنهار وسلسلة من الدورات التدريبية الخاصة بالعاملات لتلقينهن كيفية عمل الاتصالات والعلاقات العامة وكتابة التقارير..!!!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



التشبيك

وبخلاف التشبيك، والتاسك فورس والملتقيات هناك ايضا مصطلح الشبكات الدولية والاقليمية NET-WORING..

ومنها شبكة «عايشة» منتدى النساء العربيات، وقد شاركت فيه الجمعية الأوروبية ضد العنف، جمعية دينا كلارنزا من ايطاليا.

ومؤسسة البونتشتفت من المانيا. بالاضافة الى البلدان العربية وقد مثل مصر فيها مركز دراسات المرأة الجديدة ومنسقتها هالة شكر الله، وهى منسقة مؤسسة نوفيب الهولندية فى نفس الوقت، ومن أوائل من فتحت باب المال الدولى المنهمر على الجمعيات ذات التاريخ اليسارى بالتعاون مع منظمة الأوكسفام البريطانية.

ومصطلح الشبكات الدولية والاقليمية من أكثر المصطلحات التى يتم عن طريقها التلاعب الايديولوجى، خصوصا عندما يحرصون على طمس الخلافات السياسية بمجرد تغيير اسم او المصطلح المستخدم فى النزاعات الاقليمية كما يحرصون على تغيير اسم المنطقة العربية الى منطقة الشرق الاوسط. واستدعاء اسرائيل كعنصر اساسى فى المنطقة.. ولايزال التشبيك مستمرا..

ومن موضوعات التشبيك الرائجة الآن تشبيك الجندر GENDER بمعنى الجنس او النوع، وكما تقول عزة كامل مديرة هيئة أكت:-

السنة دى عندنا موضوع كبير عن الجيندر ومدته ثلاث سنوات، وفى السنة الثالثة العرب حيدخلوا معانا.

كما ينتشر بينهن ايضا مصطلح التنمية على اساس الجندر، او التنمية على اساس النوع..

والتمكين على اساس الجندر بمعنى تمكين المرأة فى المجالات الاقتصادية والسياسية، وهو مصطلح وافد فى سلة نظمات غير الحكومية المليئة بالكلام ومع أجندة الامم المتحدة المقررة على كل الجمعيات، وهو (من مبتكرات تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥م ويشار اليه «بالتمكين المرتبط بنوع الجنس الذى يقيس تمثيل المرأة فى البرلمانات، وحصة المرأة من المناصب التى تصنف بأنها ادارية ومهنية ومشاركة المرأة فى القوة العاملة النشطة وحصتها من الدخل القومى.

والتمكين EMPOWERMENT يستخدم بوجهين احدهما حينما يكون الحديث عن النساء الفقيرات وتسليفهن بعض الملاليم التى لاتقيم الأود نظير تحقيق التغلغل وجمع المعلومات كما رأينا فيما سبق، والآخر بمعنى تمكين الصفوة النسائية وزيادة قدرتها فى التأثير على صانعى القرار وهو ما يحظى بالاهتمام الشديد من قبل مؤسسات التمويل الخارجية التى تعمل على زرع الفكرة وتغذيتها بدأب شديد من أجل عقد اواصر الصلات «الدافئة» الحميمة مع النساء اللاتى يشغلن مناصب معينة مثل: عضوات مجلس الشعب - المسئولات الحكوميات - سيدات الاعمال النشيطات والشخصيات العامة فى المجتمع التى تملك شبكة علاقات قوية مع الحكومة ومراكز صنع القرار..

وقديما كانت الأجهزة الأجنبية تقول «رجالنا فى مصر» أما الآن فإنهم يتحدثون عن «نسائهم فى مصر» وبالتمكين او تزويد النساء المعنيات بالقوة المالية والقدرة السياسية فإنهم يتغلغلون معهن الى كل المناطق.. ونجد فى نشرة مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية خبرا عن اجتماع حوالى خمس عشرة سيدة على العشاء بدعوة من ايبرت يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٦م (لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك كانت السيدات تمثل مختلف المجالات المهنية ومنهن من فى ريعان الشباب واخريات اكاديميات.

ويقول كاتبا لخبر «انك لن تجد مجموعة أكثر منها تمكنا بكل ما تتضمنه كلمة التمكين من المعانى» فى اشارة الى اهميتهن الاجتماعية ونفوذهن العام.

(ومن ديسمبر ١٩٩٦ حتى سبتمبر ١٩٩٧ أى فى غضون عشرة أشهر، اجتمعت هذه المجموعة خمس مرات، وفى المرة الأخيرة رفضت المجموعة اى خطط قصيرة الأمد لتقديم نفسها ككيان غير حكومى مما يضع المبادرة كلها على الجانب الأنعم من التنمية الذى لايمكن قياس نتائجه الا بالادراك وهو جانب يبشر بالفاعلية الكبيرة، وبالتمكين)

ولايمكن ان نجد حديثا اكثر إثارة للشكوك والريب من هذا الحديث الذى يفضل استخدام الجانب «الأنعم» من التحرك.. وبدلا من الخطط قصيرة الأمد ذات النتائج السريعة فإنهن يفضلن الخطط بعيدة المدى وما تحتاجه من سعة «الادراك» مما يعطى نتائج أقوى وأفضل لتمكين المؤسسات «الصديقة» إيبرت وغيرها ويبشرهم بفاعليات كبيرة ونفوذ كبير فى مصر.!!!

(ومازال مجموعة تمكين المرأة فى مرحلتها الأولية، ومازال العضوات فى مرحلة التعرف على أنفسهن كشركاء) ويبشرنا كاتب الخبر بحماسهن ورغبتهن فى تقديم الخدمة (لأنفسهن) أولا.. و(من المحتمل أن تكون هذه المرحلة متبوعة بمراحل أخرى بصفة مستمرة ولانهائية).

أما المصطلح الاكثر شهرة بين جميع العاملين فى مجال حقوق الانسان والجمعيات غير الحكومية رجالا ونساء هو مصطلح «المجتمع المدنى».

فجميعهم يعملون من أجل تحقيق المجتمع المدنى، ويطالبون بترسيخ دعائمه ويؤكدون عليه، واذا سألت أيا منهم عن هدفه وغايته - فضلا عن هدف الجمعية التى يديرها - فيقول بثقة مبالغ فيها: - تحقيق المجتمع المدنى بالطبع.. ولكن ماهو المجتمع المدنى..؟

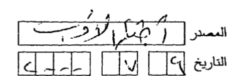
إنه كما يقول بعضهم (الحد من سيطرة الحكومة على الحياة الاجتماعية. أن المطالبة بالديمقراطية تعنى المطالبة بدور حقيقى وفعال للمجتمع المدنى).

او يقول: - المجتمع المدنى يمكن تعريفه عموما بالقطاع غير الحكومى ويسمى أحيانا القطاع الثالث حين يقصد بالحكومة القطاع الأول والقطاع الخاص يكون هو القطاع الثانى. وعلى اعتبار الربحية فإنه يعرف بأنه مجموعة من المنظمات غير الربحية.

وبناء على ذلك فإنهم يطالبون بإطلاق حرية تكوين النقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات وجميع المؤسسات.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



مبادلة

والحاصل حتى الان «موجة» تكوين جمعيات غير حكومية على اعتبار أنها والمجتمع المدنى شيئ واحد.. او انها جزئيات لحلمهم الكبير المسمى بالمجتمع المدنى الذى طفا على صفحة العمل العام فى مصر منذ منتصف الثمانينات وأخذ فى الازدياد مع بداية التسعينات، حتى صار الهدف والغاية الآن، ويؤكد العاملون من أجله على انه حجر الزاوية فى أحاديث المؤتمرات الأجنبية، أما تاريخه وحقيقته فلم يكن لديهم متسع من الوقت لدراسته والتعرف عليه.

ويحدثنا تيموثى ميتشيل «الخبير البريطانى الجنسية الأمريكى الاقامة والعمل والأستاذ بجامعة نيويورك» فى كتابة «الديمقراطية والدولة فى العالم العربى» عن المجتمع المدنى فيقول:-

مصطلح المجتمع المدنى، هو مصطلح رائج فى المناقشات المعاصرة حول الديمقراطية. ان كلمة «المدنى» كانت تعنى فى الأصل «البرجوازى» وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان المجتمع المدنى يشير الى نوع جديد من أنواع المجال العام ظهر فى ظل الرأسمالية الحديثة، وهو مجال التبادل التجارى والجدلى السياسى وبشكل شبه حصرى، وكان المشاركون فى هذا المجتمع الجديد ذكورا، وأوروبيين، ومتعلمين وأصحاب ممتلكات البرجوازية.

أما الطبقات العاملة والنساء وأولئك الذى لاسبيل أمامهم للحصول على تعليم وغير البيض فلم يكونوا أعضاء فى المجتمع المدنى.

وبينما كانت البرجوازية تستحدث المؤسسات الجديدة للديمقراطية الليبرالية كانت هذه الجماعات الأخرى محرومة من حق المشاركة، ولما كانت تشكل غالبية عظمى من سكان بلدانها فقد كان عليها ان تناضل فكرة المجتمع المدنى المقيدة حتى تتغلب على استبعادها السياسى.

وفى معظم البلدان العربية، خيضت هذه النضالات من أجل الحقوق الديمقراطية حتى قلب القرن العشرين فحتى بعد ان نال العمال والنساء والسود والجماعات المستعبدة الاخرى حق التصويت وحقوقا سياسية شكلية اخرى واستمرت الحواجز الاجتماعية والسياسية غير الرسمية فى تقييد امكانية دخولهم الى المجال العام. ان المجتمع المدنى لم يكن قط مجالا للتبادل الحر والتنظيم الحر، بشكل مبسط، كما يوحى بذلك الاستخدام المعاصر للمصطلح لقد كان بنية برجوازية لتقييد مدى وأثر الحقوق الديمقراطية. وقد كفل الا تؤدى المقرطة الى النجاح «الخاطئ»؟

والمجتمع المدنى قيد النشاط السياسى بسبيل آخر. فالمجال العام الجديد قد تم خلقه من عدد من المؤسسات غير الحكومية: المدارس والجامعات والصحف، والمؤسسات الثقافية والكنيسة والاندية السياسية، والجمعيات الخيرية والاتحادات المهنية. وفى تطور المجتمعات الرأسمالية ادت هذه المؤسسات الى تمكين البرجوازية من التنظيم والتعبير عن نفسها سياسيا لكنها لعبت ايضا دورا انضباطيا، اذ مكنت البرجوازية من ان تمارس على الطبقات الاجتماعية الاخرى ذلك النوع من السلطة غير العنيفة والذى يسميه انطونيو جرامشى بالهيمنة فسلطة الدولة، خاصة على شكل قوات الشرطة والنظام القضائى والسجون والجيش، غالبا ماتكون جد فجة ومرئية وعنيفة بحيث تصعب ممارسة السيطرة اليومية على الطبقات التابعة المرءوسة. أما المدارس والمؤسسات الثقافية والمرجعيات الدينية والصحف فهى توفر أشكالا من السلطة اكثر تهذيبا. تميل مناهجها الطوعية، او على الأقل غير العنيفة الى حجب هدفها السياسى..

والحال ان تاريخ المجتمع المدنى كنظام لاستبعاد طبقات شعبية معينة وأنواع سلطة معينة من السياسة قد أصبح عرضه للنسيان عند استخدام للمصطلح اليوم.

وأعتذر عن طول الفقرة المقتبسة من ميتشيل، ولكن فكرته فى بيان التاريخ المشبوه لمصطلح المجتمع المدنى جعلتنا نستطرد معه..

بينما يقدم لنا هذا المصطلح الآن بكثير من الزخرف ليعمينا بريقه عن كل ما عداه وكأنه الحل السحرى لجميع مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والمثقفون اصحاب التطلعات الاجتماعية والطموحات الشخصية غالبا ما يجرفهم التيار السائد «موضة» الزمن الحالى دون تفكير فى السؤال الهام لماذا الآن..؟ لماذا تنفق الوكالة الأمريكية للتنمية على برنامج «مبادرة الديمقراطية» عشرة ملايين من الدولارات كل سنة فى مصر وحدها لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية اكاديمية وأوراق بحث..؟ صحيح أن الجزء الأكبر من الميزانية يذهب الى الباحثين الامريكيين المتخصصين فى دراسات البلاد العربية برئاسة «البروفيسر الآن ريتشاردز» من جامعة كاليفورنيا بسانتا كروز، ولكن الفتات القليلة التى تتزل عبر للصفاة.

القاسية لمنظمات التمويل كافية لأن تجعل لعاب جيوش نشطاء ونشيطات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية يسيل فلا يتوقف «نضالهم» وصراعهم من أجل تحقيق البرنامج وتجسيد «المجتمع المدنى» المشبوه تاريخيا.

زيف

وبدلا من نمو البذور الطبيعية فى البيئة المصرية يفرض عليها من الخارج برنامجا كاملا غامضا حتى بالنسبة للعاملين فيه مثل نموذج التنمية المجنس «الجندر» ثم يحاولون ان يبذلوا جهدا فى أوراقهم - غير المقروءة - لتوضيح المقصود بالكلمات المستوردة والمعربة تعريبا ركيكا..

وهم فى ذلك يأتون بأسماء جديدة تحل محل القديمة اويعطون للقديمة طابعا جديدا، وهكذا فى حيل لغوية لاتنتهى وتحاول ان تغطى الفشل القديم بكسوة لفظية جديدة، حتى اذا ما إهترأت وبان فشلها للعيان.. بحثوا عن كلمة جديدة.. وهكذا فى دوائر مغلقة تؤدى الى نفس النتائج السابقة.

إجمالي التكاليف خلال عامين	١٩٩٧	١٩٩٦	وحدة التكلفه	موضوع	أنشطه
١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠	منسق	تنسيق
١٠٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٥٠٠×٧	باحثين	ابحاث
٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	–	عمل ميداني	
٢٠٠٠	–	–	–	كمبيوتر وتحليل	
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–	ادوات مكتبيه	
٢١٠٠٠	١١٠٠٠	١٠٠٠٠	٧× ٣٠٠٠	طباعة	
٤٠٥٠٠	١٥٥٠٠	٢٥٠٠٠	–	الإجماعى	
٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠×٤	حق التاليف	أعمال تمهيدية
٢٤٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠×٤	طباعة	
٨٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠×٤	ترجمة	
٣٦٠٠٠	–	–	–	نشر نتائج	معسكرات
١٠٠٠	–	١٠٠٠	١٠٠٠	ترجمه	ورشة عمل
٣٠٠٠	–	٣٠٠٠	٣٠٠٠	طباعة	
٤٠٠٠	–	–	–	إجمالى	
٢٠٨٠٠	١٤٦٠٠	٦٢٠٠	–		
٢٨٦٠٠	–	٢٨٦٠٠	–		حقوق. ابعاد. خطة

ممثلو الجمعيات الأهلية:

سعد الدين إبراهيم يستحق التكريم.. لا السجن!

مساء الاربعاء الماضي اجتمع بمقر جمعية النداء الجديد عدد من النشطاء في الجمعيات الأهلية من بينهم محمد فائق، سعيد النجار، حافظ ابوسعدة وفريد زهران.

طالب المجتمعون بالافراج الفورى عن سعد الدين ابراهيم وزملائه، ومتابعة التحقيق معهم اذا لزم الأمر دون حاجة الى حبسهم.

فى بداية اللقاء تحدث د.سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد مؤكدا على ان هذه ليست المرة الاولى التى يتعرض فيها نشطاء حقوق الانسان لحملات من جانب الدولة اثناء التحقيق.

وقال ابوسعده :من المفارقات المؤلمة ان نجتمع من أجل الافراج عن سعدالدين ابراهيم، بينما لوكانت مصر حريصة على النابهين من ابنائها الذين يرفعون رأسها دوليا ماكنا اجتمعنا لهذا السبب وانما احتفالا بمنحه ميدالية او جائزة الدولة التقديرية او جائزة مبارك.

وتحدث محمد فائق عن تدعيم دور جمعيات المجتمع المدنى، مؤكدا ان الصحافة انساقت وراء الأحداث ونحن نطالبها بوقف الحملة المشوهة وقال ان هناك قلبا للأحداث يتم مثلما حدث فى قضية الكشح التى تحولت من قضية تعذيب الى قضية تمويل.

اما حافظ ابوسعده فانه ركز على طريقة القبض على سعد الدين ابراهيم مؤكدا انه بوصفه محاميا يرى ان الاتهامات المنسوبة لسعد الدين لن تقف على قدميها عندما تعرض على قضاء عادى.

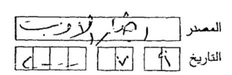
من جانبه تحدث فريد زهران مؤكدا ان القضية ليست فى سعد الدين ابراهيم ، فالحكومة دأبت على توقيف من لايعجبها من الأفراد ومالا يعجبها من المؤسسات والصحف، مثل الدستور والشعب واذا كانت الدولة قادرة على القبض على سعد الدين ابراهيم الذى له أصدقاء فى الحكم فماذا يفعل الغلابة (!!)

وانتهى الاجتماع ببيان تضامن مع سعد الدين ابراهيم واستنكار لاجراءات القبض عليه.

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الانسان والمركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة قد اصدرا بيانين مماثلين فى وقت سابق من الاسبوع الماضى.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المذنبون فى حق الوطن!

محمد حسن البنا

لن أستفيد- وأزعم انه لن يستفيد مواطن- يحيس أو إخلاء سبيل الدعو سعدالدين ابراهيم المصرى الأصل الأمريكي الجنسية كما أعلن متحدث باسم السفارة الأمريكية بالقاهرة!

مثل هذا الشخص ينبغي محاكمته شعبياً.. بتهمة الإجرام في حق الوطن! في تصوري أن من يستغل حرية الفكر والإبداع التي أتاحتها لنا الانسانية متطرف.. بل إرهابي مثله كمن يتحدث بالبندقية ويكتب بمداد من رصاص الرشاشات.. ويفجر القنابل في قلب الحرية.

وما يحزنني حقاً أن ألاعيب هذا الشخص بدأت منذ سنوات فيما يسمى بالمجتمع المدنى.. وتحت ستار البحث الاجتماعي بدأ ينخر كالسوس في عضد القطاع الأهلي.. وللأسف الشديد تحت مرأى ومسمع الأجهزة الحكومية والرسمية.. بل ان التليفزيون والصحافة فتحت له أبوابها على مصراعيها.. وانطلق يبث سمومه دون ان تتاح لأصحاب الفكر المضاد فرصة الرد عليه.. وهكذا اختلطت الأوراق.. وضاع صوت العقل امام انتشار أباطيل سعدالدين ابراهيم.. عبر كبريات الصحف ولقاءات وحوارات وندوات التليفزيون المصرى.. بل واحتضان وزارة الشئون الاجتماعية له وضمه الى مختلف اللجان التى تشرع وتخطط للعمل الاجتماعي والأهلي!

كل هذه الخطايا والذنوب ترتكبها الأجهزة الحكومية الرسمية في حق الوطن.. في الوقت الذى تمنع فيه اساتذة أجلاء في علم الاجتماع وخبراء وطنيين في العمل الأهلي من الظهور في أجهزة الإعلام والرد على ما يبثه هذا الرجل من سموم.

وتفيق الحكومة عندما يطول هذا الشخص شخوصهم! وتبدأ في ممارسة هوايتها في إخراج الملفات المركونة.. وتنفض من فوقها غبار هذا الركن (بفتح الراء).. وتقلب في دفاترها القديمة فإذا بها تكتشف أو تكتشف أن هذا الشخص الذى فتحت له أبوابها في اللجان المختلفة والتليفزيون والصحافة خائن للأمانة.. سيء إلى البلد وتثير له الاتهامات.. رغم أنها صحيحة.. التي كانت قد تغاضت عنها سابقاً.. وتحيله الى النيابة [illegible] .. ثم النيابة التي تكيل له التهم بما [illegible] من النصوص القانونية [illegible] وتبقى [illegible] والأوراق والمستندات والصور والتقارير التي كان [illegible] في مركز ابن خلدون [illegible] المحاكمة.. وأهم هى:

● [illegible]

● [illegible]

● [illegible]

● [illegible]

● إحداث فتنة طائفية بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط.

● النصب والتزوير والرشوة الدولية وبث دعايات مثيرة ومخالفة الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ٩٢ بشأن الحصول على دعم خارجى دون استئذان الجهات المختصة. والاتهام الأكبر هو استغلال مركز ابن خلدون فى أعمال تسيء الى سمعة مصر.

وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير تكليفه لمجموعة باحثين بعمل استفتاء عشوائى حول الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بتمويل من الاتحاد الأوروبي مقابل ١٧٠ الف يورو (العملة الأوروبية الموحدة). وإنتاج فيلم سينمائى عن الانتخابات مقابل ٢٠ الف دولار. بالاضافة الى مشروعات بحثية أخرى عن الأحزاب السياسية وأساليب حكم المجتمع المدنى والتعليم والتسامح الدينى ورعاية الفتيات والناخبات وذلك مقابل دعم أجنبى يصل الى مئات الآلاف من الدولارات. فهل نعتبر ذلك إبداعاً أو ممارسة للحرية؟! انه بلاشك إبداع فى الإساءة للوطن! وما هو الشكل القانونى لمركز ابن خلدون؟!

هو شركة مدنية وفقاً للقانون ونظام الشهر العقارى تتولى إعداد الدراسات والبحوث والاستشارات مجاناً أو بأجر دون تحقيق ربح وينظم دورات وورش عمل وإصدار مطبوعات وإنتاج أفلام!

وماهى حكاية الشركة المدنية؟!

مثلما حدث فى نقابة الصحفيين.. عندما أرادوا [illegible] والاجهاز عليها كونوا شركة مدنية مشهرة بالقانون فى الشهر العقارى باسم نقابة الصحفيين المستقلة.. وعينوا عليها كمبرياني فى منصب النقيب [illegible] ونشروا له بالصحف وبدأ يصدر بطاقات عضوية [illegible] الرأسمالي!!

من هو؟!

لا أدرى.. لكن [illegible] من النظام!

[illegible]

محبوساً حتى الآن. وأتذكر ان النقيب الشجاع مكرم محمد أحمد قال لى ان هناك «قراتين» أى مجموعات فى الحكومة تعمل ضد بعضها البعض!!

وعلقت وقتها بان القانون الذى يسمح بتكوين شركات مدنية تطلق على نفسها اى اسم.. يسمح أيضاً بتشكيل شركة مدنية باسم (حكومة مصر) يتولاها اى بلطجى ويشكل الوزارة كما يشاء وكيف يشاء!!

أعود إلى سعدالدين ابراهيم وشركته المدنية المؤسسة تحت سمع وبصر جميع الأجهزة النائمة فى العسل. لأقول ان هذا الرجل غرر بالكثير من الكبار ويكفى انه اخترع تعبير (الأقلية الدينية) او (الأقلية القبطية) ليثير الفتن بين المصريين (مسلمين وأقباط) وكان قد اقتنع به فى البداية الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل لولا ان تدارك الأمر بحسه الوطنى.. ونأى بنفسه عن هذا الهراء!!

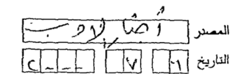
ولا يخفى على احد ان اسوأ لفظ اطلقه هذا الشخص كان كلمة (الأقلية) التى اوغرت صدور الناس الطيبين.

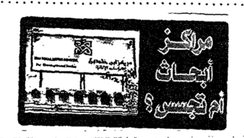
وأثارت الفتنة وألهبت صدور المصريين فى المهجر خاصة فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية.. بينما نحن فى مصر نعيش سوياً منذ الأزل.. لم نشعر بهذا الاحساس.. فالمسيحى أخى وجارى وزميلى وصديقى ورئيسى ومرؤوسى.. وكلنا مصريون.

ثم نأتى إلى مسألة الدعم والتمويل الأجنبى.. لتتضح لنا مساوئ هذا النظام.. فالمبدأ يقول ان من يدفع.. ينتظر تحقيق مصلحته هو.. وليست مصلحة المدفوع له.. فإذا كانت امريكا تدفع فليس من أجل عيون المصريين.. بل من اجل طاعة المصريين ومن أجل استمرار التبعية!!

لهذا كان التنبيه الشديد عند إعداد قانون الجمعيات الأهلية بتنظيم عمليات المعونات الأجنبية للجمعيات الأهلية.. وصدر أمر عسكرى ينظم ذلك.. والتزم الجميع.. وخالف القليل.. لأنهم [illegible] الشفافية.. و[illegible] الوضوح فى العمل الأهلى.. ومنهم كان سعدالدين ابراهيم بالمرصاد ضد اى تنظيم للعمل الأهلى.

وانفضح أمره.. وأمر أمثاله مؤخراً.. صحيح لأنه اقترب من الخطوط الحمراء.. لكننى أرى أنها فرصة لتصحيح الأوضاع.. والإسراع بإصدار قانون ينظم العمل الأهلى ويطلق له العنان ليعمل فى النور من أجل تنمية شاملة ننتظرها منذ أمد بعيد.. وإنهاء [illegible] بمحاكمة شعبية للمذنبين فى حق الوطن!





■ مع التسليم بأنه عصر العولمة و.....

تصدير المعلومات



تحقيق: حسن عبد الموجود

بحث: رؤية المصريين للولايات المتحدة «فرص الامريكية» تحتاج وزارة الخارجية الامريكية لأبحاث عن الوجود الامريكى فى مصر على الا تتعدى تكاليف مشروع البحث ٢٥ ألف دولار.. اتصل بوزارة الخارجية فرع العقود .. ص . ب: ٩٢٤٤. روزين ستيشن فرجينيا ٢٢٢٠٩..

كان هذا هو أحد الاعلانات المثيرة التى نشرتها جريدة امريكية كبرى تحديدا منذ ثلاثة أعوام.

لم يكن الأمر من قبيل المفارقات التى تحدث بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. لكن الخطورة كانت تتبدى فى أنه جزء بسيط من محاولات عديدة لاختراق الكيان المصرى بشتى الطرق والوسائل.

الأرقام الضخمة التى ترصدها المؤسسات الأجنبية الخاصة والحكومية للصرف على الأبحاث داخل مصر كانت تفرض عددا من الاسئلة والهواجس حول طبيعة تلك المنح ودور مراكز الأبحاث فى تسهيل هذا الاختراق الخارجى الذى اصبح يأخذ اشكالا عديدة ومتنوعة!!

العلاقة الغريبة بين هذه الأرقام وحقيقة البحوث التى تجريها مراكز الأبحاث يبدو باعثا على الدهشة خاصة حين نعرف ان المبالغ المرصودة تتعدى سنويا المائة مليون دولاروأن ما تقوم به هذه المراكز أبحاث حول الاقتصاد والاجتماع والحياة المدنية فى ريف ومدن مصر!!

وتكون النتيجة اللعب على أوتار حساسة ويرؤى تتسم بالمغالطة! حدث هذا تحت سمع وبصر الجميع عام ٩٤ حينما اعلن مركز ابن خلدون عن تنظيم مؤتمر يناقش حقوق الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط وكانت المفاجأة هى اعتزام المنظمين التعامل مع الأقباط بوصفهم الأقلية المصرية التى (ستساهم بها) فى فعاليات المؤتمر!!

توتر عنيف اصاب المثقفين المصريين امام هذا الأمر الذى اعتبروه ادعاء خطيرا يحمل اغراضا غير معلنة ويفتعل شرخا يمكن ان يتم تفعليه لنفاجأ فى النهاية باننا كمن يلعب الكرة.. لكن بقنبلة!

التشبيه الأخير! تحديداً - للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل الذى يعبر عن هواجسه فى مقاله الشهير المنشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٩٤/٤/٢١.. تحت عنوان «أقباط مصر ليسوا اقلية وانما جزء من الكتلة الانسانية الحضارية للشعب المصرى».

كتب هيكل هذا المقال بعد ان فوجىء باسمه مطبوعا ضمن قائمة المشاركين فى المؤتمر!

وعبر فيه عن هواجسه بشكل مباشر «لابد ان اعترف لك ان بى قلقا شديدا من كثرة المبالغ المرصودة للبحوث الاجتماعية والسياسية فى مصر فهذه المبالغ تزداد سنويا على مائة مليون معظمها تقدمه هيئات اجنبية!!..

تقف هيئات ومنظمات اجنبية ضخمة لها بريقها واسمها فى العالم الجديد خلف تمويل منظمات المجتمع المدنى فى مصر.

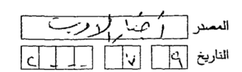
أكبرها على الاطلاق مؤسسة فورد فونديشن الامريكية ويأتى خلفها تباعا المعهد الديمقراطى الوطنى الامريكى الوكالة الامريكية الخارجية بالدانمارك، فنيدا (فنلندا)، نوردا (النرويج)، وزارة التنمية الهولندية وتابعتها «نوفيب، فريد ريش ايبرت الألمانية، مؤسسة G . T . Z الألمانية لحقوق الانسان وتنمية الديمقراطية، معهد جاكوب بلوستين لترقية حقوق الانسان الملكى!

لكن التجربة علمتنا كما يؤكد هيكل فى مقاله نفسه ان الأسماء لاتدل بالضرورة على المسميات.. «ثم اننا لانعرف اين تبدأ المقاصد ولانعرف اين تنتهى النتائج وما نراه هو مجموعات غرق ثم تطالعنا اوراق لاتبدو مساوية للجهد ثم تنزل استار النسيان تدريجيا على كل شىء. البحث والباحثون والأوراق المكتوبة كأنه زر نور لمسه اصبع فاتقد ثم لمسه ثانية فانطفأ».

كان لابد من هذا المدخل الملىء بالهواجس والشكوك والمحاط باسئلة رمادية كبرى حول الحقيقة الخافية لوجود مراكز الأبحاث فى مصر وخلف الجهات التى تمولها والتى تعلن ارقام منحها الضخمة لوكالات الأنباء وفى مكاتبها فى انحاء العالم الأربع وكأنها تنفى عن نفسها محاولة اختراق كيانات الدول النامية ومنها مصر!!

بشكل مباشر يبدو السطح جيدا وناعما وخاليا من الزوابع العنيفة التى تموج فى الأعماق حينما تطرح سؤالا حول طبيعة التمويل من جهات خارجية لمنظمات الأبحاث فى الداخل، والعلاقة بين الممول والجهة الممولة وشروط التمويل وبعد ذلك يمكن ان نبحث الفوارق بين البحث العلمى والتخابر الذى يبدو أحيانا ضخما يشبه سدا اسمنتيا وأحيانا يبدو فى





رهافة شعرة صغيرة!

المدخل السابق لايعنى ايضا اننا ضد التمويل من أساسه لأن قضية التمويل مستقرة فى جميع الدول المتحضرة بدون استثناء وهذا ما انطلق منه الدكتور **محمد السيد سعيد** نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام ورئيس تحرير مجلة «أحوال مصرية» ومدير البحوث بمركز بحوث القاهرة حينما بدأ يتحدث عن فكرة التمويل بشكل علمى بسيط!

الفكرة الثانية التى طرحها الدكتور **السيد سعيد** تؤكد الأولى: «تمويل البحوث والأنشطة الاجتماعية أمر مستقر عليه يمثل عادة من عادات المجتمع الديمقراطى المتقدم» ويضرب مثالا بطلاب الدكتوراة فى بعض الجامعات والذين لايحصلون على الدكتوراه الا بعد الحصول على منحة من البلد الذى يقومون فيه بالدراسة وجمع المادة!

الأنشطة نفسها - والحديث **للسيد سعيد** - بدءا من الرياضية للآداب للبحوث الاجتماعية والعملية الى انشطة الدعوة ممولة من هياكل ومؤسسات تمويلية خارجية!

الأمر المهم ان هذا التمويل يأخذ معايير علمية وحيادية معروفة للكافة ومنها مسئوليات «الممول» - الشخص الذى يحصل على التمويل - عليه ان يعطى تقارير مالية شفافة دقيقة، يدخل فى تنافس مطلوب مع الآخرين للحصول على المنح، يحاول ان يصل الى اخر ما جاء به العلم فى تجاريه، وهو لايحقق أرياحا لأنه - على الجانبين - نشاط غير تجارى.

أما الجهة الممولة فلا تتدخل.. لاتتدخل فى اى شىء سواء فى أهداف البحث أو صياغته أو مضامينه او معانيه وعليها أن توافق عليه أو ترفضه وهو يتم عادة فى اطار عملية تنافسية!

لدى العالم كله نظرية واحدة هى ان حصول جهة ما على تمويل محلى أو اجنبى يعد نوعا من المؤشرات على الامتياز، مثل مؤشر براءة الاختراع أو النشر العلمى فى مجلة محترمة.. حتى انه جرى العرف على انه من أجل تمويل هيئة معينة للبحوث سواء أكانت خاصة أو حكومية فلابد أن يكون قد تم تمويلها اصلا! وعندما تحصل جهة ما على تمويل كبير فهذا اقرار على تميزها عن غيرها!

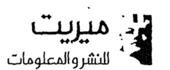
البلاد نفسها تتطاحن فيما بينها لتحصل على المنح غير الربحية. الفلبين تحصل على أضعاف ما تحصل عليه مصر كذلك المكسيك!

لكن التحذير الشديد يكون فى عدم تحويل نشاط الأبحاث الى نشاط تجارى فهدفه تقدم المعرفة والمجتمع وعلينا ان نحدد خطا دقيقا بين الربحى واللا ربحى!

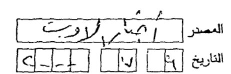
مشكلة مصر كما يطرحها الدكتور **السيد سعيد** فى نقطة جديدة تتلخص فى انها محرومة منذ عقود طويلة من البحث العلمى.. لاتعرف نشاطا منذ اغلاق مكتبة الاسكندرية لا فى مجال الاقتصاد ولا العلوم الاجتماعية. هى واحدة من البلاد القليلة بالمقارنة بالمتقدمة التى لاتقوم بواجبها فى دراسة وتقدم العلوم!

مشكلة قديمة

ينبهنا حديث الدكتور **السيد سعيد** الى ان ذلك النشاط الغائب ربما تسبب فى انتشار ظاهرة مراكز الأبحاث الخاصة والتى تتلقى تمويلا خارجيا!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الواقع ان المشكلة ليست جديدة بل موجودة منذ فترة بعيدة لكنها تتفجر على فترات متباعدة حينما يتفجر حدث يثير المشكلة من جديد!

مئات التقارير الخاصة بجهات التمويل الخارجية تم نشرها علنا فى الصحف لكن احدا لم يتحرك وقتها للرد، مجرد الرد على الاستفسارات والشكوك التى تحوم حول مراكز هذه الأبحاث!

من ضمن التقارير التى نشرت ما يؤكد ان مؤسسة فورد قد اعتمدت مبلغ ٢٨٧,٩ مليون دولار لأبحاث الفقر فى العالم وخصصت ست منح قيمتها ٥٠٠ الف دولار منها أربع منح حكومية واثنتان للقطاع غير الحكومى اما ابحاث الفقر فى الريف المصرى فكان نصيبها ٢٩١ الف دولار منها ١٦٦ الف دولار و٥٠ الفا للجامعة الامريكية و٧٠ الفا لمراكز التنمية والبيئة!

٥٠ الفا للسكان وتنظيم النسل ومثلها لقضايا الأمن والسلام ومثلها للثقافة والابداع الأدبى! (صباح الخير ٩٨/١١/١٩).

كما أكد تقرير آخر نشر قبل تقرير (صباح الخير) بأيام فى جريدة الشعب ان المديرة السابقة «ان نورليش» لنفس المؤسسة «فورد فونديشن» قامت بعقد أكثر من ٢٠ صفقة بحثية مع كليات نظرية وعلمية بجامعة القاهرة ومع مراكز الابحاث الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية والفضيحة كانت اكبر عندما حاولت سيدة امريكية وزوجة استاذ بالجامعة الامريكية ويراس احد المراكز المهتمة بشئون الاقليات فى مصر ومشرفة على برامج بحوث مؤسسة فورد ان تشترى دراسة عن الحجاب اعدها قسم البحوث الدينية والمعتقدات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الا ان الدكتورة زينب رضوان رئيسة القسم فى ذلك الوقت رفضت هذا العرض بصرامة!!

يفجر هذا الشكوك وبقوة فى طبيعة الأبحاث التى تطلبها هذه المؤسسات التى خالفت شروط «المنح» بتدخلها السرى فى أعمال مراكز الأبحاث التى تمولها وهو ما ينسف الشرط الذى ذكره الدكتور السيد سعيد بقوة حينما اكد على ضرورة عدم تدخل الجهة الممولة تحت اى بند من البنود! لم يعد من شك فى انهم لم يعودوا بحاجة الى التجسس السرى على قضايا تمس امن الوطن لكن المسألة تعدت الأسرار الى مايحدث فى الحياة.. علاقات الناس الخاصة جدا ونشاطهم فى الريف والمدن وهو ما يمثل قمة التعرية الشخصية امام الآخر، الأجنبى!!

عدد هائل من الأبحاث التى تمت لمسح ودراسة القرى والمدن للتعرف على مقومات التنمية والوقوف على مدى تأثير الهجرة والبطالة والموارد المادية والبشرية والمشروعات الإنتاجية تعلن بقوة عن اتساع بقعة الزيت البطىء لتشمل مناطق خاصة جدا من حياة المجتمع!

والاجابة الجاهزة دائما من أصحاب المصالح الخاصة انه عصر المعلومات والذى لم يعد احد غيه يحتاج الى التجسس والتخابر ليحصل على مايريد. يكفى ضغطة زر صغيرة على لوحة تشغيل الكمبيوتر المتصل بشبكة الانترنت للحصول على مايريد!!

لكن الأمر يتجاوز ذلك بكثير والخطورة لاتبدو دائما واضحة. يؤكد هيكل فى مقاله نفسه بالأهرام: «ونعرف اننا فى عصر اشتهر بوصف عصر المعلومات وهو وصف صحيح والصحيح ايضا ان وسيلة الفعل السائدة فى اى عصر تؤثر على كل ما فيه، على الزراعة والصناعة والمواصلات، والحرب، كذلك فعل مثلا عصر البحار وعصر الكهرباء، وعصر الالكترونيات وليس صعبا ان نتصور تأثير عصر المعلومات فى الأمن من الهجوم الى الدفاع وليس خافيا ان المعلومات تستطيع وسائله ان ترى كل شىء. فلست واثقا انه من حقنا ان نترك من يشاء يفتح العقول والقلوب ويطل على ما فيها، ونحن نعلم بالطبع ان من يشاء يستطيع بوسائله ان يستكشف السطح

وان يلتقط ما يريد من صور كتضاريس ومشاهد الحركة على هذه التضاريس، لكن استكشاف العقول والقلوب لايمكن ان يتم الا برضانا - اى إذا أتحنا للآخرين فرصة الغوص فى دخائلنا ومكنونات صدورنا!»

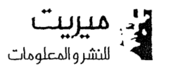
اختلاف النظرة

يتفق كثيرون مع النظرة السابقة ويختلف كثيرون. الدكتور مصطفى كامل السيد مدير مركز تنمية دول العالم الثالث بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة يرفض القول بان هناك امورا فى البحوث الاجتماعية والاقتصادية يمكن ان تخفى ويبرر توجهه هذا بانه لايجوز ان يقال ذلك فى عصر العولمة كما ان الحكومة تقدم ادق التفاصيل للبنك الدولى وصندوق النقد بحكم اتفاقيات سابقة عن حجم الأرصدة، التضخم، العجز فى الميزانية ويؤكد ايضا ان الباحثين الأجانب يحصلون على كل مايريدونه وهناك دراسات جادة لأجانب يقومون بها

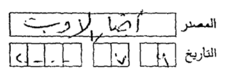
فى مصر وهناك ابحاث تجرى فى جميع المجالات بما فى ذلك التشريعية والاجتماعية!

الكاتبة فريدة النقاش رئيسة «مراكز تجمع المرأة» تصف هذه النظرة بانها قديمة اصلا لأن المعرفة اضبحت متوافرة الآن.. يمكن ان يتم الحصول عليها من القراءة المتأنية للأدب، ومن برامج التليفزيون، ومن رسائل القراء، كما اننا اعتدنا على التفكير بطريقة الاخفاء وواقع الأمر يقول ان ما نحاول ان نخفيه معروف جدا ويمكن معرفته بسهولة.

فريدة النقاش لاتنفى ان هناك بعض المؤسسات والأفراد ممن يحاولون استخدام مراكز البحث



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العلمي لأغراض خاصة جدا لكنها لاتعمم حكمها السابق على الجميع!

فكرة التمويل بمعناها العام كما يراها الدكتور **مصطفى كامل السيد** و**فريدة النقاش** لاتحمل فى طياتها اتهاما صريحا بالتجسس والتخابر.

الدكتور **مصطفى كامل** يوجه النظر الى ان معظم التمويل المقدم لمراكز بحثية فى مصر يتم بعلم السلطات المصرية بما فى ذلك وزارة الخارجية واجهزة الدولة الأخرى، ومن ناحية ثانية تعمل الجهات المولة وفقا لاتفاقات معقودة مع الحكومة المصرية!

رؤية **مصطفى كامل** تتطابق تقريبا مع سابقتها لكن الباحث **بهى الدين حسن** مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان يضيف الى سابقيه تأكيده على أن القضية ليست قضية تمويل إنما اختلاف فى وجهات النظر لم تثر مشاكل التمويل منذ فترة لكن الأمر يتعلق فقط حينما يكون هناك نقد للحكومة!

وجهات النظر السابقة كان لابد ان يقابلها سؤال مباشر عن الفارق بين البحث العلمى والتخابر ومتى يتحول التمويل المشروع الى تمويل مشبوه؟! هل ثمة فروق واضحة أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى دراسات للفصل بينهما؟!

المسألة لاتحتاج لتحر او تدقيق عند **بهى الدين حسن** لانه يعرف التخابر بأنه اذاعة او نشر معلومات تضر بأمن الدولة..

كثير للأسف - والكلام لبهى الدين حسن - من القضايا التى يتم تداولها تحت بند أمن الدولة هى قضايا رأى عام وليست اسرارا!! اما البحث العلمى فمجالاته بلا حدود.. من الدراسات الاجتماعية الى الاقتصادية الى السياسية وهى تحتمل الخطأ لذلك فالفعل الصحيح لرد الخطأ هو نشر ما يكذبه فعلا بوجهة النظر الصحيحة المدعوة بأدلة وبراهين!!

الدكتور **مصطفى كامل** يعتبر ان البحوث تقترب الى حد التخابر حين يفرض عليها اطار من السرية وحينما تتعلق بأمور عسكرية.. كما انه يفقد هدفه الأساسى بعد ان يتحول الى تقرير عن أشخاص أو عن القوات المسلحة المصرية وقوات الشرطة فى مصر وأجهزة المخابرات والأمن القومى وعن الصراعات التى تنشأ داخل مجلس الوزراء!!

فريدة النقاش تتفق مع الدكتور مصطفى لكنها تبعد قليلا فى نظرتها لأنها ترى انه من غير الطبيعى ان تلجأ مراكز الأبحاث لمثل هذه الأمور لذا فانها تنتهج مبدأ إلقاء الشكوك بعيدا عن عمليات البحث فى مصر لان الجهات الأجنبية فى الأساس تحصل على معلومات دقيقة للغاية من الحكومة نفسها اللازمة باتفاقيات دولية متعددة.

طرحت على هؤلاء بعض الدراسات ومنها مثلا البحث الذى اجرى لدراسة الفقر فى الحزام المحيط بالقاهرة ثم اكتشاف ان تلك الدراسة ركزت فقط على جنود الأمن المركزى والقوات النظامية وهو ما يؤكد كل الشكوك التى تذهب الى ادانة هذه المراكز! بعضهم اكد انه لم يسمع عن هذا الدراسة فى حين بررت فريدة النقاش ذلك بانه ربما تكون الأجزاء التى درسها الباحثون كانت مكدسة بجنود الأمن المركزى.

فريدة ربطت قولها بالتذكير بحادث ٨٦ الشهير عندما خرج جنود الأمن المركزى فى مظاهرات عارمة فى الشوارع فى حالة هياج شديدة وهم يحطمون كل شىء فى طريقهم فيما اسمته «انفجارة الأمن المركزى».. هؤلاء كانوا يتقاضون ستة جنيهات فى الشهر كمرتب! هل هذا يكفى للعيش فى حياة قاسية يسودها الغلاء؟! تطرح فريدة التساؤل وتنفيه بالقطع لتؤكد فى النهاية انها ليست مسئولية مراكز الأبحاث ان هؤلاء الجنود فقراء ويعيشون على هامش القاهرة الكبرى!!

رغم محاولات النفى السابقة الا ان هناك اصرارا كبيرا على الابتعاد عن تقديم اجابات حقيقية لطبيعة الدور الذى تلعبه هذه المراكز فى اختراق مصر.. لماذا هذا الاصرار الرهيب على التدخل فى شئون حياة المصريين وهى شىء خاص بالمصريين وحدهم!

بعض الجمعيات يعلن بجسارة (!) انه ممول من جهات عديدة فجمعية تنمية الديمقراطية تقر فى صدر العدد الأول من نشرتها (منتدى الحوار) بانها تحظى بدعم ومساندة ٤ مؤسسات اجنبية وهى المنحة الحلية للديمقراطية N.E.D ومقرها واشنطن والمعهد الوطنى الديمقراطية N.P.E واشنطن ايضا والمؤسسة الاوروبية لحقوق الانسان ببروكسل وبرنامج المشروعات الصغيرة بسفارة هولندا بالقاهرة وتعترف الجماعة بان المؤتمر الذى عقدته يومى ١٩ و٢٠ مايو ٩٨ حول «العنف السياسى فى مصر» تم تمويله من السفارة الهولندية بالقاهرة!!

والواقع ان هذه المراكز والجمعيات تسعى بقوة عقب كل حادث يتفجر فى مصر لاسترضاء المؤسسات والجهات المولة.

«يحدث هذا لاقتناص الدولارات ولعل ابرز مثال على ذلك ما حدث عقب احداث العنف التى حدثت فى مارس من العام الماضى ضد الاقباط فى فى البدارى يوم ١٩٩٦/٢/٥ وكفر دميانة ٩٦/٢/٢٤ فأصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بيانا تحت عنوان: ومازال الأبرياء يدفعون الثمن جاء فيه ان المنظمة تعرب عن ادانتها للمجازر التى قامت بها عناصر تابعة لجماعات العنف بقرى ساحل سليم وعزبة الاقباط وفى ٩٦/٢/٢٦ اصدر مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان برئاسة هشام مبارك تقريرا بعنوان يوم السبت الدامى جولة جديدة من العنف الطائفى - (صباح الخير ٩٧/٦/١٢)».

يبدو الغرض واضحا من محاولة التفرقة العمياء واظهار ان هناك قلاقل داخل مصر وأن ثمة فئات مضطهدة واخرى متسيدة والسؤال حول المصلحة من ذلك يبدو ساذجا للغاية ولايلفتنا الى ما تواجهه من خطر حقيقى من الداخل والخارج ايضا!!

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر أخبار الأدب
التاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٠

■ فى ذم العلاج الكوميدى للأزمات الجادة:

نصف مناضل .. نصف عميل!

لاتزال قضية سعد الدين ابراهيم مفتوحة، وكل يوم من التحقيقات يقود الى متاهات جديدة فوق رمال متحركة، ولذلك فليس من العدل استباق التحقيقات كما انه ليس من الحكمة الصمت فى مواجهة قضية لها هذه الأبعاد الوطنية والثقافية.

وقد أثارت القضية العديد من التساؤلات التى تنطلق من ملحوظة مركزية واحدة وهى اخلاص الحكومة الشديد ودأبها فى علاج القضايا الجادة بأساليب مضحكة!

وقد تكشفت التحقيقات مؤخرا عن اتهامات بالتخابر وعلاقات مع اسرائيل، التى اشارت لها بعض الصحف باسم الدلع «دولة اجنبية»، ولم تبدأ القضية بهذه التهمة «المعتبرة» بل بدأت باتهامات شديدة الاضحاك، منها ان «المتهم» نصب على الاتحاد الاوروبى، وتلقى أموالا نظير توعية انتخابية لم يقم بها (!!)

واتهام آخر بانتاج فيلم يسىء الى سمعة مصر.

وهاتان التهمتان تثيران الدهشة حقيقة، فالقانون لايجرم النصب على الاتحاد الاوروبى، طالما ان هذا الأخير لم يتقدم بشكوى، كما أن اساءة فيلم لسمعة مصر سلاح تم إشهاره من قبل فى وجه الكثير من الأعمال الابداعية التى تتضمن انتقادات للسلطة، التى توحد بين ذاتها وبين مصر، فيصبح انتقادها اهانة لمصر.

هذه البداية المضحكة رسمت ظلالا من الشك حول قضية جادة وزغم ذلك فاننا على استعداد لتجاوز كوميديا البداية انتظارا لجدية ووضوح النهاية.

ونهاية هذه القضية لن تكون فى ادانة أو تبرئة

عزت القمحاوى

المواطن نصف المصرى نصف الامريكى، حتى لو اتسمت هذه النهاية بأقصى درجات الجدية، وانما تكون بالتخلى عن المنهج الضاحك فى ادارة القضايا الوطنية الجادة.

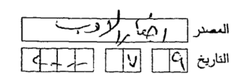
وأولى درجات الجدية ان نسأل انفسنا: لماذا امتلأت مصر بالجمعيات الأهلية والتى يقوم بعضها بأدوار مهمة فى خدمة قضايا الحرية والدفاع عن المتهمين فى قضايا الرأى بينما ينحدر بعضها الى درك العمالة وخدمة أهداف الممولين الخارجين!

وأظن ان الحاجة لهذه الجمعيات نشأت لضرورة داخلية وهدف خارجى.

فأما الضرورة الداخلية فهى انسداد فرص الحراك السياسى الشرعى فى ظل فساد حزبى لايمتاز فيه زيد عن عبيدا وبالتالى فان الدور الذى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

كان من المفترض ان تقوم به أحزاب المعارضة فى الرقابة على الحكومة ظل غائبا، وجاءت هذه الجمعيات لتملأه، وبعضها صادق والبعض كاذب فى زعمه.

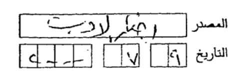
وأما الهدف الخارجي فهو مكشوف، وتجاهر به جهات التمويل الأجنبية، ويتمثل فى تحقيق «المجتمع المدنى» فى مصر.. وقد انتشر هذا التعبير فى السنوات الأخيرة ويروج له باعتباره مرادفا لـ«الديمقراطية»، وهذا الخلط يتم اما عن جهل او سوء نية، بينما المسافة شاسعة بين التعبيرين.

فـ«المجتمع المدنى» هو نصيب العالم الثالث فى مقابل «الديمقراطية» فى العالم الأول، فى اطار القسمة السياسية المتعولمة، مثلما الاستهلاك والفقر هو نصيب العالم الثالث فى مقابل اختصاص العالم الأول بالانتاج والرفاهية.

والفرق كبير بين الديمقراطية التى تعنى حقوقا سياسية متساوية لكل المواطنين، بينما يكتفى «المجتمع المدنى» بصفوة مثقفة تدير جدلا شكليا حول الحرية، تقاوم الفساد ولكن ليس الى درجة القضاء عليه، وذلك لحكمة اقتصادية يعلمها الممولون لصراع الديكة هذا، اذ ان الفساد التام يعنى السقوط «التام» لبلد هو فى النهاية «سوق» بالنسبة لهم، كما ان القضاء «التام» على الفساد يعنى النمو المكتمل لبلد ينتج احتياجاته فيخسرونه كسوق فى تلك الحالة ايضا.

والحل الذهبى بالنسبة لمصالحهم هو المجتمع المدنى، الذى يسمح باستمرار نبض القلب واستمرار ضخ الدم فى الشرايين الرئيسية فقط! اى مجتمع البين بين.. وهو مجتمع لا نستحقه بأى مقياس، لاقياسا على عراقة الدولة المصرية، ولا قياسا على حجم التعليم فى مصر، ولاقياسا على تاريخ التجربة الحزبية فى مصر.

ودون اصلاح ديمقراطى حقيقى، ستظل الجمعيات الخاصة - المسموح بها قانونا - موجودة، وسيظل العاملون فيها عرضة للمساءلة شرفاء كانوا او غير ذلك، وستستمر هذه الصيغة التعهرية للمثقف :(نصف المناضل/ نصف العميل)!



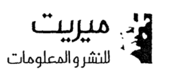
..ورئيس مجلس الدولة الأسبق يتحدث عن التمويل وثغراته

كتب : طارق الطاهر

أسئلة كثيرة تدور الآن حول الوضعية القانونية لمركز ابن خلدون، إذ لايخضع لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية باعتباره شركة مدنية مساهمة، وليس جمعية أهلية، مما يعني عدم خضوعه لإشرافها ماليا واداريا، وفي ذات الوقت يظل التساؤل قائما: ماهو القانون الذي على اساسه يمكن محاسبة القائمين على هذا المركز في تجاوزاتهم المالية والادارية، المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الاسبق يؤكد ان الوضعية القانونية لهذا المركز جعلته يخرج من نطاق تطبيق قانون الجمعيات الاهلية وبالتالي عدم اشراف ورعاية وزارة الشئون الاجتماعية، وهذا يعني عدم السيطرة القانونية على مصادر تمويله باعتباره شركة مدنية مساهمة لاتخضع قانونا لهذه الوزارة، لذا يرى المستشار الجمل ضرورة سد هذه الثغرة لضمان عدم استخدام التبرعات التي تصل إلى مثل هذه المراكز في انشطة تهدد او تمس النظام والآداب العامة.


محمد حامد الجمل

ففي البداية يوضح المستشار محمد حامد الجمل ان تكوين الجمعيات الأهلية حق للمواطنين في التجمع السلمي لمباشرة انشطتهم الاجتماعية والثقافية والعلمية والخيرية، بشكل لايستهدف الربح، وقد خضعت هذه الجمعيات منذ عام٦٤ لسلطة الدولة، والخضوع لرقابتها والإشراف على موارد تمويلها الخارجية والداخلية، لضمان عدم نهب هذه الأموال أو صرفها على اغراض تخرجها عن إطارها الشرعي، وقد اقرت كل التشريعات في هذا الصدد مبدأ اساسيا في تحديد مسئولية القائمين على شئونها والتصرف في أموالها واعتبرتهم بمثابة موظفين عموميين، حماية للاموال التي تصل إليهم وضمان صرفها بما يحقق النفع العام.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

ولكن للخروج من بيروقراطية بعض الاجراءات فى انشاء الجمعيات الأهلية، يلجأ البعض إلى تاسيس شركة مساهمة لاتهدف لتحقيق الربح، وتنشأ بقوانين خاصة تجعلها تخرج عن اطار اشراف وزارة الشئون الاجتماعية، مما يعطيها حرية اكبر، حيث تتكون مثل هذه المراكز من مجلس ادارة يراقبه الملاك (المساهمين) للتاكد من حماية مصالحهم الخاصة، وفى هذه الحالة نجد انه لاحاجة لتدخل الدولة ووصايتها الشديدة، حيث تكون سلطة القانون على هذه الشركات مجرد الرقابة على التزام القائمين بها بالاحكام التنظيمية، ولكن دون سيطرة على مصادر تمويلها، لذا كان يجب أن تخضع هذه المراكز لقانون الجمعيات الأهلية وهذا يكفل للحكومة مباشرة الإشراف على مثل هذه المراكز للصالح العام من خلال احكام الرقابة على مواردها ومصاريفها وضمان عدم استخدام التبرعات فى أنشطة تهدد أو تمس النظام العام والآداب، كما تكفل مراجعة حسابات هذه الجمعيات بواسطة الرقابة الادارية والمالية من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات.


قضية الدكتور سعد تعيد فتح الملف الحساس:
الجمعيات الأهلية وأمن الدولة!

الى اى حد تجاوز الدكتور سعد الدين ابراهيم الخطوط الحمراء..؟!

ولماذا انفجرت الارض من تحته فجاة وهو النجم اللامع المتكرر فى كل المنتديات الثقافية والاعلامية التى تتم تحت الرعاية الحكومية..؟!

هل هى مجرد (تصفية حسابات) كما يفسر البعض انقضاض الحكومة المباغت على أحد مستشاريها المحببين؟!

أم (عملية تطهير) قررت فيها الحكومة حرق شخصية استقطبت خلال السنوات الاخيرة عداء اغلب التيارات السياسية والثقافية؟!

وماهو سر التوقيت الذى اثارته نيابة امن الدولة العليا لتفتح ملف مركز ابن خلدون وصاحبه وهو الملف الذى لاحقته دائما - شبهات - عديدة..؟!

هل هو (موسم الانتخابات)؟!

أم (قانون الجمعيات الاهلية) الذى خسرت فيه الحكومة جولة هامة بعد صدور القرار بعدم دستوريته وتريد الان اثبات ان القانون صدر ليحمى المجتمع من جمعيات ومراكز تعمل ضد امنه؟!

والاسئلة لن تنتهى.. خاصة ان الحكومة اختارت هذه المرة الشخص المناسب تماما!!

•••

لايختلف اثنان على ان الدكتور سعد الدين ابراهيم (شخصية غريبة). سر غرابته يبدأ من الابتسامة الدائمة التى تعلو وجهه كانها اعلان عن شخص او عن فكرة. متحمس الى حد الهوس لما يحمله من مشاريع فكرية ويستمتع الى حد كبير بالهجوم عليه وتنتابه نشوة ولذة خفية عندما يثير الخلاف من حوله.

ولهذا فانه صاحب انقلابات فكرية حادة وعنيفة. فى الستينات كان (عروبيا) و(ناصريا) درس فى امريكا واصبح رئيسا لاتحاد الطلاب العرب هناك وفقد منحته لانه هاجم الامريكان وفى نفس الوقت فرضت الحراسة عليه لاسباب غير معلومة.

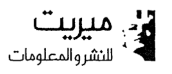
ويحكى سعد الدين ابراهيم فى حوارات صحفية انه تطوع فى صفوف المقاومة الفلسطينية (اوائل السبعينات) كما كتب كتابا يفضح المخططات الامريكية فى المنطقة تحت عنوان: كيسنجر وصراع الشرق الاوسط - ذهب فيه الى ان مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط تشبه - مثلثا - ضلعه الاول عسكرى سياسى والثانى اقتصادى والثالث ثقافى حضارى. وهو مثلث مترابط الاضلاع: ففى الوقت الذى كانت فيه سفن الاسطول السادس تدخل المياه المصرية (للمساعدة) فى تطهير القناة. كانت اكبر ثلاثة بنوك امريكية تطلب تراخيص بفتح فروع لها فى مصر. وكانت الجامعة الامريكية فى القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود مؤسسة امريكية خالصة بلاتدخل او توجيه من قبل السلطة المصرية الوطنية والتحرك على هذه الجبهات الثلاث تم فى خلال اسابيع قليلة بعد حرب اكتوبر (اعتمدنا فى هذه الفقرة على مقتطفات وردت فى كتاب الدكتور غالى شكرى - الثورة المضادة -) وفى نفس الفترة تقريبا كتب سعد الدين ابراهيم بحثا عن - الاصول الاجتماعية والثقافية للقيادة القومية.. نموذج جمال عبدالناصر فى مصر والعروبة وثورة يوليو - انتهى فيه الى ان عبدالناصر قدم (صياغة ذهبية) للعلاقة بين (الدين) و(التحديث) وبين (التقليدية) و(المعاصرة).

هذه الفكرة جلبت عليه (غضب) السادات الذى كان قد بدأ طريقه نحو الصلح مع العدو الاسرائيلى ووقتها كان سعد الدين ابراهيم على قائمة المناهضين للتطبيع.

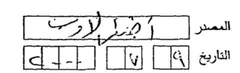
•••

كيف اصبح المعادى لامريكا واسرائيل فجاة (امريكيا) تحبه - اسرائيل...؟!

أ - حصل الدكتور سعد الدين ابراهيم على الجنسية



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الامريكية عبر زواجه من السيدة «باربرا» مديرة مؤسسة (فورد) فى مصر. احدى المؤسسات ذات العلاقة الوثيقة بالمخابرات الامريكية وهى العلاقة التى تم اكتشافها عبر دور هام لعبته «فورد» فى امريكا اللاتينية!!

٢- وفى اوائل الثمانينات كان الدكتور سعد الدين ابراهيم اول من قدم تنظيرات لعلاقة جديدة بين المثقف والسلطة وفتحت دراسته الشهيرة «تجسير الفجوة بين المثقف والامير» اول الطريق لتخلى المثقفين عن موقع المعارضة والدخول فى (نخبة) جديدة يحتل فيها المثقف موقع (المستشار) وهو الدور الذى عشقه الدكتور سعد الى حد النشوة!

٣- نظرية المستشار تغطت فكريا باحدث موضة فكرية بين المثقفين العرب وهى «النيوليبرالية». والدكتور سعد المع نجومها فى القاهرة وأكثر المؤمنين بها فى العالم العربى حركة ونشاطا. وهو مايفسر تماما الدوائر التى يدور فيها بعيدا عن الافكار الكلاسيكية عن (الوطن) و(العدو التاريخى) واستبدالها بافكار جذابة عن عصر جديد من «التسامح» و«الاعتراف بالاخر».. هذا طبعا تحت العنوان شديد الجاذبية «الديمقراطية» و«المجتمع المدنى».

«النيوليبراليون» هم الطليعة النارية لتفكيك المجتمعات المنهكة فى العالم العربى واعادة تركيبها على صورة يضبط حدودها الغرب ومؤسساته. هكذا قفزت (الاقليات) الى مقدمة اهتمامات الدكتور سعد الدين ابراهيم كما لم تعد هناك مشكلة فى اقامة علاقة طبيعية مع العدو الاسرائيلى. وكذلك فان حدود (البحث العلمى) تتلاشى مع تقديم (معلومات) تهم المشغولين بابقاء الأوضاع تحت السيطرة فى العالم العربى.

•••

هذا هو «الرجل المناسب» الذى اختارته الحكومة ليكون (بطل) معركتها الاخيرة. وهو مناسب لأنه صاحب تاريخ مثير وغامض ويتضمن نقاط صعود وسقوط كما يصعب الدفاع عنه تماما!! وهى تضرب به اكثر من عصفور:

١- النخبة الجديدة التى تصورت أن أوان صعودها قد حان والجناح البيروقراطى فى الحكومة اراد ان ينبه اقطاب هذه النخبة بأن كل شيء مازال تحت السيطرة.

٢- الحالمون بنشاط أهلى ومستقل هم الذين تاهوا فى زحمة مرتزقة الجمعيات والمراكز. حيث بحثوا عن (مساحة) للحركة خارج المؤسسات الميتة فى الحكومة والمعارضة ولم يجدوا الا مستنقع التمويل الاجنبى ودكاكين النضال المدنى.

٣- (الديمقراطية) التى لايمكن ان تعترف بان فقد طريقة تزوير البلطجة للانتخابات هى اساءة الى مصر.

•••

وكما تعبر الافكار التى يلعب سعد الدين ابراهيم تحتها عن حاجة حقيقية يتم استغلالها لصالح تشكيل المجتمع على حسب الصورة الغربية. فان القضية ضد سعد الدين ابراهيم تعبر عن ضرورة حقيقية لمراقبة النشاط الاجنبى فى مصر.. لكنها تستخدم فقط حسب اتجاهات المصالح السياسية.

•••

هل هناك مناضلون يحصلون على اجر عن نضالهم لصالح مجتمع جديد..؟!

- نعم

وهل يدير الغرب مجتمعاتنا عن بعد بواسطة شخصيات فقدت الثقة فى ان مجتمعاتنا ستتغير.. وقررت ان الحل فى موت المجتمع لافى تجديده..؟!

-نعم.

وهل تصر حكوماتنا على خنق اى امكانية للتطوير من الداخل حتى يصبح الخارج هو الحل الوحيد..؟!

- نعم.

•••

اقسى مافى هذه القضية انها تشبه كل القضايا التى انفجرت فى وجوهنا الفترة الاخيرة وهى انها جميعا تدور بين طرفين الدفاع عن اى منهما بعيدا عن العقل يساوى كارثة كبرى!!



سعد الدين إبراهيم

من شكوك المثقفين إلى سجن طرة

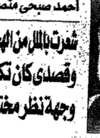
مثقفون تعاملوا مع ابن خلدون

البحث العلمى مشروع.. والمركز يتمتع بالموضوعية

حسين أمين:
استقلت لضآلة دورى

عبد المنعم سعيد:
إساءة استخدام الأموال تحدث فى كل مكان





أحمد صبحي منصور: شعرت بالملل من الهجوم.. وقصدى كان تكوين وجهة نظر مختلفة

تحقيق: عبد السلام باشا

أنت متهم..

ليست المرة الاولى التى يواجه فيها د. سعد الدين ابراهيم هذه الصيغة، فطالما أعلنها مثقفون وصحفيون واساتذة جامعة ومفكرون ،الفرق الان ان الاتهام موجه من السلطة ، التى أثارت بإقدامها على هذه الخطوة اندهاش الجميع فما الذى دفعها للتحرك اخيرا.. كان ذلك مثار تكتهات لن تهدأ..

ننشر هنا وقائع التحقيق مع سعد الدين ابراهيم التى حصلت عليها الزميلة **خديجة عفيفى**.

س: ما قولك فيما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة في انك قمت بجمع معلومات تنطوى على الاضرار بالمصلحة العامة وتسيء لسمعة البلاد في الخارج مقابل حصولك على هبات مالية من الخارج؟

- كان ذلك السؤال الاول الذى وجهه رئيس نيابة أمن الدولة الى د. سعد الدين بعد القبض عليه في مشهد احتفالى.. مساء الجمعة ٣٠ يونيو القت قوات الامن القبض عليه في منزله بالمعادى وتزامنا مع هذا، كانت قوات اخرى تداهم مركز ابن خلدون بالمقطم وتلقى القبض على اثنين من الموظفين بالمركز وتتحفظ على الوثائق والملفات واجهزة الكمبيوتر سواء التى تم ضبطها فى منزله او فى المركز مع وضعه تحت الحراسة.

بهذا فإن الجدال حول دور مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ينتقل الى مرحلة جديدة اصبح مطلوبا فيها من د. سعد الدين تقديم اجوبة على الاسئلة التى اثيرت طوال السنوات الست الاخيرة.

ج: ليس لهذا أى أساس من الصحة وأن المركز شركة مدنية لا تهدف إلى الربح ولها تعاقدات مع اطراف اخرى لإنجاز مهام معينة فى مقابل اتعاب، أى انها شركة للاستثمار.

ولم تكن اجابته تلك بكافية للرد على اتهام «الاساءة لسمعة البلاد» فإنجاز «مهام معينة» على حد تعبيره ليس صالحا عند الحديث عن قضية كتلك وربما تكون الاجابة الغامضة هذه هى سبب الانقسام حول سعد الدين ابراهيم ومركزه و أهدافه وهو الانقسام الذى يحوط عملية التمويل الاجنبى للمراكز والهيئات العاملة فى مصر بشكل عام. فبينما يضر على حرية البحث العلمى فى عصر لا يمكن فيه اخفاء معلومة، ومن يقول أن أبحاث كالتى يصدرها مركز ابن خلدون تعرية وكشف لاعصاب وشرايين المجتمع ولا أحد يعرف كيف ومن سيستخدمها، بين هؤلاء وهؤلاء يبدو الحكم فى قضية كهذه صعبا بدون أدلة اتهام قوية وجادة.

بأساليب كاذبة

س: أنت متهم بالإحتيال والحصول على أموال دولة اجنبية من خلال اعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة.. فما قولك؟

ج: لا أعد كشوفا ولا بطاقات انتخابية سليمة او مزورة.. لان ذلك من اختصاص رئيس الامناء بمركز ابن خلدون

س: أنت متهم بقيامك بتزوير محررات رسمية وهى كشوف البطاقات الانتخابية فى استطلاعات الرأى المزورة التى اجريتها انت والباحثون بالمركز؟!.

ج: انا لا أحرر كشوفا او بطاقات انتخابية او حتى المشاركة فى عملية تحرير هذه البطاقات

س.. انت متهم بجمع اموال من الجهات الاجنبية دون الحصول على تصريح من الجهات المختصة وهى وزارة الشئون الاجتماعية.

ج: ان مركز ابن خلدون شركة خاصة تخضع للقانون المدنى رقم ٥٠٥ الذى يسمح لها بالتعاقد مع اطراف اخرى. وذلك لانجاز المهام المنصوص عليها فى عقد تأسيسها ولم يطلب هذا القانون الرجوع الى الهيئات الرسمية للحصول على اى موافقة من الجهات المختلفة

س.. انت متهم باعداد وسيلة من وسائل العلنية تتضمن عبارات واساليب كاذبة بغرض بث دعايات مثيرة من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ج: أنا لا أعرف يقينا ماذا تشير او تقصد بهذا الاتهام المرسل والمغرض الذى يسيء الى سمعتى كأستاذ جامعى له مكانته فى المجتمع. (ورفض الاجابة)

س.. أنت متهم بالحصول على أموال من دولة اجنبية من خلال التحايل عليها لانتاج فيلم سينمائى للمخرج على سالم يسيء الى سمعة مصر ويحمل عنوان «ادخل شريك وشارك» ويدعو الناخبين الذين يجرى عليهم ابحاثا ودراسات استطلاعية للابحاث المزيفة التى تجريها.

ج: هذا الاتهام باطل وليس هناك ما يثبت ادانتى.. وأنا لم اطلع على الفيلم ولم اشاهده وأنا مواطن مصرى مخلص لبلدى واضاف.. ان اصحاب الاحتراف الفنيين الذين يبدون نقدهم وتقييمهم يمكنهم أن يقولوا إذا كان الفيلم يسيء لمصر ام لا.

تطبيع سرى

تتلخص الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ابراهيم فى: تحرير كشوف وبطاقات انتخابية مزورة تم تقديرها بحوالى ١٧ الف بطاقة، انتاج فيلم يسيء لسمعة مصر فى الخارج ويتضمن اسقاطات على نظام الحكم ،قبول مبالغ مالية من

دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية ،(انتاج الفيلم) ،جمع اموال دون الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية وتحت يد النيابة مستندات تؤكد ان المركز حصل على دعم مالى من منظمات حقوق الانسان مقابل اجراء ابحاث تسىء لمصر وتهدف لضرب الوحدة الوطنية، ليس هذا فقط بل أن تحقيقات النيابة المبدئية تؤكد أن نشاط د. سعد ابراهيم قد امتد ليشمل العديد من البلدان العربية منها المغرب وتونس والاردن حيث يقوم بمراسلات شخصية للحصول على تقارير حول الاوضاع الداخلية فى الدول العربية فى مقابل مادى، ويحصل هو على مبالغ ضخمة فى مقابل نشر هذه التقارير وتسليمها لجهات اجنبية.

التحقيقات التى لا تختلف كثيرا عما وجه إلى د. ابراهيم فى الصحف المصرية طوال الفترة الماضية، تمضى نحو التوسع فى سبيل كشف كل ما له علاقة بهذه الاتهامات وعدد المتورطين فى القضية الى الان (١١ متهما) يشير الى حجمها الذى تفصح عنه الوقائع يوما بعد الاخر.

بين المتهمين هاربون تجرى ملاحقتهم، والذين تم القبض عليهم وبينهما ارهابيان تائبان أدليا باعترفات حول تزوير الكشوف الانتخابية وما تقاضوه فى سبيل ذلك، والمح أحدهما (خالد احمد فياض) مدير مشروع البطاقات الانتخابية للمركز إلى العلاقة بين د. سعد ابراهيم والسفارة الاسرائيلية ممثلة فى القنصل والملحقة تلك العلاقة التى تعدت مرحلة التطبيع إلى« تبادل المستندات والاوراق بسرية تامة».

المانحون يتدخلون

بخلاف الدعم المادى الذى يحصل عليه د. سعد الدين ابراهيم فى الخارج فإن هناك دعما آخر لا يقل قيمة، يحاول الضغط حاليا لمحاولة الافراج عنه، من جهات على رأسهم السفارة الامريكية فى القاهرة التى تتدخل مستندة على أن د. ابراهيم مواطن امريكى، وقد قام مسئولون فى السفارة بزيارته فى سجنه بمزرعة طره كذلك زارته زوجته الامريكية الدكتورة باربارا ابراهيم وأعلنت انه فى صحة جيدة وحالة معنوية مرتفعة وأكدت بثقة انه سيخرج سريعا لأنه لم يرتكب جريمة، من ناحية اخرى تردد ان رئيس مفوضية الاتحاد الاوروبى فى القاهرة يبحث حاليا مع السفارات الاوربية فى القاهرة قضية سعد ابراهيم تمهيدا لاعداد وثيقة وإرسالها الى احدى لجان الاتحاد الاوروبى.

وكانت التكهنات قد ثارت فى اعقاب صدور قرار من النائب العام بمنع سفر د. ابراهيم بأن الافراج عنه هو الخطوة القادمة مع السير فى اجراءات القضية، غير ان الخطوات التى تسير بها الامور لا ترجح ذلك، فتفاصيل جديدة تنكشف كل يوم، ومتهمون مطلوبون يزداد عددهم، وآخرون لا نعرفهم بعد غير انهم ينتظرون الاستدعاء بين يوم وآخر.

نظرة

الشك التى أحاطت دوما بمركز ابن خلدون ازدادت الآن، لتطول أمناء مجلسة والعاملين بداخله، والمتعاملين معه. القبض على د. سعد الدين ابراهيم وإغلاق المركز أضاف بعدا آخر لتلك النظرة لتتحول إلى مايشبه الاتهام لكل من اقترب لأسوار المركز.

نجوم الفكر والعمل السياسى المشاركين فى لعبة التمويل والمراكز الخاصة والمتعاملين مع ابن خلدون يتحدثون فى المطلق عن حرية البحث والتمويل متناسين الظروف التاريخية والسياسية المحيطة بهم، لانستطيع بالطبع وضع سيف الاتهام فوق كل من يبرىء ساحة التمويل، لكن مانكتشفه اننا بإزاء قضية تتسع فيها مساحة الاختلاف والتباين ولانعرف من بيده التقريب بين وجهات النظر هذه: القانون، المجتمع، الأخلاق، أم الثقافة.

المعروف أن عددا من المثقفين البارزين كانوا أعضاء فى مجلس أمناء مركز ابن خلدون وقدموا استقالتهم، ومنهم **حسين أحمد أمين** ، سألناه عن ظروف استقالته وعلاقته بالمركز فقال:

● قدمت استقالتى من مجلس الامناء منذ ثلاثة اعوام. ورغم هذا لازالت تربطنى بدكتور سعد الدين ابراهيم صداقة قوية ترجع لأكثر من سبعة عشر عاما. وفى الحقيقة فإنى أكن له اعززا وتقديرا لجهوده الجمة والمخلصة فى خدمة الديمقراطية والتعددية ومكافحة التطرف الدينى ومشاعر الفتنة الطائفية. لم ار شخصا بمثل هذا النشاط الذى جعله اكثر المثقفين المصريين فى خارج مصر.

- متى انضممت لمجلس الامناء؟

● لااتذكر تحديدا ، لكن المركز عرض علىّ الانضمام لمجلس الامناء. وقتها كان يكون من ١٤ عضوا.. اصبحوا الآن ٢٤ كنا نجتمع مرة واحدة فى يناير من كل عام لمناقشة ماتم انجازه فى العام الفائت والمشاريع المزمع تنفيذها فى العالم التالى.

- ولِمَ استقلت؟

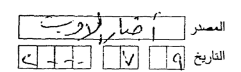
● لاحساسى ان دورى الشخصى على الاقل لاوجود له تقريبا لم يكن سوى دور صغير لايبرر وضع اسمى فى قائمة مجلس الامناء. كنا نستمع لتقرير عما انجز ومايعتزم القيام به، لا أكثر ولا أقل، المركز فعلا هو سعد الدين ابراهيم والعاملون معه هم من يقومون بالدراسات واجراء البحوث واقامة الندوات، وليس مجلس الأمناء.

- ألم تكن تعرض عليكم خطط ومشاريع الابحاث التى ينوى المركز تنفيذها؟

● فقط بعض ماينتوى المركز النهوض به لكن لا أحسب ان ايا من الاعضاء كان له دور كبير سواء فى تقرير الخطة او تسييرها.

- هل نعتبر ان هذا كان استبعادا لتجنب اعتراض متوقع؟

● لم يكن هناك جدل كبير حول المشروعات، لم يكن الجدل موجودا. لكننى سمعت ان المركز بعد استقالتى قرر زيادة دور اعضاء مجلس الأمناء، ثم اصبحوا يوفدون لحضور ندوات معينة فى الخارج (') ويجتمعون أكثر من مرة فى السنة. وربما تكون الاستقالات سواء منى او من آخرين والتى تضمنت



في أسبابها طالة الدور هو السبب في أكثر من مرة في السنة.

زيادة دور مجلس الامناء

- مارأيك فيما يقال عن الدور المشبوه للمركز، وان مؤتمر الاقليات مثلا كان يهدف الى اثارة الفتنة؟

● إطلاقا ، لا أرى هذا، من أهم اهداف المركز دراسة الفتنة واحداث مثل الكشح والتيار الاسلامى. وكان يلتزم بالموضوعية مهما كانت النتائج، وهو مركز علمى محترم واجبه تقديم بحوث موضوعية أمينة لاتشكل دعاية للنظام او ضده.

كون ان بعض الجهات الاجنبية مثلما قيل ان الكونجرس الامريكى استندت لأبحاث المركز فى مناقشة اوضاع الأقليات فى مصر وغيرها، فهذا ليس خطؤه اعتقد انه قدم مساهمة جديرة بالاحترام في مجال حقوق الاقليات. اما فى مجلس الامناء فهناك من يؤمن بضرورة التصالح والتطبيع مع اسرائيل، ومن يرى عكس ذلك ، والكل حر فى التعبير عن رايه. هناك مراكز ابحاث عديدة فى مصر تعتمد فى تمويلها على طلب ابحاث ، لماذا اختص مركز ابن خلدون بالمهاجمة بين هذه المراكز . اعتقد ان هذا يرجع لقوته فى الخارج.

-ألم تفكر فى العودة الى مجلس الامناء بعد زيادة دور الاعضاء؟

● لا، لأننى لا اعرض نفسى عليهم، يجب ان يصلنى خطاب منهم، وهذا منصب لم أتقاض عنه مليما واحدا.

- إن عرضوا عليك الآن، هل ستوافق؟

● لا.. لاننى كبرت فى السن ولوجود مشاغل اخرى، ومن الصعب على الآن صعود المقطم..

الغاء ابحاث الدولة

د. عبدالمنعم سعيد الذى يؤكد على استمرار عضويته فى مجلس امناء مركز ابن خلدون، شهد هذه الفترة التى زاد فيها دور أعضاء المجلس وعنها يقول:

● انضممت لهذا المجلس منذ اربع أو خمس سنوات، ومن تجربتى الشخصية فى عضوية مجالس عدة مراكز ارى أن مركز ابن خلدون هو الوحيد الذى يجتمع مجلس امنائه مرتين وأحيانا ثلاثة فى العام، وتوجد محاضر بالاجتماعات والمناقشات التى دارت فيها، حيث يتم عرض المشروعات علينا كمجلس استشارى.

- مارأيك فى التمويل الاجنبى المشبوه للمركز؟

● هذه الأموال تقدمها جهات دخلت معها الدولة فى اتفاقيات مثل الاتحاد الاوربى ومؤسسة فورد، وبعض هذه الاتفاقيات منصوص فيها على طريقة اعطاء المنح ولمن تعطى.

- وهل كان يتم انفاق التمويل فى المصادر الموجه لها؟

● اساءة استخدام الأموال تحدث فى كل مكان ومن جانب آخر فإن هناك ميكانيزم للتقييم والمحاسبة، والمؤسسات الغربية شديدة التدقيق فى هذا الجانب، حيث تقوم المؤسسة المانحة بمراجعة ماتم انفاقه، اما المراكز والمؤسسات التى تحصل على تمويل فتذهب لمكتب محاسبة معتمد وبهذه الطريقة يمكن اكتشاف التجاوزات.

- ومارأيك فى استعانة الدول والجهات الاجنبية بتقارير مركز ابن خلدون وغيره فى اتخاذ قراراتها؟

● إذا كان يجب حظر هذا النشاط على المراكز والمؤسسات الخاصة، فيجب إلغاء التقارير التى تعدها الدولة عن العنف والجريمة والبطالة والمناطق العشوائية. لان المجتمع الدولى يستفيد من هذه التقارير، السؤال فى حد ذاته مشكلة! مثلا توجد أبحاث امريكية عن تدهور حالة السود ، فهل هذا يسىء للمجتمع الامريكى اعتقد ان الابحاث التى نقوم بها تسهم في زيادة تقدير المجتمع الدولى لنا.

- هل ينطبق هذا على الفيلم الذى كان المركز ينوى اعداده عن الانتخابات فى مصر؟

● كنت بالخارج أثناء آخر اجتماع لمجلس الأمناء والذى تم فيه قبول فكرة هذا الفيلم. وما أفهمه عن عمل المركز، ان جزءا منه ينصب فى الدعوة للمشاركة فى الانتخابات وأى مركز يقوم بهذا، ولااعتقد ان المشاركة فى الانتخابات تغضب الدولة

اتركوا الأمر للقضاء

الفنان محمد نوح الذى تبرع باعداد الموسيقى التصويرية للفيلم يقول عن تعاونه مع مركز ابن خلدون.

● انا اتعاون مع خمس عشرة جمعية منها جمعية الوحدة الوطنية وجمعية التنوير وجمعية النداء الجديد وجمعية محبى الفنون الجميلة وجمعية خدمة المجتمع، كما أننى أقوم بإلقاء ندوات فى اماكن كثيرة وغالبا ما اتحدث عن الفن.

- ما رأيك فى التطورات الاخيرة لمركز ابن خلدون؟

● كل هذه التطورات ظهرت مؤخرا، ويجب ان نترك الأمر فى يد القضاء كما هو حاليا، واى كلام فى هذا الوقت لايصح، وتوجيه الاتهامات لشخص لايعنى انه جيد اون سىء سيتم عرضه على القضاء، وحينما يصدر حكمه يجب ان نصدقه.-

د. احمد صبحى منصور يعتبر أكثر الاسماء ترددت فى وسائل الاعلام بمركز ابن خلدون، او بمعنى أدق برواق ابن خلدون، مقترنة عن طبيعة علاقته بالمركز يقول:

توليت الاشراف على رواق ابن خلدون بناء على اتفاق بينى وبين د. سعد لقاء مكافأة شهرية. لكننى اتخذت قرارا منذ شهر تقريبا بالابتعاد، واذا عاد المزكز لاشأن لى به واتمنى ان استأنف الرواق فى مكان آخر.

- ما سبب قرارك بالابتعاد عن مركز ابن خلدون؟

● انا كاتب اسلامى له اراؤه وخصومه، وهناك من لايستطيع مناقشة الآراء فيبدأ فى مهاجمة اى شىء وبشكل شخصى، بعد سنوات من الهجوم على عملى فى مركز ابن خلدون شعرت بالملل وبدأت أعد نفسى للاستقلال وتكوين مكتب صغير لكتابة الرسائل العلمية والمشاركة فى بحوث التراث الاسلامى وجاءت هذه القضية لتعجل بالقرار.

- الم يكن يطلب منك مناقشة موضوعات معينة فى الرواق؟

● اختيار الموضوعات فى الرواق كان يخضع لعدة اعتبارات منها احساسى بأهمية موضوع او

قضية فاقوم بعرضه على اعمدة الرواق. اى هؤلاء ا الذين يحضرون باستمرار، أو يأتى احدهم طالبا الحديث وأحيانا كنت اشجع بعض الشباب على الحديث عن موضوعات هم مشغولون بها. كنت اقصد تكوين مدرسة فكرية متنوعة فى قضايا التعليم والتراث وغيرها ليعاد طرحها من وجهات نظر مختلفة

- رغم الاختلاف الفكرى والمنهجى بينك وبين د. سعد الدين ابراهيم إلا انك واصلت العمل معه لفترة طويلة، ألم يحدث بينكما خلاف خلال هذه السنوات الست؟

● رغم ان لكل منا خلفية ثقافية مختلفة هو استاذ اجتماع ثقافته غريبة وانا ازهرى. هو يتقن السياسية او فن الممكن أما انا فمبدئى فن ماينبغى ان يكون ، مع ذلك فإن اساس علاقتى هو الاحترام رغم الاختلاف.

لماذا الآن؟

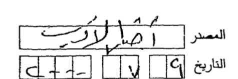
إذا كان د. **احمد صبحى منصور** قد فكر فى الابتعاد عن مركز ابن خلدون بسبب الهجوم الشخصى عليه، فإن سليمان شفيق الذى كان مشرفا على نشره (المجتمع المدنى) التى يصدرها المركز، ابتعد لعدم اتفاقه مع طريقة الأداء التى يتم بها العمل. عن تجربته يقول:

● فى لحظة ماشعرت ان دورى انتهى ، مثل اى شخص يشعر ان عمره فى مشروع ما انتهى ، لذا ابتعدت . لم تكن خلافات فكرية وإنما حول الاداء. د. سعد كان ليبرالى بشكل أزيد من اللازم فى مجتمع لايتحمل كل هذه الليبرالية. وهذه ليست ميزة فى مجتمع مغلق وإنما عيب ومن ناحية اخرى أرى انه لم يكن سياسيا ولايتمتع بأى حس سياسى، ومن العار ان نقول عنه انه مواطن امريكى. انا اطالب بالافراج الفورى عنه لاننى لا استطيع الخلاف مع انسان لايستطيع الدفاع عن نفسه، كما أرفض التعامل بخفة مع أمور حساسة. انا لا افهم لماذا اثيرت القضية؟ الآن مع انه يتلقى تمويلا منذ ١٩٨٩ ومركز الدراسات فى الاهرام والأزهر والحكومة نفسها تحصل على تمويل. فلماذا سكتوا منذ ١٩٨٩ حتى الآن. أين كانت القوانين التى سيحاكم بها منذ ذلك التاريخ. فى مصر مائة جهة تتلقى اموالا تحت سمع وبصر الحكومة. ولايمكن التعامل معها حسب الظروف . يجب ان يكون هناك قانون واضح ودائم ، لان قانون ١٥٣ تبين انه غير دستورى، وقانون ٣٢ صدر قرار بإلغائه.

واذا كان مركز ابن خلدون تم اشهاره كشركة فهو الوحيد الذى يدفع الضرائب وينشر ميزانيته فى الاصدار الخاص به. يقولون انه يثير الفتنة ويزيف الحقائق حول الانتخابات؛ فلماذا لم يتم القبض عليه بسبب مؤتمر الاقليات عام ٩٤ او بسبب الانتخابات عام ٩٥. يقولون انه يثير قضية الاقليات وفى مصر مكتبان للحزبين الكرديين. انا ارفض التعامل مع المثقفين والمفكرين بهذه الطريقة، لان القضايا الفكرية لاتحل فى المحاكم.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

■ نصرى ونصرة.. شركاء فى مصر:

على سالم: الفيلم فى صالح مصر والاتحاد الأوروبى!

أكد على سالم انه أقدم على كتابة سيناريو فيلم «ادخل شريك وشارك» لأنه فى صالح مصر وفى صالح تدعيم المجتمع المدنى والحكم الديمقراطى فيها ومنع وصول الأصوليين للحكم، كما انه فى صالح الاتحاد الاوروبى (صاحب التمويل) لكى يضمن عدم انتشار عدوى الديكتاتورية!

وقال على سالم ان الفيلم تم تصويره ولكنه لم يشاهده بعد، وان كان قد عرف ان الممثل احمد صيام قد قام ببطولته، بينما قال الفنان محمد نوح ان الفيلم لم يصور بعد وانه كان من المفترض ان تكون موسيقاه التصويرية من تأليفه.

وكان على سالم قد قرر فى استجواب النيابة بانه تقاضى الف جنيه عن سيناريو الفيلم، بينما اكد محمد نوح انه اهدى الموسيقى دون اجر، وانه يفعل هذا عادة، خصوصا وان الفيلم يدعو للانتخابات.

ويبدأ سيناريو الفيلم القصير بلقطة لفلاح «نصرى» وزوجته نصرة، يتخيلان لو هبطت عليهما ثروة كبيرة ماذا يفعلان بها؟ واخذا يتناقشان حول كيفية استثمارها، ليصلا فى النهاية الى ان الاستثمار المضمون هو المشاركة فى صنع مستقبل مصر.

تقول نصرة: اسمع يانصرى.. تشارك على بلد؟

وبعد ان توضح له كيف يشارك على بلد، تزول دهشته ويكون السؤال: نبتدى منين.. نبتدى ازاى؟

والاجابة بالمشاركة فى الانتخابات، ويتواصل الحوار حول التزوير الذى يتم بسبب تخلى المواطن عن ممارسة دوره.

وتكون اللقطة التالية فى الطريق الخالى «لجنة انتخابات النوم العميق» التى يدخلها نصرى ونصرة فى ثياب عصابات ويضعون فى الصناديق بطاقات مزورة، بينما مراقبو اللجنة يغطون فى النوم، وتعلق نصرة بان «المال السايب بيعلم السرقة».

وينتهى الفيلم بمشهد فى المقهى حيث يحاول الزوجان اقناع رواده باهمية المشاركة فى الانتخابات!

مدة الفيلم الذى أخرجه سامح بهلول ٦ دقائق وتقاضى المركز معونة انتاجه ٢٠ الف دولار من الاتحاد الأوربى وأسند مسئولية الانتاج إلى شركة «ڤيديو كايرو سات» مقابل ٣٠ الف جنيه مصرى

ولم يعرض الفيلم على الرقابة بإعتباره فيلما تسجيليا يعرض على رقابة وسيلة العرض عند عرضه

بعضهم لم يكن يعلم!

أمناء مركز ابن خلدون

منذ تأسيسه عام ١٩٨٨ تصدرت مطبوعات مركز ابن خلدون أسماء عدد من المثقفين بوصفهم أمناء مجلس المركز، من بينهم:

د. حازم الببلاوي - د. علي الدين هلال د. حامد عمار د. أمينة الجندي - عبدالرؤوف الريدي - د. عبدالمنعم سعيد - د. محمد محمود الجوهري - مختار هلوده - د. عمرو محي الدين - د. مصطفى الفقي - محمد صبحي عبدالحكيم - عزيزة حسين - منى مكرم عبيد - منى ذو الفقار - ابراهيم حلمي عبدالرحمن - د. سعيد النجار - د. عبدالعزيز حجازي - د. حسين احمد أمين - د. اسامة الخولي - صفية العمري - جمال البنا.

وكان عدد منهم قد تقدم باستقالاته في فترات متباعدة، كما أعلن بعضهم مؤخرا ان اسماءهم تم استخدامها دون علمهم وانهم لم يمارسوا أي نشاط في المركز.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الحياة
التاريخ

ثلاثة من أسرته زاروه في سجن طرة أمس

مصر: سعد الدين إبراهيم ينفي طلبه ضغوطاً أميركية لإطلاقه

□ القاهرة - محمد صلاح

■ نفى رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم ان يكون طلب تدخل الحكومة الاميركية للعمل على اطلاقه او وقف التحقيقات معه، لكنه رحب بكل الجهود التي تبذلها منظمات وجهات عدة لتحقيق ذلك، ووصف الاجراءات التي اتخذت ضده بانها «تصفية حسابات من جانب الشرطة وبعض الصحف» مؤكداً انه «ليس لديه ما يخيفه او يخفيه». وكان ثلاثة من افراد عائلة ابراهيم زاروه امس في سجن طرة، وهم زوجته الدكتورة باربرا ابراهيم وابنته المحامية رندة ابراهيم وشقيقه المهندس احمد ابراهيم. ونقلت السيدة رندة عن والدها الى «الحياة» قوله: «لم يكن لدي ابداً ما اخفيه، منذ تاسيس مركز ابن خلدون العام ١٩٨٨ ونحن نمارس نشاطاً من خلاله بصورة علنية وامام الجميع»، وابدى تفاؤله بـ «ان تدرك الجهات التي تقف وراء الحملة الاخيرة حجم الخطا الذي ارتكب وتسارع الى تصحيحه». وفسر الانباء عن تجاوزات وانحرافات مالية ضده بانها «محاولات

لتصويره بانه مجرم وعضو في المافيا ورئيس عصابة وليس اكاديمياً ومفكراً واستاذاً جامعياً، وذلك بهدف إفقاده المصداقية في حال معاودته اجراء ابحاث او تقارير عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية في مصر».

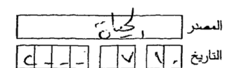
وكانت السلطات المصرية القت في بداية الشهر الماضي القبض على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور، وصادرت كميات كبيرة من الاوراق والمستندات من منزليهما وكذلك من مقر المركز، ثم احالتهما على نيابة امن الدولة التي قررت حبسهما لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق. وفي وقت لاحق اخضعت النيابة عدداً اخر من الباحثين والعاملين في المركز للتحقيق وقررت احتجاز نحو ثمانية منهم احتياطياً.

واكدت السيدة رندة ابراهيم ان والدها «يتمتع بصحة جيدة ولا يؤرقه سوى ارتفاع درجة الحرارة» وذكرت انه يعتقد ان الحملة ضده سببها موقفه من أحداث الكُشح الاولى التي وقعت العام ١٩٩٨، والثانية التي وقعت بداية العام الجاري والابحاث والتقارير التي اصدرها المركز حول قضية الاقباط، وكذلك اعتزامه العمل على مراقبة الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل خصوصاً بعدما انتهى تقرير اعده «مركز ابن خلدون» حول نتائج الانتخابات التي جرت العام ١٩٩٥ الى حدوث تجاوزات شديدة فيها، بعدما رأى ان السلطات «ارادت تهيئة الاجواء قبل الانتخابات المقبلة».

وبالنسبة الى الضغوط الاميركية على الحكومة المصرية، أكد انه لم يطلب من اي مسؤول اميركي التدخل لإطلاقه، كما لم يتعامل مع اي جهة داخل مصر طوال السنوات الماضية باعتباره اميركياً، مشيراً الى ان مسالة الجنسية الاميركية التي يحملها اضافة الى جنسيته الاصلية لم يكن إلا المقربون منه يعلمون بها لانه لم يلجا الى استخدامها يوماً في تعامله مع الآخرين، لكن ابراهيم رحب بمواقف كل الجهات التي سعت الى إطلاقه.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



مصر: أدلة جديدة ضد سعد الدين ابراهيم واشاعات عن الافراج عنه قريباً

□ بدا ان النيابة المصرية تسعى الى تجهيز ادلة اتهام جديدة ضد رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، بعدما انتشرت اشاعات في الاوساط المصرية امس عن قرب اطلاقه. وزادت دائرة المتهمين في القضية بعد ما حققت النيابة امس مع اخرين وردت اسماؤهم في التحقيقات.

□ القاهرة - محمد صلاح

■ واصلت نيابة أمن الدولة العليا في مصر امس التحقيقات مع عدد من العاملين والمتعاملين مع «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» ورئيسه الدكتور سعد الدين ابراهيم في حين انتهى فريق من المحققين من درس حركة الاموال التي اودعت في حسابات المركز والعاملين فيه في المصارف المصرية او التي تم وضعها في مصارف في الخارج.

وسرت اشاعات عن قرب اطلاق ابراهيم على اساس أن فترة الحبس الاحتياطي التي قضاها منذ تم القبض عليه بداية الشهر مكنت السلطات من السيطرة على «مركز ابن خلدون» و«هيئة دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» ومصادرة كل الاوراق والمستندات وديسكات الكومبيوتر والابحاث التي اعدها المركز والهيئة والشيكات التي صدرت من جهات اجنبية لصالحهما، مما يعني ان وجوده طليقاً لن يؤثر على التحقيقات مستقبلاً. لكن مصادر مطلعة اكدت ان مصير ابراهيم سيحدد بحسب ردوده على المعلومات التي ستواجهه بها النيابة والتي اتت عن طريق المضبوطات واقوال بقية المتهمين في القضية، خصوصاً المسؤول عن النشاط السياسي في المركز الباحث خالد فياض الذي تبين انه كان يتعاون مع اجهزة الامن منذ فترة، وانه امدها بمعلومات تفصيلية عن نشاط المركز وابراهيم. وبدا ان النيابة تسعى الى تجهيز اكبر قدر من الادلة الثبوتية ضد ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور خليل التي قبض عليها في اليوم نفسه الذي تم فيه توقيف رئيس «مركز ابن خلدون»، حتى يكون مبرر تمديد فترة حبس الاثنين احتياطياً مرة اخرى مبررا.

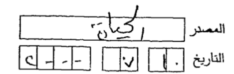
واستأنف المحققون امس الاستماع الى اقوال المتهم ايمن ابو جبل المسؤول عن الشؤون القانونية في المركز، والذي نفى صلته باي انحرافات مالية او تجاوزات ارتكبها العاملون في المركز وهيئة «هدى». وقال انه يعمل في المركز بموجب عقد عمل وان مهمته تقتصر على الدفاع عن المركز في القضايا التي ترفع ضده وكذلك اقامة دعوى قضائية عند الضرورة. ونفى السيد عبد المنعم عبد المقصود ان تكون التحقيقات مع موكله ابو جبل تناولت علاقته بجماعة «الاخوان المسلمين»، مؤكداً ان موكله لا صلة له بالجماعة.

وكانت النيابة امرت بضبط ابو جبل باعتباره متهماً في القضية واخضعت النيابة امس اثنين آخرين من المتعاملين مع المركز لتحقيقات جديدة، وهما وردة باهي ومحمد سامي حول الامور المالية في «مركز ابن خلدون» وهيئة «هدى». وواجهتهما بشيكات وقعا عليها بدل رئيس المركز.

ومن جهته توقع المحامي الديب إطلاق موكله في غضون ساعات مؤكداً أن التهم التي وجهت إليه «لا تستند إلى أدلة»، وأشار إلى أنه سيفندها أمام النيابة أثناء جلسة التحقيق مع ابراهيم المتوقع أن تجري بعد غد الأربعاء. واستغرب الحديث عن توجيه تهمة «تلقي رشوة دولية» إلى إبراهيم. وقال: «تلك التهمة في قانون العقوبات تعني التعامل مع دولة أو جهة أجنبية وتلقي أموال منها مقابل الإضرار بمصالح مصر القومية وهذا ما لا ينطبق على حال موكلي الذي تعامل وفقاً لعقود واتفاقات مكتوبة مع مؤسسات معترف بها ولها فروع في مصر وتتعامل مع أجهزة في الدولة في مجالات التنمية كما تعاملت مع مركز ابن خلدون وقدمت له منحاً مقابل إعداد أبحاث علمية في مجالات مختلفة». وعن مخالفة «مركز ابن خلدون» الأمر العسكري الصادر في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢ بحظر تلقي أي جهات غير رسمية في الدولة إعانات من الخارج، أوضح الديب أن الحظر «صدر بعد أيام من



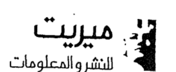
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



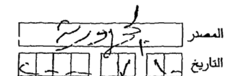
وقوع الزلزال وانتشار ظاهرة توجيه نداءات من جهات عدة لقبول التبرعات لتوزيعها على المتضررين وهذا لا ينطبق على «مركز ابن خلدون» الذي قام بعمل أبحاث علمية انتهى بعضها إلى نتائج لا تتفق مع وجهة النظر الحكومية، فهل في ذلك جريمة؟». واعتبر أن الحديث عن تزوير الانتخابات «ليس تهمة» لافتاً إلى أن صحف المعارضة «تكتب كل يوم عن مسالة التزوير، كما أن محكمة النقض قضت بعدم صحة عضوية اكثر من مئة من أعضاء مجلس الشعب (البرلمان)».

وأكد الديب أن فيلم «ادخل شريك.. شارك» الذي اعتبرته النيابة دليل اتهام ضد ابراهيم «كان سيهدى إلى التلفزيون المصري ليبثه ضمن برامج التوعية»، ووصفه بانه «لا يختلف كثيراً عن الأفلام التسجيلية التي تنتج للترويج لفكرة تنظيم الأسرة وتحديد النسل». ورأى أن الحملة على ابراهيم «تصب لمصلحة الجماعات الإسلامية المتطرفة التي ناصبت مركز ابن خلدون منذ تاسيسه العداء»، وتناول الاتهام الموجه إلى موكله في شأن أبحاث تتعلق بالأقليات في الوطن العربي، وتساءل «من منا لا يعلم أن كل الحروب التي خاضتها الدول العربية اسفرت عن استشهاد ١٥٠ ألف شخص في حين أن النزاعات العرقية حصدت ٥٠٠ الف قتيل، ومن ينكر وجود مشاكل عرقية في السودان والعراق ولبنان»، وفي شأن قضية الاقباط اعتبر المحامي أن صدور قرار رسمي بإلغاء قانون الخط الهمايوني الذي يتعلق ببناء وترميم دور العبادة «دليل على أن نشاط مركز ابن خلدون في ذلك المجال لا يمثل خرقاً للقانون»، مشيراً الى أن الوصايا التي نادى بها موكله «هي نفسها التي كانت وضعتها لجنة برلمانية برئاسة الدكتور جميل العطيف العام ١٩٧٢ ولم يتحقق منها شيء».

وتناول المحامي تهمة «الاحتيال على جهات اجنبية»، وتساءل: «هل هناك اي جهة من تلك الجهات قدمت بلاغاً ضد ابراهيم؟»، واعتبر ان الامر على ذلك النحو «يعني خلقاً لجريمة غير موجودة من الاساس»، موضحاً ان كل جريمة «يجب ان يكون فيها جان ومجني عليه».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

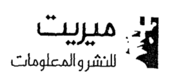


أعوان د. سعد الدين إبراهيم.. يتساقطون ضبط صاحب مطبعة تزوير البطاقات الانتخابية.. حبس مسئولة بهيئة دعم الناخبات

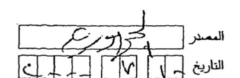
كتب - انتصار النمر وإبراهيم ابوكيلة :

بدأ أعوان د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون يتساقطون. ضبطت مباحث أمن الدولة محمد سامى صاحب مطبعة بحدائق القبة واعترف انه قام بطباعة البطاقات والأوراق الانتخابية المزورة لمركز ابن خلدون.

قال محمد سامى انه قام بطباعة الأوراق والبطاقات الانتخابية بناء على نماذج قدمها له د.سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور شريكته فى المركز وتقاضى عن نلك



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



٢٠ ألف جنيه في حين وقع على شيكات بمبلغ ٩٠ ألف جنيه بعد أن أوهمه د.سعد الدين ابراهيم ان هناك أزمة سيولة بالمركز وسيتم الصرف من جهات أخرى

أكد محمد سامى أنه لايعرف شيئا عن طبيعة عمل المركز ولا الجهات التى تموله ولايعرف شيئا عن الاتحاد الأوروبى.

من جهة أخرى قررت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول حبس وردة على باهى الموظفة بهيئة دعم الناخبات المصريات التابعة للمركز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بتهمة الاشتراك في النصب والتزوير.

استمع هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف هلال وأشرف العشماوى وكيلا أول النيابة إلى هدى عفيفى وكيلة هيئة دعم الناخبات ومجدى حلمى وحمدى البوصيرى وعصمت عبدالمنعم وايزيس محمود ونيبال عبدالنبى ووردة على باهى الأعضاء بالهيئة.

نفوا جميعا علمهم بتلقى أموال من جهات أجنبية كما نفوا مسئوليتهم عن تزوير البطاقات الانتخابية.

تجرى النيابة اليوم مواجهة بين مندوبى هيئة دعم الناخبات ود.سعد الدين ابراهيم وخالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية بالمركز.

تستمع النيابة إلى أقوال مخرج وكاتب سيناريو فيلم «ادخل شريك وشارك» الذى انتجه المركز وتناول اسقاطات على بعض الأوضاع الداخلية بصورة تسىء إلى سمعة مصر.

طلبت النيابة من البنك المركزى معرفة حسابات المركز والعاملين فيه والهيئات التابعة له تنفيذا لحكم محكمة استئناف القاهرة.

مدير مركز ابن خلدون يتخوف من أن يلقي مصير الجاسوس عزام

موسى يرفض طلبا أمريكيا للإفراج عن سعد الدين إبراهيم

كتب - محمود بكرى:

رفض وزير الخارجية المصري عمرو موسي طلبا تقدم به السفير الأمريكي بالقاهرة للإفراج عن د.سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، مشيرا إلي رفض مصر لكافة الضغوط التي تستهدف التدخل في شئون القضاء.

وكان سفراء دول الاتحاد الأوربي بالقاهرة قد عقدوا اجتماعا طارئا في منزل أحدهم لبحث الأمر وممارسة الضغوط علي الحكومة المصرية لإجبارها علي الإفراج عن مدير مركز ابن خلدون.

من جانب آخر قام «روجر بيريس» القنصل الأمريكي فى القاهرة بزيارة سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون المحبوس بسجن مزرعة طرة حيث التقاه لمدة ساعتين كاملتين، وذلك بعد أن سمحت سلطات التحقيق المصرية للقنصل بلقائه بعد أن أبدت دوائر أمريكية متعددة قلقها على مصير المتهم «الأمريكي الجنسية».

وقد عبر إبراهيم خلال اللقاء عن قلقه من أن تؤدى الضغوط التى تبذلها السلطات الأمريكية لإطلاق سراحه إلى نتائج عكسية كما هو الحال فى قضية الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام الذى قضت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محرم درويش بسجنه لمدة خمسة عشر عاما رغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التى بذلت فى هذا الشأن.

وأبدى مدير مركز ابن خلدون تخوفه إزاء الإجراءات التى اتخذها النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد بحقه والتى تمثلت فى سحب جواز سفره الأمريكى إضافة إلى قرار منعه من السفر.

إلى ذلك أكدت معلومات مهمة أن «ناداف كوهين» الملحق السياسى بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة، والذى

سعد الدين ابراهيم

كان يزور مركز ابن خلدون بشكل دائم وكان ينقل بشكل منتظم ما يحصل عليه من ملفات إلى إسرائيل. وأشارت المعلومات إلي أن تلك الملفات تحتوى على مكاتبات وخطابات إلى بعض المسئولين الإسرائيليين، ويدور الجزء الأكبر منها حول تفاصيل المشروع الإسرائيلى المشترك مع مركز ابن خلدون بشأن انشاء أكبر منظمة بحثية فى مصر والعالم العربى مقرها القاهرة، ويهدف إلى الترويج لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية على أن يتم تمويلها «إسرائيليا» وتنشأ فروع لها فى العديد من الدول ومن بينها الأردن وفلسطين ودول أخرى سيجرى التفاوض معها.

وحسب المعلومات فقد كان من المنتظر أن يتم الإعلان عن هذا المشروع قريبا، وأن الجانب الإسرائيلى كان سيتولى بنفسه مفاتحة السلطات المصرية للحصول على موافقتها فى شأن انشاء هذا المشروع، حيث كان من المرتقب دخول هذه المشروع ضمن المشروعات الإقليمية التى ستطرحها إسرائيل فى اجتماعات المؤتمرات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التفاصيل ص ٣ ، ٥



وجهة نظر:

ما بعد قضية مركز ابن خلدون !!

●● سواء تمت إدانة سعد الدين ابراهيم فى التهم المنسوبة اليه أو خرج بريئا فى زفة محلية ودولية تبقى مجموعة دلالات ومؤشرات تتجاوز حدود قضية مركز ابن خلدون الى آفاق اكثر خطورة على بنية الدولة وهياكلها الرئيسية وعلى الدور المشروع للافراد والجماعات والأحزاب فى المشاركة السياسية.

المؤشر الأول: ويتعلق بتعاظم الدور الخارجي فى الشئون الداخلية للعالم الثالث بصفة عامة وتنامى هذه الارادة الخارجية رهن بشروط واستجابات تتعلق بانسحاب دور الدولة وتخليها عن موقعها فى قيادة وتفعيل الحراك الاجتماعي والسياسى وترك الثغرات مفتوحة فى جدار الأمن القومى والاكتفاء بالنظرة الأمنية على حساب النظرة الشاملة لسلامة المجتمع وثوابته القيمية والوطنية.

ولقد تحدث عشرات المفكرين المهتمين بتداعيات حركة العولمة عن تأثيراتها الفادحة على تفكيك هياكل الدولة الوطنية فى العالم الثالث عبر اليات مركبة ومعقدة من بينها مؤسسات المجتمع المدنى وجمعياته الاهلية كإحدى أهم الادوات فى اختراق دور الدولة وكشف عوراتها السياسية والاجتماعية ..سواء وعى القائمون على هذه الجمعيات أم لا واكثرهم - على العموم - واعون اكثر مما ينبغى .. ولا يمكن ان يلعب الاستقواء بالخارج بعقول الدولة والافراد والمنظمات بهذه الدرجة المخيفة وعبر تشريعات وقوانين دولية وصياغات محلية تحلل الحرام الوطنى وتحرم الحلال السياسى.

المؤشر الثانى: ويرتبط - وللأسف - بالتبريرات الايديولوجية لمصطلح «الخيانة» الذى تحول الى وجهة نظر قابلة للحوار بل للمأسسة تحت شعارات حقوق الانسان وقبول الآخر وحوار الانداد وثقافة السلام وجمعيات الصداقة!!

وللأسف - للمرة الثانية - يتم كل ذلك تحت سمع وبصر الدولة، بل ومباركتها أحيانا، كما حدث مع مثقفي كوبنهاجن وجمعية السلام المزعومة.

هذه التأويلات لمصطلح الخيانة اختزلت قيمة التعدد والرأى الآخر بشكل أحادى فى طريق واحد لا بديل عنه ويتلخص فى ان استيعاب دولة الصهاينة فى منظومة شرق أوسطية هو الخيار العاقل والوحيد لركوب قطار العولمة والعصرنة.

ومع تنامى هذا الاتجاه الخيانى بشكل واضح سقطت الفروق أو كادت بين التجسس والبحث العلمى وبين العمالة للعدو وحرية الرأى.

المؤشر الثالث: لا يتعلق فقط بنخبة الصف الاول التى تتنافس على اقتسام تورتة سوءات النظام العالمى الجديد بل بالصف الثانى وربما الثالث والذى ليس طرفا ضالعا فى مؤامرة محسوبة بل هو مجرد أداة يستخدمها الكبار فى كسوة عظام مخططاتهم باللحم البرىء .. ويتشكل هذا الصف الثانى من فريق واسع من الكوادر المعطلة والمحبطة سياسيا وأصحاب المهارات البحثية من الاكاديميين الصغار الطامحين لتحسين أوضاعهم المادية فى رحلة صعودهم الاجتماعى بطريقة القفز فوق الحواجز، هذه الاسباب جعلت من هؤلاء الشباب لقمة سائغة فى أفواه أكلى لحم الوطن وبالتالى فتحويل كل هؤلاء المجنى عليهم إلى متهمين سوف يعجل بانضمامهم سريعا للصفوف الاولى، للعب مع الكبار بل ومنافستهم أو طردهم من الساحة اذا لزم الامر.

المؤشر الرابع: ذو علاقة بالتباس مفهوم الدولة والسلطة فالدولة بمؤسساتها وهياكلها ملك للمؤيد والمعارض، ولا ينبغى أن ينسحب الموقف من السلطة او الحكومة على الموقف من الدولة، فيمكن معارضة الحكومة بل ونقدها والهجوم عليها، وهو موقف يتغير من حكومة لأخرى ومن مرحلة تاريخية لمرحلة ثانية، لكن الموقف من الدولة «الوطن» ينبغى أن يحتفظ بقدر كبير من الثبات.

يبقى أن قضية سعد الدين ابراهيم - بصرف النظر عن نتيجة التحقيقات معه - وضعت الجميع امام مأزق يحتاج الى فتح حوار حقيقى وعاقل مع اصحاب المصلحة فى وطن خال من الدنس الصهيونى والفساد المالى والعلمى والوطنى والمؤسساتى لنسد - جميعا - كل الثغرات والذرائع التى تتسرب منها المياه العطنة، دون أن نفقد إيماننا بالديمقراطية والتعدد وأدب الحوار.

عزازى على عزازى

المؤسسات إياها.. ستلجأ للتهدئة لأنها ليست صاحبة قضية

القبض على سعد الدين إبراهيم ضربة للتطبيع والمطبّعين

رغم أن مجريات التحقيق مع الدكتور سعدالدين إبراهيم – مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – تنصب فى المقام الأول على قضية تزوير بطاقات انتخابية، إلا أن ذلك لا ينفى حقيقة أن القبض عليه يعتبر ضربة لكل المطبعين باعتباره أحد رموزهم ، فقد زار إسرائيل عدة مرات كما أكد العاملون فى المركز أن المستشار السياسى للسفارة الإسرائيلية كان على اتصال دائم به، وهذا ما يراه الدكتور رفعت سيد أحمد غير أنه يخشى أن يتحول الأمر إلى خلاف على بطاقات انتخابية مزورة وتمويل أجنبى بدون إذن الدولة، ولذلك فهو يقول لابد أن نناقش هذه القضية وأن توضع فى إطارها الصحيح أو الذى ينبغى أن يكون صحيحا، وهو أن يحاكم سعد الدين إبراهيم على أرضية جرائم التطبيع والتمويل وليس على أرضية الرقابة على الانتخابات البرلمانية من عدمها.

ويطالب الدكتور رفعت بضرورة أن تتم محاكمة شبكة التطبيع الأخرى وكافة رموزها، باعتبار أن الشبكة ما زالت مطلقة اليد وعلى رأسها جمعية القاهرة للسلام ، وتحالف كوبنهاجن المشبوه، فالتطبيع والتمويل يعتبران من اخطر السلوكيات السياسية والأخلاقية الخاطئة.

ويقول انه فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ كانت لجنة الرقابة على الانتخابات التى أسسها سعد الدين إبراهيم تحصل على تمويل من مؤسسات غربية بينها مؤسسات صهيونية. والمعروف أن الدكتور سعد قام بزيارة الكيان الصهيونى قبل وبعد انتخابات ١٩٩٥، وهنا اود لفت نظر الدولة والمثقفين الذين يتصدون لمعالجة هذه القضية إلى العلاقة العرفية بين تطبيع سعد الدين إبراهيم وادعائه تزوير الانتخابات والتمويل الخارجى فهناك ترابط بين هذه الحلقات، بل إن على سالم شريكه فى نفس الاتجاه يزور إسرائيل خلال هذه الأيام تحت دعوى المشاركة فى مؤتمر أدباء الشرق الأوسط.

أما أحمد بهاء شعبان – أحد القيادات الطلابية فى السبعينيات– فيرى أن الضربة التى وجهت إلى مركز ابن خلدون وقيادته تعتبر ضربة ليست فقط لتيار التمويل داخل مؤسسات العمل المدنى وإنما أيضًا لتيارات التطبيع مع العدو الصهيونى نظرًا للدور الوثيق الذى لعبه مركز ابن خلدون فى توثيق عرى الصداقة بين هذا التيار والجهات الصهيونية المناظرة.

ويؤكد أن هذه الجهات والمؤسسات –ولأنها ليست صاحبة قضية – ستعمد إلى الهدوء وإبطاء معدلات الحركة تحسبا للظروف الراهنة وحتى تتضح ملامح الصورة، ولكنه يقول : أعتقد أنه على المدى الأبعد فإن تيارات التطبيع والتمويل فى مصر لن تلجأ إلى إنهاء انشطتها بشكل كامل بالنظر إلى المصالح الكبرى التى تعود عليها من علاقاتها بالعدو الصهيونى وليس أدل على ذلك من أن أحد أبرز رموز التطبيع فى المجال الثقافى وهو على سالم لم تمنعه الضربة التى وجهت لـ «سعد» من أن يسافر إلى دولة العدو الصهيونى فى هذه اللحظات الحرجة.

ويتنبأ بهاء شعبان بأن تلجأ كل هذه التيارات إلى كافة السبل لتحايل على ما وجه إلى مركز ابن خلدون من ضربات بتصوير الدكتور سعد باعتباره شهيدا للحق والديمقراطية ومدافعا عن الحريات فى مصر حتى يمكن لها أن تستفيد أقصى استفادة ممكنة من هذا الحدث الكبير.

ويشير الدكتور عاصم الدسوقى – أستاذ التاريخ الحديث– إلى أن قضية سعد الدين إبراهيم ليست قضية التطبيع بدليل أن على سالم وهو أيضًا احد أهم رموز التطبيع قد سافر إلى إسرائيل.. وأن القضية ما زالت غامضة حتى الآن بالرغم مما أعلن فى محاضر التحقيقات من تزوير بطاقات انتخابية، ونحن نتساءل تزوير بطاقات لصالح من وهل هذا هو موسم الانتخابات؟

وفى اعتقاد د. الدسوقى فإن القضية لن تهز تيار المطبعين حيث ما زالت جماعة كوبنهاجن متربعة فى أعمدتها فى الصحافة المصرية ولم يقترب منهم أحد.

ويؤكد القيادى الناصرى الدكتور عبدالرحمن سعد رئيس جمعية الصداقة المصرية البولندية أن القبض على سعد الدين إبراهيم المعروف بعلاقاته مع إسرائيل سيعتبر بمثابة قوة دفع لتيار مقاومة التطبيع، خاصة أنه كان يتعمد أن يلتقى بالصهاينة ويعتبر ذلك نوعا من الديمقراطية وكان يتعامل معهم بشكل علنى وصريح بل واستفزازى، وهو ما كان يثير غضب التيار العروبى وهو تيار قوى جدا داخل المجتمع المصرى الذى يعتبر إسرائيل الدولة المعتدية على الحقوق العربية وعلى المشروع القومى العربى.

تهانى تركى

في قضية مركز ابن خلدون:

ارتفاع عدد المتهمين إلى ٨ وحبس متهمة جديدة

كتبت خديجة عفيفي:

ارتفع عدد المتهمين في قضية مركز بن خلدون المتهم الأول فيها د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الامريكية ومدير مركز بن خلدون الى ثمانية متهمين. حيث أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بحبس وردة على باهي الموظفة بهيئة دعم الناخبات المصريات ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة وذلك لاتهامها بالاشتراك مع د. سعد في النصب والتحايل على دول اجنبية للحصول على اموال واعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة. يباشر التحقيق هشام بدوي رئيس النيابة واشرف العشماوي واشرف هلال واحمد خيري وكلاء النيابة.

وكانت النيابة قد استمعت امس الى اقوال ٦ موظفين بالهيئة. توجهوا من تلقاء انفسهم للادلاء باقوالهم وهم مجدي نحلمي الصحفي وعضو مجلس الامناء بالهيئة ود. هدى عفيفي وكيل الهيئة والموظفين حمدي البصير وعصمت عبدالمنعم وايزيس محمود مدير الشئون الادارية ووردة على باهي التي تقرر حبسها وامر المستشار هشام بصرف الباقي من سراي النيابة.

اكد هؤلاء أمام جهات التحقيق بأن د. سعد أمين صندوق الهيئة هو المسئول الاول عن هيئة دعم الناخبات المصريات التابع للمركز ونفوا مسئولياتهم عن المخالفات المالية التي كشفتها نيبال عبدالنبي المدير الاداري بالهيئة والتي ابلغت عن وجود ملفات واوراق تدين د. سعد الدين ابراهيم باعتباره مدير المركز وامين الصندوق بالهيئة واشاروا بأن جميع الحسابات الخاصة بالهيئة تدخل في حسابات مركز ابن خلدون.

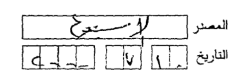
وأكد بعض الشهود أن تظهير الشيكات «لعبة» من افكار د. سعد يأمر بها الموظفين حيث يثبت في ميزانية المركز والهيئة بانها خصصت من اجل المشروعات الوهمية.

وتنتظر نيابة امن الدولة العليا يوم السبت القادم تجديد حبس د. سعد وباقي المتهمين.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



العدد ١٧٨

إضاءة

على راسه ريشة



لعل الدكتور سعد الدين ابراهيم كان يظن أن على راسه ريشة، وارجو ان يقتنع كثيرون الآن ان بعض الظن إثم، فعندما هبت العاصفة تطاير كل الريش من فوق رأس الدكتور وظهرت رءوس من يشبهونه ويتشبهون به عارية بعد أول نفخة واصبح الهم الثقيل الذى يعانيه معسكر التمويل والتطبيع والاحتماء بالمؤسسات الغربية هو الشعور بانعدام الثقة وافتقاد الأمان وضياع الحصانة .. فاذا كانت الريشة قد طارت من فوق رأس كبيرهم الذى علمهم السحر فما هو مصير الصغار الذين لا يحملون الجنسية الأمريكية ولا يتمتعون بنفس المزايا لدى الاتحاد الأوربى ومؤسسات التمويل الغربية؟!

لقد تسرب الشك والخوف والفزع الى قلوبهم وهم يتفرجون على استاذهم ضيفا على سجن طره ولسان حالهم يشكو من تقلب الاحوال الذى يهددهم بالخضوع لقانون «آخر خدمة الغز علقة».

لقد تحول القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم الى مولد للأخبار والتعليقات والتخمينات والمخاوف والتمنيات وتصفية الحسابات والشماتة والشتائم أيضا وكلها ظواهر طبيعية ومتوقعة بحجم ما يمثله الرجل والواقعة .. ومن زاوية حقوقية محضة فاننى بالقطع مع كفالة كافة الحقوق القانونية للدكتور سعد وباقى المتهمين باعتبارهم ابرياء حتى تثبت ادانتهم وأولها حمايتهم من أى تعذيب نفسى أو جسدى وتوفير ضمانات تحقيق قانونى نزيه معهم وعرضهم على قاضيهم الطبيعى اذا اقتضى الأمر .. ورغم الخلاف فى الراى مع الرجل وممارساته وافكاره خاصة فى قضية التطبيع فاننى ضد اى تعسف معه خارج القانون.

وما يهم الوقوف عنده ليس التحقيقات فهى بين يدى السلطة القضائية المختصة ولكننى اتوقف عند الدلالة السياسية والمعنوية للواقعة واثرها على نخبة التمويل والتطبيع خصوصا شعورها بسقوط الريشة من على رأسها.

لقد تعرضت مصر لعملية اختراق واسعة المدى خلال العقود الثلاثة الماضية وفى ظلال الانفتاح الاقتصادى والتطبيع مع العدو الصهيونى والخضوع لبرامج صندوق النقد الدولى توغلت القوى الأجنبية داخل مصر تحميها اتفاقيات رسمية وتدعمها سطوة المال والتجارة والإعلام وتمويل البحوث المشتركة لصالح الاجانب وتمويل جمعيات وهيئات المجتمع المدنى .. وفى حمى هذا الاختراق تعرضت النخبة المصرية لعملية تطويع وافساد منظم على يد الغرب وتحت سمع وبصر الأجهزة وأحيانا تحت رعايتها أو صمتها .. وظهر على السطح صنف من النخبة المصرية يستمد نفوذه من علاقته بأمريكا وأوربا ويتلقى المنح والهبات لينشئ المراكز المتخصصة فى تشريح المجتمع المصرى وتقديم النتائج للجهات المانحة .. وأصبح النموذج الاجتماعى والثقافى والحضارى الغربى هو المرجعية الفكرية لهذه النخبة وتوارت اعتبارات الخصوصية الوطنية المصرية والقومية العربية والحضارة الأسلامية لصالح معايير عالمية الشكل غربية المضمون .. هذا الصنف من النخبة المصرية غربية المرجعية والولاء والتمويل والمصالح استشرى واستفحل واستغنى واستيقن ان على راسه ريشة تحميه لانه مسنود من الغرب القوى ولانه يلعب فى حماية أجهزة السلطة ومباركتها .. وسعد الدين ابراهيم صاحب تنظيرة تجسيد الفجوة بين المثقف والأمير هو نفسه كبير المتمولين من الغرب والمدافع عن التطبيع مع العدو الصهيونى .. وهو رمز لهذا الصنف من النخبة التى تذكرك بصنف من الجبنة تكثر فيه الثقوب والعفن وهو صنف غالى الثمن لكن السادة الذين يزينون به موائدهم لا يتورعون عن التهامه.

ويبدو ان الدكتور سعد حامل الجنسية الامريكية قد تصرف على طريقة الأمريكان الذين نراهم فى السينما يمدون أرجلهم فوق المكتب ويوجهون أحذيتهم الى وجوه الآخرين وهم مطمئنون لان على راسهم ريشة .. لكن مشكلة الدكتور انه مد قدميه فى مصر فسقطت الريشة من على رأسه.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الأسبوع
التاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ١٨٦

تفاصيل العلاقة بين سعد الدين إبراهيم وإسرائيل

أهم المشاريع المشتركة بين الطرفين:

- ترويج شرائط فيديو تم تركيبها عن تعذيب الأسرى الصهاينة
- عقد مؤتمر يدعو للقضاء على الجامعة العربية واستبدالها بمنظمة تشارك فيها إسرائيل
- السعي لإنشاء منظمة بحثية تضم دول الطوق والكيان الصهيوني
- تصميم علم ونشيد وتهجين أفكار الأطفال العرب حتى يتقبلوا إسرائيل

يبدو انهم اخطأوا التقدير كثيرا، أخطأ رجلهم د.سعد الدين ابراهيم فى البداية ثم أخطأ المعاونون وصنايعية المركز وأخيرا أخطأ الانصار داخل وخارج البلاد، والأزمات دائما تكشف الملامح الاصلية للوجوه، تكشف الحقائق المجردة، ولكل ورطته الخاصة به، فى المقدمة المحبوس حاليا د.سعد الدين ابراهيم الذى لا يواجه فقط اتهامات نيابة أمن الدولة العليا ولكن يواجه ايضا اتهامات الرأى العام المصرى والعربى بالخيانة والاشتراك فى مشروعات مشبوهة لتهجين العقل المصرى والعربى وتهيئته لقبول التطبيع مع الصهاينة مقابل حزم الدولارات فى أرصدة سرية وعلنية وتأتى كدعم من الخارج يليه المعاونون فى المركز وخارجه منهم من أدرك خطورة ما يحدث وان الدولة هذه المرة جادة تماما فاسرعوا بمنطق «علىّ وعلى أعدائى» واخرجوا ما فى الجراب وهم يهتفون «مالناش دعوة .. هو السبب» يليهم الانصار فى الداخل والخارج .. ممن تحسسوا رءوسهم واسرعوا لاشعال النار فى البضاعة قبل ان يصيبهم الدور وبعد ان اطمأنوا الى ان الحال تمام والجازة أمان اخرجوا اسلحتهم ومارسوا أعنف واشرس ردود الفعل وصوبوا سهامهم الى الجميع : صحافة وقوى سياسية ورأيا عاما .. إلخ، وحاولوا ان يصنعوا من رجلهم بطلا أو ضحية حتى ان بعضهم طالب بمنحه جائزة نوبل.

بالفعل نحن نشفق على كل هؤلاء .. وللأسف كان د.سعد الدين ابراهيم يتعشم خيرا فى الدولة ويراهن على الفوضى التى دبت فى ارجاء المجتمع، ويؤكد ان الملامح اختلفت والفرص سانحة والسوق مفتوح ووعود الاصدقاء مطمئنة .. لكن للأسف خاب كل هذا وانكشف الرجل ومعه كل من حوله.

يعنينا فى الأمر الآن ان نعيد نشر التفاصيل المخجلة لمارسات استاذ الاجتماع المرموق ونجم نجوم سوق حقوق الانسان والاقليات والتطبيع والبيزنس وخلافه .. تأكيدا لمواقفنا السابقة التى لم تتغير .. واستكمالا لرحلة شاقة بدأناها ونتعشم ان تنتهى بسد بعض الثقوب التى تسربوا منها مثل النمل الى عقولنا؟

تستمر التحقيقات مع سعد الدين وسكرتيرته نادية عبدالنور اللذين أمرت النيابة بحبسهما على ذمة التحقيق، ويتم استدعاء خالد أحمد فياض مدير مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية بالمركز ومحمد ابراهيم عبدالعزيز وطارق حسان المتطرفين التائبين والمفرج عنهما وتامر محمد نبيل وأحمد عطا الموظفين بالمركز ويصدر قرار بحبسهم خمسة عشر يوما على ذمة التحقيق تلاحقهم اتهامات النيابة بالمشاركة فى الاتفاق الجنائى مع المتهم الأول فى تحرير محررات مزورة عبارة عن كشوف وهمية للناخبين باعتبار انه قد تمت توعيتهم بالعملية الانتخابية، وإعداد بطاقات انتخابية مزورة لتقديمها لدول أجنبية مقابل أموال باهظة والاشتراك فى اعداد فيلم سينمائى يسىء الى سمعة مصر فى الخارج.

مفاجآت

أولى المفاجآت فجرها خالد فياض الباحث بالمركز عندما رفض ان يتولى محامو د.سعد الدين الدفاع عنه وطلب المحامى مرتضى منصور الذى سجل فى التحقيق إدانة موكله خالد لتصرفات سعد الدين واتهمه بالخيانة من خلال متاجرته بآلام الشعب المصرى والإساءة لسمعة مصر .. خالد استمر فى مفاجآته وأقر فى تحقيقات النيابة انه ارتاب فى تصرفات مدير المركز بعد ان كان يشاهده باستمرار مع القنصل الاسرائيلى «ناداف كوهين» والملحقة الاسرائيلية «إيليت برام» اللذين يترددان بشكل شبه دائم فى مركز ابن.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الأسبوع

التاريخ

خلدون بدعوة من د سعد الدين .. واضاف فى اعترافاته ان الدكتور والقنصل والملحقة الاسرائيلية كانوا يتبادلون المستندات والأوراق فيما بينهم بشكل دائم وفى سرية تامة .. وهو ما أكده باقى المتهمين فى أقوالهم اضافة الى عملية تزوير البطاقات الانتخابية.

وفى تطور لاحق اتسعت دائرة التحقيقات لتشمل جميع العاملين بالمركز وكذلك المسئولين بهيئة دعم الناخبات المصريات ليرتفع عدد المحبوسين الى ثمانية .. عقب قرار المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بإعادة القبض على اسامة حماد المحامى والموظف بمركز ابن خلدون بعد اخلاء سبيله وقرر ايضا حبسه خمسة عشر يوما بعد ان وجهت اليه تهمة الاشتراك فى جريمة النصب والحصول على مبالغ مالية من جهات اجنبية اضافة الى القبض على الباحثة نيبال عبدالنبى العاملة بهيئة دعم الناخبات المصريات ثم طلب الكاتبة الصحفية أمينة شفيق رئيس هيئة دعم الناخبات التابعة لمركز ابن خلدون للإدلاء بأقوال مهمة قد تساعد فى التحقيقات وهو ما وصفه البعض بانه محاولة من الكاتبة للقفز من السفينة قبل ان تغرق والخروج من مأزق تورطها فى القيام بأعمال يعاقب عليها القانون من تلقى أموال من جهات أجنبية دون تصريح .. وكذلك تزوير البطاقات الانتخابية.

تستمر التطورات بسرعة بالغة بعد قرار محكمة استئناف القاهرة بناء على طلب النائب العام الكشف عن حسابات ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات والمتهمين فى البنوك العاملة مع تحديد المبالغ المحولة لهم من الخارج وارقام الشيكات واسماء الهيئات الأجنبية التى ارسلتها وغرض ارسالها وتحديد المبالغ المحولة التى تم صرفها منذ بداية عام ٩٧.

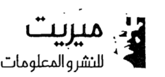
فى نفس الوقت أعلن الفنان أحمد صيام انه تعرض للخداع كى يقبل بالتمثيل فى الفيلم المزمع تصويره «ادخل شريك وشارك» عندما أوهموه ان المنتج هو اتحاد الاذاعة والتلفزيون .. كما تبرأت الفنانة صفية العمرى والفنان حسين فهمى من أى علاقة تربطهما بالمركز أو الفيلم المزمع تصويره، كذلك عبر الفنان محمد نوح عضو مجلس أمناء المركز عن أسفه لعملية الخداع التى تعرض لها حتى يضع موسيقى الفيلم

مناحة

وفى المؤتمر الذى عقد بجمعية النداء الجديد التى يرأسها د.سعيد النجار اقام الانصار مناحة كبيرة بعد التطورات الاخيرة للقضية وأعلنوا بالطبع رفضهم للقبض على د.سعد الدين والتحقيق معه معتبرين ان الحكومة تمارس سياسة اضطهاد وتزييف .. أما رجل التطبيع على سالم فقد أعلن اصراره على استكمال مشروع الفيلم السينمائى «ادخل شريك وشارك» وبحركة مسرحية الغى نص سيناريو الفيلم بالاضافة لما نشر فى وسائل الإعلام الأجنبية وخاصة الاسرائيلية التى ادانت ما حدث والطريف ان على سالم سافر الخميس الماضى للكيان الصهيونى فى رحلة تستغرق اسبوعا حيث يعقد ورش عمل وندوات فى جامعة تل أبيب.

اما اكثر المفاجآت أهمية فقد تفجرت داخل التحقيقات بعد اعتراف عدد من المتهمين بشروع د.سعد الدين فى استخدام المركز وبناء على طلب ناداف كوهين وايليت برام لمناقشة ما وصفوه بقضية تعذيب الاسرى الاسرائيليين على ايدى الجنود المصريين (......) والتجهيز لحملة دعائية تروج من خلال اشرطة فيديو تم اعدادها فى تل أبيب بمعرفة محترفين صهاينة عن طريق التركيب الالكترونى.

يهمنا فى هذا الصدد ان علاقات ابن خلدون باسرائيل استمرت وظلت غاية فى المتانة كما أكدنا منذ العدد الأول لـ«الأسبوع» عندما كشفنا عن علاقة سعد الدين ومركز ابن خلدون بمدير المركز الاكاديمى الاسرائيلى يوسى أميتاى عن طريق المراسلات والمقابلات السرية المستمرة بينهما والتى ادعى د.سعد الدين انها تجرى فى اطار البحث عن أرضية مشتركة بين الدول المتنازعة فى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

الشرق الأوسط (") والتمهيد لعمليات التطبيع والتعاون المشترك بين شعوب المنطقة.

مصادرنا تؤكد ان العلاقات بين ابن خلدون والكيان الصهيوني أكبر وأعمق حيث استمرت زيارات ناداف كوهين القنصل ومس ايليت الملحقة الصهيونية للمركز طوال الشهور الماضية في اطار تنفيذ مهام خاصة فاللقاءات الاربعة التي

جرت في شهر يناير الماضي مثلا كان الهدف منها إعداد تقرير تحليلي دقيق لجميع الجوانب السيكولوچية والمعلوماتية والنفسية لمناظرة د.سعد الدين والعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية والتي اذيعت على قناة الجزيرة منذ أشهر واللقاءات كانت تتم داخل مكتبة المركز في أثناء الاستماع للشريط وتحديد عناصر التقارير التي ستعد بينما تمت لقاءات أخرى بين ناداف كوهين وايليت وسعد الدين داخل مكتب الأخير بالمركز؛ المصادر أكدت أن بعض هذه اللقاءات كان الهدف منها هو وضع استراتيجية ما أسموه «ورقة مفاوضات القدس» التي سبق أن كشفنا تفاصيلها وكشفنا دور القنصل والملحقة الصهيونية في وضع الورقة التي تم الترويج لها وخداع عدد من دعاة التطبيع أنفسهم للتوقيع على الورقة تحت زعم أن شخصيات من السلطة الفلسطينية هي التي اقترحت اعداد الورقة وكان من بين الموقعين عليها ديفيد كيمحي رئيس المخابرات الاسرائيلية السابق ومناحم كلاين احد أبرز رجال الموساد الاسرائيلي وبالفعل نجح سعد الدين في استقطاب عدد من دعاة التطبيع وقعوا دون أن يعرفوا! حقيقة الورقة.

وتم الاتفاق على لقاءات أخرى جرت داخل المكتب بشكل دوري وبناء على مكاتبات سرية وفاكسات مستمرة بين سعد الدين وهيئات صهيونية للترويج بفكرة مؤتمر لما سمي بـ«الوحدة الأوسطية»، وإمعانا في التضليل كانت المراسلات القادمة للدكتور سعد تحمل اسم مكتب «رجاء شحادة للمحاماة».

المؤتمر كان مقترحا لعقده هذه الفترة، ويهدف إلى وضع استراتيجية موحدة لجميع دول الشرق الأوسط على المستوى الاقتصادي ومرورا بالتشريعات العلمية والتعليمية والقانونية وتضمنت ايضا برنامج «التنسيق بين الجامعات في دول الشرق الأوسط» بما فيها الكيان الصهيوني للتعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية لتتفق مع قيم وممارسات المجتمع المدني وكذلك توحيد السياسات الاقتصادية والتعاون من أجل تحقيق نهضة اقتصادية في الدول العربية اعتمادا على التقدم التكنولوجي في الكيان الصهيوني إلى جانب الاستفادة بأموال الدول الغنية في المنطقة وكذلك الموارد البشرية العربية والثروات الطبيعية، والتنسيق بين الدول لتثبيت قواعد السلام والأمن الاقليمي وتشكيل وحدة اقليمية تشبه «محكمة العدل الدولية» تختص بانهاء مشاكل الشرق الأوسط وتكون بديلا عن الجامعة العربية لتشمل كل دول المنطقة اعتمادا على قوة عسكرية، تكون مهمتها فض المنازعات وتنفيذ قرارات «الوحدة المتوسطية» هذا إلى جانب توحيد مناهج التربية والتعليم على أساس انساني!! وتدريس التاريخ بما يؤكد قيم المجتمع المدني والسلام وعدم غرس كراهية الآخر أو التمادي في قيم الحرب والكراهية فيما يخص الصراع العربي - الصهيوني عن طريق نشر الثقافة الانسانية الصرفة باقامة مؤسسة تنشر قيم السلام من خلال كتب ودوريات وأفلام على أن تتم صياغة ميثاق يلزم جميع الحكومات بأن تبث في وسائلها الإعلامية ما هو كفيل بنزع الكراهية بين شعوب الوحدة الأوسطية، وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات وتوحيد التنظيمات الشبابية في دول المنطقة باقامة مباريات وتكوين فرق رياضية موحدة على أن يكون لتلك التنظيمات علم يرفع فوق المنظمات ونشيد يتضمن عبارات انسانية تدعو للسلام اضافة إلى تكوين طلائع من الأطفال تتم

تربيتهم وتشجيعهم على المشاركة في زيارات متبادلة بين دول المنطقة، أيضا مساعدة الشعوب التى تنتمى للمنطقة على مساءلة أى حاكم يخرج عن الشرعية

ويمارس مع شعبه سلوكا دكتاتوريا وتقديمه لمحاكمة شعبية.

كانوا يعتزمون عقد المؤتمر فى شرم الشيخ وفى اطار التجهيز للمؤتمر تلقى د. سعد الدين مكاتبات هيئات صهيونية على نفس اسم المحامى السابق بالاضافة لمحام آخر يدعى «فتحى كلفان» بل إن د. سعد الدين اختار عددا من الاسماء للمشاركة فى فعاليات المؤتمر الذى يسعى فى الاساس إلى دمج الكيان الصهيونى فى المنطقة، وكانت الأسماء كالتالى: د. أحمد الربعى أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت - د. أحمد عثمان، تونس - اميل جبار، كاتبة من الجزائر - انطوان مسرة، لبنان - خلدون النقيب، الكويت - سعيد زيدانى، فلسطين - سعيد النجار، مصر - شبلى ملاط، لبنان - طاهر لبيب، تونس - ميلاد حنا، مصر - د. موزة غباس، الامارات - د. نوال السعداوى، مصر - ليزا نزل، فلسطين.

بينما يتولى الجانب الآخر. تحديد أسماء الصهاينة المدعوين للمشاركة فى وضع استراتيجية التوحيد الأوسطى، وفى مرحلة سابقة ظهر فى

الصورة المعهد القومى الديمقراطى الأمريكى (NID) بمكاتبات أخرى أعلن فيها رغبته فى التنسيق للمؤتمر(!!) على أن يتم تكوين لجان للاتصال والمتابعة والاعداد فى مدة لا تزيد على ٥ أشهر بحيث ينتهى بحث عمليات التمويل والدعوات واختيار المكان والمنهج والبرنامج والمناقشات.. الخ. والمفاجأة أن المعهد تعهد بتمويل المؤتمر وتجهيزه بالكامل.

لكن الهجوم الذى تعرض له المركز ومشاريعه وندواته فى تلك الفترة حالت دون عقد المؤتمر حيث تم الاتفاق على تأجيل الفكرة حتى تهدأ الأمور فى مصر واكتفوا بعدة لقاءات داخل المركز بين سعد وناداف وايليت انتهت بالاتفاق على تدبير عدة زيارات لمجموعة من الطلبة الصهاينة بجامعة تل أبيب إلى المركز والتحاور مع د. سعد الدين، وهو ما حدث بالفعل وجرى اللقاء الأول فى سرية تامة منذ أشهر وقضى الطلبة الصهاينة يوما كاملا مع د. سعد وبحضور ناداف وايليت رغم أن هذا اليوم كان اجازة المركز الأسبوعية وبعد أن اعترض عدد من باحثى المركز

على تلك اللقاءات السرية توقف الأمر حتى اشعار آخر.

أسرى صهاينة

المفجع أن الدكتور والقنصل والملحقة الصهيونية اجتمعوا من جديد ليبحثوا عن صيغة يدافع بها د. سعد الدين عن الأسرى الصهاينة الذين تم تعذيبهم - على حد زعمهم - خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ على أيدى المصريين، ناداف أحضر معه شرائط فيديو تصور بشاعة التعذيب الذى تعرض له الأسرى الصهاينة، وفى تطور لاحق وبعد أن اقتنع الدكتور بالحكاية عرض الأشرطة على عدد من باحثى المركز المقربين منه للتحاور حول الموضوع وانتهى الأمر بمعركة كلامية ساخنة نتيجة عدم اقتناعهم بالأشرطة التى ظهر أنها مركبة وليست حقيقية، والمثير كما تؤكد المصادر أن الدكتور اتفق مع اصدقائه على التحضير لندوة لاحقة تناقش الأمر، ونظرا لتعثر عدة مشاريع بين سعد والصهاينة مؤخرا جاء طرح فكرة المنظمة العربية للدراسات والاتصال التى تم تأسيسها لتمضى فى نفس الاطار البحثى الذى يضمن للصهاينة الاندماج والاطلاع.

الأنصار يردون

وفى تحرك مكشوف ومتوقع شن الاصدقاء فى تل ابيب وفى أمريكا ومصر هجوما شرسا على اجهزة الاعلام المصرية وخاصة الصحف وأدانوا الحكومة المصرية واتهموها بالجمود والتعصب والدكتاتورية.. الخ، فهاهو موريس صادق صاحب مركز دوران شبرا يصفه بالبطل المصرى الشجاع ويطالب بمنحه جائزة نوبل، وها هو مركز النديم يخرج عن صمته منذ فترة طويلة ويكيل السباب للصحف التى لم تحترم القراء ومارست فوضى التأليف فى كتابة سيناريوهات التشهير بالمواطنين(!!) وأكد المركز فى رسالته إلى الصحافة المصرية أن الصحفيين المصريين المحبوسين بتهمة قضايا رأى «يستاهلوا» الحبس واستغربوا لأن البعض الآخر مازال خارج الحبس وطبعا نالت جريدة «الأسبوع» فاصلا من هذا الهجوم الذى نعذرهم عليه(!!) هاجمتنا وهاجمت الصحف المصرية ايضا بيانات أخرى صدرت عن البرنامج العربى لنشطاء حقوق الانسان وكذلك استنكرت الهيئة القبطية الأمريكية القبض والتحقيق الجنائى مع سعد الدين ورجاله بالمركز وأدانت النظام المصرى وتوسلت للشعب القبطى أن يقف بجوار الرجل العظيم واعتبرت أن القبض على سعد هو ضربة وجهها النظام «النازى»(!!) المصرى للشعب القبطى.

والصحف الصهيونية أدلت بدلوها ووصفت القبض على سعد ورجاله بالاعتقال وقالت إن السبب هو قيام سعد الدين بنشر المعلومات وهذا ليس بالأمر البسيط فى مصر(!!) (لاحظ تركيزهم على حكاية المعلومات) وقالت صحيفة هاآرتس إن سعد تلقى فى الأشهر الثلاثة الماضية تهديدات تليفونية بالقتل صيغت بعبارات دينية لأن سعد يدافع عن المسيحيين فى مصر، ولم تنس الصحيفة أن تشير إلى قيام السفير الأمريكى ببحث الأمر مع د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وأكدت أن «اعتقال» سعد كان عملية مخططة جيدا لاغلاق فمه قبل الانتخابات القادمة(!!)

تقرير: زهير العربى

العدد ١٧٨

حوار ساخن بين عمرو موسى والسفير الأمريكى حول القضية

لماذا رفضت مصر الضغوط الأمريكية والغربية للإفراج عن مدير مركز ابن خلدون

ذكرت مصادر سياسية مطلعة لـ «الأسبوع» ان وزارة الخارجية الأمريكية طلبت - وبناء على تقارير من سفارتها بالقاهرة - الافراج عن سعد الدين إبراهيم المسجون حاليا بتهمة النصب والتزوير والرشوة الدولية، وزعمت الخارجية الأمريكية ان اعتقاله يسيء إلى سمعة مصر فى المحافل الدولية، وأن الأموال التى كان يتلقاها تهدف إلى إجراء أبحاث ودراسات علمية ولا علاقة لها بأية أنشطة تجسسية.

وكان السفير الأمريكى القاهرة دانيال كيرتزر قد التقى فى الايام الماضية مع عمرو موسى وزير الخارجية ومع العديد من المسئولين المصريين، حيث طالب بالافراج عن مدير مركز ابن خلدون، زاعما ان اعتقاله تم فى اطار قضايا تمس حرية الرأى والتعبير ، وأن الاستمرار فى اعتقاله سوف يثير العديد من الدوائر الامريكية ومن بينها الكونجرس، مشيرا إلى أن تدخله يأتى لكون سعد الدين إبراهيم مواطنا «أمريكيا».

وفى هذا الإطار بدأت بعض العناصر الأمريكية فى ارسال منشورات إلى الكونجرس والخارجية الأمريكية، حيث ادعت تلك المنشورات أن عملية القبض على سعد الدين إبراهيم تمت بسبب قيامه بأعمال لتوعية المواطنين بالانتخابات المقبلة، وأن دعوته تستهدف وضع الضمانات اللازمة لعدم تزوير الانتخابات المقبلة.

إلى ذلك اشارت التحقيقات إلى أن تهمة جديدة قد تضاف إلى جملة الاتهامات الموجهة إلى مدير مركز ابن خلدون وهى تهمة «الاحتيال» حيث كشفت التحقيقات أنه كان يقدم معلومات كاذبة ولا علاقة لها بالبحث العلمى أو أصوله إلى العديد من الجهات الدولية، وأن الهدف الرئيسى من وراء ذلك هو التربح والحصول على أموال من جهات أجنبية، وأن هذه التهمة تحديدا هى التى أدت لتأخير القبض عليه، حيث حرصت الأجهزة الأمنية على التأكد من جميع الأدلة الحقيقية حول الأموال الأجنبية التى يتلقاها والجهات المانحة لها وهدفها واستخداماتها المتعددة، بالإضافة إلى الأنشطة الآثمة التى كان يقوم بها مركز ابن خلدون فى الترويج لأفكار تهدد الأمن القومى فى الصميم.

وتشير المعلومات إلى أن عمليات المراقبة لنشاطات سعد الدين إبراهيم استمرت لمدة ٤ سنوات كاملة، حيث استهدفت رصد الأموال الخارجية التى كان يتلقاها المركز، وتحديدا منذ أن نظم مؤتمرا للأقليات فى قبرص بعدما رفضت السلطات الأمنية تنظيمه داخل البلاد.

وأكدت المصادر أن جميع التدخلات الأمريكية لإطلاق سراح سعد الدين إبراهيم قوبلت بالرفض، حيث اعتبرت السلطات المصرية أن تلك القضية هى من صميم الشئون الداخلية المصرية، وأن السلطات المصرية تعد فقط بإطلاع المسئولين الأمريكيين على نتائج التحقيقات مع مدير مركز ابن خلدون لكونه يحمل الجنسية الأمريكية.

إلى ذلك أشارت المعلومات إلى أن «باربرا» زوجة سعد الدين إبراهيم كانت أحد المولين الرئيسيين لمشروعاته، حيث استغلت جنسيتها الأمريكية فى الحصول على دعم قوى له فى مشروع بحثى بحوالى مليونى جنيه ، وأن باربرا تعد المسئول الرئيسى عن تمويل مؤتمر الأقليات الذى عُقد فى قبرص عام ١٩٩٤، وأن سعد الدين إبراهيم كان يستغل باربرا فى الترويج لأبحاثه

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٧ / ٦ / ٢٠٠٠
العدد ١٨٧

وأفكاره العلمية داخل الأوساط ومراكز البحوث الأمريكية.

وأفادت مصادر مقربة من التحقيقات التى تجريها نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار «هشام سرايا» المحامى العام للنيابة بأن سعد الدين إبراهيم حاول خلال التحقيقات نفى الاتهامات الموجهة إليه، وألقى بالمسئولية على الباحثين العاملين معه فى المركز مدعيا أنهم السبب الرئيسى فى التجاوزات المالية.

ووفق المعلومات فإن الدائرة الأكثر شمولاً من الاتهامات الموجهة لسعد الدين إبراهيم هى تلك التى تعلقت باتفاقه مع مؤسسة كارتر والمعهد القومى الأمريكى للديمقراطية والذى كان يهدف إلى الرقابة الأمريكية على الانتخابات البرلمانية المصرية المقبلة، حيث وضح من هذا المشروع أن السفير الأمريكى، وبالتعاون مع القنصل الإسرائيلى ومسئولى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة كانت لديهم بعض التوجهات والتعليمات من بلديهما بأن يعملا منذ الآن على دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، وأثر الانتخابات القادمة على هذه الأوضاع، وما إذا كان يمكن لمصر أن تدخل فى مرحلة جديدة من التغيير السياسى، إلا أن هذا الهدف تحوّل بعد ذلك - كما تقول المصادر- إلى السعى للإساءة لمصر وسمعتها فى المحافل الدولية، حيث رأت الجهات الأمريكية أن تحقيق ذلك الهدف يرتبط مباشرة بضمان وجود إشراف أمريكى على الانتخابات المقبلة.

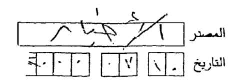
وفى ضوء ذلك رسمت الدوائر الأمريكية سيناريو محددًا يقضى باتفاق سعد الدين إبراهيم مع مؤسسة «كارتر» حول برنامج بحثى عن الانتخابات المقبلة، إلا ان البرنامج فى حقيقته يقوم على أن ترسل مؤسسة «كارتر» باحثيها وخبرائها وأكاديمييها إلى مصر إبان إجراء الانتخابات، وأن تراقب بنفسها نتائجها من خلال عملية التحضير للمشروع الذى يقوم به سعد الدين إبراهيم.

وتفيد المصادر بأن مدير مركز ابن خلدون وسع من نطاق هذا المشروع عندما نجح فى إقناع الأمريكان بأن مؤسسة كارتر لن تتمكن وحدها من القيام بهذا العمل، وطالب بمشاركة المعهد القومى الأمريكى للديمقراطية، وفى ذات الوقت أراد أن يحظى بدعم دولى آخر فقرر إشراك الاتحاد الأوربى، وكان فى طريقه للاتفاق مع مراكز كندية للغرض ذاته.

وتؤكد المصادر أن المشروع كان يقضى بأن تراقب الانتخابات مؤسستان أمريكيتان وثلاث مؤسسات من الاتحاد الأوربى وغير ذلك من الجهات الدولية.

محمود بكرى

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



فى قضية مركز ابن خلدون:

ارتفاع عدد المتهمين إلى ٨ وحبس متهمة جديدة

كتبت خديجة عفيفى:

ارتفع عدد المتهمين فى قضية مركز بن خلدون المتهم الأول فيها د سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ومدير مركز بن خلدون الى ثمانية متهمين. حيث أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بحبس وردة على باهى الموظفة بهيئة دعم الناخبات المصريات ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة وذلك لاتهامها بالاشتراك مع د. سعد فى النصب والتحايل على دول اجنبية للحصول على اموال واعداد كشوف وبطاقات انتخابية مزورة. يباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال واحمد خيرى وكلاء النيابة.

وكانت النيابة قد استمعت أمس الى اقوال ٦ موظفين بالهيئة. من تلقاء انفسهم للادلاء باقوالهم وهم مجدى حلمى الصحفى أمين الامناء بالهيئة ود. هدى عفيفى وكيل الهيئة والموظفين حمدى البصير وعصمت عبدالمنعم وايزيس محمود مدير الشئون الادارية ووردة على باهى التى تقرر حبسها وامر المستشار هشام بصرف الباقى من سراى النيابة.

اكد هؤلاء امام جهات التحقيق بأن د. سعد أمين صندوق الهيئة هو المسئول الاول عن هيئة دعم الناخبات المصريات التابع للمركز ونفوا مسئولياتهم عن المخالفات المالية التى كشفتها نيبال عبدالنبى المدير الادارى بالهيئة والتى ابلغت عن وجود ملفات واوراق تدين د. سعد الدين ابراهيم باعتباره مدير المركز وامين الصندوق بالهيئة واشاروا بأن جميع الحسابات الخاصة بالهيئة تدخل فى حسابات مركز ابن خلدون.

واكد بعض الشهود ان تظهير الشيكات «لعبة» من افكار د. سعد يأمر بها الموظفين حيث يثبت فى ميزانية للمركز والهيئة بانها خصصت من اجل المشروعات الوهمية.

وتنظر نيابة امن الدولة العليا يوم السبت القادم تجديد حبس د. سعد وباقى المتهمين.

بعد القبض على د. سعد الدين إبراهيم.. القضية أصبحت حديث الموسم

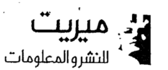
التمويل الأجنبى بين أنصار يقولون إن رفضه إعدام للمجتمع المدنى وخصوم يرونه بوابة للتطبيع والتركيع

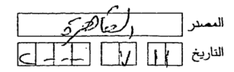
■ المؤيدون	■ المعارضون
المؤسسات الرسمية لا تقترب من المناطق الجادة والمؤسسات الممولة أجنبياً قدمت أبحاثاً حقيقية ■ البحث العلمى آخر أولويات الدولة ميزانيته تافهة ولا يستوعب الباحثين المستقلين ■ المراكز الممولة بها الصالح والطالح.. ويجب عدم التعميم	التمويل الأجنبى يجعل المنظمات تتوجه للخارج لا للجماهير ■ التمويل الأجنبى دمر العمل التطوعى وحول المنظمات لمنظات نخبوية ■ التمويل أصبح هدفاً فى حد ذاته وتحول إلى رشوة للنخبة السياسية

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر القاهرة
التاريخ

ربما تكون أزمة مركز ابن خلدون فى القضية رقم ١١١٣٤ حصر أمن دولة عليا لسنة ٢٠٠٠..
مجرد مناسبة حركت حواراً واسعاً فى الداخل والخارج - قد يساعد على الفهم.
ولكن يصعب على المرء حتى الآن أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الزوبعة - الأزمة
التى لا يقتصر غبارها على مركز ابن خلدون أو صاحبه الدكتور سعد
الدين إبراهيم. خيوط بيضاء أو سوداء متعددة: مراكز البحوث أو مراكز حقوق الإنسان..
ما هى الملابسات التاريخية لقيامها، وما هى المشروعية الاجتماعية التى تستند
إليها، ما هى طبيعة الأنشطة التى تقوم بها، وما موقعها على أجندة العمل أو الهم الوطنى.. ثم
ما هى طبيعة الدعم المالى الذى يمنحها الحياة والحركة.. هذه هى
خيوط الأزمة التى ما إن تبدو وكأنها نامت أو حتى هدأت، حتى تتفجر - كما نرى - من جديد...
«القاهرة» تلتقط الان هذا الخيط الأخير «التمويل»، تحاول أن تمسك
به من بدايه فى محاولة لأن نلقى عليه - وبالتالى على هذه المراكز - أقصى ما يمكن من الضوء.

خالد عبد الرسول





فمع تغيير خريطة الجمعيات الأهلية في العقد الأخير، وتغلب تسمية المجتمع المدني، دخلت كيانات جديدة باسم مراكز يعمل بعضها في مجال حقوق الإنسان وأخرى تعمل على رفع الوعي القانوني للناس وثالثة تعمل في التسليف ورابعة تنشط في مجال بناء الديمقراطية ومراقبة الانتخابات وتنشر التقارير السياسية الدقيقة عنها وخامساً تنشط في مجال العمال، تراقب انتخاباتهم ونقاباتهم وقوانينهم، وأخرى ترفع شعار الدفاع عن الأقباط وتدافع عن الوحدة وحماية حقوق الأقليات فضلاً عن مراكز تتفرغ لشئون المرأة ومراكز للفن، «فيديو آرت» وأخرى للسينمائيات وورش مسرحية.. وكثيراً ما يجمع المركز الواحد بين أكثر من نشاط واحد، غير أن السمة الغالبة والمشتركة تقريباً - في كل هذه المراكز - هي اشتغالها جميعاً بقضية البحث والمسوح الاجتماعية.

واجهت هذه المراكز طوال العقد الماضي أيضاً اتهامات مدوية - وبشكل شبه موسمي - لعل أشهرها هو ما يرد على لسان أجهزة الأمن المصري، وهو ما يبدأ بتهمة مخالفة القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وينتهي في اللحظات العصيبة والمدوية بالاتهام بتلقي تمويل أجنبي، والاتصال بالخارج وتقديم تقارير عن الواقع المصري تسيء إلى سمعة البلاد، وتزعزع الاستقرار.

مظاهر الأزمة كما تتبدى في الواقع يعرض بعض جوانبها عدد من المسئولين والعاملين بهذه المراكز.

د. عماد صيام - أحد الباحثين النشطين في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان - يقول: إن الجهات الوحيدة في مصر التي صدرت عنها أبحاث حقيقية وجادة هي هذه المؤسسات البحثية المستقلة التي تتلقى تمويلاً، فالمؤسسات البحثية الرسمية تعاني من مشكلات عديدة، فهي مثلاً لا تقترب من الموضوعات التي تدخل في نطاق الثالوث المحرم: الدين والجنس والسياسة، وكثيراً ما ترفض رسائل جامعية - مثلاً - في هذه المواضيع، هذا بالإضافة إلى أن البحث العلمي يأتي في آخر أولويات الدولة، والميزانية المخصصة لها تافهة جداً، ولذلك فإن هيكل المؤسسات البحثية الرسمية لا يستوعب الباحثين المستقلين، بل حتى يلفظ باحثيه ويضيق عليهم الخناق. ومن ثم كانت ظاهرة انتشار المراكز البحثية المستقلة، والدور الذي تلعبه.

■ هل يعني هذا أن التمويل الخارجي لا مفر منه؟

- أي بحث يجب أن يخصص له تمويل، لأن كل بحث له تكاليف ضرورية، ومع رفض وعجز الدولة عن مد يد العون أو تقديم تسهيلات لهذه المراكز، ولضعف المجتمع المدني في مصر عن أن يمول أي نشاط بحثي لعدم قناعته بأهمية البحث العلمي. فإن هذه المراكز تلجأ إلى التمويل الأجنبي.

- في رأيي أن القضية الأساسية ليست مصدر التمويل، ولكن كيف يوظف التمويل، عناوين البحوث أو القضايا التي يعمل فيها. كما أنه لا يمكن فرض نوعية من الأبحاث على أحد، ونحن لا نتطرق لموضوع إلا إذا كانت له أهمية، وعلى الرغم من ذلك فإن أحداً لم يطرح أخذ تمويل من إسرائيل أو جهات استخباراتية أجنبية. أما عن الأبحاث التي يقال إنها تضر بالأمن القومي، فإن هذه الأبحاث تقوم بها جهات حكومية أيضاً، وتنشر في النهاية. وعلى كل حال فإن الرد على هذه الأبحاث يجب أن يكون بأبحاث أخرى. وليس بالتخوين والتخويف أو بدعوى أن هناك قضايا غير مصرح بالخوض فيها. كما يجب عند محاكمة أي بحث ألا نلجأ لصيغ غير علمية تعميمية، وإنما مناقشتها بشكل علمي موضوعي. وبالمناسبة فإن التمويل لا يقتصر على المراكز البحثية المستقلة فقط وإنما يشمل المؤسسات البحثية الحكومية أيضاً والأحزاب السياسية وغيرها.

حجاج نايل - مدير البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان - يرد على ما يتردد عن المراكز البحثية الممولة من اتهامات بعدم الشفافية وافساد الباحثين وتقديم تقارير لجهات أجنبية وغير ذلك من الاتهامات فيقول:

المراكز ككل شيء فيها الصالح والطالح، هناك مراكز بحثية جادة وتستفيد فعلاً من التمويل الذي يقدم لها وتقدم دراسات هامة ومفيدة. ولكن أنا ضد التعميم على إطلاقه ليس في موضوع المراكز البحثية فقط. فإذا كان مركز من المراكز قد اقترف شيئا فلا يجب أن تصبح كل المراكز خائنة وعميلة وممولة وفاسدة. فمطلوب وقفة ودراسة لكل حالة على حدة، والتوقف عن التعميمات والاتهامات. والفاسد يقال عنه ذلك، ويقدم لمحاكمة عادلة.

■ في تقديرك ما مدى استفادة جهات أجنبية من أبحاث هذه المراكز؟

- هذا الكلام أصبح - الآن - ضرباً من العبث، في ظل عصر المعلومات، والضغط على زرار على الانترنت لتحصل على ما تريده من معلومات. فالمعلومات أصبحت الآن متاحة خارج الحدود، ومن حقك أن تعرف أي معلومة في أي وقت، وبلد لا تتاح فيه حرية المعلومات معناه أنها لن تتقدم.

■ يقال إن المعلومات لا تجمع نفسها بنفسها إذ يجب أن يقوم شخص بجمعها من الواقع وادخالها للكمبيوتر والانترنت؟

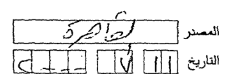
- أنا معك في أن هناك معلومات قد تضر بالأمن القومي، ولكن علينا أن نتكلم في معايير وضمانات هذا الشرط. ولكن لا يمكن أن نقول إن بحثا عن المشاركة السياسية أو كلام عن تعذيب في أقسام الشرطة، سوف تستفيد منه جهات أجنبية، وسيضر بالأمن القومي، فهذا منطق قديم في التفكير.

ويضيف حجاج نايل: نحن مع تمويل غير مشروط، ولا يمس استقلاليتنا، ولا يفرض علينا موضوعا أو موقفا معينا. وهذا لا ضرر منه خاصة أننا لا نملك بدائل محلية. والمجتمع غير مهتم بهذه القضايا. بصراحة الاستغناء عن التمويل الأجنبي أمر صعب، فذلك معناه أن كل الناس التي تعمل في أشياء كثيرة على رأسها الجمعيات الأهلية ستغلق أبوابها.

نقلنا هذا الكلام للدكتور «محمد السيد سعيد» - نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - وسألناه عن ضرورة سعي المراكز البحثية المستقلة بشكل عام والمراكز الحكومية - مركز الأهرام تحديداً - وراء التمويل الأجنبي؟ فكان من رأيه أن المشكلة لا تتعلق فقط بالمراكز المستقلة، وأن السؤال يجب أن يطرح على الدولة المصرية كلها وبالتحديد بالنسبة للبحث العلمي أو المعرفي والاجتماعي أو أنشطة حقوق الإنسان، أو الأنشطة غير الربحية بشكل عام، فهي بكل تأكيد لا تستطيع البقاء بدون تمويل. والسؤال إذن: تمويل داخلي أم أجنبي؟. التمويل الداخلي قضى عليه قضاء مبرما من فترة طويلة. كان



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



عندنا مؤسسة أوقاف، وكان المفروض أنها لو تطورت وازدهرت بصورة طبيعية مثل ما حدث في الغرب، أن تنتهي بتكوين هيكل عام في المجتمع «مؤسسة» تقوم على تمويل الأنشطة غير الربحية، وفي هذه الحالة فإن هذا الهيكل المحلي، المفروض أن يكفي معظم الأنشطة غير الربحية، لتمويل الفنون والآداب وتشجيع الثقافة، ولتمويل العمل الخيري، والتنموي والنشاط البحثي سواء في العلوم الطبيعية أو البحوث الاجتماعية، ونحن لا نملك مثل هذه المؤسسة، فالطبقة الجديدة «الراسمالية الكبيرة» ليس لديها نزعات تبرعية وليس لديها نزعة لتأسيس مؤسسات مماثلة لروكفلر وفورد وغيرها. ولا الهيئات النقابية المصرية لها صناديق لرعاية الأنشطة غير الربحية خارج نطاق عضويتها، بالإضافة إلى أن القوانين الحكومية والأوامر العسكرية تمنع تلقي التبرعات.

فالسؤال: إما يوجد مجتمع مدني منظم أو لا يوجد، وأي مجتمع مدني منظم «منظمات غير حكومية سواء حديثة أو تقليدية» لابد أن يقوم في النهاية «بل ومستحيل نشاته» إلا على قاعدة من الدعم والتمويل الأجنبي إذن فالسؤال ليس هو أن نتلقى تمويلا اجنبيا أو لا نتلقى. فليس هناك بديل إذا اردنا تأسيس مجتمع مدني. فيجب أن نتلقى تمويلا أجنبيا في الأطر المرعية. أما السؤال الذي يجب أن يناقش فهو وفقاً لأي معايير او اطر يتم تلقي هذا التمويل، وبالتالي يصبح هذا سؤالا مجديا.

■ وما الشروط التي تقترحها؟

- هناك شروط مرعية عالمياً، منها أولاً: أن هذه الأنشطة التي تتلقى منحا أجنبية يجب أن تكون لا ربحية و لا تجارية وبقدر الإمكان أن تتوافر قاعدة المحاسبية المالية في علاقة الممول بالجهة التي تتلقى التمويل. فلابد أن تتوافر لكافة المؤسسات التي تحصل على تمويل الية محاسبية حديدية صارمة تتبعها تقارير من مراقب حسابات معتمد. بالإضافة طبعا إلى المحاسبية المجتمعية أو المدنية والتي قد تمتد إلى محاسبية مالية أو رقابة مالية لاحقة، أما المهم فهو مبدأ اللاشروط أي ألا يفرض الممول شرطاً على الجهة التي تتلقى التمويل أو رؤية أو أجندة. فلا يقبل أي تدخل من جانب الجهة الممولة - بالنسبة للبحث العلمي - لا في شروط البحث أو نتائجه أو منهاجياته وأهدافه. فلا يحق للجهة الممولة سوى الحصول على نسخة من البحث مثل أي جهة أخرى. والجانب الهام هو قاعدة الشفافية، بمعنى أن كل ما ينجز على المستوى العلمي أو مستوى المشروعات الاجتماعية أو التنموية يكون قابلا للإدراك و الفهم ويكون هناك معلومات كاملة عنه، قابلة للنشر، فلا يجوز عالمياً إجراء بحوث سرية مثلاً. وهذه القواعد متقدمة جداً في الخارج ومضبوطة لأن لها تجربة طويلة في مجتمع ديمقراطي.

ولكن د. أحمد عبدالله - مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية - يطرح رؤية مغايرة بعض الشيء في مسألة التمويل.. وهو يرى أن من الممكن تعبئة قدر من الموارد المحلية بحيث يمكن إنجاز الكثير من مهامنا التنموية والبحثية في إطار اجندة العمل الوطني ولصالح الإنسان داخل المجتمع، مع إمكانية صرف الفلوس بدقة وأمانة وإنتاجية عالية وفعالة.

وبالتالي لن تكون هناك حاجة للعالم الخارجي. ولكن بمقدار ما نظل محتاجين للعالم الخارجي، وإن كان ذلك يحتاج لحساب دقيق لضمان أن أي تمويل أجنبي لن يمس معايير الكرامة الوطنية واستقلال القرار الوطني. ثم يضيف: أنا من أوائل الناس الذين نبهوا لخطورة هذا الموضوع، الذي يفتح أبواب استسهال المال الخارجي والتكاسل، والفساد: فبعض الأفراد يستحوذون على الفلوس ويغتنون من ورائها على حس انشطة مفروض أنها نبيلة كحقوق الإنسان والأنشطة التنموية. ولكن هناك تحفظاً الآن على كلامي في هذا الموضوع لتزامنه مع موضوع د.

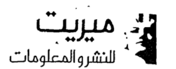
سعد الدين إبراهيم فرغم أنني أول من هاجم الدكتور «سعد» في قضية التمويل. فأنا أرفض أن أقول أي كلمة تحسب لمصلحة الحكومة لسببين: سبب أخلاقي أنه في محنة ومسجون. والسبب الثاني أنني لن أهاجم أبداً طرفاً لي عليه ملاحظات، لمصلحة طرف آخر لي عليه ملاحظات أيضاً. فلا يجوز تطبيق القانون على سعد بشكل انتقائي. فبسبب الانتخابات مثلاً نسجنه بسبب موضوع الأبحاث والتمويل. فلو كان صحيح أنه يرتكب مخالفات فلماذا لم نحاسبه من ربع قرن.

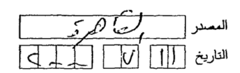
مبررات الدكتور سعد الدين إبراهيم للحصول على تمويل اجنبي، كان قد سبق له أن أبداها في ورقة قدمها لندوة عقدت حول تقييم دور المركز قبل أسبوعين من اعتقاله ذكر فيها أن المركز يعتمد في تمويل برامجه البحثية والتنموية على ثلاثة مصادر هي: حصيلة بيع مطبوعات وإتعاب الأعمال البحثية والاستشارية لأطراف أخرى والمنح والهبات والتبرعات، وذكر أن المنح من جهات خارجية أكثر من نصف إيرادات المركز، وهي تأتي أساساً من مؤسسات أهلية خارجية - تتراوح في توزيعها الجغرافي من بنجلاديش شرقاً إلى كندا غرباً - مروراً بالمنطقة العربية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان. ولأن موضوع التمويل الخارجي يثار مراراً وتكراراً، ويحاط بالكثير من الشكوك والمبالغات، فقد درج مركز ابن خلدون من البداية على نشر بيان سنوي بالهيئات الخارجية المانحة، والمشروعات التي تتفق عليها هذه المنح، وما يصدر عنها من دراسات.

وأضاف الدكتور «سعد إبراهيم» أن المركز حرص من البداية على أن يسدد لمصلحة الضرائب ما تستحقه الدولة المصرية من ضرائب عن نشاط المركز المهني، وصلت في السنوات العشر الأولى من نشأته

إلى حوالي ربع مليون جنيه، ولم ينكر أن التي تقدم المنح للمركز لها مصلحة في ذلك ولكن تحفظ بأن تلك المصلحة مشتركة، بالقدر الذي تلتقي فيه مصالح هذه الهيئات مع أهداف المركز، فإننا نعتبر ذلك أرضية مشتركة تبيح لنا تلقي هذه المنح ومن بين هذه المشتركات دعم قيم الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان عموما.

الخبير البريطاني الجنسية الأمريكي الإقامة





والعمل تيموثي ميتشل ينقل في كتابه «الديمقراطية والدولة في العالم العربي» عن تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «مصر ١٩٩٢» الاعتراف بأنها وضعت برنامجاً للحكم وللديمقراطية لبلدان أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى، وأنشأت لهذا الغرض مشروع دعم للمؤسسات الديمقراطية مدته خمس سنوات، وهو مشروع يهدف إلى دعم جماعات سياسية داخل الطبقات الحاكمة العربية من شأنها دعم السياسة الأمريكية في المنطقة. وخلق بيئات مؤسسية سياسية وقانونية من شأنها حفز تقدم أسرع وطويل الأجل بشأن الإصلاح الاقتصادي في بلدان الشرق الأدنى، ويتكلف عشرة ملايين من الدولارات كل سنة بالنسبة لمصر وحدها، لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية أكاديمية وأوراق بحث.

د. علي فهمي - من واقع خبرته الطويلة بمجال البحوث داخل المركز القومي للبحوث الاجتماعية أو خارجه - يقول في إيجاز حاسم: أنا ضد أي تمويل أجنبي وخاصة بالنسبة للبحوث الاجتماعية والاقتصادية، حتى لو كان من حكومة عربية. فقط أقبل تمويل الأمم المتحدة أو هيئة من هيئاتها، أو الجامعة العربية. لأن ما «حدش بيمول لله، والتمويل والممول يؤثران في أشياء كثيرة، في البحث وأدواته ونتائجه، ولهذا فأنا لا أقبل ذلك».

حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية يتحدث عن تجربة مختلفة في المركز الذي يديره فقد نشأ نتيجة نقاش امتد لأكثر من سبع سنوات في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ومجموعات التقدميين المصريين، وبدأ بمشاركة أكثر من ٦٥ متبرعا وأكثر من عشرة متطوعين لإدارته ومن ثم استطاع أن يزعم أنه يملك قدراً من الاستقلال في إصداراته من البحوث والكتب، وأن يكثف الاتصال الخارجي على الهيئات والجماعات المماثلة في الوطن العربي «الأغنى منه طبعاً!» وفي أفريقيا «ذات الاتصالات الدولية التي تستهدف اعفاء المثقفين من الاتصال المباشر بالمانحين»، كذلك الاتصال بالهيئات الدولية المعترف بها في أطر الأمم المتحدة وغيرها.

ويرى «حلمي شعرواي» أن التمويل الأجنبي ليس مجرد شر مطلق فالعالم يقوم الآن على الاتصال المتبادل والعون المتبادل، والمعارف أصبحت في الطريق العام، لكن المشكلة هي أين يصب هذا التمويل وكيف يستخدم، والمعايير الوطنية التي تحكمه أو ينطلق منها، وأي مثقف وطني نريد بناءه أو تعبئته للعمل العلمي والاجتماعي. وهنا يبدو الفرق بين مركز يشكل جزءا من الحركة الثقافية الوطنية وهمومها وتشكيل أجيالها، ومركز لا هم له إلا المشاركة في الضجيج العالمي المتغير بين تيارات عالمية لا نشارك في تشكيلها. كنا نتصور للحظة أن هذه الهيئات الأجنبية تفرض خططها البحثية واحتياجاتها على المراكز او الهيئات المعانة، لكن ذلك لا يبدو لي صحيحاً تماماً. فهذه الدول وهيئاتها المانحة لم تعد بحاجة لتفرض الأجندة، فقد وصلت من الجبروت إلى حد صياغة أجندة معينة تتفق مع مصالحها - وهذا حقها طبعاً - ولكن المشكلة فيمن يتلهفون جرياً وراء تفاصيل هذه الأجندة للعمل في إطارها سعياً وراء التمويل، وهذا مصدر المشكلة، بل إن هذه المؤسسات ولجبروتها - بدعم دولها أو بالأحرى في إطار دولها – أصبحت تفرض أجندتها على، الهيئات الدولية للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد . إلخ، ولذا أصبح البحث العلمي في بلداننا هو الذي يجري وراءها وليس العكس تقريباً، وهذه مأساة بحق.. لكن حيث تجد قوانين مصادرة للحريات ومعوقة للعمل الأهلي، واحتكار البيروقراطية وأجهزة الاستبداد للقرار والعمل المحدود في مصر، ولا تجد تمويلا كبيرا لخطة بحث علمي وطنية، فإنك لا تسأل كثير وتحاسب من يلجأ للعمل الفردي وتظل المشكلة اجتماعية وسياسية تتعلق بالمشروع الوطني الاجتماعي أصلاً. واللافت أن هناك جهات في الحكومة لا تسأل نفسها الأسئلة الصحيحة، بينما تلهث في مسائلة الناس ومحاصرتهم.

يقع مركز العدالة لحقوق الإنسان في مبنى متواضع في حارة متواضعة عرضها حوالي متر ببولاق الدكرور وقد تأسس كما يقول مديره أحمد شرف الدين - وهو محام - في أعقاب جدل واسع بين اتجاهين قال بعض المؤسسين هناك صعوبة شديدة جداً في ممارسة النشاط بدون تمويل، كما أن التمويل الداخلي فيه صعوبة شديدة نظراً للقيود القانونية المفروضة على جمع التبرعات من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وتقاعس رجال الأعمال عن تقديم أي دعم مالي لهذه المنظمات، وشيوع السلبية بين المواطنين، سواء من حيث تأييدها لهذه المنظمات أو الانخراط في أنشطتها. بينما كانت هناك وجهة نظر أخرى - هي التي كانت سائدة - ترى وجوب الاعتماد على الذات وترفض التمويل الأجنبي تحديداً، لعدد من الأسباب منها:

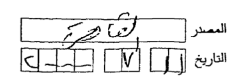
– أن التمويل الأجنبي يجعل المنظمات تتقاعس عن ان توجه نشاطها للجمهور الواسع. وبالتالي يبدأ التوجه إلى الخارج كبديل ليس فقط في التمويل، بل للاستقواء به في مواجهة السلطة بدلاً من الاعتماد على الجمهور في ممارسة ضغوط حقيقية على الدولة.

- إن الاتجاه للتمويل الأجنبي أدى إلى خفوت وغياب العمل التطوعي، ففي أغلب المنظمات والمراكز أصبح الجزء الأكبر من التمويل، يذهب في صورة أجور مرتفعة ومزايا مالية لأصحاب هذه المراكز وموظفيها، تتخطى مستوى الأجر الطبيعي للشعب المصري، مما جعل نشطاء هذه المراكز فئة متميزة، تسعى لتحقيق صعودها الاجتماعي، وأصبح هناك تكالب على العمل في هذه المنظمات للحصول على مميزات، بدلاً من وجود توجه نضالي لإنجاز مهام محددة.

- كما تحولت هذه المنظمات إلى منظمات نخبوية بعيدة عن الاشتراك في أنشطة عملية يومية، وركزت أنشطتها في بعض البحوث والأوراق التي تنشرها، وتتوجه بها أساساً للخارج، وبالتالي بدأ التمويل يؤثر في أنشطة وأولويات هذه المنظمات، وبدأت تحدد أنشطتها في ضوء أجندة الجهات الممولة وبالتالي تبرز قضية كختان الإناث مثلا كقضية أساسية، ويتم تجاهل عشرات القضايا الأساسية حول وضع المرأة في المجتمع كحقوقها في العمل والتمثيل السياسي،



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



ويتم تكريس النظرة إليها باعتبارها أنثى كما أن بعض المراكز تطرح قضايا يهتم بها الغرب كمؤتمر الاقليات في الوطن العربي سنة ٩٤ والذي كان ينظمه مركز ابن خلدون، والذي طرح مشاكل الأقباط في مصر ضمن مشاكل الاقليات عموماً كما لو كانوا مثل الأكراد في العراق أو البربر في المغرب.

- كما أدى التمويل الأجنبي إلى أن تتبنى هذه المراكز مواقف انتقائية، فتتحدث مثلاً عن انتهاكات داخل مجتمعاتها طبقاً لأجندة منظمات التمويل، وفي نفس الوقت تتجاهل الانتهاكات التي تمارس من دول الغرب وأمريكا ودعمها لإسرائيل.

- ولأن هذه المراكز ليست منظمات عضوية تعتمد على جمهرة واسعة من الجمهور المنضم إليها، وبالتالي تفتقر إلى جمعية عمومية ترسم خططها وسياساتها وتراقب أعمالها وأوجه صرف أموالها. كان التمويل مفسدة للكثيرين، فغياب الرقابة والديمقراطية ساعد في الاستيلاء على جزء من أموال هذه المراكز وتحقيق مزايا شخصية إلى جانب الصرف المظهري غير الضروري على أنشطة كندوات أو ورش عمل في فنادق خمس نجوم، وبذخ في الأكل والشرب، بينما كان الأولى عقد هذه الأنشطة في أماكن كالنقابات أو الأحزاب وغيرها.

- كما أن التمويل أصبح هدفاً في حد ذاته، وأدى الصراع عليه سواء بين المنظمات وبعضها أو داخل كل منظمة على حدة، إلى ظهور مراكز متعددة وقزمية ومحدودة التأثير، لا تسعى للتنسيق في أنشطتها، وتتعامل مع بعضها بروح الصراع على التمويل وبالتالي تمزق الحركة.

- وقد ظهر - خاصة بعد القانون ١٥٣ وتوقف التمويل إلى حد كبير - أن التمويل يدعم أنشطة مظهرية كاذبة، واتضح أن هذه المراكز بالونات فرقعت ولم يعد لها نشاط مؤثر على الاطلاق بشكل شبه نهائي.

■ ولكن كيف يمكن التغلب على المشكلات التي يخلقها غياب التمويل؟

- طبعاً تكون هناك مشاكل ولكن يمكن حلها، إذا بدأت هذه المنظمات والمراكز تخرج من دائرة الصفوة المحدودة من المثقفين، إلى دوائر واسعة من الجمهور، وهنا سنجد الكثير من الطاقات الموجودة التي من الممكن أن تعمل في مهام هذه المنظمات تطوعا، سواء باحثين أو محامين أو كتاباً. وهذا ما نحاول أن نطرحه الآن.

- لكن أحمد شرف يفصل بين الحوار الواجب للوصول إلى المواقف الصحيحة في قضية التمويل وبين استخدامه من قبل الدولة للهجوم على منظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وضرب الصالح مع الطالح. والمفروض أن المجتمع نفسه يصوب هذه المراكز. والدولة في الحقيقة لم تكن تهاجم هذه المنظمات بسبب التمويل، فالدولة نفسها ومؤسساتها تأخذ تمويلاً من الخارج.

هنا ينتهي الحديث، ولكن لا ينتهي الحوار الذي لا يصح أن يتوقف حتى نصل إلى كلمة سواء.

فطريق الحوار هو الطريق الوحيد الصحيح بديلاً عن تبادل الاتهامات والانفجارات العصبية. حتى لا ينتهي الأمر بنا إلى حالة من التربص من جهة أو الانزواء والبعد «عن الشر والغناء له» من الجهة الأخرى.

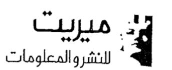
وبينهما لا يسلم الكثيرون من المرارة التي عبر لنا عنها حافظ أبوسعدة حين قال: «على كل مراكز الأبحاث والمنظمات ان تغلق ابوابها، والا تتلقى تمويلاً خارجياً أو داخلياً، ولا تقوم بعمل أي ابحاث.. وانا قدمت اقتراحا للمجلس لتجميد عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان».

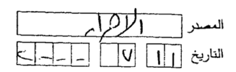
ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الأهرام
التاريخ



د. جمال زهران: العميل المزدوج.. وظيفة يقوم بها بعض أصحاب الجمعيات الأهلية

فضيحة مركز ابن خلدون تطرح القضية





القاء القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون ومواجهته بتهمة نشر معلومات كاذبة تسئ الى سمعة مصر فى الخارج فتح ملف مراكز الابحاث والدراسات سيئة السمعة والتى يقوم عليها افراد باعوا وطنيتهم للشيطان الاجنبى مقابل دعم مادى بهدف زعزعة استقرار الأمن فى مصر طرحت الأحرار القضية على خبراء الأمن والسياسة واصحاب مراكز الابحاث ورجال القانون حول مدى الجرم الذى ترتكبه مثل هذه المراكز عندما تتعاون مع دولة اجنبية؟! وهل زيارة مسئول لها من هذه الدولة يعنى ان هناك جريمة تدبر ضد مصر؟! وما مدى مشروعية الاموال المقدمة لها. وهل الموظفون الذين يعملون بداخلها يخضعون للاشراف من قبل الحكومة؟!

فى البداية تؤكد امينة النقاش عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع ان مراكز البحوث تنشأ وفقا للقانون المدنى وهى جزء من منظمات المجتمع المدنى التى اصبح دعمها فى العقد الاخير اتجاها دوليا فالدول التى تقدم المنح والقروض والمعونات تقوم بعمل ذلك عن طريق علاقات مباشرة مع تلك المنظمات او عبر مؤسسات رسمية، وهى تهدف بذلك الى تنشيط العمل الاهلى ومنظمات المجتمع المدنى لكى تلعب دورا فى قضايا التنمية لادراكها ان بعض الحكومات وخاصة فيما اصطلح على تسميته دول العالم الثالث لا تريد لمواطنيها ان يخرجوا عن هيمنتها او يتصرفوا بعيدا عن اجهزتها وبالتالى اصبح لدى تلك الحكومة مشاكل تتعلق بقضية التمويل الاجنبى لمراكز البحوث والدراسات وللجمعيات التى تنشط فى مجال الخدمات ومنظمات حقوق الانسان.

وترى امينة النقاش ان هذا الطرح يعد طرحا خاطئا ويخدم من وجهة نظرها الرؤية الحكومية التى لا تعترض على قضية التمويل الاجنبى فى حد ذاته ولكنها تريد ان تحتكر لنفسها هذا التمويل وان توزعه هى بنفسها لمن تشاء وتحجبه عمن تشاء وهنا يوجد فى مصر كثير من الجمعيات التى يرأسها ويشرف عليها شخصيات مقربة من الحكم وتتلقى تمويلا من الخارج والحكومة لا تغضب منهم ولا تثير اية زوبعة حولهم.

والمشكلة الحقيقية كما تراها امينة النقاش فيمن يتلقون التمويل الاجنبى ويعملون فى منظمات تنشط فى مجالات وانشطة تشعر الحكومة حيالها بالقلق ومنها على سبيل المثال منظمات حقوق الانسان التى تلاحق اخطاء الحكومة وانتهاكاتها فى هذه المجالات وتكشف عنها بل وتتطوع هذه المنظمات للدفاع عن ضحايا تلك الانتهاكات الحكومية وتقدم لهم يد العون والمساعدة وتندرج ايضا تحت المنظمات التى لا ترضى عنها الحكومة كمراكز الابحاث والدراسات التى يقوم بعض العاملين فيها بانشطة تشمل نوعا من الرقابة على الاعمال الحكومية والانتخابات البرلمانية للاطمئنان على نزاهتها والتنديد بالتدخلات الادارية فيها وتقوم ايضا بتقديم دراسات حول بعض مشاكل المجتمع المصرى وخاصة المشاكل التى لا تريد الحكومة الخوض فيها وهى انشطة لا تلقى قبولا من الحكومة المصرية ولا من اى جهة حكومية تقبل بفكرة تداول السلطة.

تساؤل

وتطرح امينة النقاش تساؤلا حول حاجتنا الى مثل هذه المراكز؟! وتجيب قائلة بالفعل الشعب المصرى فى امس الحاجة الى مثل هذه الجمعيات والسؤال لماذا لا تمول الدولة انشطة هذه المنظمات وتدعم انشطتها دون التدخل فى شئونها؟! ولماذا لا يتبرع رجال الاعمال والاثرياء لدعم هذه المنظمات والمراكز حتى لا تضطر الى قبول التمويل الاجنبى؟!

وتضيف ان الذى يحدث الآن هو ان مراكز ومنظمات المجتمع المدنى تخطر الدولة بالاموال التى تتلقاها كما تخضع ميزانيتها فى كل الأحوال للمحاسبة والمراقبة حيث .

وتضيف وبصرف النظر عن خطة عنا وتجاوز هناك فقد لعبت تلك المنظمات والمراكز دورا فى الدفاع عن الحريات وعن حق الشعوب فى ان تمكن نفسها بنفسها كما تبنت الدفاع عن مسجونى الرأى وحرية الصحافة..

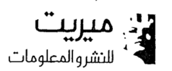
من جانبه يقول د. جمال زهران استاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس

يوجد لدينا نوعان من المراكز:

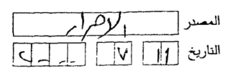
١- مراكز تتبع الدولة وهى اما ان تكون مراكز بحث علمى او مراكز دراسات تتبع الجامعات المصرية او مراكز بحث خاصة ذات طابع اهلى وهذا مثل مراكز ابن خلدون ويوجد مثله عشرات من المراكز الخاصة.

والنوع الاول يمول تباعا للجهات الرسمية ويخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وتقوم هذه المراكز بمشروعات تتبع منظمات تنتمى لمنظمة الامم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها حيث يتم تعاون مشترك بين الدولة الممولة والحكومة المصرية وتدخل الاموال الاجنبية بعلم من الدولة المصرية لمراكز البحوث فى الجامعات وليست الامم المتحدة فقط بل غيرها من البلاد الاجنبية التى تمول مراكز الابحاث المصرية ومراكز الدراسات الاستراتيجية وقد يكون التمويل بشكل آخر على شكل منح بين الجامعات بالتبادل وذلك لتمويل طلاب البحث العلمى فهذا النوع من التمويل يخضع لاتفاقيات مشتركة وتابعة لوزارة من الوزارات ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبتها وبالتالى فلا للمحاسبات بمراقبتها وبالتالى فلا يستطيع احد من هذه المراكز ان يتجاوز فى الصرف او اى بند من البنود التى وضعها قانون الجمعيات الاهلية.

اما النوع الثانى وهو مراكز خاصة



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تحقيق
ناهد النبراوى
سعد العبيدى

غير تابعة للدولة وتؤسس علاقات خاصة وتقوم باجراء ابحاث على المجتمع المصرى وفقا لبرنامج ومصالح الجهات المولة وبذلك تخضع اولويات الابحاث للجهة المولة وما تراه متفقا مع مصالحها دون النظر الى الدولة التى يجرى لها او: عنها البحث.

ويقول د جمال زهران ان مركز ابن خلدون ينتمى الي هذا النوع فهو لا يتبع الدولة ويتم تمويله من الاتحاد الاوروبى وامريكا وكندا وغيرها من البلاد التى قد تكون معادية لمصر بصورة اوبأخرى ويتم التمويل لاجراء ابحاث ودراسات تتفق مع مصالح هذه البلاد ومنها مراقبة الانتخابات البرلمانية وظروف معيشة الاقليات وموقفهم فى الدولة وما الذى يتم تجاهم والاجراءات اخرى قد لا تثير الانتباه من الدولة لعدم رغبتها فى اثارة الفتنة وتقوم هذه المراكز بعمل دراسات وابحاث عنها لصالح دول اجنبية قد يكون هدفها اثارة الشغب والفتن وبالفعل هناك ابحاث ممولة تستهدف احداث فتنة طائفية فى مصر ويقول د جمال زهران ليس من اولويات اهداف البحث العلمى فى مصر دراسة مثل هذه القضايا التى تمس امن وسلامة البلاد.

ولكنها تطرح من خلال مثل هذه يستطيع احد من هذه المراكز ان يتجاوز في الصرف او اى بند من البنود التى وضعها قانون الجمعيات الاهلية.

اما النوع الثانى وهو مراكز خاصة غير تابعة للدولة وتؤسس علاقات خاصة وتقوم باجراء ابحاث على المجتمع المصرى وفقا لبرنامج ومصالح الجهات المولة وبذلك تخضع اولويات الابحاث للجهة المولة وما تراه متفقا مع مصالحها دون النظر الى الدولة التى يجرى لها او عنها البحث.

ويقول د جمال زهران ان مركز ابن خلدون ينتمى الي هذا النوع فهو لا يتبع الدولة ويتم تمويله من الاتحاد الاوروبى وامريكا وكندا وغيرها من البلاد التى قد تكون معادية لمصر بصورة اوبأخرى ويتم التمويل لاجراء ابحاث ودراسات تتفق مع مصالح هذه البلاد ومنها مراقبة الانتخابات البرلمانية وظروف معيشة الاقليات وموقفهم فى الدولة وما الذى يتم تجاهم واجراءات اخرى قد لا تثير الانتباه من الدولة لعدم رغبتها فى اثارة الفتنة وتقوم هذه المراكز بعمل دراسات وابحاث عنها لصالح دول اجنبية قد يكون هدفها اثارة الشغب والفتن وبالفعل هناك ابحاث ممولة تستهدف احداث فتنة طائفية فى مصر ويقول د جمال زهران ليس من اولويات اهداف البحث العلمى فى مصر دراسة مثل هذه القضايا التى تمس امن وسلامة البلاد.

ولكنها تطرح من خلال مثل هذه المراكز بتمويل اجنبى لايوجد عليه اى رقابة

ويؤكد ان القائم بهذه الابحاث والدراسات لصالح الجهة المولة يعتبر «عميل مزدوج» بمعنى انه مواطن مصرى ويقوم بأعمال قد تكون ضارة لبلده ولصالح الجهة المولة.

لذلك يطالب بضرورة وجود رقابة صارمة على اى تمويل اجنبى سواء كانت مراكز تابعة للدولة او مراكز خاصة.

مخالفة

ويؤكد السفير احمد ابوالخير وجود جمعيات قائمة ليست مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية ولكنها مسجلة فى الشهر العقارى بوصفها شركة مساهمة وتمارس نشاطات الشركات المدنية وهذه الجمعيات كانت منصوصا عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ ولكن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ لم يعترف بهذه الشركات ونص على ضرورة تسجيل جميع الجمعيات الاهلية فى وزارة الشئون الاجتماعية.

الا ان القانون حكم بعدم دستوريته ومن ثم عاد العمل مرة اخرى بالقانون القديم.

وبالنسبة لمركز ابن خلدون يقول هو لا يتبع وزارة الشئون لانه غير مسجل ولكنه مسجل كشركة مدنية بالشهر العقارى وهو بذلك خارج نطاق قانون الجمعيات ومن هذه النقطة بدأ المركز يسعى للتمويل من الخارج استمرارا لنشاطاته التي قد تكون مخالفة لنشاط الجمعيات الأهلية التابعة للوزارة.

ويرى احمد ابوالخير ان الاموال الاجنبية فى هذه الحالة تكون مغرضة لانها ليست لمشروعات تنموية لصالح

البلد بل لصالح اهداف اخرى قد تكون ضد مصر ومن اجلها تمول الجهة الاجنبية المراكز الخاصة.

لذلك ينبغى مراعاة الحذر الشديد فى تلقى الاموال من الخارج لانها قد تكون موجهة للنيل من الامن القومى المصرى.

خلية سرية

ناهد الدفراوى رئيس مجلس ادارة جمعية المتحابين فى الله تقول هناك فرق بين جمع المعلومات وما فعله مركز ابن خلدون فهذا المركز كان بمثابة خلية سرية تعمل ضد مصر لان ما فعله المركز من تجميع معلومات كاذبة ونشرها فى الخارج نظير تمويل تلقاه من جهات اجنبية يؤكد ولاء هذا المركز لمن يدفع له بالدولار.

عمل تطوعى

اما اللواء نبيل المهدى رئيس جمعية الوقاية من الجريمة فيؤكد ان عمل المراكز البحثية يختلف عن عمل الجمعيات الاهلية على الرغم من انهما يعملان فى ميدان واحد والعمل فى كلتا الحالتين عمل تطوعى بهدف خدمة المجتمع وان كانت طبيعة العمل مختلفة وعندما تحيد هذه المراكز عن اهدافها فيجب سحب الترخيص الذى تعمل به فالعمل التطوعى يجب ان يكون خالصا لوجه الله والوطن اما ان يكون هذا العمل خالصا لوجه دولة اجنبية مهما كان التعاون معها فهذا خداع.

ويطالب رئيس جمعية الوقاية من الجريمة بالاشراف الكامل على هذه المراكز من قبل وزارتى الشئون الاجتماعية والداخلية ومتابعة انشطتها حتى لا تتكرر مثل هذه الجريمة تحت زعم نقل المعلومات الى خارج البلاد ويجب عمل دراسات امنية عن هذه المراكز اثناء تأسيسها وعدم منحها ترخيصا اذا ثبت ان ادارتها تتم عبر اصابع خفية تحركها من خارج البلاد

ادعاءات

ويرى اللواء فادى الحبشى مساعد وزير الداخلية الاسبق ان هناك حدودا لحرية مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية فى نقل المعلومات فهناك معلومات تستند الى ارقام حقيقية وخرجت من نتائج فعلية لابحاث من الواقع وحصل صاحبها على درجة علمية بعد بذل مجهود شاق فيها فهذه المعلومات لا خطورة من نقلها اما نقل معلومات تضر بالامن القومى فهذه جريمة فى حق الوطن ويجب معاقبة مرتكبيها ويؤكد ان مراكز الابحاث لها كافة الحرية فى التعاون مع الجامعات الاجنبية فى تبادل الرسائل العلمية التى تخدم البشرية اما تعاون هذه المراكز مع جهات اجنبية ومنحها معلومات تسىء لسمعة مصر نظير مبالغ مالية فهذه ليست ابحاثا بل ادعاءات لها اهداف خفية لذلك يجب مراقبة هذه المراكز حتى لا تسىء الى شعب مصر فى الخارج وتجعله سلعة تجارية يشتريها من يدفع اكثر فالذى يتهم مصر بعدم وجود ديموقراطية فى ظل الظروف التى يعيشها الشعب المصرى الان انما ينشر مغالطات يهدف بها الاساءة الى سمعة مصر وتاريخها العريق.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الاهرام
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠

اليوم نظر تجديد حبس مدير مركز ابن خلدون وأعوانه

النيابة تواجه الدكتور سعد الدين ابراهيم بـ ٦ اتهامات

كتب عاطف فاروق

تنظر اليوم نيابة امن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية و٤ اخرين من اعوانه لاتهامهم بتلقى اموال اجنبية للاساءة الى مصر وتزوير البطاقات الانتخابية.

وكانت نيابة امن الدولة العليا قد اتهمت سعد الدين ابراهيم بـ ٦ اتهامات من بينها تلقى اموال من الخارج بالمخالفة للقرار العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ وانتاج فيلم يتضمن الاساءة لمصر ولرسال بطاقات انتخابية مزورة الى جهات اجنبية.

وامرت النيابة بالتحفظ على ديسكات كمبيوتر تتضمن تسجيلات تسىء الى الوحدة الوطنية وفيلم فيديو لمجموعة من الممثلين المغمورين


سعد الدين ابراهم

حول تزوير العمليات الانتخابية فى مصر وامرت النيابة بالتحفظ على المركز وكافة المستندات الموجوده به وبينها اوراق وملفات وصور شيكات وخطابات يناشد فيها جهات اجنبية إمداده بالمال.

وتبين ان المتهم سعد الدين ابراهيم يقيم فى فيللا مؤجرة من الجامعة الامريكية ويقوم بحراستها بعض افراد الامن من شركة خاصة.

واسفرت التحقيقات عن قيامه بعمل مشروع وهمى مع الاتحاد الاوربى لقيد الناخبين فى جداول الانتخابات والاساءة الى سمعة مصر عن طريق إنتاج فيلم« ادخل شريك وشارك» واصدار تقرير يسىء الى الوحدة الوطنية ويروج لفكرة اضطهاد الاقباط فى مصر.وارتفع عدد المحبوسين الى عشرة متهمين وادلى عدد من المتهمين المحبوسين فى القضية وعلى رأسهم خالد فياض وطارق حسان وتامر نبيل باعترافات كاملة حددوا فيها طرق تزوير البطاقات.الانتخابية وتقاضيهم مكافات وان الدكتور سعد الدين ابراهيم اخفى عليهم ان المشروع يتم فى أطار منحة تقدم من الاتحاد الاوربى حيث اوهمه ان مركز ابن خلدون يتولى الصرف على المشروع.

وكشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة ان الاسماء المدونه على البطاقات الانتخابية التى تم ضبطها داخل منزل الدكتور سعد الدين ابراهيم بالمعادى غير مقيدة فى جداول الانتخابات الرسمية وان الاسماء وهمية.

وتبين وجود تداخل فى النشاط بين مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات.

وكانت محكمة استئناف القاهرة دائرة البنوك قد وافقت على طلب المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بالكشف على حسابات مركز ابن خلدون فى البنوك وكذلك الاطلاع على حسابات كل من سعد الدين ابراهيم ونادية عبد النور واحمد عطا وتامر نبيل وطارق حسان المحبوسين على ذمة القضية.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

نيابة أمن الدولة تعيد تفتيش "مركز ابن خلدون"

القاهرة - «الحياة»

■ في اجراء مفاجئ قام فريق من محققي نيابة امن الدولة العليا في مصر امس بتفتيش مقر «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» مجدداً في اجراء يعتقد بأنه هدف الى جمع ادلة جديدة ضد رئيس المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي ينتظر ان تنظر النيابة في اليومين المقبلين في امر تمديد حبسه او اطلاقه. وقالت مصادر مصرية مطلعة ان الاقوال التي ادلى بها ثمانية متهمين آخرين في القضية يقضون فترة الحبس الاحتياطي وكذلك عدد من الباحثين والمتعاملين مع المركز فرضت ذلك الاجراء. وحتى مساء امس لم يتلق المحامي فريد الديب الذي يتولى الدفاع عن ابراهيم ما يفيد اخضاع موكله لتحقيقات جديدة، مما اثار شكوكاً في امكان صدور قرار من النيابة بالاكتفاء بفترة الـ١٥ يوماً التي قضاها في الحبس الاحتياطي واطلاقه على ان تستكمل التحقيقات وهو مطلق السراح.

ورأى مراقبون ان اعادة تفتيش المركز الذي تحفظت عليه اجهزة الامن بامر من النيابة منذ القبض على ابراهيم بداية الشهر الجاري، تعني ان النيابة تبحث عن دليل بعينه يعيد سماع اقوال باقي المتهمين والشهود. وربط هؤلاء بين الاجراء الاخير والاقوال التي ادلى بها مسؤول في مطبعة خاصة يدعى محمد سامي كان خضع للتحقيق اول من امس وصدر قرار بحبسه بعدما ادلى بمعلومات عن مطبوعات قام بطباعتها لصالح المركز.

وتستأنف النيابة اليوم التحقيق مع متهمين آخرين في القضية، كما ستستمع الى شهادة عدد من الشخصيات العامة ممن تعاملوا مع المركز او «هيئة دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» والتي داهمت قوات الامن مقرها بعد القبض على ابراهيم بايام.

وتواصلت ردود فعل منظمات وشخصيات حقوقية للمطالبة بإطلاق ابراهيم، وتحدث عضو منظمة الحقوقيين البريطانيين السيد نيل ريكف في ندوة عقدت في القاهرة امس. واكد اهتمام منظمات المجتمع المدني بقضية «مركز ابن خلدون»، وشرح قضية التمويل الخارجي للجمعيات والمراكز العاملة في مجال حقوق الانسان والدراسات والابحاث الانمائية في دول العالم الثالث.

وكان وزير الخارجية المصري عمرو موسى رفض اطلاق لفظ «ضغوط» على التحركات الاميركية في شأن قضية ابراهيم، واكد ان مصر لا تخضع لضغوط في شأن قضايا محل تحقيق من جانب النيابة، ومنظورة امام القضاء.

وفي حين استبعد مراقبون اطلاق رئيس «مركز ابن خلدون» في ظل القرارات المتوالية التي تصدرها النيابة باحتجاز باحثين ومتعاملين مع المركز، اكدت مصادر مطلعة ان مصير ابراهيم سيتحدد في غضون ساعات بناء على اقوال بقية المتهمين والشهود وتتابع فحص المضبوطات التي عثر عليها داخل المركز وهيئة «هدى»، وكذلك حركة الاموال التي اودعت او سحبت من حسابات ابراهيم والمركز والهيئة من البنوك المصرية. وكانت محكمة الاستئناف اصدرت قبل ايام حكماً سريعاً بالسماح للنيابة بالاطلاع على تلك الحسابات.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الأحرار
التاريخ ١١ / ٠٧ / ٢٠٠٠

إعادة تفتيش مركز ابن خلدون.. المشبوه

حبس صاحب مطبعة البطاقات الانتخابية ١٥ يوما

غداً.. التجديد لسعد الدين ابراهيم واعوانه

كتب ـ جمال عقل وانتصار النمر:

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا باعادة تفتيش مركز ابن خلدون.. بعد ان اكدت التحقيقات وجود مستندات جديدة تدين د. سعد الدين ابراهيم ونادية عبد النور

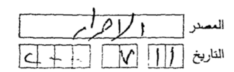
امرت النيابة بحبس محمد سامى صاحب المطبعة المكلف بطبع الاوراق الخاصة بالعملية الانتخابية للمركز ١٥ يوماً على ذمة التحقيق والذى اعترف فى التحقيقات انه تولى فقط طباعة (ملصق) الدعاية الخاصة بالمركز ويتضمن عبارات تدعو المواطنين على المشاركة فى الانتخابات مقابل ٢٠ الف جنيه.. ووجهت له النيابة تهمة التواطؤ والحصول على اموال من جهات اجنبية والتزوير.

كما امرت النيابة باستدعاء كل من على سالم ـ مؤلف الفيلم التسجيلى والموجود حاليا فى اسرائيل والمخرج سامح بهلول.. لسؤالهما..

من ناحية أخرى تنظر النيابة غداً تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم رئيس المركز (المحبوس حاليا) و٨ من اتباعه والعاملين بالمركز وهيئة دعم الناخبات بتهمة الحصول على رشاوى دولية والاتصال بمنظمات وهيئات دولية مقابل تزويدهم بمعلومات وأبحاث عن الظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية بمصر.

ومازالت التحقيقات التى يتولاها هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلا اول النيابة تكشف الكثير من المفاجآت بعد هروب اثنين من المتعاملين بالمركز احدهما بالقاهرة والآخر بالمنصورة رغم صدور قرار بضبطهما.





....

فى قضية ابن خلدون

الدكتور سعد الدين إبراهيم أمر بتزوير البطاقات الانتخابية

كتب عاطف فاروق

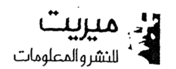
واصلت امس نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها مع المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون - استمع اشرف هلال رئيس النيابة الى اقوال المتهمة وردة على باهى الموظفة بهيئة دعم الناخبات بالمركز.

اكدت المتهمة ان دورها كان ينحصر فى اعداد البطاقات الانتخابية بتكليف من مدير مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم.

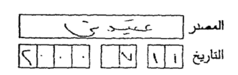
كشفت التحقيقات عن قيام المركز بتزوير البطاقات الانتخابية بهدف تشويه سمعة مصر خارج البلاد.

واعترف المتهمون بتلقى مدير المركز اموالا طائلة من جهات اجنبية لاعداد تقارير ومواد أعلامية عن الاقليات فى مصر تحتوى على معلومات غير حقيقية لمحاولة اثارة الفتن بين طوائف الشعب. صرح المستشار هشام سرأيا المحامى العام الاول لنيابات امن الدولة العليا بأن نظر تجديد حبس مدير مركز ابن خلدون سيصدر بشأنه قرار خلال الساعات القادمة.

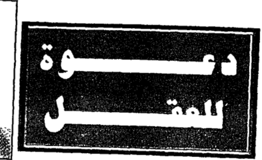
كانت اجهزة الامن قد القت القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم و٨ اخرين من العاملين بمركز ابن خلدون بتهمة تلقى اموال من جهات اجنبية واعداد تقارير مشبوهة عن مصر.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العدد ٢٩٨





لم نتعود فى عقيدتى ان نباهى بأى انجاز نحققه او نفاخر بأى نصر نحرزه فى اى معركة نخوضها دفاعا عن الاسلام وعملا على نشر الفكر الاسلامى المستنير ومواجهة التطرف والعلمانية غير الراشدة والممارسات المنحرفة عن مقتضى الدين. ذلك أن ما تقوم به عقيدتى هو دور ورسالة وامانة يجب الا نبتغى بها الا وجه الله سبحانه وتعالى من قبل ومن بعد.. ولذلك فان الله عز وجل وفق العاملين فى هذه الصحيفة فى اختيار الطريق الصحيح وفى العمل وفقا لرؤية تستلهم روح الاسلام الحق وتضع نصب اعينها دائما ان مرجعيتها هى القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة.

وانى اتذكر الحوار المركز والمعبر الذى دار بينى وبين الزميل الكبير الاستاذ سمير رجب رئيس مجلس الادارة حين كلفنى باصدار عقيدتى.. فقد سألته: ما هى الصحيفة التى تريدها؟ وأجاب: اريد صحيفة دينية عصرية.. وبقدر ما كانت هذه الاجابة موجزة ومركزة فقد كانت تمثل تكليفا يحتاج الى جهد غير عادى. وبفضل الله سبحانه وتعالى وتوفيقه لنا جميعا من رئيس مجلس الادارة الى كاتب هذه السطور الى كتيبة العمل التى امتزج عرقها وفكرها على مدى ما يقرب من ثمانى سنوات طرحت عقيدتى العديد من القضايا وخاضت العديد من المعارك وكتبت لها فيها جميعا السلامة وتحقق لها فيها النصر.

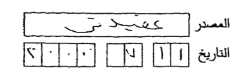
ويوم السبت الماضى كان حفل عقيدتى السنوى لتوزيع الجوائز على الفائزين فى مسابقاتها الدينية لشهر رمضان المبارك وتكريم اوائل الشهادات الازهرية وعدد من مديرى المعاهد واساتذة جامعة الازهر وعلماء الازهر والاوقاف وبعض القيادات الشبابية.. وقد افاض المتحدثون فى الثناء على عقيدتى بدءا من القرار الشجاع الذى اتخذه سمير رجب باصدار صحيفة دينية فى مثل الظروف التى صدرت فيها فى نهاية عام ١٩٩٢ مرورا بالقضايا التى طرحتها والمعارك التى خاضتها والمشروعات التى تبنتها ومنها مشروع المسابقات الدينية ومشروع تكريم المتفوقين من الطلبة والاساتذة والعلماء والائمة ومشروع الخير والامل لمساعدة المرضى واليتامى وغير القادرين. وبالمقابل فقد كان الوفاء يقتضى ان نشير بكل العرفان للدعم والمساندة والتأييد المادى والمعنوى الذى تلقاه عقيدتى من قرائها ومن المسئولين خاصة فى وزارتى الاوقاف والشباب مما يمكنها من مواصلة رسالتها وأداء دورها ولذلك لم يكن عجيبا ان تتقدم عقيدتى لتصبح فى مقدمة الصحف الدينية فى مصر بينما تراجعت بعض الصحف واختفى البعض الاخر ليس فقط على المستوى المصرى بل على المستوى العربى.. فشكرا لكل من اتخذ قرارا او شارك فى اتخاذه.. وشكرا لمن اضاف لبنة الى البناء المتعالى.. وشكرا لكل من مد يدا بالعون والمساندة.. وشكرا لكل من نطق لسانه بنصيحة مخلصة لوجه الله ولمصلحة الوطن.. ودعاء مخلصا الى الله سبحانه وتعالى ان يجزى الجميع خيرا.

●●●

□□ لا نود ان نزايد ونركب موجة الهجوم على الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون.. ولكننا فقط نسجل حقيقة اننا كنا سباقين فى التنبيه للنشاطات المشبوهة التى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

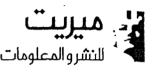


يمارسها هذا المركز الذى أصررنا فى كل موضوعاتنا عنه بأن نصفه بأنه مركز مشبوه.. وقد اكدت الايام صدق رؤيتنا.. ولم يرهبنا التهديد برفع قضايا جنائية او مدينة ضدنا.. ولم تخفنا القائمة الطويلة من الاسماء البارزة التى يضمها مجلس امناء المركز الذين اتضح ان معظمهم «شاهد ما شفش حاجة».

مسك الختام

قال الله تعالى: ﴿للذين استجابوا لربهم الحسنى والذين لم يستجيبوا له لو أن لهم ما فى الأرض جميعا ومثله معه لافتدوا به أولئك لهم سوء الحساب ومأواهم جهنم وبئس المهاد﴾. صدق الله العظيم [سورة الرعد ١٨].

السيد عبدالرءوف



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: عقيدتي

التاريخ: ١١ / ٦ / ٢٠٠٠

العدد ٢٩٨٢

فى الصميم

مركز ابن خلدون .. ومواقف لها أبعاد !!

تابعت .. وبشغف شديد ما تنشره الصحف والمجلات عن قضية مركز ابن خلدون وصاحبه د.سعد الدين ابراهيم والمتهم فيها صاحب المركز بعدة اتهامات.

مما تنشره الصحف عن سير التحقيقات شعرت بان القائمين على القضية منذ بدايتها يتصفون بقدرات خاصة غير قدراتهم الامنية التى من الطبيعى ان يتصفوا بها.. واهمها الوعي السياسى الكبير الذى جعلهم يدركون من البداية ان طبيعة المتهم فى قضيتهم ومكانته ودوره الذى يقوم به فضلا عن جنسيته المزدوجة وما يمكن ان تثيره عملية التحقيق معه.. كل هذه الاعتبارات يمكن أن تجعل من قضيتهم قضية سياسية تنتهى الى لاشئ.. لذلك.. ونتيجة لهذا الفهم كان التركيز على الاتهامات الجنائية المتعلقة بالتزوير والغش وخداع المولين فضلا عن مخالفات أخرى هو افضل ما قام به القائمون على هذه القضية لأنهم بذلك قطعوا الطريق على اصحاب الشعارات والمدعين من أصحاب بوتيكات حقوق الانسان والديمقراطية الملونه بكل الوان الطيف.

وان كان هذا ماحدث إلا أنه لم يمنع الامريكان من التدخل متجاهلين الاتهامات الجنائية الموجهة للمتهم صاحب الجنسية الأمريكية لانهم يرون أن هذه الجنسية تعطى صاحبها حق فعل أى شئ يريده فى اى مكان فى العالم!!!

ومما تنشره الصحف والمجلات أيضا حول هذه القضية اكتشفت كيف يمكن أن يتحول البعض من موقف الى نقيضه تماما فينبرى دفاعا عن مصر وأمنها ضد ما يقوم به مركز ابن خلدون وينسى اصحاب هذه المواقف انهم كانوا مشاركين فى انشطة هذا المركز ومدافعين عنه وانهم اتهموا عقيدتى من قبل بالارهاب لانها كانت تقف بالمرصاد لهذا المركز وتفضح انشطته وكانوا يفتحون صفحاتهم الصفراء للدفاع عما يقوم به سعد الدين ابراهيم والترويج له.

.. ويكفى هؤلاء أن نذكرهم بمشروع سعد الدين ابراهيم لتخريب مناهج التعليم.. ومما تنشره الصحف ايضا.. هناك فئة ممن يدعون انهم مفكرون مستميتون فى الدفاع عنه ويعقدون الاجتماعات ويجرون العديد من الاتصالات لحشد راى عام مضاد للقضية.. ووصل الأمر ببعضهم الى دعوة امريكا للتدخل بقوة اكثر لاجهاض القضية ضد سعد الدين ابراهيم.. وايضا اطلق احدهم ما يمكن أن نصفه بالنكته عندما قال ان ما استولى عليه المتهم من اموال يخص الاتحاد الاوروبى فلماذا تتدخل الحكومة المصرية!!

ورأيى الشخصى ان هؤلاء المدافعين عن سعد الدين ابراهيم اما انهم يعتقدون ان القضية سوف تنتهى الى لا شئ ويريدون ان يظهروا بمظهر الابطال امام الرجل واصدقائه فى الخارج او انهم يقدمون انفسهم كبديل يحل مكان المتهم فيما بعد عندما يخلو مقعده..

اما الفئة الثالثة التى كانت جزءا من عمل ونشاط مركز ابن خلدون ورفيقة المسيرة وخاصة فى علاقات المركز مع اسرائيل فانها تنتظر الموقف النهائى وما سوف تسفر عنه التحقيقات لتحديد موقفهم مع أو ضد سعد الدين ابراهيم اما لانهم يخشون ان تدور عليهم الدوائر وتطولهم التحقيقات أولا لاسباب أخرى لا يعلمها إلا الله..

.. عموما قضية مركز ابن خلدون وصاحبه د.سعد الدين ابراهيم كشفت حالة الزيف والخداع التى يمتلئ بها مجتمع الصفوة من المفكرين وخاصة من يعتقدون انهم قادرون على توجيه المجتمع ونصبوا انفسهم مكانة الاوصياء على الشعب المصرى ثم اخذوا يتاجرون فى الخارج بهذه المكانة.

.. اما أهم ما فى هذه القضية فهو الرأى العام نفسه الذى اكتشف ان الشعارات البراقة تخفى وراءها دائما وجوها قبيحة جدا.



ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: عقيدتي
التاريخ: ١١ / ١ / ٢٠٠٠

السجل الاسود لمدير مركز ابن خلدون المشبوه:

صديق للصهاينة.. عدو لمصالح وطنه.. يوالى من يدفـــع أكثر.. بـوق للغـرب!!

سـميررجـب كشـف بالمسـتندات انحرافـات سعد الدين إبراهيم ورفاقه

العلماء والمثقفون ونواب الشعب:

عقيدتى أول من نبه لفساده.. والأمن تحرك فى الوقت المناسب

د. فؤاد مخيمر:

من المفسدين فى الأرض.. ولنبدأ حملة شاملة على كل المشبوهين

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الأسبوع
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٩٨٢

د. عبدالعزيز حجازى:

اجتمعنا بعد القبض عليه.. ولن نتكلم الا بعد الحكم القضائى

د. عبدالصبور شاهين:

سيئ السمعة.. وظن أنه المندوب السامى الأمريكى بمصر!!

ومازالت المفاجآت فى قضية مركز ابن خلدون المشبوه تتوالى.. منذ القبض على زعيمه الدكتور سعد الدين ابراهيم ومن عاونوه فى المساس بأمن مصر والاساءة إليها من خلال إنتاج فيلم يسيئ للنظام وتلقى ملايين الدولارات من الاتحاد الاوربى والولايات المتحدة.. وتزويره لبطاقات انتخابية مقابل مبالغ طائلة دون الحصول على تصريح.. ظنا منه انه المندوب السامى الاوربى والامريكى فى مصر وخاصة انه يحمل الجنسية الامريكية وحاول تأليب الدول الاجنبية على مصر.

عم الرأى العام ارتياح كبير بعد القبض على زعيم معقل التطبيع والعضو البارز فى جماعة كوبنهاجن والذى قام بزيارات متعددة لاسرائيل فضلا عن تدريسه بالجامعات الامريكية فى الويات المتحدة وبيروت والقاهرة ومشهود له بالولاء للولايات المتحدة التى يتفاخر بانه يحمل جنسيتها منذ الستينات.

تحقيق:

جمال سالم

عمرو أبوالفضل



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: عقيدتي
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٩٨

وكان لمقال الكاتب الكبير سمير رجب يوم الخميس الماضى صدى واسع حيث تناول المخالفات تحت عنوان: «دعوها تتكلم.. ثم احكموا»

«المستندات فى قضية سعد ابراهيم تثير ١٢ سؤالا مهما مطلوب الاجابة عنها.. بكل حيادية.. وموضوعية.. وبدون تحيز».

عرض من خلاله خمسة مستندات للاموال التى تلقاها مركز ابن خلدون نظير تحريره لبطاقات انتخابية مزورة ارسلها للاتحاد الاوربى نظير ستة جنيهات للبطاقة الواحدة.. وقد تلقى ٢٢٨ الف جنيه دفعة اولى.. وشيكا مؤجلا بـ٢٢٨ الفا اخرى فضلا عن ارسال ١١٩ الف جنيه فى مرحلة ثالثة.. أضف إلى ذلك مبالغ اخرى تلقاها المركز فى عام ٩٨ من هيئة حقوق الاقليات بلندن تحت مسمى مشروع الاقليات.. ومن السفارة الهولندية بالقاهرة بمشروع اعادة تأهيل الاسلاميين ومن السفارة الاسترالية بالقاهرة لمشروع الفتيات المصريات.

ووجه الكاتب الكبير فى مقاله تساؤلات كثيرة تحتاج إلي اجابات قاطعة.. وخاصة ان كل هذه المستندات تدين سعد ابراهيم الامريكانى.. ولاشك ان هذه الاتهامات جزء من كل وستكشف التحقيقات مزيدا من الجرائم التى يندى لها الجبين ممن يتشدقون بأنهم مصريون وهم فى الحقيقة غير ذلك.. ولعل هذه الوقائع الدامغة تكون صفعة جديدة علي وجوه من يتشدقون بحقوق الانسان للدفاع عن مصالحهم مع الجهات الاجنبية التى تدفع لهم بإغداق لتحقيق مخططات مشبوهه.

السجل الاسود

بداية نوضح السجل الاسود للمركز المشبوه منذ بدايته حتى تم كشف الاعيبه.

بدايته كانت عام ١٩٨٨ عندما ظهرت على الساحة (جماعة البحث عن ارض مشتركة من أجل السلام والتعاون فى الشرق الاوسط).. وتضم شخصيات عامة أمريكية وقد اتخذت قاعدتها فى مصر بمركز ابن خلدون وتحتضن مجموعات عمل مركزية تضم مصريين واسرائيليين وأردنيين وفلسطينيين وسوريين ولبنانيين ومن دول اخرى.. وتركز جماعات البحث نشاطها حول كل قضايا المجتمع المدنى: الامن والاقتصاد.. المشاكل الاجتماعية والسياسية والاثنية وتعقد الندوات.. ويكلف بعض أساتذة الجامعات والمتخصصين بعمل أبحاث عن كل قضايا المجتمع فى مصر تحت لافتات وعناوين براقة تخفى وراءها أهدافهم الحقيقية!! المركز له هيكل تنظيمى يتكون من مجلس للأمناء وجهاز تنفيذى يحددان توجهاته العامة ورسم سياساته

ويتكون مجلس امناء مركز ابن خلدون من ٣٢ عضوا.. ويتعاون مع هذا الجهاز عدد كبير من الاستشاريين والخبراء والمفكرين يقومون بمهام محددة.

ويقسم العمل البحثى إلى عدد من البرامج «برنامج الملل والاعراف» «الاقليات» وبرنامج الحركات الدينية وبرنامج المرأة وبرنامج السياسات السكانية والبيئية والتربوية.. نظم المركز اكثر من ٢٠٠ مؤتمر وندوة وورشة عمل ودائرة مستديرة حول موضوعات فى غاية الخطورة.

بداية الصدام

بدأ الصدام بين الحكومة المصرية خاصة والحكومات العربية عامة عندما تبنى سعد ابراهيم بايعاز من ممولية عقد مؤتمر دولى عن (حقوق الاقليات فى الوطن العربى) وخص فيه مصر بجزء كبير.. وراح يكيل الاتهامات للحكومة والشعب على حد سواء بأنهم يضطهدون المسيحيين فى مصر ونشط علاقاته باللوبى المسيحى فى المهجر لاثارة الكثير من المشكلات لمصر فى علاقتها بالولايات المتحدة.. وعندما رفضت مصر عقد هذا المؤتمر المشبوه على ارضها ذهب إلى قبرص وعقده هناك ودعا إليه كل من على شاكلته.. وقد لعب سعد ابراهيم دورا مشبوها فى قانون الاضطهاد الدينى الذى حاولت من خلاله امريكا افتعال المشاكل بين عنصرى الامة فى مصر.

- وعقد المركز ندوة عن الزواج بين العرب والاسرائيليين.. ولم يكن غريبا ان يدافع الدكتور سعد عن مثل هذا الزواج.. وينتقد بشدة الصحف المصرية التى تحذر من خطورة هذه الزيجات.. وتتهم اليهوديات بأنهن يدخلن مصر لتحطيم شبابها بالايدز . ويصف الشعب المصرى بانه مبالغ ويشعر بالدونية!!
- تبنى المركز عشرات الدراسات التى تخص المرأة فى مصر والوطن العربى وركزت على أوضاع المرأة كما تناولها الدراسات الصهيونية والامريكية.

استطلاعات مشبوهة

- احترف المركز اجراء استطلاعات الرأى التى تحوى أسئلة مشبوهة تتعلق بأمور فى غاية الدقة مثل القوات المسلحة والقضاء والروح المعنوية للشعب المصرى ووجود الله وتطبيق الشريعة.. والختان.. وكانت هذه الاستطلاعات على مستوى الشارع والجامعات.
- د. سعدالدين ابراهيم يدعو إلى عودة الحكم الملكى فى مصروالتخلص من الاسس الجمهورية الحديثة.
- إثارة الفتنة الطائفية بالدعوة إلى الغاء المادة الخاصة بالشريعة الاسلامية من الدستور.
- عقد مؤتمر لحوار الاديان بالاشتراك مع منظمة صهيونية تدعى «الميمونية» ومقرها إنجلترا.. وشارك فيه باحثون من اسرائيل وامريكا وانجلترا وفرنسا لبحث المسألة الدينية فى مصر والعالم العربى.
- الترويج لوثيقة دولية مشبوهة تستهدف تقسيم القدس من منطلق تحقيق المصالح الصهيونية بالاحتفاظ بالقدس الشرقية.. واقامة مدينة عربية اخرى تحمل نفس الاسم فى منطقة «ابوديس» تكون عاصمة الدولة الفلسطينية
- تنظيم مؤتمر مشبوه للملل والنحل والاعراق «الاقليات» والجماعات الاثنية والعرقية.. والترويج لمزاعم اقباط المهجر حول الاضطهاد الدينى للاقباط فى مصر والهجوم على الدول العربية بسبب انتهاكاتها لحقوق الاقليات.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: عقيدتي
التاريخ: ١ / ١ / ٢٠٠٠

العدد ٢٩٨

● إعلان وثيقة بيان مع عدد من المثقفين المصريين تتضمن تحريضا سافرا لاشعال الفتنة الطائفية فى مصر تحتوى على عدد من الوصايا بشأن حل الازمة القبطية فى مصر على حد زعمهم.

● أصدر المركز بيانا مشبوها بعنوان «الالفية الجديدة تجلب مذبحة جديدة للمسيحيين فى مصر» اتهم البيان قوات الامن بترك المسيحيين فى قرية الكشح دون حماية واشتراكهم فى مؤامرة مع الاهالى من المسلمين ضد الاقباط. والزعم بأن رجال الدين الإسلامى وراء احداث الكشح وأنهم أعلنوا الجهاد ضد الاقباط.

الإساءة لمصر

● اعداد فيلم عن العملية الانتخابية فى مصر يتضمن اساءة لسمعة مصر بتمويل من الاتحاد الاوربى.. وينطلق من هدف أساسى هو التشهير بنظام الحكم واتهامه بتزوير الانتخابات والسيطرة على العملية الانتخابية برمتها.

● تبنى مشروعا عن المشاركة السياسية والحقوق الانتخابية في مصر «تضمن العديد من المخالفات القانونية الجسيمة» منها اعداد كشوف انتخابية تحتوى على اسماء وهمية واعداد بطاقات انتخابية مزورة لاستخدامها فى العمليات الانتخابية.

● اعداد تقارير عن الدول العربية تتناول الاوضاع الداخلية فى هذه الدول.. وتحمل قدرا كبيرا من المبالغة وعدم الدقة وتسعى للنيل من النظم العربية واتهامها بالدكتاتورية والجهل والتخلف.

● تبنى مشروعا بحثيا بتمويل استرالى لبحث قضية التطرف الدينى فى مصر وقام بتوزيع استمارات تجسسية لجمع المعلومات عن المتطرفين.

● تحويل المركز إلى وكر لمنكرى السنة النبوية المطهرة ومحترفى الطعن فى المؤسسات الدينية فى مصر والعالم الاسلامى.

تأهيل المتطرفين

● مشروع تأهيل المتطرفين التائبين.. كان أحد أخطر مظاهر التغلغل الخلدونى فى المجتمع المصرى.. فقد ورط د. سعد بعض الافراد فى عمليات قروض بحجة مساعدتهم على إقامة مشروعات انتاجية تمكنهم من حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.. ووقع اختياره على منطقة عزبة المفتى بامبابه وكان مدخله مساعدة المتطرفين والاسر الفقيرة واقراضهم لاقامة مشروعات صغيرة واتضحت أهداف الدكتور سعد من خلال التصرفات المريبة التى قام بها أعوانه حيث اجبروا المقترضين على تحرير شيكات على بياض ورد المبالغ المقترضة بفوائد تصل إلى ١٣٪ والاخطر من ذلك انه كان يصطحب فى جولاته للمنطقة سفراء الدول الاجنبية ويوهم الجميع أنه يقيم مشروعا على المستوى الشعبى.. ولكن هدفه الخبيث هو تعرية المجتمع المصرى وإظهاره على انه مجتمع بائس متسول.. وكان يعرض على اصحاب دور الحضانة فى «عزبة المفتى» أن يكتبوا هذه الدور باسم مركزه المشبوه مقابل تزويدها بأجهزة ومعدات وكتب دراسية مجهولة لتدريسها للأطفال فى مقابل منح مالية لاترد!!

تطوير التعليم

● وكان مشروع «تطوير التعليم المصرى» من اخطر المشاريع التى روج لها د. سعد وسعى بكل السبل إلى تمريره بكل الحيل. وهو فى الحقيقة مشروع ينطلق من أهداف صهيونية ماكرة حيث يسعى إلى تخريب عقول أبنائنا.. وإفساد أجيال كاملة من الشعب المصرى.. والتركيز على ذهنية التقسيم الطائفى والدينى والثقافى.. وإقصاء الثقافة الاسلامية والعربية من المجتمع المسلم العربى. وينتقص من قدر الرسول صلى الله عليه وسلم ويسئ إلى الاسلام وقد سعى بكافة الطرق إلى توريط وزارة التربية والتعليم فى مشروعه المشبوه.. وعندما تصدت له «عقيدتى» وأثارت القضية على كافة المستويات ومن خلال التنسيق والتعاون مع بعض اعضاء مجلس الشعب - أعلنت وزارة التعليم انها لا علاقة لها بهذا المشروع المشبوه ورفضها الكامل والتام لكل ما احتواه المشروع من افكار ومعلومات خبيثة.

لا كلام إلا بعد الحكم

اتصلنا بالدكتور عبدالعزيز حجازى .. رئيس وزراء مصر الأسبق واحد أعضاء مجلس الامناء بالمركز لنتعرف منه على ماحدث فى الاجتماع الطارئ الذى عقده مجلس الامناء لمناقشة تطورات القضية.. فقال : بداية احترم القضاء واحكامه وانا على يقين انه سيظهر الحقيقة التى نسعى جميعا إلى معرفتها.. ولكن هناك قرارا جماعيا من مجلس الامناء بعدم الحديث للاعلام اطلاقا الا بعد ان يقول القضاء كلمته.. ولاتعليق لى اكثر من ذلك واعتذر عن الاجابة على اية تساؤلات بشأن هذه القضية.

سيئ السمعة

المفكر الاسلامى الدكتور عبدالصبور شاهين يعلق على ماحدث قائلا: دائما ماكنت اسيء الظن بهذا المركز المشبوه وقياداته التى تشعبت علاقاتها بالخارج حتى اننى كنت استشعر ان سعد الدين ابراهيم يتكلم بلسان الاخرين ويعبر عن مصالحهم فى مصر وينفذ مخططاتهم بكل بجاحة.. هناك علاقات وثيقة تربطه بالصهيونية العالمية التى ترعاها امريكا لصالح اسرائيل وكان جزءا من تيار يدعو إلى التطبيع وهم الذين اطلق عليهم (جماعة كوبنهاجن) المشبوهة التى تربطها علاقات وثيقة بجماعات الضغط الصهيونية.. وانا على يقين ان التحقيقات ستكشف الكثير من ادوات الخيانة والعمالة التى دأب عليها وكأنه الحاكم بأمره أو المندوب السامى الامريكى والاوربى فى مصر.. ولكن الاعلام والامن أعطاه درسا لن ينساه.. وانه لا احد فوق القانون.. ونأمل ان تمتد يد العدالة إلى كل مواطن الفساد على كافة المستويات.

المفسدون فى الارض

ويؤكد الدكتور فؤاد مخيمر.. الرئيس العام للجمعيات الشرعية ان سنة الله بين عباده فى الارض لن تتغير الى قيام الساعة.. وهى ما أجمله الله تعالى بقوله (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فى الارض) فأهل الحق مستمرون فى البناء والتعمير فى الارض - أما أهل الباطل فمنبوذون مطرودون ولا بد ان يظهروا كالخبث الذى يطرده الماء فيما يظهر على سطحه. ولاشك ان جريدة عقيدتى من أعظم الصحف التى لعبت دورا مشهودا فى كشف السجل الاسود لابن خلدون وحذرت منذ وقت مبكر بخطورة شياطين الانس الذين يقودون هذا المركز المشبوه الذى ضرب بمصلحة بلاده عرض الحائط وراح يتعاون مع الجهات الاجنبية.. وقد كشفت عقيدتى هذا

العدد ٢٩٨

الفساد وظلت وراءه حتى تم اجتثاثه من جذوره.

وكر الشر

وأوضح ان مركز ابن خلدون ظاهره وباطنه الفساد.. ولم تجن مصر بل والامة العربية والاسلامية من ورائه الا كل شر وفساد في الارض.. فقد حاول التدخل في شئون السياسة والاقتصاد والتعليم بل وسعى إلى تحطيم الاخلاقيات ونفث فيها سمومه.. ولم يكتف بذلك وانما تطاول على العقيدة الاسلامية والسنة النبوية

وذات النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة.. ولا اكون مبالغا اذا قلت انه كان هادما لكل خير في محاولة خبيثة ليزرع شجرة الباطل على ارض الحق.. الامر الذي دفع عقيدتي وكتيبة من العلماء المخلصين إلى التعاون لكشف رذائل اولئك الخونه الذين حاولوا ارتداء زي البحث العلمي.. وقد دوى صوت الحق في اذان المسئولين فحققوا ودققوا حتى وضعوا ايديهم على اوكار الفساد ومن يعيثون في الارض فسادا.. ولن يفلت هؤلاء المفسدون وانما سيكونون عبرة لمن يعتبر.. وستجتث شجرة الباطل من جذورها مصداقا لقوله تعالى (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار).. وحدد الاسلام جزاء المفسدين امثال زبانية ابن خلدون بقوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا أو تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اوينفوا) من الارض ذلك لهم خزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم).. ونحن على ثقة من القضاء المصري الذي سيكشف الكثير من مفاسد العملاء الذين عملوا مع من يدفع اكثر.. ولاشك ان مافعله الامن والاعلام والقضاء خطوة جريئة لاعادة العزة التي قال عنها الله سبحانه وتعالى (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين).

مواجهة الفساد

اللواء طه غلوش .. عضو مجلس الشعب .. كان احد النواب الذين تعاونوا مع عقيدتي في إفساد مخطط ابن خلدون لغزو المناهج التعليمية واستبدالها بمناهج اخرى كلها فساد وعمالة.. اتصلنا به فعلق قائلا: للأسف فإن هذا المركز المشبوه أخذ اكثر من حجمه.. وليس له اى تأثير في الراى العام لذلك عملوا على اختراق الامن القومي بوسائل خبيثة الامر الذي جعل الامن والاعلام ونواب الشعب يتعاونون في التصدى لهذا الفساد الذي اخذته العزة بالاثم.. وفي النهاية لايصح الا الصحيح. ولتكن كشف مؤامرة مركز ابن خلدون بداية لكشف الاعيب من يتلقون تمويلا اجنبيا تحت مسميات مختلفة لمراكز حقوق الانسان وجمعيات الطفولة والامومة لان الجهات الاجنبية لن تقدم لهم اموالا حبا في الشعب المصري وانما هناك أهداف خبيثة وراء ذلك يجب الكشف عنها حتى نقطع الطريق على كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن..

ورد اللواء غلوش على الحجج الواهية التي رددها سعد الدين ابراهيم ومحاموه بأنه ليس عيبا تلقي اموال من الخارج لان مصر نفسها تتلقى معونات خارجية.. فقال: هذه مغالطة وتبرير مستفز لجرائمهم في حق هذا الوطن فالمعونات التي تتلقاها مصر يكون ذلك بموجب اتفاقيات دولية يوافق عليها مجلس الشعب المصري والمؤسسات التنفيذية والتشريعية في الدول المانحة.. ويتم ذلك في العلن وليس بوسائل شيطانية مثلما يفعل هؤلاء.. وهذا يدفعنا إلى التصدى الفساد بكل صوره بكل قوة لانه يهدد امننا جميعا كمصريين بصرف النظر عن ديننا لاننا جميعا في سفينة واحدة ويحاول هؤلاء المرتزقة اغراقها بكافة الوسائل والالاعيب.

عقيدة قوية

ويتفق معه في نفس الرأى النائب محمود القران – وكيل اللجنة الدينية بمجلس الشعب والذي كان واحدا من ثلاثة تبنوا حملة عقيدتي على مركز ابن خلدون حتى نوقشت تحت قبة المجلس وبحضور الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم الذي اعلن تبرأه من تلك المناهج الشيطانية.. ويقول: انا شخصيا كنت سعيدا جدا عندما قرأت خبر القبض على زبانية هذا المركز المشبوه الذي حاول بيع وطنه للاعداء مقابل حفنة دولارات – ولان الشعب المصري اصيل ولاتؤثر فيه المؤامرات منذ آلاف السنين سرعان ما استجاب الامن للهجوم الاعلامي الذي قادته عقيدتي وتعاونت فيه معنا في مجلس الشعب حيث كشفنا هذا الخطر.. وأختار الامن الوقت المناسب بعد اكتمال الادلة الدامغة لهؤلاء المرتزقة.. وأؤكد ان الوحدة الوطنية ورسوخ عقيدة المصريين ستتحطم عليها المؤامرات.. وليتنا تبدأ حملة شاملة على كل مواطن الفساد وايا كان القائمون به.. فأمن مصر غال ويجب ان نحافظ عليه مهما كلفنا ذلك.

خلافات كبيرة

اما الدكتور حسن عيسى رئيس المنظمة المصرية الشفافية فأكد انه وقعت بينه وبين د. سعد خلافات كبيرة بسبب بحث الحالة الدينية في مصر بعنوان (تدين الصفوة) حيث اراد د. سعد ان يحصل على ٣٥٪ من التمويل لنفسه بعيدا عن حسابات المركز فرفضت!!

أشار إلى ان الدكتور سعد حاول السيطرة على

اعمال الجمعية المصرية الشفافية حيث أعتبر نفسه صاحب الجمعية ومن حقه التحكم في جدول اعمالها.. وهذا مادفعنا إلى اجراء انتخابات لمجلس الادارة.. ولم يحصل على ا صوات تمكنه من ادارة الجمعية وانما مجرد عضو عامل.. وكان يسعى لتوظيف اعمال الجمعية لحسابه الخاص ولخدمة أغراضه البحثية الخاصة.. وسعى إلى اغرائنا عن طريق عرض التمويل لنشاطات الجمعية ولكن مجلس الادارة رفض ذلك.. وقد بعثت له بمقالة عن تحسن مؤشر الفساد في مصر لنشرها في نشرة المجتمع المدني ولكنه لم ينشرها.. وهذا الموقف اضطرنا إلى نقل مقر الجمعية من مركز ابن خلدون إلى مقر جديد بعيدا عن سيطرة سعد الدين ابراهيم.

اجندة غربية

ويقول الدكتور احمد ثابت – الاستاذ بالاقتصاد والعلوم السياسية د. سعد الدين ابراهيم فرض علينا أجندة بحثية غربية لاتنتمي للمجتمع المصري بالفعل هناك قضايا تحتاج إلى وقفه من مجموع الامة ومناقشة موضوعية وصريحة مثل قضايا الهوية والتعليم والتطبيع.. قضايانا تناقش على ارضية وطنية ومن يناقشها يجب ان يكون مرتبطا بالداخل ومشغولا بهمومه.. وللاسف فمخططات حقوق الانسان وبعض المنظمات الاهلية تلتزم بما تفرضه عليها الجهات المانحة من أجندة لاتنتمي المجتمع المصري.. وهذا مرفوض لانها تفقد قدرا كبيرا من استقلالها في اتخاذ مواقف حرة.. الامر يحتاج إلى وقفه والى توافق وطني عام حول اهمية الارتباط بقضايا هذا الشعب وعدم الاتجار بهمومه. اوضح ان ماحدث مع د. سعد الدين اختلطت فيه السياسة مع الفساد.. البعض يجعل من قضية سعد قضية حقوق انسان.. رغم انها غير ذلك.. فنحن امام وقائع فساد ومخالفة القانون ومن الخطورة اتباع سياسة «التفصيل» في القبض وانما يجب ان يتبع سياسة أمنية واحدة مع كل حالات الفساد بدءا من نواب القروض والمصدرين

«الحرمية» والطبعية والمتاجرين بهموم الوطن مركز ابن خلدون سعى إلى الهاء الامة بقضايا فرعية وذات هموم جانبية واجتهد فى تضخيمها وكان يأخذ على هذا ضخا وتمويلا من منظمات غربية وهذا يضر بمصر اشد الضرر.

مثار استفهام

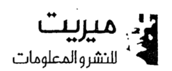
● طلعت رضوان - كاتب - قال: المركز منذ وجوده وهو يثير علامات استفهام كثيرة.. ويشم منه رائحة غير طبيعية.. واتذكر انه فى إحدى ندوات الجمعية المصرية للتنوير وكانت حول التعليم.. هاجمت تدخل الخبراء الاجانب وخاصة الامريكان فى مركز تطوير مناهج التعليم وطالبت باستبعاد الامريكان عن مراكز تطوير التعليم.. واذ بالدكتور سعد يشن هجوما حادا على رأيى وينبرى فى دفاع مستميت عن الامريكان وافكارهم وضرورة وجودهم فى مراكزنا لانهم يملكون على حد زعمه الوسائل المنهجية الكفيلة بتطوير مناهجنا والتعليم المصرى كله.. وهذا كلام غريب وغير مفهوم ولايقبله اى مثقف يحترم عقل الامة ووجودها.



قائمة مجلس أمناء المركز



عقيدتى كانت سباقة دائما فى كشف مخالفات سعدالدين ابراهيم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: العربي

التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠

العدد ٢٩٨

عقوبات رادعة تنتظر سعد الدين ابراهيم ورفاقه

كتب ــ إبراهيم نصر

أكد عدد من المحامين أن الاتهامات التى وجهتها نيابة أمن الدولة العليا للدكتور سعدالدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون وبعض معاونيه تتراوح عقوبتها مابين الإعدام والاشغال الشاقة والسجن ١٥ عاما.

قال اشرف مناع المحامى ان التهمة الاولى التى وجهتها النيابة لرئيس مركز ابن خلدون هى محاولة زعزعة الامن والاستقرار بالبلاد وتهديد السلام الاجتماعى. وقد نصت المادة ٧٧ من قانون العقوبات على انه «يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدى إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها».

أضاف: كما خصت المادة ٧٧/ ب من قانون العقوبات علي أنه «يعاقب بالاعدام كل من سعي لدي دولة اجنبية اوتخابر معها.. أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام باعمال عدائية ضد مصر».

كذلك وجهت نيابة أمن الدولة لرئيس المركز تهمة الاتصال بدولة أجنبية وامدادها بمعلومات عن الشئون المالية والاقتصادية والسياسية بمصر مقابل الحصول على أموال.

وعن عقوبة هذه التهمة يقول أشرف مناع: نصت المادة ٨٠ من قانون العقوبات على انه يعاقب بالاعدام كل من سلم لدولة اجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو افشى إليها أو إليه بأية صورة وعلى اى وجه وبأية وسيلة سراً من اسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الاسرار بقصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها.

وعن عقوبة التهمة الثالثة وهى تزوير البطاقات والقوائم الانتخابية يقول عصام محمد غانم المحامى (ماجستير فى القانون): لقد نصت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على انه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقته من ٣ إلى ١٥ سنة أو السجن نفس المدة كل من قلد أو زور شيئاً من الاشياء الاتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو ادخلها إلى البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها ومن هذه الاشياء «اختام أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة.. خاتم أو إمضاء أو علامة احد موظفى الحكومة..»

ويضيف : كذلك كل من أتلف عمدا أو أخفى أو اختلس أو زور اى وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية اخرى.. يعاقب بالسجن من ٣ إلى ١٥ سنة وفقا لنص المادة (٧٧د/م).

وأكد محمد بكرشرباش المحامى أنه بقوة القانون سوف يحل المركز ويتم إغلاقه ومصادرة الأموال والأمتعة المضبوطة فيه وذلك وفقا لنص المادة ٩٨هـ من قانون العقوبات. وأضاف ان أعضاء المركز سوف يتعرضون لنفس العقوبات السابقة إذا ثبت ان لهم نفس الدور الذى كان يقوم به رئيس المركز. أما اذا كانوا يعلمون فقط دون المشاركة فهم معرضون لعقوبات السجن التى تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

إعادة تفتيش مركز ابن خلدون.. المشبوه

حبس صاحب مطبعة البطاقات الانتخابية ١٥ يوما

غداً.. التجديد لسعد الدين ابراهيم واعوانه

كتب ـ جمال عقل وانتصار النمر:

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا باعادة تفتيش مركز ابن خلدون.. بعد ان اكدت التحقيقات وجود مستندات جديدة تدين د. سعد الدين ابراهيم ونادية عبد النور

امرت النيابة بحبس محمد سامى صاحب المطبعة المكلف بطبع الاوراق الخاصة بالعملية الانتخابية للمركز ١٥ يوماً على ذمة التحقيق والذى اعترف فى التحقيقات انه تولى فقط طباعة (ملصق) الدعاية الخاصة بالمركز ويتضمن عبارات تدعو المواطنين على المشاركة فى الانتخابات مقابل ٢٠ الف جنيه.. ووجهت له النيابة تهمة التواطؤ والحصول على اموال من جهات اجنبية والتزوير.

كما امرت النيابة باستدعاء كل من على سالم ـ مؤلف الفيلم التسجيلى والموجود حاليا فى اسرائيل والمخرج سامح بهلول.. لسؤالهما ..

من ناحية اخرى تنظر النيابة غداً تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم رئيس المركز (المحبوس حاليا) و٨ من اتباعه

والعاملين بالمركز وهيئة دعم الناخبات بتهمة الحصول على رشاوى دولية والاتصال بمنظمات وهيئات دولية مقابل تزويدهم بمعلومات وأبحاث عن الظروف السياسية والاجتماعية والعسكرية بمصر.

ومازالت التحقيقات التى يتولاها هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال وكيلا اول النيابة تكشف الكثير من المفاجآت بعد هروب اثنين من المتعاملين بالمركز احدهما بالقاهرة والآخر بالمنصورة رغم صدور قرار بضبطهما.

قضية د. سعد الدين إبراهيم ما بعد التفاحة!

بقلم:
إبراهيم عيسى

من بؤس الحياة السياسية والثقافية في مصر ان تقر وتقرر قبل الدفاع عن شخص انك اساسا مختلف معه - وربما عليه - وأن تدافع عن شخص مختلف معه ليس فضلا ولا منا.. بل هو الواجب الذي لا شكر عليه ولا فضل فيه.

واستسلاما لمنطق معوج يعوج معه تفكيرنا فأنا اسلم باختلافي الواضح والبائن مع توجهات د. سعد الدين ابراهيم فيما يخص التعاطي مع قضية الصراع العربي - الاسرائيلي - وادين بشدة - حتي الهوس - تعامله مع العدو الصهيوني «وهو مصطلح يثير سخرية زملائنا من انصار الحوار مع اسرائيل بطبيعة الا الحال الي لكن في نفس الوقت لا يعني ذلك مصادرة حق د. سعد «ومن يري ما يراه» في اتخاذ اي موقف اوسلوك اي مسلك فهو حر فيما يصنع ونحن احرار فيما نرفض.

لكن المؤسف ان الساحة «وتبين الساحة فيه براح وسعة زائف وزائفة لا يعبران عن حقيقة واقع هذه الساحة السياسية في مصر» هذه الساحة تهللت وان كتمت فرحتها أو استنكرت القبض علي دكتور سعد لكنها افصحت عن لومها له إلقاء تبعة ما جري علي عاتقه وربما شمتت فيه وتشاممت رائحة الوطنية في حادثة القبض عليه (...) تحججت في ذلك بموقفه من التطبيع.. ويؤسفني ان آؤكد ان هذا كله كذب صراح وتدليس بواح.. فدكتور سعد الدين ابراهيم لم يقبض عليه بسبب موقفه من اسرائيل ولا تعامله معها.. وبات من الواضح من الوهلة الاولي - الا لاصحاب الغفلة ان الاسباب التي تكمن وراء القبض عليه انما هي اسباب تتعلق بشكل مباشر باجراءات اتخذها لمراقبة - أو سعيا - لمراقبة دولية علي الانتخابات التشريعية المزمع اجراؤها في مصر في نهايات هذا العام.

ويبدو ان شروع د. سعد في عقد لجنة مراقبة كانت «أو كادت» ان تتسم هذه المرة عن سابقتها في الدورة الماضية، بصفة دولية جدية تجعل منها اكثر قدرة علي الرقابة - الآمنة - علي الانتخابات - غير المأمونة - واكثر حضورا علي الساحة العالمية اذا ما اعلنت رأيها واكثر تأثيرا اذا ما كان هذا الرأي سلبيا يسحب من اجراءات الانتخابات نزاهتها وعدالتها مما يشوه معه صورة مصر، أو بمعني ادق صورة حكومة مصر في الخارج وهي الصورة التي تحرص الحكومة علي جعلها صورة سياحية رائقة غير مشوبة بشك في نقاوتها علي غير الحق والحقيقة بطبيعة الحال.

وقد جاءت قضية مراقبة الانتخابات لتمس وجعا خاصا لدي الحكومة - شأنها في ذلك شأن كل الحكومات النامية المتهومة بانتهاك حقوق مواطنيها السياسية والانسانية - فمفهوم السيادة الذي ترفعه تلك الحكومات لايزال علي العهد القديم الزائل (..) والذي يري ان الحكومة حرة لا يمس حريتها احد فيما تفعله مع رعاياها «لاحظ لم أقل مواطنيها» ومن ثم فإن تحبس او تخنق او تقتل او تهدر حقوقهم أمر يخص الحكومة ومحكوميها لا شأن لمجتمعات اخري أو دول اخري أو منظمات اخري فيما تفعله فيهم.

ورغم ان الحكومة المصرية تحديدا تشارك في هيئات دولية كثيرة تشرف علي انتخابات تشريعية كثيرة في انحاء القارة الافريقية وان مصر تمثل بمندوبيها في تلك المراقبة الدولية ولا تري في ذلك ضررا ولا ضرارا الا انها بمجرد ما تسمع أو تتسمع ان هناك من يريد تطبيق هذه الرقابة - حتي ولو بشكل اخف بل

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر: الميدان
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٥

واكثر خفة مما يظن معه الجدية!! فتستاء وترفض وتتدد.. ثم تقبض كما هو الحال مع د. سعد الدين ابراهيم الذي قيض مظلوما وقبض عليه مجنيا لا جانيا ودفع - ويدفع - ثمنا باهظ الكلفة مقابل ان تكون في مصر - وهي رغبة لدي كثيرين ممن يهاجمون سعد ابراهيم - انتخابات حرة نزيهة منزوع عنها سمعتها السيئة.

والمدهش في الامر هي قائمة الاتهامات التي كالتها الحكومة للدكتور سعد الدين ابراهيم وتقدمها كأنها اليقين والمؤسف ان صحفا مصرية واخري عربية مثل «الحياة» نفسها تنشرها كاليقين ايضا وهو ما يثير الريبة في قدرة الحكومات علي توفير حماية انسانية وسياسية لخصومها السياسيين فما يجري من اغتيال معنوي منظم للدكتور سعد الدين ابراهيم عبر اجهزة الاعلام الرسمية يستبق اي تحقيقات او محاكمات فضلا عن الريبة كذلك في امكانية حصوله علي عدالة ازاء هذه الهجمات الحكومية الشرسة حين يصل الامر الي قاعات المحاكمات.

اذن تحرص اجهزة الاعلام الرسمية ومن يستقي منها والاجهزة الامنية ومن يستقي منها ويأتمر بها علي تلطيخ سعد الدين ابراهيم بالعار اذ لم يكن ممكنا ان ينتظروا حتي يسمعوا حكم القضاء نفسه.

وفي وطن وعاصمة عربية يحصل فيها المرء علي وثيقة بشق الانفس ومن العسير تماما ان يتمكن الصحفي من العثور علي معلومات موثقة حول اي شأن سياسي في هذا البلد «قروض البنوك وحجمها مثلا.. المعونات الممنوحة من الولايات المتحدة الي رجال الاعمال واجهزة الدولة مثلا.. ثروات المسئولين وذممهم المالية.

فقد ظهرت علي عكس ذلك وثائق بسرعة الخيال الرامح في ايدي صحفيين كثيرين - منهم الكبار واغلبهم الصغار - عن تفاصيل كاملة وصور اصلية من خطابات ووثائق متبادلة بين سعد ومركزه والاتحاد الاوروبي وممثله مما تشك معه في هذه الشفافية المفاجئة التي طلت علي الحكومة من حيث لا ندري (..) والتي لا تهدف الا الي غرض واحد وهو التعجيل بدمغ نهم الخيانة «ان امكن» او العمالة «ان كان ولابد» أو اللصوصية «ان اتيح» ضد الدكتور سعد الدين ابراهيم.

لكن المتأمل لهذا السيرك السياسي يكتشف ان اجواء قديمة قد عادت الي الحياة السياسية المصرية بات البعض - ولسنا منهم - مقتنعا انها لم يكن لها ان تعود مرة اخري. هذه الاجواء تذكرنا بتفجير قضية كانت ملء السمع والبصر عام ١٩٨١ وحملت عنوانا فكهانيا وفكاهيا للغاية هو «التفاحة ١٩» والتي شملت تهم الخيانة العظمي والعمالة للاتحاد السوفيتي «رحمه الله» موجهة الي د. محمد عبدالسلام الزيات الذي كان في السابق وزيرا في عهد السادات ثم معارضا له.. وشملت القضية اخرين وجرت فصولها «اعلاميا» علي نحو تستدعيه فورا مع اجواء اتهامات سعد الدين ابراهيم من حيث صور تليفزيونية مصورة بشكل سري تذاعه علي الهواء للملايين تتضمن سيارات تدخل السفارة السوفيتية أو جلسة علي مقهي بين شخصين يتبادلان الحوار وخطابات ووثائق وكل اللازم واللوازم الخاصة بالصاق تهم بخصم سياسي مع «تجريسه» و«تلطيخه» واغتياله معنويا واعلاميا قبل ان يبت القضاء المحفوف بالقضاء والقدر كذلك حكمه وقراره!

طبعا انتهت قضية التفاحة ١٩ العطنة علي خيبة امل لصانعيها فقد اغتيل السادات ونسي الجميع طعم التفاح السياسي العطن مددا طويلة حتي اصيبت الحكومة مؤخرا في قضايا كثيرة مثل«اغلاق جريدة الدستور» ثم «تفكيك وتعطيل النقابات المهنية» ثم اغلاق جريدة الشعب وانهاء حياة حزب العمل ومن قبله احزاب مصر الفتاة والعدالة الاجتماعية والشعب الديمقراطي (..) ثم انتخابات نقابة المحامين كذا قضية د. سعد الدين ابراهيم (..) اصيبت الحكومة بالداء السياسي العضال وهو العصبية الزائدة التي نالت من قلب الحكومة وطالت كبد الحياة المصرية (..)

والمتصفح لقائمة التهم التي يراق علي سطورها د. سعد الدين ابراهيم وسمعته يراها حصيلة مزج التصلب بالعصبية بالسذاجة فالحكومة تعيب «تتهم لا تعيب» دكتور سعد بأنه:

- تحصل علي اموال ومنح من الخارج
- اذاع اسرارا
- اساء الي سمعة مصر
- اساء للعلاقات الشقيقة بين مصر وجيرانها العرب.

وقدمت الحكومة في نائحة سياسية خلت من الحكمة - ومن الاحتراف كذلك - ادلتها في التهمة الاولي المنح والمعونات كشوفا بما تحصل عليه د. سعيد الدين ابراهيم ومركزه ثم اتهمته بأنه تحايل ونصب علي الجهة المانحة وبينما لم يحدث ان اشتكي الاتحاد الاوروبي وهو الجهة المانحة وهي أمواله - اي شكوي من تحايل واحتيال د. سعد، بل ودافع عنه فنحن - كأي مواطن بسيط - من حقه ان يسأل طيب وهي الحكومة المصرية ما لها هذه قضية بين د. سعد ومموليه، فما دخل الحكومة المصرية وما الذي جعل قلبها رهيفا الي هذا الحد مع اموال الاتحاد الاوروبي ولماذا لا تهتم بأموالها هي المسروقة والمنهوبة والمقروضة من رجال اعمال بددوا حتي الان حسب تقديرات منشورة في الصحف المصرية - قرابة الـ ٢٠ مليار جنيه مصري وهناك رجال اعمال معروفون بالاسم لم يسددوا ديونهم البالغة مليارا واكثر للبنوك الوطنية حتي الان وهناك قوائم بمنع كثيرين منهم من السفر خارج البلاد.. ثم ان الحكومة المصرية ذاتها تتلقي منحا مالية بالمليارات من جهات اجنبية فلماذا حرام لبلابله الدوح حلال للطير من كل جنس (!!) والمدهش ان الحكومة

العدد ٢٥٨

التي اهتاجت على د. سعد الدين ابراهيم من اجل سوء «أو زعمها سوء» استخدامه للمنح، هي نفسها التي لا تفصح ابدا عن حقيقة هذه المنح التي تتلقاها وطرق صرفها واساليب انفاقها والمستفيدين منها وهي التي تتكتم مدي المنفعة التي تجلبها هذه المنح - غائمة الشروط - علي افراد الحكومة ورجال الاعمال الذين يتشممون رضاها (...)

وعلي المرء فعلا ان يندهش ثم ان يسجل اندهاشه من حملة الحكومة علي التمويل الاجنبي وهي التي تمول حتي النخاع ولايزال الامر طازجا لتتذكر المنح الاجنبية التي تتلقاها الحكومة لتدريب موظفيها ومسئوليها بل ونوابها (..) واخري لتطوير مدارسها تكنولوجيا واشياء اخري لا تعد ولا تحصي من مترو الانفاق ومبني الاوبرا ومركز المؤتمرات الي منح اجنبية للمساكن العشوائية وقوائم المنح المجلوبة عبر وزارة الخارجية.

واذا كان جائزا ان نتوقف في مهلة كالوهلة عند قضية المنح الاوروبية والاجنبية فلابد ان نذكركم ان معابد فيلة احد اهم واعظم اثار مصر التاريخية نقلها وتأمينها من خطر تهددها هو فضلة خير المنح الاجنبية (..) وتطهير قناة السويس من الالغام قبل افتتاحها كان من فضلة خير المنح الاجنبية وعشرات عشرات من المشروعات المهمة بل والمصيرية «لاحظ ان مصر تتلقي قمح الخبز لسنوات طويلة منحة من الولايات المتحدة».

موضوع التمويل الاجنبي قضية متفرعة مستفيضة لكن يبدو ان الحكومة لا تري فيها ضررا ولا ضرارا الا حينما يستخدمها وطنيون اخرون لصالح حقوق الانسان وحقوق المواطنة ومن اجل الديمقراطية ونزاهة الانتخابات ساعتها يصبح التمويل منكورا ومرفوضا ومنبوذا(..)

ثم تأتي تهم ولازلت اتعامل معها حتي الان علي انها تهم سياسية لا قانونية اعلامية لا حقيقية. تهمة اذاعة الاسرار والاساءة الي سمعة مصر.. ولعل شيئا لم يتم الاساءة اليه في مصر اكثر من سمعة مصر نفسها.. فقد صارت شيئا تلوكه الافواه كالمضغ العسر كلما ضاقت صدرها برأي أو موقف.. ومن المؤكد ان الامين علي سمعة الوطن ليست حكومته فقط.. بل ربما ليست حكومته اساسا اذا كانت الحكومة قد صعدت الي سدنة حكمها عبر خطوات مشكوك في ديمقراطيتها.. ورغم ان قضية دمج سمعة مصر بسمعة حكومتها قضية تستحق ان نمضي حتي اخرها لنفندها ونعريها الا ان ضيق المساحة وضيق الصدر لن يسمحا لنا بذلك لكن ما يمكن ان نرد به هنا هي بتلك الحادثة التي جرت في اربعينات القرن الماضي حين كان محمود فهمي النقراشي رئيسا لوزراء مصر - عبر انتخابات مزورة وفوق اجنحة حزب غير شعبي بالمرة - وقرر ان يذهب الي عصبة الامم ليطرح قضية استقلال مصر وجلاء انجلترا عنها علي منصة الامم المتحدة وامام اقوام العالم القيمين علي ادارة احواله.. وبينما النقراشي في قلب الامم المتحدة دفاعا عن حق مصر «أو هكذا تصور» وبينما يتحدث باسم مصر في محفل دولي عالمي اذا بالزعيم الوطني مصطفي النحاس رئيس حزب الوفد «وهو حزب الامة الشعبية وقتها» يرسل الي سكرتير الامم المتحدة خطابا علنيا شديد اللهجة يؤكد له فيه ان النقراشي لا يمثل مصر «وهو رئيس وزرائها وحكومتها يومئذ» وانه رئيس مزور ومزيف جاء عبر انتخابات مزورة وانه لا يتحدث باسم مصر ولا يمثل الشعب المصري واننا كمواطنين نعلن براءتنا منه(..)

لقد كان هذا الخطاب «الذي رد النقراشي خائبا» هو الدليل الدامغ علي أن سمعة مصر ليست بالضرورة سمعة حكامها وحكومتها (..) ثم لا يزال في الفم ماء في تلك القضية لعله يأتي يوم ونبوح به أو نلوح به ان استطعنا.

وفي الصدد نفسه تأتي تهمة الاساءة الي علاقات مصر بشقيقاتها وهي تهمة تستخدمها كل الانظمة العربية في مواجهة شعوبها وفي مواجهة معارضيها وهي ايضا تهمة محيرة تتغير بتغير وتعكر علاقة كل دولة بالاخري فإذا ما خاصمت الحكومة الليبية مصر صارت مصر ملجأ للمعارضين الليبيين الذين يجمعون اشياءهم وربما اشلاءهم اذا ما تصالحت الحكومتان الليبية والمصرية (..) واذا ما هاجمنا النظام السوداني في مصر صرنا ندافع عن حكومتنا ضد توجهات النظام السوداني العدائية ثم اذا ما تصالحت الحكومتان صرنا اذا هاجمنا النظام السوداني نسيء الي علاقة مصر بشقيقتها (!!) والدول العربية اشقاء فيما بينهم اشداء علي معارضيهم(..) رحماء بينهم وبين انظمتهم (..) فماذا يفعل صاحب الرأي في وطن تتغير فيه رأي حكومته تجاه شقيقاتها كل يوم او كل صبح (..)

ومن بين التهم كذلك تتردد محاولة اثارة الفتنة الطائفية والمساس بالوحدة الوطنية في مصر واذا كان سعد الدين ابراهيم مهتما بالشأن القبطي فنحن نعرف ان اخرين علي نفس الدرجة من الاهتمام وبصرف النظر عن الاستثمار السياسي لهذا الشأن الا اننا نوجه انظارنا وانظار من يملك نظرا ان تجاهل مشاكل اقباط ليس حلا لاي شيء وان تصور ان الوطن العربي خلو من الاقليات تصور ساذج وطيب ومدمر في الوقت نفسه .. وان الوحدة الوطنية تنشأ نتيجة الديمقراطية والحرية والشفافية وليست نتيجة اي اسباب اخري وفي ظني ان الحكومة المصرية لا تضطهد الاقباط في مصر علي الاطلاق وهذه شهادة منا بذلك لكنها تضطهد الفقراء والمستضعفين سواء كانوا مسلمين او اقباطا.. وتنتصر وتعمل لصالح الاغنياء والمرفهين سواء كانوا مسلمين أو اقباطا.

اما اطرف العلل التي يذيعها الماحا او تلميحا او تصريحا الاعلام الرسمي في مواجهة د. سعد الدين ابراهيم هي انه امريكي الجنسية وهو امر فعلا محير فما التهمة في ذلك في الوقت الذي يجلس علي مقاعد الحكم في مصر ثلاث وزراء يحملون الجنسية الامريكية الي جانب الجنسية المصرية وعدد من احفاد المسئولين الكبار المصريين ولدوا في

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الميدان
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٥٨

امريكا وحصلوا علي جنسيتها وفي الوقت الذي يطبل ويزمر الاعلام المصري وحكومته للدكتور احمد زويل حائز جائزة نوبل للكيمياء باعتباره مصريا يعبر عن اصالة وعراقة وصلابة مصر وهو الرجل الذي يحمل الجنسية الامريكية واستقبله الرئيس الامريكي كلينتون في البيت الابيض احتفاء بحصول عالم امريكي(..) علي جائزة نوبل.

اقول بصراحة واضحة بائنة انني ادافع عن د. سعد الدين ابراهيم واري انه ضحية سياسية في هذه القضية التي ارجو ان يدرك مثقفونا ـ مهما تباينت رؤاهم ـ ان سعد الدين ابراهيم يتم اغتياله سياسيا ومعنويا لانه تجرأ ورفع مطلب نزاهة الانتخابات «..» وديمقراطية الوطن «..» ولانه سمح لنفسه ان يدعو افراد الشعب فردا فردا ان «كن شريكا وشارك».

من الممكن ان اتنازل عن دفاعي ودعمي وتعاطفي مع د. سعد الدين ابراهيم لو تفضلت الحكومة المصرية وشرحت لي كيف عرفت فى ساعات محدودة ان الـ ١٨ الف اسما لـ ١٨ الف بطاقة انتخابية مزورة «...» اي حكومة جبارة تلك التي تستطيع بهذه السرعة ان تتأكد ان كل هذه البطاقات وهي الاف مؤلفة مزورة (..) وان كل هذه الاسماء فيها وهمية ومصطنعة (!!)

انها قدرة جبارة تسمح لنا بتوقع قدراتها علي عمل اي شيء اخر.. فالجبابرة وحدهم الذين يستحقون الحياة اما الضعفاء فهم وقود جهنم.

كلمة السر التي مهدت طريق المنح الأجنبية إلي عزبة المفتي:

رجل البر سعد الدين إبراهيم دخل جمهورية إمبابة من باب القروض ١٠ آلاف جنيه لإضافة اسم ابن خلدون علي لافتة الحضانة!

في امبابة وبالتحديد في منطقة عزبة المفتي التي تطلق الحكومة اسم (العشوائيون) علي السكان هناك.

فالحكومة اكتفت بتسميتهم ثم اهملتهم حتي اصبح غول البطالة هو الوحش الذي ينهش المجتمع المحدود في تلك المنطقة.

هناك ظهر د. سعد الدين ابراهيم بدايته كانت عبارة عن مكتب لمركز ابن خلدون في احد الشوارع الضيقة التي لا يتجاوز عرضها المتر ونصف المتر.

وهناك ايضا يسكن احد المتهمين او بالتحديد المتورطين في الاتهامات الموجهة لسعد ابراهيم وهو شاب يدعي طارق حسان واخر يدعي حسن كاراتيه.

في عزبة المفتي ظهرت البشرة البيضاء والشعر الاصفر والعيون الملونة والجنسيات الاجنبية المختلفة مرات ومرات.. وجميعهم بصحبة الدكتور سعد كانت المنطقة متحفا بشريا لكائنات متفرقة في اوروبا لكنها لازالت تحيا في مصر.

في شارع سعد زغلول بمنطقة العزبة هبط السفير الامريكي دانيال كريتزر ليتابع اشارات سعد الدين ابراهيم هنا فعلنا كذا.. وهنا اعطينا قروضا.. اما هناك فتوجد حضانة.. وهذا الجزار اعطينا ابنته قرضا لعمل مشروع اما نحن فلدينا مكتب تابع لمركز ابن خلدون نعلم فيه الفتيات الفقيرات.

هذا المركز او الفرع من مركز ابن خلدون كان محطة النهاية لجناب السفير الامريكي.. المكان كله يصور اقصي درجات العشوائية.. ومدخل الشارع يجعلك تقف كثيرا لتتساءل.. لماذا اتي د. سعد بالسفير الامريكى الي هنا.

لقد عرفنا فيما بعد ان السفير الامريكي تبرع بمنحة دولارية لاهالي عزبة المفتي بامبابة.

اما لماذا امبابة.. فهذا هو السؤال الذي بحثنا له عن اجابة.

فكانت اول الخيوط.. ان امبابة التي كانت شهيرة للغاية في عالم الارهاب ليس فقط علي المستوي الداخلي بل علي مستوي العالم.. هي الحقل المناسب لرجل يعمل بالاجتماع السياسي مثل الدكتور سعد ابراهيم.

اما كيف دخل امبابة فكان عن طريق شاب يدعي حسن كاراتيه.. وهذا الكاراتيه ارهابي سابق كان يشغل موقع قائد الجناح العسكري لجمهورية امبابة التي اعلنها الشيخ جابر او هكذا قالوا عليه.

ثم ظهر د. سعد في مواسم اعلان التوبة وتوطدت علاقته بكاراتيه اعطاه قرضا ثم اعانه علي انشاء كشك صغير يتكسب منه في منطقة السوق بامبابة.. وتحول بعدها الي نجم اعلامي تتخطفه كاميرات وكالات الانباء ومحطات التليفزيون العالمية وكله بالدولار ليروي عن الارهاب والتخلف وكيف كان ثم اصبح بفضل الدكتور سعد.

وعن طريق كاراتيه دخل الدكتور الي امبابة والبداية كانت موفقة للغاية لمجتمع يعاني من الفقر والبطالة والتجاهل الحكومي.. قروض بدون فوائد وتسدد علي



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ ٢٠٢
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر: الميدان
التاريخ: ١١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٥٨

طريقة لما تفرج وقروض تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بل واكثر احيانا.

والبسطاء هناك وغير البسطاء يرون الدكتور سعد اسبوعيا علي شاشة التليفزيون.. ومطبوعات مركز ابن خلدون تحمل اسماء كبيرة للغاية في مجلس الامناء بعضهم كان وزيرا بل رئيسا للوزراء وبعضهم جاء وزيرا حاليا (يعني راجل بتاع الدولة) ولا يمكن ان يشك احد فيه.

وتحول د. سعد الي رجل بر واحسان وتقوي هناك.. وفي احدي المرات قابل الشيخ محمد ابوالعيون وهو امام مسجد ويملك حضانة صغيرة ثم عرض عليه الدكتور تغيير لافتة الحضانة لتصبح حضانة ابن خلدون مقابل مبلغ مالي ١٠ آلاف جنيه المبلغ اثار الرجل مما دفعه للتوجه بصحبة عضو المجلس المحلي محمود مرجان الي الجهات الامنية للاستفسار الا انه فوجيء بمباركة الامن.

لم يكن احد يعرف تحديدا ما الذي يريده د. سعد سوي انه رجل خير..

ثم توالت زيارات الدكتور ومعه وفود اجنبية الي هناك وتستمر الاشارات هنا فتحنا حضانة وهنا منحنا قروضا.. ولا احد يفهم.

ثم فجأة اصبحت القروض المجانية قروضا بفوائد ١٣٪ سنويا قيل انها مقابل خدمات ادارية وتحصيل الديون وتم توقيع شيكات بمبلغ القرض ثم شيكات اخري بقيمة القرض مضافا اليه الفائدة.

وحصل كثيرون علي المبالغ منهم محمد مجاهد محمد حسين بائع فاكهة حصل علي الف جنيه وحرر عليه شيكا بمبلغ ١١٢٠ جنيها يدفع قسطا شهريا ٩٥ جنيها واستمر الحال كما هو عليه الي ان تعثر كثيرون في السداد كما يؤكد محمد مجاهد وبدأ حسن كاراتيه في الظهور مرة اخري يطالب الناس بالدفع..

وتوالي ظهور عدد من موظفي ابن خلدون يطالبون بالسداد والا.. الي ان كانت المفاجأة انذارات عديدة من المحكمة بالسداد لقد تحول رجل الخير الي وحش كاسر يطالب بحقه في المال الذي جاء ليقدمه بنفسه.

وظهر سعد الدين ابراهيم مرة اخري في عزبة المفتي في مؤتمر حول التوعية السياسية وضرورة المشاركة الانتخابية.. هنا ادرك بعض الفاهمين هناك ان الامر غريب.. ما علاقة القروض بالسياسة والانتخابات وثار عليه المتعلمون.. ماذا يريد هذا الرجل.. اوقفه في احدي المرات واحد منهم ويدعي عادل علام رجل في الاربعينات من عمره مثقف ويعرف تاريخ الدكتور سعد وقال له كنت اشتراكيا وضد السلام والان انت راجل غير الذي عرفته تضع يدك في ايدي الاسرائيليين القتلة.. وتتحدث في المال وتواجه الفقراء بسجنهم اذا لم يسددوا القرض فكانت اجابته انها متطلبات العصر.

وهو لم يدرك في اجابته هذه ان هذا العصر لم يصل الي عزبة المفتي بامبابة اصلا.. وانه لم يكن من الصواب ان يختار تلك المنطقة الفقيرة المعدمة ليمارس فيها تحولاته او بالادق لتصبح مسرحا لتحولاته..

في المؤتمر واجه الدكتور سعد كلام الثائرين عليه بجملة واحدة (بس يا ارهابيين) او (اقعد يا ارهابي منك له) كررها ثلاث او اربع مرات كما يقول محمود مرجان عضو المجلس المحلي.

لقد استحسن الدكتور تلك الكلمة فهي مناسبة جيدة لما يريده.. مجتمع موصوم بالارهاب وموعود بالفقر ومبتلي بالتخلف ثم يظهر هو الرجل السوبر مان ليجني ثمار التطوير في مقابل ماذا؟ هذا هو الاهم؟

المقابل هو دعم الجهات الخارجية.. الدجاجة التي تبيض ذهبا لمعدومي الضمير من رجال المؤسسات غير الحكومية.. فقط من معدومي الضمير لان كثيرين من رجال العمل الاجتماعي يحبون هذا البلد فعلا ولا يتاجرون بفقرهم وجهلهم في مقابل الدولارات والاسترليني لا يتاجرون بمشاهد الاطفال العرايا من اجل انشاء مشروع قومي لستر المصريين ليموله الاتحاد الاوروبي او الكونجرس الامريكي.

فمشروع افقر الفقراء الذي تبناه الدكتور سعد في صورة قروض ما هو الا منحة اوروبية لفقراء مصر منحة بدون فوائد سوي ٦٪ فقط مصروفات ادارية الا ان الدكتور جعلها ١٣٪ ولم يكتف.. بل سعي لسجن من لم يسدد وبالفعل هناك احكام عديدة صدرت بالسجن والغرامة لصالح ابن خلدون ضد الفقراء.

وامبابة هي الحقل المناسب للحديث عن الديمقراطية حيث لا يعرف الناس هناك معني السياسة اصلا في مقابل مزيد من الدعم الخارجي لتثقيف اهالي عزبة المفتي وعزبة الصعايدة وقري اوسيم وغيرها تثقيفا سياسيا في حين ان اكبر مشاكل هؤلاء هي الفقر والجهل والتجاهل.

واحد من الاهالي هناك قال لنا (لقد صعب علينا ان نري الدكتور سعد يقول علينا ارهابيين) وصعب علينا اننا عرفنا انه اخد الصور بتاعتنا ووداها بلاد بره وقال برضه علينا مجتمع ارهابي. احنا مش كده احنا ناس غلابة علي باب الله ونحن نسأل الدكتور ابراهيم هل تعرف هذا الباب انه باب المحتاجين الي عطف بدون سجن والي امل بدون قيود وكلابشات.

لقد اختار سعد الدين ابراهيم امبابة ليلهو فيها ويأتي بالسفير الامريكي الي هناك.. موكب.. امن.. مخابرات.. وفي النهاية يدخل السفير الي قلب العشوائيات وينصت الي كلمات الدكتور هنا (عملنا) وهنا اصطلحنا وهنا اوضحنا وتنتهي الرحلة الي مكان في غاية الضيق.. حتي ان احد رجال الامن قالها بصوت عال.. (والله عيب الراجل ده يخش في المناطق دي) يعني كل ده علشان يزور حجرتين وصالة تابعين لمركز ابن خلدون. ونحن نسأل الدكتور سعد بالله عليك اجب علينا من محبسك في طره حيث تواجه من الاتهامات ما يكفيك لماذا ذهبت (بدانيال كرتيزر) السفير الامريكي الي عزبة المفتي؟ اجب علينا



ياحامل الجنسية الامريكية لماذا اتيت بمواطنك الامريكي هناك؟ ويا ليت احدا من الحكومة يجيبنا لماذا كان الصمت.. لقد بلغ ما فعله الدكتور سعد في عزية المفتي الي حد ان وصفه محمود مرجان عضو المجلس المحلي وعادل علام بانه نصاب دولي وحرامي محترف استغل الفقر والجهل وتاجر به في مقابل اموال المنح.

(العدد ٢٠٨)

الإسرائيليون: الحكومة المصرية هددت سعد الدين إبراهيم بالقتل لأنه دافع عن حقوق الأقليات!

ها آرتس: سعد الدين أقام مركز أبحاث مستقلا عن الدولة.. إنه حلم عجز المصريون عن تحقيقه

كاتب إسرائيلي: مركز ابن خلدون يهدف إلي نشر معلومات عن العالم العربي من أجل الفقراء

عندما نشرنا الاسبوع الماضي صورة الدكتور سعد الدين ابراهيم بملابس السجن الزرقاء.. وهو يبتسم ابتسامة عريضة اكثر من اللازم وكانها صورة تذكارية ستوضع في البوم ذكرياته الجميلة.. فوجئنا بتساؤلات عديدة كلها تبحث عن سبب هذه الضحكة.. هل هي ضحكة ثقة.. ام ضحكة ألم.. ام سخرية.. ام جنون ولم تكن الساعات تمر حتي عرف الجميع ان سر (ضحكته) وابتسامة الدكتور ان امريكا وطنه الذي يحمل جنسيته لن تتخلي عنه فاذا بالمتحدث الرسمي للخارجية الامريكية يخرج علينا من محطة الـ CNN مؤكدا ومطالبا بالافراج عن سعد الدين ابراهيم او محاكمته محاكمة عادلة باشراف واشنطن واعرب عن قلق حكومته من القبض علي هذا المواطن الامريكي.

اذن فالدكتور كان يعرف جيدا ان امريكا لن تتركه ولكن من الواضح انه لا يعرف مطلقا بحكم انه رجل تخصص في علم الاجتماع السياسي ان القانون لا يعرف عاشقة وان الجنسية الامريكية التي يحملها وزرا فوق رأسه لن تنفعه اذا ما ثبتت ادانته.. وهو يعرف ايضا ان مستوي الديمقراطية في مصر لا يعرف مواطنا مصريا خاما واخر «هجن» فكلاهما في (الهوا سوا).

خبراء القانون اكدوا ذلك لان الكل سواء تحت مظلة القانون واذا ارتكب شخص ما مثل سعد ابراهيم جريمة تستوجب العقاب وكان يحمل جنسية اخري حتي لو كانت امريكية فيحاكم امام القضاء المصري ولا تستطيع السفارة الامريكية التدخل باي شكل لوقف المحاكمة لان جريمة الدكتور سعد ارتكبها في مصر وفي حق مصر اي ان من يحمل الجنسية الامريكية ليس فردا فوق القانون واذا كان السيد دانيال كريتزر سفير الولايات المتحدة صديق الدكتور سعد ومواطنه في الجنسية الامريكية يعتقد ان بامكانه التدخل فهذا يتطلب اسقاط الجنسية المصرية عن سعد ابراهيم وهو القرار الذي يملكه رئيس الوزراء المصري فقط.

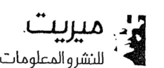
والمادة ٢٥ فقرة ٢ من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٧٥ تؤكد تغليب الجنسية المصرية عند تزاحمها مع غيرها من الجنسيات التي يتمتع بها شخص واحد يحمل كل الحقوق والواجبات كمصري علي ارض مصر.

اذا ما قام به الاخ كرتيزر عندما تقدم بمذكرة للخارجية المصرية يطلب فيها مقابلة سعد ابراهيم باشراف جهة تحقيق امريكية علي سير التحقيقات حتي تستطيع الدفاع عن مواطنها الامريكي هو كلام فارغ قانونا وعرفا دوليا.

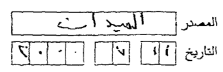
ابتسامة الدكتور سعد لم تكن مستندة علي علاقاته وجنسيته الامريكية بل للرجل اتصالات وعلاقات دولية كبيرة لعل ابرزها ما يتصل باسرائيل ومؤخرا عاد من هناك يحمل تكريما من جامعة بن جوريون حاصلا علي جائزة شرفية للشخصيات المؤثرة في مجتمعاتها وهي الجائزة التي تمنح سنويا وقدرها ٥ الاف دولار.

وليس من المبالغة اذا قلنا ان سعد ابراهيم استخدم مركز ابن خلدون بصفته رئيسا له لتوطيد علاقته بالاسرائيليين وكان سكرتير ثاني سفارة اسرائيل من اكثر الوجوه المحفوظة هناك كل العاملين بمقر المركز بالمقطم ومعه المسئولة الاعلامية للسفارة في مصر وكان سعد ابراهيم يخصص لهم ندوات لعرض بعض الافلام التي تهدف الي دفع افكاره للمصريين حول التقارب بينهم وبين الاسرائيليين اخرها ندوة لفيلم اردني يهدف لتأهيل عملية التطبيع من خلال القول بان سيدنا اسماعيل وسيدنا اسحاق اخوة من نسل سيدنا ابراهيم عليه السلام.

وبعد العرض كانت المسئولة الاعلامية ايليب احياف تحاول توطيد علاقتها بالحاضرين وتوزع كروتها الشخصية عليهم لتكوين علاقات جيدة.. ودون ان يعرف الحضور حقيقة شخصيتها.. الطريف انه بعد تبادل ارقام التليفونات والكروت الشخصية قام معظم من فعل ذلك بتمزيق كروت المسئولة الاعلامية الاسرائيلية لانها تهمة وعار.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



العدد ٨٤٣

هذا العار لا يعرفه الدكتورر سعد عندما يدعو للتطبيع علي المستوي الشعبي في حين ان كل طلعة شمس تحمل اوراق اعتماد جريمة اسرائيلية جديدة في حقنا سواء باكتشاف مقابر جماعية لاسرانا في ٤٨ و ٦٧ او لانتهاكات في الاراضي الفلسطينية او الضحايا في الهجمات البربرية التي كانت في جنوب لبنان قبل ان يعلمهم حزب الله معني الهزيمة من جديد.

وتعالوا معا نقرأ ما كتبته الصحافة الاسرائيلية عن سعد ابراهيم صديقهم المسجون حاليا بعد القبض عليه علي ذمة عدة اتهامات فصحيفة الهاآرتس كتبت تحقيقا شاملا عنه قالت انه اقام مركزا للابحاث مستقلا عن الدولة وهو الحلم الذي عجز المصريون والعرب لفترة طويلة.

وكتب دانيال سوبلمان ان سعد ابراهيم يهدف من وراء مركزه الي نشر معلومات عن العالم العربي من اجل القراء العرب.

الغريب ان الوقاحة الاسرائيلية وصلت الي حد انها حولت كلام بربارة ابراهيم زوجة سعد ابراهيم الامريكية حول تلقيه تهديدات بالقتل الي تهديدات حكومية والسبب دفاعه عن حقوق الاقليات وخاصة الاقباط في مصر.

من يقول ذلك .. انهم الاسرائيليون وسعد ابراهيم المعروف جدا للاسرائيليين قام بزيارة العام الماضي لحضور الاجتماع السنوي لمجلس امناء جامعة حيفا الاسرائيلية واذاعت الاذاعة الاسرائيلية الخبر وقالت انه القي محاضرة تطرق خلالها الي دور الجامعات في تنشئة جيل يؤمن بالتعددية القومية الامر الذي يسهم في قلق مجتمع سليم الفكر ويخلو من التطرف. اما الشيء اللطيف فهو ما قاله الدكتور سعد للاذاعة الاسرائيلية مؤكدا انه كان يرفض الذهاب الي اسرائيل لسنوات عديدة حتي بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر واسرائيل حيث ان ذلك ينبع من حواجز نفسية الا انه صادف عدم وجود بديل اخر سوي التغلب علي تلك الحواجز النفسية اذا كان الجميع يهدف بالفعل للعيش في المستقبل.

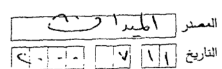
اي مستقبل هذا الذي يتحدث عنه سعد ابراهيم.. اذا كان الرجل قد آمن بان اسرائيل هم جقنه من الملائكة ونحن ارهابيون (اقرأ ما قاله لاهالي امبابة في التحقيق الآخر) لم يقتصر البكاء علي سعد ابراهيم وسجنه في مزرعة طره علي الصحف الاسرائيلية فقط بل تعداه لمحطات الاذاعة العالمية ذات النفوذ الصهيوني ومنها اذاعة مونت كارلو واسألوا فريدة الشوباشي المذيعة المصرية السابقة عن هذا النفوذ.

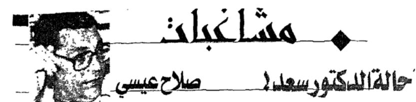
ماذا قالت مونت كارلو لا فض فوها..

الاذاعة المحترفة افردت مساحات عديدة: للحديث عن قضية سعد ابراهيم وابن خلدون وقام المحلل السياسي لاذاعة مونت كارلو غسان سلامة بالتعليق قائلا: ان الدولة المصرية التي تتلقي الاعانات والمساعدات من مصادر نعرفها جميعا لا يمكن لها ان تمنع المنظمات الاهلية المصرية من ان تتشبه بحكومتها ومصر التي تمتعت برحابة صدر لم تصل اليها اي دولة عربية اخري لا يمكنها ان تتراجع. بل وتمادي قائلا لا يمكن لمصر اتهام احد بتهديد الوحدة الوطنية لانه وضع اليد علي الجرح بحديثه المتواصل عن حقوق الاقليات واضاف نحن نطالب باطلاق سراح سعد الدين مهما فعل لتشويه سمعة مصر لان اعتقاله هو اكبر تشويه لتلك السمعة. الي هنا انتهي تعليق مونت كارلو ونحن لدينا ٥ تساؤلات ساذجة وسريعة. هل ابن خلدون دولة داخل الدولة حتي يحصل علي تمويل خارجي دون متابعة الدولة وهل يعني القبض علي سعد ابراهيم والتحقيق معه رجوع الي التخلف والديمقراطية اصلا واي جرح هذا الذي تتحدث عنه مونت كارلو الا الوهم الذي صنعه سعد ابراهيم واخرون من بعض الخونة حول اضطهاد الاقباط في مصر تلك النغمة التي لم نكن نسمع عنها الا بعد ان ظهر ابن خلدون في البر ومن «نحن» هذه التي تطالب مونت كارلو مصر الافراج عن سعد ابراهيم دون تحقيق سواء كانت النتيجة ادانة او براءة واخيرا كيف يفرج عنه مهما فعل لتشويه سمعة مصر وهل سيرضي الرأي العام الذي كان متحفزا للتحقيق مع هذا الرجل؟ الغريب في مونت كارلو ظهور تقرير اخر قالت فيه ان تصريحات الحكومة بسيادة القانون تعكس عزمها علي الاستمرار في القضية حتي نهايتها لدرجة انها باتت توصف بانها قضية مصطفي امين الثانية.

وكيف حولت مونت كارلو سعد ابراهيم الي مصطفي امين لا احد يعرف خاصة ان قضية ابن خلدون هي قضية تمويل في الاساس ونصب علي مؤسسات دولية والمعروف ان سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون هو امير امراء التمويل الاجنبي واحد رموز التطبيع.. حتي ان تصرفاته دفعت الشكوك لدي العامة ان ابن خلدون ليس مركزا للبحث بل اهم مراكز التجسس في مصر.







في أعقاب الاجتماع الذي دعت اليه في الاسبوع الماضي، جمعية النداء الجديد، وحضره عدد من قيادات المجتمع المدني والمعنيين بالشأن العام في مصر علي اختلاف توجهاتهم، للتداول فيما اتخد من اجراءات ضد الدكتور سعد الدين ابراهيم، قالت زوجته بريارا ابراهيم ان الطريقة التي تعاملت بها الصحف المصرية مع القضية تسيء الي مصر اضعاف الاساءة التي يمكن ان تلحق بها، لو صحت كل الاتهامات التي وجهت لزوجها.

ومع ان طريقة تعامل هذه الصحف مع قضية الدكتور سعد، ليست جديدة عليها، اذ تكاد تكون التقليد السائد خلال نصف القرن الماضي، الا ان ذلك لا يمنع كل صحفي يعرف الحد الأدني من اصول مهنته، من الاحساس بالخجل، بل بالعار، لان معظم ما نشر، يضرب عرض الحائط بنصف دستة علي الاقل من مواد الدستور والقانون وبنود ميثاق الشرف الصحفي وادبيات الاعلام، وينطوي علي عدوان صارخ، وتشف شرير، وصغار . قاد اصحابه لاستغلال مأزق الدكتور سعد لتصفية حسابات سياسية ويعكس في مجمله حالة من التوحش افقدت اصحابها كل حس أخلاقي أو ذوق سليم.

يقول الدستور ان المتهم بريء حتي تثبت ادانته، ويحظر قانون العقوبات وقانون الصحافة علي الصحف ان تتناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر علي مراكز من يتناولهم هذا او ذاك، وهو ما يشدد عليه ميثاق الشرف الصحفي الذي يلزم الصحفيين . كذلك . بعدم استخدام الصحف في اتهام المواطنين بغير سند، ولعدم نشر الحقائق مشوهة أو مبتورة وبتحري الدقة في توثيق المعلومات!

لكن الصحف لم تفعل شيئا من ذلك، وهو مافضحه تصريح للنيابة العامة في الاسبوع الماضي قال ان التحقيقات مع الدكتور سعد لم تتناول سوي مشروع دعم المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة القادمة الذي يقوم به مركز ابن خلدون بتمويل من الاتحاد الاوروبي وان كل ما نشر في الصحف حول اتهامه بالتجسس أو بتسريب معلومات تمس الامن القومي لم يرد له ذكر في التحقيقات وان الدكتور سعد لم يستدع للتحقيق بعد ان ادلي بأقواله الاولي، ولم يواجه بأحد وان النيابة العامة ليست مصدر ما ينشر في الصحف عن القضية:

وليس سرا ان مصدر كل ما نشرته الصحف عن قضية الدكتور سعد هو مذكرة التحريات التي قدمتها اجهزة الامن، وهي مذكرات يعلم الذين كانوا موضوعا لها ممن اتهموا من قبل في قضايا سياسية ومنهم العبدلله.. انها تخلط عادة بين معلومات مرشدين جهلة أو مأجورين وبين المعلومات التي يمكن ان تكون صحيحة وتنطوي عن حذلقة قانونية تدفع محرريها الي توصيف تهم استادا الي وقائع او اشاعات لا تؤكد شيئا من هذا التوصيف وعلي تحريات لم يتحرها احد.

ان الاختلاف مع سعد الدين ابراهيم في كل أ و بعض ما يدعو اليه امر وارد وصحي وواجب ولكن التحريض علي اهدار حقوقه او تبرير هذا الاهدار والتشهير به وهو لا يستطيع الدفاع عن نفسه، امر لا ينطوي علي شرف بل يدعو للقرف!

اما نقابة الصحفيين فإن تذكيرها بأن هناك ميثاقا للشرف لا مبرر له، لان الشاعر يقول: لقد اسمعت اذ ناديت حيا.. ولكن لا حياة لن تنادي.. واما النيابة العامة فهي المسئولة عن اهدار حقوق الدكتور سعد، اذ كان باستطاعتها ان تحظر النشر عن القضية، او ان تصدر بيانات رسمية بمجريات التحقيق، اما ان تصمت وتترك لكل من يشاء ان ينسب الي التحقيقات ما يشاء، فذلك ما لا يليق بها، وهي جزء من القضاء يتوجب ان تصون حقوق المتهم، كما تصون حقوق المجتمع.. وكم ذا بمصر من المضحكات.. ولكنه ضحك كالبكا!·



الوجه القبيح وبكاء التماسيح

«وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا»

صدق الله العظيم

وبلغ رسوله الكريم رغم انف الحاقدين الموتورين الكارهين المتآمرين علي الله ورسوله والوطن وها هي النهاية المحتومة تأتي سريعة لتعلن ان وعد الله حق وان المتآمرين نهايتهم في قرار الجحيم.. جحيم العار وجحيم المذلة وجحيم الخجل ان كان في وجوههم قطرة من دم.. وجحيم الاخرة لانهم تطاولوا علي الله وطعنوا في سنة رسوله صلي الله عليه وسلم.. وتآمروا علي وطنهم وتجسسوا لحساب عدو تاريخي لدود وقد سال لعابهم «للشيكل» البنك المحمول.. انكشف الوجه القبيح والقلب الاسود والعلم الزائف.

واهم ما لفت نظري ان «تتوس عينها» بكي بكاء الأطفال ليس ندما وانما مذلة وهوانا.. فأمثال هؤلاء دموعهم من عند التماسيح المتدربة.. كما بهرني هذا الاعجاز القرآني الذي كشف عنه عملية ضبط مدير مركز ابن خلدون وهو يعمل لحساب الاجنبي ويقبض بالعملة الاجنبية فما ان ضبط «المحروس لامه» حتي «تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا» وحتي «قال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرأوا منا كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار» وقال زميل الافعي كاره السنة وكاره الرسول صلي الله عليه وسلم بتحريض مدير المركز لا اعرفه.. لم ار اذ.. لم اكن معه.. آه لو فتشوا جيبه الان لضبطوا الاف الشيكل بحوزته.. وصدق الله اذ يقول «الآخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين».

ولك الله يا ابن خلدون لقد ذبحوا باسمك الطاهر في أعطن مركز للتآمر علي الله ورسوله والوطن!!

اليوم.. تجديد حبس سعد إبراهيم وأعوانه

كتب عاطف فاروق:

ينظر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا اليوم تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون و٤ من أعوانه.

كان قد تم توجيه اتهامات لهم بتلقى أموال من دول اجنبية بالمخالفة للقرار العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ وانتاج فيلم يسىء إلى مصر وارسال بطاقات انتخابية مزورة إلى جهات اجنبية.

واعترف المتهمون خالد فياض وطارق حسان وتامر نبيل بتزوير البطاقات الانتخابية مقابل تقاضيهم مكافآت.

وأكدوا أن الدكتور سعد اخفى عليهم أن المشروع يتم فى اطار منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبى وأوهمهم بأن المركز يتولى الانفاق على المشروع.

كشفت التحقيقات ان الأسماء المدونة بالبطاقات الانتخابية التى تم ضبطها بمنزل سعد الدين إبراهيم غير مقيدة بجداول الانتخابات الرسمية وأن الأسماء وهمية.

كانت نيابة أمن الدولة العليا قد أمرت بحبس صاحب المطبعة الذى قام بطبع الأوراق الانتخابية ١٥ يوما على ذمة التحقيق.

د. سعد الدين إبراهيم .. لا بد للعدالة أن تأخذ مجراها

● من عبد المنان رشيد ـ حلب:

ربما تاتي قضية اعتقال د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز «ابن خلدون للدراسات الانسانية» لمدة 15يوما على ذمة التحقيق من قبل السلطات الامنية المصرية في 21/7/2000 بتهمة النصب والاحتيال والتزوير والرشوة الدولية ... كما جاء في بيان وزارة الداخلية المصرية، مع ثمانية من مساعديه في اليوم التالي يتعلق بالادوار التي قاموا بها منذ قيام المركز عام 1998، ليفسح المجال للحديث مجددا عن بعض هذه المراكز (1) ودعاة التطبيع مع اسرائيل.

مع افتراض حسن النية سلفا في القائمين على تشغيل هذه المراكز، فإن اعتقال د. سعد الدين أخيرا ـ وبغض النظر عن صحة الاتهامات الموجهة إليه من عدمها ـ يعيدنا الى طرح مسالة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في اغلبية البلدان العربية، وامكانية التوفيق بين مطالبهما خارج اطار النظرة التخوينية أو العلاقة الصدامية بينهما، لا سيما إذا علمنا ان مفردات الخطاب السياسي لكليهما والاهداف، تتجه للشخوص ذاتها في المسرح السياسي مع اختلاف النيات والاساليب.

هنا، علينا ان نحدد الاتجاهات من نقطة الوقوف لنقول: ان حقوق الانسان بما فيها من حرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة.. ما هي إلا مفاتيح، للدخول الى عوالم «دولة المؤسسات» في دول المؤسسات المطلوبة عربيا، وان كل خروج عن اطار هذه القواعد مع النية المفترضة من كلا طرفي المعادلة، سوف يقوي طرفا على حساب الطرف الآخر، طالما كان في منتصف الطريق الى اللوحة الجميلة التي نريد.

وهو يشير في الوقت ذاته، الى دور مؤسسات المجتمع الاهلي المدني «الصلة ذاتها»، التي تسعى اضافة الى مراكز الابحاث والجامعات ـ كمؤسسات وسيطة ـ الى فض الاشتباك بين المواطن العادي والسلطات الرسمية بالوسائل السلمية بعيدا عن قعقعة السلاح والدماء، هذه المؤسسات التي تتقدم في ساحة العمل السياسي بديلا عن الاحزاب وعلى حسابها ـ وهو الاهم ـ مع الصخب والضجيج المفتعل حول نشاطاتها بين الحين والآخر، هو الذي يدفع بالبعض في كل مرة ـ بحسن أو بسوء نية ـ لإثارة مسائل تتعلق بالولاء والمرجعية.

فمن جانب، فإن بعضا من هذه المؤسسات لافتقارها التمويل اللازم، تسعى لا سيما مع الجيل الجديد من الحكام العرب، لتكريس اقدامها وتفعيل ادوارها ـ وهي مؤسسات حديثة النشاة بالمقارنة مع مثيلاتها الغربية ـ من باب الولاء للوطن، انطلاقا من الدور الوطني المطلوب من كل منا، حتى وان شكت بعض هذه المؤسسات لجهة طلب التمويل الاجنبي، فلأنها تفتقر الى

على هامش قضيه سعد الدين إبراهيم... هل تشمل حرية الفكر غير المتغربين؟

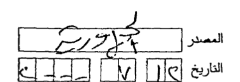


الهيئات والمعونات لا افتقارها الى الولاءات المزدوجة، وهي مؤسسات احتياطية «إذا جاز لنا القول» للمؤسسات الدستورية الحقيقية، ومكملة لادوارها وليست بديلا عنها.

انما المرجعية في حالتنا هذه، فإنها استمدت من القاعدة الشعبية العريضة التي ترى في هذه المراكز العلمية المرموقة، وابحاثها ودراساتها، خير ممثل لافكارها وطروحاتها وآمالها في مواجهة بعض الانظمة، التي زورت اعمال النيابة عن الشعب لمصلحتها العليا بعيدا عن أي مصلحة شعبية أخرى، وبالتالي فإن فكرتي الولاء والمرجعية، لن تسكتا القلم في مواجهة السيف على الاطلاق.

الحق، ان اعتقال د. سعد الدين ابراهيم وان [illegible] لأبسط قواعد التعامل مع رجال الفكر والثقافة ـ وبغض النظر عن [illegible] آرائه المتنوعة ـ إلا انه يحمل في الوقت ذاته، اشارات مميزة لمصلـ[illegible] ـاء المصري الذي لن يتراجع في استقلاله عن القرار السياسي وارجـ[illegible] احكامه لجهة الحق والقانون اللذين نطمح اليهما، مع رغبتنا الأكيدة، لأن تاخذ العدالة مجراها الطبيعي في حقل الورود بعيدا عن السموم.

(1) التحالف الدولي من أجل السلام العربي ـ الاسرائيلي (القاهرة)



متابعة لمركز ابن خلدون المشبوه

النيابة تأمر بضبط ١٦ متهما من أعوان سعد الدين إبراهيم أوراق ومستندات تثبت الاتصال بمؤسسات عسكرية بالخارج

كتبت - انتصار النمر:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بضبط واحضار ١٦ شخصا اخرين اثبتت التحقيقات تورطهم في قضية مركز ابن خلدون وتعاملهم مع الدكتور سعد الدين ابراهيم في تزوير الاوراق الانتخابية وطبعها وتقاضي مبالغ مالية طائلة. - وجارى ضبطهم بمعرفة جهاز مباحث أمن الدولة في عدد من المحافظات.

ومن ناحية اخرى اسفر تفتيش النيابة لمركز ابن خلدون للمرة الثالثة عن العثور على اوراق جديدة تثبت ادانة سعد الدين ابراهيم في مجالات اخرى.. بخلاف تزوير البطاقات الانتخابية وتقاضي اموال من الخارج.

حيث ثبت من خلال الاوراق المعثور عليها داخل المركز اتصال سعد الدين ابراهيم بإحدى المؤسسات العسكرية في الخارج مطالبا انضمامه لمركز الابحاث الخاص بتلك المؤسسة والتعاون معها.

كما عثر على أوراق تفيد وجود تعاملات مالية لسعد الدين ابراهيم في بنوك الاهلي السوداني بالسودان والبطراء الاردني بالاردن وباركليز الدولي فرع جنيف.

من ناحية اخرى يمثل امام النيابة كل من نجاح حسن اسماعيل والتي كانت تعمل بمركز «هداء هيئة دعم الناخبات وعلى انور محمد موسى.. وذلك بناء على استدعاء النيابة لهما لسؤالهما في المعلومات الخاصة بالمركز وعلاقتهما بكل من سعد الدين ابراهيم ومركز ابن خلدون ونادية عبد النور ومازالت التحقيقات مستمرة.

ردوا باتهام الحكومة بـ"الإساءة" إلى سمعة مصر

متضامنون يختلفون على كيفية التعامل مع الاعتقال

□ القاهرة - «الحياة»

■ عقد في القاهرة مساء اول من امس اجتماع تضامني مع الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الذي يقضي فترة من الاعتقال الاحتياطي بتهمة الاساءة الى سمعة مصر وتلقي اموال من الخارج والتزوير.

وعقد الاجتماع تلبية لدعوة من رئيس «جمعية النداء الجديد» الدكتور سعيد النجار، للبحث في تاثير تطورات قضية إبراهيم على النشاط الأهلي في مصر، وإعلان التضامن معه والمطالبة بالإفراج عنه. لكن بعض الحضور أصر على تحويل الاجتماع إلى بحث في ملف حرية الرأي والتعبير، بدل اقتصاره على التضامن مع إبراهيم.

واصدر المجتمعون بياناً شدد على «الاستنكار الشديد بما اتخذ من إجراءات استثنائية ضد الدكتور سعدالدين ابراهيم وزملائه، وعلى وجه الخصوص، الحبس الاحتياطي وتفتيش منزله ومقر مركز ابن خلدون الذي تم إغلاقه في سابقة هي الأولى من نوعها في المراكز البحثية في مصر». ودعا الى «الافراج الفوري عن الدكتور سعد الدين ابراهيم وزملائه، ومباشرة التحقيق معهم إذ لزم الأمر، من دون الحاجة إلى حبسهم احتياطياً».

رد على الاتهامات

وورد البيان على اتهامات موجهة إلى إبراهيم بتعمده «الاساءة الى سمعة مصر»، اذ اعتبر أن «الإجراءات التي اتخذت ضده (ابراهيم) تعود بالضرر الكبير على سمعة مصر في المحافل الدولية، وما يترتب عليها من آثار على مناخ الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي في البلاد، فضلاً عن الضرر الفادح الذي سيلحق بالمجتمع المدني، والاحباط سيصيب نشطاء المجتمع الأهلي وتاثيره على دورهم في عملية التنمية».

وبدا التباين واضحاً بين المجتمعين في شان التضامن مع إبراهيم، إذ تم تعديل صياغة البيان النهائي، لجهة النص فيه على «التعبير عن التقدير الكبير للدور الفاعل (بدل الرائد) الذي يقوم به الدكتور سعد الدين ابراهيم ومركز ابن خلدون، حتى وإن اختلف المجتمعون معه في الرأي»، والجملة الأخيرة أصر قطاع كبير من الحضور على تثبيتها في البيان.

ويشار إلى أن نشاط «مركز ابن خلدون»، كان مثار جدل واسع في الأوساط المصرية، خصوصاً بالنسبة الى علاقاته مع إسرائيليين، وزياراته المتكررة للدولة العبرية، ودوره في إثارة قضايا الاقليات العرقية والاثنية.

وعكس حضور الندوة خلافات داخل مجلس ادارة «جمعية النداء الجديد»، إذ لمْ يشارك في الاجتماع سوى اثنين فقط من اصل ١٢ عضواً هما، الى النجار، محمود اباظة ومنى ذو الفقار، مما يشير إلى أن الاتجاه الغالب داخل الجمعية، رغب في تسجيل تحفظات عن هذا التحرك.

وفي ما يبدو تاثيراً مباشراً لتطورات قضية ابراهيم على «مركز ابن خلدون» احجم غالبية أعضاء مجلس ادارته عن المشاركة

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

في الاجتماع، إذ لم يحضر سوى ثلاثة فقط هم الدكتور ميلاد حنا والنجار والدكتور حسام بدراوي.
ويذكر أن المجلس الذي يضم ٢٤ عضواً اجتمع مساء الاثنين الماضي، وحضر الاجتماع ٧ اعضاء فقط، وأكتفى بتوكيل المحامي فريد الديب الدفاع عن ابراهيم، واختيار الدكتور عبدالعزيز حجازي رئيس الحكومة السابق ناطقا باسم المركز.

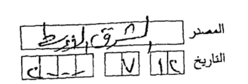
حضور قبطي

ولوحظ في الاجتماع حضور قبطي ملفت، هو الأول من نوعه منذ اعتقال ابراهيم السبت الماضي، إذ شارك فيه رئيس تحرير صحيفة «وطني» يوسف انطون سيدهم، ورموز قبطية أخرى من بينها المحامي ممدوح نخلة المدير التنفيذي لمركز «الكلمة» والذي قام بتوزيع بيان شدد على أن الحملة ضد إبراهيم «بغرض تقويض نشاطه الملحوظ في قضية الاقليات الأثنية والعرقية في مصر وبعض الدول العربية (...) ودوره في كشف ما يعانيه أقباط مصر من صعوبات وعراقيل، لبناء او ترميم دور عباداتهم».

وركز المتحدثون على التحذير من تاثير تطورات قضية ابراهيم على المجتمع المدني. واعتبر الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان السيد محمد فائق أن «حبس ابراهيم صدمة كبيرة»، فيما شدد الامين العام للمنظمة المصرية السيد حافظ أبو سعدة على أن «القضية لو وصلت إلى القضاء لن تصمد طويلا».

ولفت أمين «مركز استقلال القضاء» السيد ناصر أمين إلى أن «إحالة إبراهيم وزملائه على نيابة أمن الدولة العليا، يعكس غضباً، وعنفاً في الغضب، ضد جماعات حقوق الإنسان».

واللافت ان مشروع البيان الذي أعدته «جمعية النداء الجديد» نص على تشكيل لجنة للدفاع عن ابراهيم ورفاقه، وإجراء اتصالات مع المسؤولين لمطالبتهم بإطلاقهم، غير أن البيان الختامي صدر خالياً من هذه التوصية. واكتفى مسؤولون في الندوة بالإشارة إلى أنه «سيتم التداول في هذا الموضوع لاحقاً».



قضية سعد الدين ابراهيم تسبب «حرجا سياسيا» لمسؤولين مصريين كبار

القاهرة: عبد الوهاب الديب

بعد مرور 10 أيام على واقعة القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون في مصر، تعالت أصوات عديدة تدافع عنه، في الوقت الذي تتوقع فيه مصادر أمنية أن تطال التحقيقات الجارية شخصيات عديدة من الباحثين الذين اشتركوا مع الدكتور ابراهيم في اعداد تقرير «الملل والنحل والأعراق» الذي يصدره المركز بصفة سنوية ويتناول قضايا الأقليات على المستويين الداخلي والخارجي بطريقة تزعج الحكومة المصرية.

وتتوقع مصادر قريبة من المركز ان يسبب القبض على ابراهيم «حرجاً سياسياً» لبعض أفراد النخبة الحاكمة في مصر حالياً، خاصة أن مجلس أمناء المركز الذي اعد التقرير يضم رموزا سياسية مرموقة في الحكومة، بينهم الدكتور علي الدين هلال وزير الشباب واستاذ العلوم السياسية المعروف، والدكتور مصطفى الفقي مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية ومندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية، والدكتورة امينة الجندي وزيرة الشؤون الاجتماعية، كما يضم المجلس مجموعة كبيرة من الوزراء السابقين مثل الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الاسبق والدكتور احمد كمال أبو المجد وزير الاعلام السابق والسفير مراد غالب وزير الخارجية في عصر الرئيس عبد الناصر، بالاضافة لبعض نجوم السينما مثل صفية العمري وحسين فهمي والناقدة السينمائية الدكتورة درية شرف الدين وغيرهم من كبار السفراء السابقين ورجال الأعمال.

ويتطرق التقرير السنوي لمركز ابن خلدون الى قضايا الأقليات والطوائف مثل الشيعة في العراق والأكراد في تركيا والطوائف اللبنانية، وبالنسبة لدول وادي النيل تحدث عن الأقباط والنوبة في مصر والأقليات في جنوب السودان والرق، وتحدث عن البربر وطوائف الطوارق والبيضان في المغرب العربي.

في مقدمته للتقرير اتخذ سعد الدين ابراهيم عنوان المقدمة «طريق الأشواك من الخانكة الى الكشح» وفيه حاول إعادة التذكير باحداث قرية «الكشح» المصرية التي حدثت فيها فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط وراح ضحيتها 20 مواطناً قبطياً في الاحداث الأخيرة ويقول: «بدأت هذه المأساة بحادث عادي بسيط يحدث في اي وقت وكان من الممكن ان يمضي الحادث في حجمه الطبيعي لولا وجود مناخ يهيىء السبل أمام العنف الطائفي ويسمح بتكراره ويزيد وتيرة العداء ويتسبب في وقوع قتلى وجرحى»، وكأنه يعرف ان هناك اقلاماً ترفض توجهات ابن خلدون «الجديد» فقد كتب الدكتور ابراهيم في مقدمته للتقرير يقول: «ولم يرهب مركز ابن خلدون المناخ الغوغائي الذي أحاط بنشاطه البحثي في مجال مواجهة مشكلة الأقليات بل ظل يسير على نفس النهج وبات يعقد مؤتمراً سنوياً في شهر مايو (ايار) من كل عام تقليداً سنوياً استنه المركز حتى تظل هموم الأقليات قيد الدراسة والبحث».

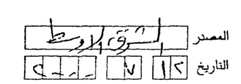


غلاف تقرير «الملل والنحل والاعراق»

في الفصل الأول من التقرير السنوي للمركز تحدث حمدي البصير رئيس تحرير التقرير عن «الشيعة» كأقلية ومستقبل الشيعة في القرن الجديد داخل الوطن العربي. وفي فصل خاص عن



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



«الاكراد» اشترك في اعداده ثلاثة باحثين هم عدنان المفتي وحازم اليوسفي ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني بالقاهرة وعمر بوناي تحدث في مقدمة ذلك الفصل سعد الدين ابراهيم تحت عنوان «الأكراد ضحايا الجغرافيا والقبلية» وقال ان الأكراد شعب عريق انجب للأمة العربية كلا من صلاح الدين الايوبي بطل الحروب الصليبية ومحرر القدس، واحمد شوقي أمير الشعراء ومحمود عباس العقاد المفكر البارز، ثم تحدث عن «أزمات» الأكراد في سورية والعراق وتركيا.

وأفرد تقرير ابن خلدون فصلا خاصا عن «النوبة» وهم المصريون الذين يعيشون خلف خزان اسوان وقال انهم يتوزعون على الأحزاب السياسية المصرية كل حسب ميوله واتجاهاته السياسية، وتحدث التقرير أيضاً عن المسألة القومية في السودان وأوضاع الجنوبيين والنوباويين والبجا وكذا ما سماه «الرق في السودان»، كما ان هناك فصلاً مستقلا بعنوان «البربر في الجزائر والمغرب».

من جهة اخرى، قال د. ميلاد حنا المفكر القبطي المعروف ان القبض على د. سعد الدين ابراهيم يمثل اساءة بالغة للنظام المصري وربما تؤثر في علاقاته المستقبلية. وذكر حنا انه لا يتحدث عن د. سعد لانه اهتم بقضايا الاقباط فانا شخصية عامة ومواقفي تعبر عن كل المصريين وليس الاقباط فانا لا املك ان اعبر عنهم. واستهجن د. حنا تشهير عدد من الصحف بسعد الدين ابراهيم قبل ان تثبت ادانته وعاب على النيابة والشرطة الادلاء بتصريحات تدين الرجل قبل ان يقول القضاء كلمته، مؤكدا ان من حق أي دولة، مصر أو غيرها، ان تحافظ على امنها القومي مع الاحتفاظ بالحق القانوني في ان كل متهم بريء الى أن تثبت ادانته.

وأوضح حنا انه لا تربطه صلة صداقة بسعد الدين ابراهيم ولكنه يعرفه كنموذج للانسان المتحضر الذي يناضل من اجل تحقيق الديمقراطية في المجتمع والحفاظ على حقوق الانسان.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الحياة
التاريخ ٢١ / ٦ / ٢٠٠٠

مصر: اتجاه الى تمديد اعتقال سعدالدين إبراهيم والنيابة تأمر بالقبض على ٨ آخرين

□ ينتظر ان تقرر نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم مصير رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم وسط اجواء ترجح تمديد حبسه احتياطياً لفترة اخرى على ذمة التحقيقات التي تجرى معه وآخرين من الباحثين والعاملين في المركز يواجهون جميعاً تهماً عدة من بينها «تلقي اموال من جهات أجنبية مقابل امدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ اتخذت التحقيقات التي تجريها النيابة المصرية في قضية «مركز ابن خلدون» ابعاداً جديدة بعدما انهى فريق من المحققين مهمة استمرت اكثر من ١٥ ساعة قاموا خلالها بإعادة تفتيش مقر المركز الذي كان وضع رهن التحفظ بعد القبض على رئيسه الدكتور سعدالدين ابراهيم بداية الشهر الجاري. وأصدرت النيابة امس قراراً بالقبض على ثمانية اشخاص آخرين بتهمة التورط في التجاوزات التي ارتكبت من خلال «مركز ابن خلدون»، وعلم ان هؤلاء مقيمون في محافظات مصرية مختلفة، وان النيابة تلقت معلومات عن قيامهم بالمشاركة في ابحاث اجراها المركز تناولت الأوضاع في المناطق التي يعيشون فيها.

وافادت مصادر مطلعة ان النيابة تلقت معلومات عن تقاضي هؤلاء مبالغ مالية نظير الاسهامات التي قدموها في الابحاث. وادلى اثنان من المتعاملين مع المركز باقوالهما كشاهدين امام النيابة امس وهما علي انور ونجاح سيد، وبدا من محصلة التحقيقات ان احتمالات اطلاق ابراهيم والاكتفاء بفترة الحبس الاحتياطي التي قضاها حتى الآن في سجن طرة باتت بعيدة. اذ اعتبر مراقبون ان استمرار صدور قرارات من النيابة بحبس متهمين آخرين احتياطيا وصدور قرارات اخرى بالقبض على متهمين جدد يجعل من اطلاق ابراهيم امراً غير منطقي، إذ سيبدو الامر وكان مصر خضعت لضغوط اميركية لاطلاقه. وكان وزير الخارجية السيد عمرو موسى رفض استخدام لفظ «ضغوط» لوصف التحركات الاميركية في شان قضية ابراهيم، وشدد على ان القضاء المصري مستقل ولا يخضع للضغوط في حين بذل السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر جهودا لاقناع المسؤولين المصريين بوقف الاجراءات التي اتخذت ضد رئيس «مركز ابن خلدون» واطلاقه.

واضافة الى ابراهيم، فإن ثمانية آخرين من العاملين في المركز محتجزون احتياطياً على ذمة التحقيقات ابرزهم سكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور التي اتهمتها النيابة بالتواطؤ والتستر على الانحرافات المالية التي وقعت في المركز.

وخالد فياض الذي تبين انه تعاون مع اجهزة الأمن لفترة وامدها بمعلومات عن الاشخاص الذين التقاهم ابراهيم خلال الفترة الماضية والجهات التي تتولى تمويل المركز. وكان المحامي مرتضى منصور الذي تولى الدفاع عن فياض طالب النيابة اعتبار موكله شاهداً وغير متهم وشن هجوماً حاداً اثناء التحقيقات على ابراهيم واعتبر انه غرر بموكله وبقية المتهمين، في حين اعتبرت النيابة أن فياض ابلغ اجهزة الأمن بعدما شعر بحرج موقفه وتورطه في اعمال مخالفة للقانون وقرب قيام السلطات بوضع حد لنشاط المركز.

وعلمت «الحياة» ان عملية تفتيش «مركز ابن خلدون» استهدفت جمع ادلة جديدة ضد المتهمين في القضية وعلى رأسهم ابراهيم، بناء على اقوال بقية المتهمين والشهود وان فحص ما عثر عليه من اوراق جديدة وديسكات كومبيوتر يتطلب وقتاً كافياً لبيان ما اذا كانت النتيجة مفيدة للتحقيقات أم لا، ما يعني ان التحقيقات ستستمر لفترة طويلة.

ويصل الى القاهرة بعد غد الخميس الكاتب علي سالم عائداً من اسرائيل التي بدأ زيارة لها نهاية الاسبوع الماضي للمشاركة في ندوة عن الادب في دول البحر المتوسط. وستستمع النيابة الى اقوال سالم باعتباره شاهداً في القضية في شان سيناريو فيلم «ادخل شريكاً وشارك» الذي اعده بناء على اتفاق مع «مركز ابن خلدون» لحساب الاتحاد الاوروبي.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر الاخبار
التاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

اليوم.. تجديد حبس د. سعد ابراهيم

كتبت خديجة عفيفي:

اليوم.. تنظر نيابة أمن الدولة العليا قرار أمر تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون المتهم الاول في القضية والذى تخصص فى الاقليات العرقية والدينية فى العالم العربى. ينظر التجديد المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة.

اسفر تفتيش مقر المركز للمرة الثالثة بمعرفة فريق من رؤساء ووكلاء النيابة برئاسة هشام بدوى عن العثور على العديد من المستندات والتقارير التى تدين د. سعد بقيامه بالاتصالات مع جهات اجنبية وتقاضى مبالغ مالية بمختلف العملات الاجنبية.

لم يحضر حتى الآن مخرج وكاتب سيناريو فيلم «ادخل شريك وشارك» على الرغم من صدور قرار النيابة باستدعائهما اكثر من ثلاث مرات.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الحياة
التاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

سعد الدين ابراهيم بين التضامن والتنصل

وضاح شرارة *

لم تلتبس قضية سعد الدين ابراهيم، صاحب «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» وداعية «المجتمع المدني» العربي والناشط في الدفاع عن حقوق الانسان وأولها حقوق الاقليات في المساواة المدنية والسياسية، لم يلتبس اعتقاله في الأسبوع الأول من تموز (يوليو) على أهل «القوى القومية / الناصرية والقوى اليسارية»، على ما يسمون انفسهم.

فحمل المعتقل على ذمة التحقيق وهو متهم بـ«النصب والتزوير والرشوة الدولية»، من وجه أول، وبـ«بث دعايات مثيرة من شانها زعزعة الاستقرار والمساس بالأمن العام ومصلحة البلاد»، من وجه آخر، على انتهاج سياسة «اميركية» من شقين: خارجي، قوامه الصلح مع اسرائيل و«الابتعاد عن العرب والكتلة الشرقية السابقة وكتلة عدم الانحياز (القائمة؟)»، وشق داخلي ركنه «التبشير الغربي عموماً والأميركي خصوصاً: الديموقراطية البرلمانية، التعددية السياسية، حقوق الانسان وحقوق الأقليات» (عن صحيفة «السفير» اللبنانية في ٤ تموز).

ويلاحظ «محلل» الصحيفة القومية الناصرية واليسارية (وهي نسبة لا تستوفي الا جزءاً من احوالها) ان سياسة ابراهيم لا تبدو واحدة ومتفقة الا من منظور أميركي وغربي. اما الوقوف عليها من منظور محلي فيدعو الحكم الى إنكار شقها الداخلي، ويبعث المعارضة، وهي قومية ناصرية ويسارية وإسلامية (سياسية)، على إنكار شقها الخارجي. فلا يجمع بين نهج سعد الدين ابراهيم وأمثاله وبين سياسة الحكم قاسم مشترك يؤدي الى إغضاء الحكم عن منازع النهج الداخلية، لقاء تأييد السياسة الخارجية «الأميركية»، واستطراداً الاسرائيلية، ولا يجمع بينه وبين سياسة المعارضة (والمفرد من الصحيفة) ما تقايض به المعارضة شطط الشق الخارجي.

ولكن هذه القسمة، إلى شقين مستقلين يقوم كل واحد منهما بنفسه بمعزل عن الشق الآخر، متعسفة. فهي توهم بأن الحكم (المصري في هذا المعرض) انما ينتهج سياسة «أميركية» كاملة، ويصدر في نهجه هذا عن صدوع صاغر لأمر هذه السياسة، وهو انتهى الى مماشاة السياسة الاميركية، وانقلب على السياسة القومية واليسارية السابقة، ميلاً مع نوازع في طبعه، ومن غير ان تظهر على السياسة القومية واليسارية العتيدة علامة واحدة من

علامات الضعف والقصور، ومن غير ان تستتبع السياسة العتيدة تكلفة داخلية باهظة، اجتماعية وثقافية (سياسية)، من أي ضرب أو نوع، ولا انحرافاً عن مثال العلاقات القائمة على المساواة والقانون (الحقوق) والعلانية.

وتوهم القسمة هذه بأن المعارضة القومية الناصرية واليسارية (واستطراداً معارضة الاسلاميين على اختلاف تياراتهم) هي ترس حقوق الانسان، وحقوق الاقليات، وهي القوى التي يعوّل عليها في إحقاق الديموقراطية (وإن غير البرلمانية) والتعددية (غير الغربية وغير الأميركية). فينبغي، على هذا، التصديق بأن الخلاف بين دعاة حقوق الانسان وحقوق الأقليات والديموقراطية البرلمانية والتعددية السياسية وبين المعارضة القومية واليسارية والدينية ناجم عن انحراف الدعوة والدعاة انحرافاً اميركياً، خارجياً في المرتبة الأولى.

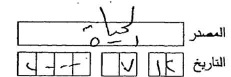
اما الخلاف الداخلي فقد لا يكون على قدر عظيم من الخطورة، بحسب إيهام القسمة القومية واليسارية، لولا جنوح الدعاة الأميركي حتى وهم يعالجون مسألة الديموقراطية، وأصحابها الحقيقيون هم القوميون واليساريون، على زعم هؤلاء.

والحق ان تخليص قضية سعد الدين ابراهيم، وأمثاله ممن لا تعج بهم المجتمعات العربية ولا يتزاحمون بالمناكب في أروقتها السياسية والثقافية، من الالتباسات القومية واليسارية يؤدي بأصحاب محاولات التخليص، وهم قلة قليلة، الى الوقوع في التباسات أشد تعقيداً وأكثر عدداً. فهم يريدون التضامن مع سعد الدين ابراهيم على السلطة «الاميركية» والمنقلبة على الاتحاد السوفياتي (السابق) وعدم الانحياز (السابق)، وشريطة ان يقتصر التضامن على التنديد بهذه السلطة، وألا يحمل التضامن هذا على الموافقة على آراء الرجل («الأميركية») في الديموقراطية والتعددية، وفي السياسة الداخلية عموماً.

والجمع بين هذه الشرائط عسير. وهو لا يستقيم، اذا قيضت له الاستقامة، الا من طريق تاريخ منحول للـ«دولة» القومية واليسارية، ومن طريق تسويغ مزمن لتعسفها وتسلطها. فيذهب بعض من يحاولون تخليص الالتباسات القومية واليسارية الى ان مسألة المجتمع المدني، المترتبة على مسألتي حقوق الانسان وسيادة القانون، «تواجه الحكم (المصري)» لأن هذا الحكم، «الأميركي» «تخلى عن سيطرته على الاقتصاد، وتخلى عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه الفئات الضعيفة والفقيرة». وما تمسك الحكم، القومي الناصري ضمناً، بسيطرته ومسؤوليته هاتين جاز له «التمسك بمزايا حكم شمولي» يملك «مبرراته ومؤهلاته»، على قول محلل الصحيفة القومية الناصرية واليسارية اللبنانية.

فإذا ترتب على استيلاء ضباط قوميين ويساريين على السلطة السياسية جمعهم بين القوة العسكرية ومقاليد الحكم والموارد الاقتصادية ووسائل بلورة الارادة والرأي العامين، لم يبق مسوغ، ولا «مبررات ولا مؤهلات» لمسألة المجتمع المدني، وللمسائل الأخرى المتصلة بها. فسيطرة الطبقة السياسية المتسلطة على الاقتصاد، على شرط مقايضتها تسلطها وسيطرتها بتحملها «المسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات الضعيفة والفقيرة» -





ولو جرت المسؤولية المزعومة هذه على الفئات الضعيفة ضعفاً على ضعف، وفقراً على فقر، وادت الى نشأة طبقة جديدة من الطفيليين الفاسدين ـ علة كافية ومقنعة للطعن في محاسبة «الدولة» القومية واليسارية، أي الناصرية، على استبدادها وعلى تراثها الثقيل الوطأة.

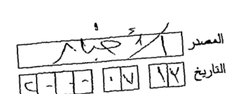
أما الشرط الثاني، ولعله الأول، الذي ينبغي استيفاؤه من طبقة المستبدين والطفيليين الفاسدين، الأمس واليوم، لقاء حل هذه الطبقة من المسائل المدنية والسياسية، فهو «الاقتراب» من «العرب والكتلة الشرقية السابقة وكتلة عدم الانحياز»، على النهج الناصري، او القومي اليساري العتيد. وتفترض الدعوة تبرئة «الكتل» هذه، وبما هي كتل، من انتهاج سياسات خارجية «قمرية»، العلة الأولى في رعونتها وتهورها تمكينها للتسلط الداخلي وتيسيرها أسبابه. وتفترض كذلك تبرئتها من سياسات داخلية بعث تعسفها، وبعثت قسوتها على طلب العلاج من السياسة «الأميركية».

فما يغفل عنه القوميون اليساريون اليوم هو تماسك سياسات «دولتهم» وإفضاؤها الى تدمير الأركان الداخلية لاستئناف حياة سياسية، وعلاقات سياسية مستقلة بنفسها وبأفكارها وصورها. ولعل هذا هو السبب في شبه تضامن القوميين اليساريين، مع سعد الدين ابراهيم وأمثاله، بالتنصل. وهو السبب في عودة «التباس» موقع سعد الدين أبراهيم المزعوم عليهم التباسات كثيرة.

* كاتب لبناني.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تأجيل نظر تجديد حبس د. سعد إبراهيم ونادية عبدالنور لليوم

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تأجيل نظر قرار حبس د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ونادية عبدالنور المدير المالى للمركز إلى اليوم.. وذلك لاستكمال التحقيقات مع المتهمين ومواجهتهما بالمستندات والتقارير التى اسفرت عنها التحقيقات.. والعثور على مستندات جديدة عندما قام فريق النيابة بتفتيش المقر للمرة الثانية. كما سيتم مواجهة د. سعد بأقوال الشهود والتى تفيد علاقته باتصال بجهات أجنبية منها جهات عسكرية والنصب والتحايل عليها للحصول على اموال.. استمرت التحقيقات مع المتهمين امس ٧ ساعات متواصلة وحضرت زوجته «باراكى ولتر ليثم ابراهيم» أمريكية الجنسية بصحبة ابنتها وزوجها وشقيقه ولم يتمكنوا من مقابلته.. حيث اصطحبته قوات الأمن لحجرة التحقيقات مباشرة. كما انسحب حافظ ابوسعده من الدفاع عنه.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأحرار
التاريخ: ١٢ / ٧ / ـــ

على مدى ٥ ساعات

مواجهة سعد الدين إبراهيم بأقوال المتهمين والمضبوطات

حبس رئيس الشئون القانونية ١٥ يوما.. وسماع أقوال ٥ آخرين:

كتب ـ جمال عقل:

شهدت جلسة نظر أمر تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون أمام نيابة أمن الدولة العليا أمس عدة مفارقات.. واجهه هشام بدوى رئيس النيابة بما أسفر عنه تفتيش مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم ومقر هيئة دعم الناخبات بشارع الجمهورية بمنطقة عابدين وما ضبطه فريق التفتيش الذى يضم سامح سيف رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلا أول النيابة من أوراق ومستندات تؤكد اتصاله وعلاقة المركز بهيئات ومنظمات أجنبية وامدادها بأبحاث ومعلومات عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية بمصر مخالفة للحقيقة وما عثر عليه من أوراق تفيد وجود تعاملات مالية مع بعض البنوك بالداخل والخارج.

استمرت التحقيقات التى يباشرها المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول ويتابعها المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام أولا بأول حوالى ٥ ساعات حضرها مع المتهم سعد الدين إبراهيم عدد من المحامين.

بدأت الجلسة في الحادية عشرة صباحا بمواجهة سعد الدين إبراهيم بما أسفرت عنه نتائج التحقيقات مع المتهمين المحبوسين الذين اعترفوا عليه بعملية تزوير كشوف الناخبين وبطاقات انتخابات مجلس الشعب، وما كشف عنه المتهم خالد فياض المسئول عن الأبحاث السياسية بالمركز عن تورط سعد الدين إبراهيم بالاتصال بجهات أجنبية وحصوله على أموال ورشاوى دولية من بعض المنظمات الأجنبية مقابل امدادها بالأبحاث والمعلومات.

كما واجهه فريق التحقيق بأقوال نادية عبدالنور المدير المالى والادارى بالمركز وما قررته في التحقيقات وأقوال المتهم أسامة حماد حول تزوير البطاقات الانتخابية وما كشفت عنه التحقيقات مع العاملين بهيئة دعم الناخبات «هدا» وأقوال الصحفية أمينة شفيق رئيس هيئة دعم الناخبات «هدا» وسكرتيرة الهيئة. كما تمت مواجهته بكشوف الحسابات وأرصدته بالبنوك ومصادر الشيكات والبنوك المتعامل معها والتى حصلت عليها النيابة.

من ناحية أخرى أمرت النيابة أمس بحبس أيمن جبل مدير الشئون القانونية بمركز ابن خلدون ٤ أيام على ذمة التحقيقات بتهمة الاشتراك في جريمة الاتصال بمنظمات وهيئات أجنبية وامدادها بمعلومات مخالفة للحقيقة مما يضر بمصلحة البلاد وتزوير محررات رسمية وبطاقات الانتخاب وكشوف الناخبين.

ويستمع فريق التحقيق الذى يضم هشام بدوى ومحمد حلمى قنديل وسامح سيف رؤساء نيابة أمن الدولة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وسامح أبو زيد وكلاء أول النيابة لأقوال خمسة من العاملين بهيئة دعم الناخبات المصريات «هدا» بعدما كشفت تحريات مباحث أمن الدولة عن تورطهم في عملية تزوير كشوف الناخبين واستخراج بطاقات انتخابية.

فى قضيـــة ابن خـــلدون

استدعاء على سالم ومواصلة التحقيق مع المدير

كتب ـ على محمدى وإبراهيم العزب:

استدعت نيابة أمن الدولة العليا الكاتب المسرحى على سالم سيناريست فيلم «أدخل شريك وشارك» للمثول أمامها بعد غد. تواصل النيابة اليوم تحقيقاتها مع الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون وتواجهه بأقوال خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية.

كشفت المستندات والأوراق التى تم ضبطها فى مركزى ابن خلدون ودعم الناخبات أن سعد الدين إبراهيم كان يجمع المعلومات عن بعض الأنشطة الحيوية ويرسلها إلى عدة جهات خارجية لاستخدامها ضد مصر.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة
التاريخ: ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

بعد معلومات عن تعاونه مع مركز ابحاث "الناتو"

مصر: اتجاه لتمديد حبس سعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

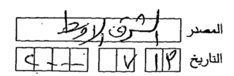
■ بات من المرجح تمديد حبس رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم لفترة حبس احتياطي اخرى بعدما تشابكت خيوط التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا معه ومع

آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز.
وعلمت «الحياة» ان محققين عثروا فجر امس اثناء عملية تفتيش ثانية للمركز على وثائق عن تعاون بين «مركز ابن خلدون» ومركز ابحاث تابع لحلف الاطلسي (الناتو) اعدَ الاول

بموجبه تقارير اعتبرتها السلطات «دليل اتهام جديد في القضية»
وافادت مصادر مطلعة ان بين المضبوطات الجديدة وثيقة تثبت ان
ابراهيم ابلغ مسؤولين في «الناتو» رقم حسابه الخاص في احد
المصارف المصرية، وبدا من سياق التحقيقات انها تتشعب لتشمل
جوانب متعددة ما يجعل طلب الدفاع عن ابراهيم اطلاقه اثناء جلسة
يتوقع ان تعقد اليوم للنظر في أمره غير منطقي على اساس «ان
التحقيقات لا تزال جارية ولم تنته بعد» وشوهدت كميات كبيرة من
الاوراق تُنقل من المركز الى مقر النيابة حيث كان اثنان من الشهود
يدليان باقوالهما امام محققين آخرين ما عكس الجدية التي توليها
النيابة إلى القضية وزاد من تعقيد الموقف قرار صدر أمس بتوقيف ٨
آخرين من المتعاملين مع المركز باعتبارهم متورطين في القضية.
وكانت السلطات القت القبض على ابراهيم وسكرتيرته السودانية
الجنسية نادية عبد النور بداية الشهر الجاري واحالتهما على النيابة
التي قررت حبسهما والتحفظ على مقر المركز بعد تفتيشه، وفي وقت
لاحق اوقفت النيابة سبعة آخرين من العاملين في المركز، وأعطى اعادة
تفتيش المقر مرة اخرى انطباعاً بان ادلة اتهام جديدة سيعلن عنها
قريباً.
ورغم اهتمام الاوساط الاميركية بقضية ابراهيم ومطالبة جهات
غربية عدة السلطات المصرية باطلاقه الا ان التطورات الاخيرة عكست
حرصاً مصرياً على نفي اي ابعاد سياسية للقضية عن طريق التركيز
على امور تتعلق بالتجاوزات المالية وذلك لتثبت اركان جريمة تتخطى
خلاف في «وجهات النظر» شان حول التهم السياسية التي وجهت الى
رئيس مركز ابن خلدون عقب القبض عليه مباشرة. وينتظر ان تواجه
النيابة ابراهيم اثناء جلسة النظر في امر حبسه باقوال باقي المتهمين
في القضية وكذلك الشهود، وتقرير حول حركة الاموال التي اودعها او
سحبها من حساباته في المصارف المصرية، وكذلك تفاصيل عن تزوير
بطاقات انتخابية في اطار مشروع ممول من الاتحاد الاوروبي.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



النيابة المصرية تواجه سعد الدين إبراهيم باعتراف مساعده ضده

القاهرة: «الشرق الأوسط»

واجهت نيابة أمن الدولة العليا بمصر امس رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم المتهم بتلقي أموال من جهات اجنبية واعداد تقارير تسيء الى سمعة مصر والإضرار بالأمن القومي، بأقوال الشهود في القضية اثناء نظر تجديد حبسه هو والمتهمة الثانية في القضية محاسبة المركز نادية عبد النور (سودانية الجنسية) بعد ان اجرت النيابة خلال الاسبوعين الماضيين تحقيقات مكثفة اسفرت عن القبض على 9 متهمين موضوعين رهن التحقيقات، وكذلك واجهت النيابة ابراهيم بالمضبوطات التي وجدت بالمركز اثناء معاينته ثلاث مرات خلال الأيام الماضية.

ولم يتمكن الدكتور ابراهيم الذي استمر رهن التحقيق طوال يوم امس، من التقاء زوجته وابنته وشقيقه اثناء التحقيقات او مع أي من أقاربه وذويه. وواجهت النيابة الدكتور سعد الدين ابراهيم بأقوال مدير المشروع السياسي بمركز ابن خلدون خالد فياض أحد المتهمين في القضية الذي تردد انه كان متعاونا مع الأمن المصري قبل تفجير القضية. وزعم فياض في هذه الأقوال انه فوجئ بأن القنصل والملحق الاعلامي للسفارة الاسرائيلية بالقاهرة كانا يتبادلان مع الدكتور سعد المستندات والأوراق في ما بينهم بسرية تامة، وان سعد ومحاسبته اتفقا بحضوره - فياض - على تزوير البطاقات الانتخابية مقابل 200 جنيه للبطاقة بينما كان يتقاضى عنها رئيس المركز 5 آلاف جنيه، وكذلك التزوير في تكلفة مؤتمرات كان يمولها الاتحاد الأوروبي. وضمت المواجهة كذلك أقوال صاحب نادي فيديو كايرو منتج فيلم «ادخل شريك وشارك» الذي يسيء الى سمعة الانتخابات في مصر والذي أكد ان تكلفة الفيلم 20 ألف جنيه بينما تقاضى رئيس المركز 220 ألف دولار نظير اعداده. وواجهت النيابة الدكتور ابراهيم بأقوال الشهود من هيئة دعم الناخبات (هدا)، الذي تم اغلاقه منذ أيام والذين أكدوا انهم وقعوا على شيكات على انها رواتب لهم رغم عدم حصولهم عليها.

من جانبه اتهم المحامي فريد الديب رئيس هيئة الدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم السلطات المصرية بتلفيق التهم لموكله. وقال ان السلطات المصرية سعت من خلال هذه القضية الى ابلاغ رسالة تحذيرية لكل مفكر او كاتب يخوض في امور لا ترضى الحكومة عنها، مشيرا الى أن اجهزة الأمن والنيابة والسجون لديها متسع لكل من لديه رأي مخالف لها. ولم يستبعد الديب في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» احالة الدكتور ابراهيم الى محكمة أمن الدولة طوارئ والتي لا يجوز الطعن في احكامها التي تنفذ بعد التصديق من المحاكم العسكرية.

وكان تولي الديب لقضية رئيس مركز ابن خلدون مثار جدل ملحوظ، إذ كان محامي الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام الذي ادانته المحكمة بتهمة التخابر مع اسرائيل وقضت بسجنه 15 عاما.

مواجهة سعد إبراهيم بأقوال الشهود في قضية ابن خلدون

كتبت ـ نجوى عبد العزيز:

اجرت امس نيابة امن الدولة العليا، مواجهات بين الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع بالجامعة الامريكية، والمتهم الاول فى قضية مركز ابن خلدون بالمستندات واقوال الشهود وبما اسفرت عنه تحقيقات النيابة على مدار الاسبوعين الماضيين والمضبوطات. كما واجهت المتهمة الثانية فى القضية سودانية الجنسية نادية عبد النور المدير المالى للمركز بالمستندات الجديدة التى ضبطت بالمركز فى المعاينات الثلاث التى اجرتها نيابة امن الدولة العليا فى الايام الماضية والتى اثبتت تورط المتهمين فى تلقى اموال ودعم مادى من الدول الاجنبية كما تمت مواجهتهم بنسخ التقارير التى قد كانوا قد اعدوها من قبل واحتفظوا بنسخ منها داخل المركز والذى تؤكد الاساءة لسمعة مصر والاضرار بالوحدة الوطنية. كما تمت مواجهتهم باقوال خالد صياد مدير مشروع المشاركة السياسية والذى اكد ان الدكتور سعد والملحقة الاسرائيلية كانا دائما يتبادلان المستندات والاوراق فيما بينهما بسرية تامة والذى اكد ان الدكتور سعد امرهم بتزوير البطاقات الانتخابية عن طريق اسماء وهمية بحضور اشخاص يصطحبونهم الى قسم الشرطة لاستخراج بطاقة انتخابية مقابل ٢٠٠ جنيه مقابل قيامهم بمحاسبة الاتحاد الاوروبى على الشخص الواحد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، كما تمت مواجهة سعد الدين ابراهيم بانه كان يقوم بعمل مؤتمرات تكلفتها الحقيقية ٥٠٠٠ جنيه ويتقاضى من الاتحاد الاوروبى ١٠٠ الف جنيه بشيكات مضروبة ومزورة. كما تمت مواجهتهم باقوال صاحب فيديو كايرو الذى انتج فيلم «ادخل شريك وشارك» والذى يسئ الى سمعة الانتخابات ومصر والذى اكد ان الفيلم تكلفته ٢٠ الف جنيه فى حين ان سعد تقاضى مبلغ ٢٢٠ الف دولار من الاتحاد الاوروبى نظير الاساءة لسمعة مصر وقد استعرض النائب العام جميع التحقيقات كاملة امس مع المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا.

القاهرة ترفض تدخلات أميركية في قضية ابن خلدون

القاهرة: «الشرق الأوسط»

رفضت القاهرة تدخلات اميركية في سير تحقيقات قضية مركز ابن خلدون ومديره الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يحتجز الآن على ذمة عدد من الاتهامات منذ اكثر من اسبوعين.

واعربت مصادر دبلوماسية مطلعة عن استنكارها لما اورده مسؤول اميركي مؤخرا «الناطق باسم وزارة الخارجية» حول القضية. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية ان مثل هذه التصريحات تعد تدخلا وخوضا في شأن داخلي، وابلغت القاهرة سفيرها في واشنطن نقل رسالة بهذا المعنى الى السلطات الاميركية.

واكدت ان مصير هذه القضية برمتها ما زال رهن التحقيقات لدى السلطات القضائية التي شددت على حيدتها ونزاهتها واهتمامها باستجلاء الحقائق كاملة بعيدا عن اية مؤثرات داخلية او خارجية طبقا لمبدأ المتهم بريء حتى تثبت ادانته الذي يظل هو الحاكم في ادائها لمهمتها. واشارت المصادر الى ان تمتع المتهم بالجنسية الاميركية الى جانب جنسيته الاصلية «المصرية» لا يضفي عليه اي حصانة ولا يحميه من اية مساءلات قانونية حال ما ثبتت عليه «أو ضده» أية تجاوزات. ونوهت المصادر الى ما سبق لوزير الخارجية عمرو موسى ان اكده بعدم وجود اية ضغوط اميركية في شأن قضية مدير مركز ابن خلدون وكذا استبعاده - موسى - هذا المصطلح اصلا من قاموس العلاقة المصرية الاميركية. وفي السياق ذاته استبعدت المصادر ان تؤثر تحقيقات هذه القضية في ترتيبات تجري حاليا بين القاهرة وواشنطن لعقد جولة من الحوار الاستراتيجي بين البلدين يعد لها على مستوى كبار المسؤولين «مساعدي وزيري الخارجية» في العاصمة الاميركية واشنطن نهاية شهر يوليو (تموز) الجاري لمناقشة عدد من الملفات الهامة الاقليمية التي تمس علاقات البلدين وعلى رأسها السودان والعراق وعملية السلام والقرن الافريقي.

من ناحية اخرى اكد وزير الداخلية المصري اللواء حبيب العادلي ان مصر لن تخضع لأي إبتزاز أو ضغوط أو افتعال بطولات زائفة.

وقال ان اجهزة الشرطة لن تتردد في مواجهة التضليل والتحريض والإثارة ولن تخدع الشعارات البارقة وعي الأمة ولن يستجيب شبابها لدعاوى التشتت والفتنة.

واضاف انه لا مجال لاعمال البلطجة وان القانون سوف يطبق بحيدة كاملة وحسم بالغ، مشيرا الى أن مصر لن تكون ابدا ساحة للرأي الواحد ولن تتستر بالدين أو حقوق الانسان.

تجديد حبس د. سعد إبراهيم وحبس ٤ متهمين فى قضية ابن خلدون

كتبت خديجة عفيفي:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا امس تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وامين صندوق هيئة دعم الناخبات ونادية عبد النور المدير المالى للمركز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات- تمت مواجهة د. سعد باقوال المتهمين الـ١٢ المحبوسين التى تدينه وبالمستندات التى عثر عليها فريق النيابة وتؤكد علاقته بجهات اجنبية منها جهات عسكرية لامدادها بمعلومات حول ثقة المواطن المصرى فى الاجهزة الامنية داخل البلاد.. وذلك مقابل حصوله على مبالغ مالية تم تحويلها على بنك المعادى.. وعلاقته الغامضة بالقنصل الاسرائيلى وملحقه بالسفارة.. كما ووجه ايضا بالبحوث الميدانية التى اجراها الباحثون حول الاديان والحياة السياسية ومنها بحث عن قرية سلامون بسوهاج.

انكر المتهم جميع التهم والقى بالمسئولية على باقى المتهمين.. فاكد مسئولية نادية عبد النور عن تطهير الشيكات وتزوير البطاقات الانتخابية واتهم حسام حماد محاسب المركز وخالد فياض منسق مشروع التربية السياسية بارتكاب المخالفات بمشروع البطاقات باشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة والوكلاء اشرف العشماوى واشرف هلال واحمد خيرى.

من ناحية اخرى وصل عدد المتهمين المحبوسين الى ١٣ امس بعد حبس ٤ موظفين بالمركز هم ماجدة ابراهيم وعبد المنعم ربيع وعوض عبده وايمن جبل ١٥ يوما لاتهامهم بالاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأحرار
التاريخ: ١٤ / ٧ / ٢٠٠٠

في قضية مركز ابن خلدون

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم

كتب عاطف فاروق

قررت نيابة امن الدولة العليا تجديد حبس سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

واجهت النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول سعد الدين ابراهيم باقوال خالد فياض منسق مشروع الانتخابات الوهمية واعترافات المتهمين بالقضية حول استغلال المركز وهيئة دعم الناخبات في اعداد تقارير وابحاث مشبوهة وارسالها لجهات اجنبية مقابل مبالغ مالية تودع في حسابين ببنك مصر الدولي بالمعادي.

امرت النيابة بتجديد حبس نادية عبد المرضي المدير المالي لمركز ابن خلدون وقررت حبس ثلاثة متهمين جدد من بين الموظفين بهيئة دعم الناخبات ١٥ يوما على ذمة التحقيق

مصر: تمديد حبس سعد الدين إبراهيم

القاهرة: «الشرق الأوسط»

مددت نيابة أمن الدولة العليا حبس رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم لمدة 15 يوما أخرى على ذمة التحقيقات الجارية في القضية بعد مواجهات استمرت يومين بينه وبين عدد من اعوانه المحبوسين والشهود.

واتسعت دائرة التحقيقات التي تجريها النيابة، فقررت حبس اربعة من العاملين في هيئة دعم الناخبات «هدا» ووجهت لهم تهمة تزوير اوراق انتخابية والتلاعب بشيكات مالية بمبالغ كبيرة لم يستطع المتهمون الاربعة حصرها. وطالب أمير وراندا، نجلا سعد الدين ابراهيم اللذان حضرا تحقيقات أمس، بالافراج عن والدهما باعتباره لا يمثل خطورة على احد في المجتمع، وأكدا ان «استمرار حبسه لا معنى له فهو لن يهرب ولن يرفض استمرار التحقيقات».

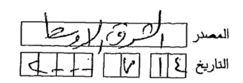
واضاف نجلا الدكتور سعد الدين اللذان يحملان الجنسية الاميركية ان اعتقال والدهما يرجع الى حساسية القضايا التي تناولها بالنسبة للدولة ومنها الديمقراطية وقضايا الأقليات والانتخابات المقبلة.

من جهة اخرى منعت اجهزة الامن المصرية أمس مظاهرة شارك فيها عدة آلاف من المحامين الذين ينتمون إلى تيارات حزبية متباينة، هتفوا خلالها بشعارات مناوئة للحكومة لمنعها اجراء انتخابات المحامين في موعدها المحدد، وحاول المتظاهرون التوجه إلى شارع رمسيس الرئيسي في العاصمة ثم التوجه إلى قصر عابدين الرئاسي ومجلس الوزراء والبرلمان لعرض مطالبهم. لكن أجهزة الأمن هددت باستخدام كافة وسائل القوة لمنع المظاهرات من السير في شوارع العاصمة. وهدد المحامون بالاضراب العام اعتبارا من يوم غد. وقد بدات المظاهرات بعد دعوة رجائي عطية، مرشح الحكومة والاخوان المسلمين لمنصب نقيب المحامين، الى مؤتمر صحافي في دار القضاء العالي، نظراً لمنع المؤتمرات حالياً داخل نقابة المحامين. (تفاصيل ص 5)

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



تمديد حبس سعد الدين إبراهيم ونجلاه يستغربان الاتهامات

القاهرة: «الشرق الأوسط»

في خطوة متوقعة مددت نيابة أمن الدولة العليا حبس رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، الدكتور سعد الدين ابراهيم، لمدة 15 يوما أخرى على ذمة التحقيقات الجارية في القضية بعد مواجهات استمرت يومين بينه وعدد من اعوانه المحبوسين والشهود.

واتسعت دائرة التحقيقات التي تجريها النيابة، فقررت حبس اربعة من العاملين في هيئة دعم الناخبات (هدا) ووجهت لهم تهمة تزوير اوراق انتخابية والتلاعب في شيكات مالية بمبالغ كبيرة لم يستطع المتهمون الاربعة حصرها.

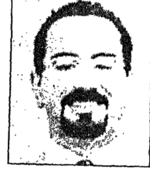
والمتهمون الجدد هم المحامي ايمن أبو جبل وماجدة ابراهيم وعبد المنعم ربيع وعوض ربيع اضافة الى المتهمة وردة عبد الباقي التي صدر قرار بحبسها منذ ايام.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان خلافا نشب بين رئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم وهيئة الدفاع عنه اذ قرر اربعة محامين من ناشطي حقوق الانسان الانسحاب من القضية اعتراضا على اصرار الدكتور ابراهيم توكيل المحامي فريد الديب ضمن هيئة الدفاع رغم ان الديب كان محامي الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام.

ولم يصدق نجلا الدكتور سعد الدين ابراهيم قرار النيابة العامة في مصر تمديد حبس والدهما 15 يوما على ذمة القضية، وتماسك أمير وراندا اللذان حضرا تحقيقات أمس. وطالب نجلا الدكتور ابراهيم بالافراج عن والدهما باعتباره لا يمثل خطورة على أحد في المجتمع. وأكدا ان استمرار حبسه لا معنى له فهو لن يهرب ولن يرفض استمرار التحقيقات.

وأضاف نجلا الدكتور ابراهيم اللذان يحملان الجنسية الاميركية ان اعتقال والدهما يرجع الى حساسية القضايا التي تناولها بالنسبة للدولة، ومنها الديمقراطية وقضايا الاقليات والانتخابات المقبلة. وقال أمير: اعتقد أن الانتخابات كانت السبب المباشر في قضية القبض على والدي الذي كان يعتزم تكوين لجنة مراجعة محايدة للتأكد من نزاهة وسلامة العملية الانتخابية كما فعل في انتخابات عام 1995.

وأضاف انه علم بنبأ القبض على والده من البواب وحارس الأمن، وأشار الى أن مباحث أمن الدولة تعمدت القاء القبض على والدهما في فيلا المعادي التي كان فيها بمفرده لكون زوجته كانت في «سفاجا» على ساحل البحر الأحمر «وغيابي خارج المنزل مع اصدقائي». وأضاف أمير (25 عاما) انه أجرى العديد من الاتصالات للتعرف على ما جرى لوالده واتصل بأفراد أسرته ومسؤولين في أمن الدولة لكنها لم تسفر عن توضيح



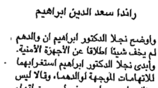
امير سعد الدين ابراهيم



راندا سعد الدين ابراهيم

الموقف. وقال أمير ان أول اتصال جرى بينه وبين والده كان الساعة الرابعة فجر يوم 1 يوليو (تموز) الماضي، إذ اخبره انه في مباحث امن الدولة العليا للرد على بعض التساؤلات لدى أجهزة الأمن.

وقال «توقعنا جميعا ان يعود الينا صباح اليوم التالي، وكان هو ايضا يتوقع ذلك ولكن استمر حبسه كل هذه الايام»

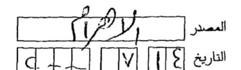


واوضح نجلا الدكتور ابراهيم ان والدهم لم يخف شيئا اطلاقا عن الأجهزة الأمنية.

وأبدى نجلا الدكتور ابراهيم استغرابهما للاتهامات الموجهة لوالدهما، وقالا ليس هناك ما يبررها، وسخر أمير من اتهام والده بتلقي منح من دولة اجنبية. أما «راندا» ـ محامية ـ فقالت «أن تحقيقات النيابة لم تأت بأي جديد ووالدي بريء».

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم، والسيدة نادية عبدالنور ١٥ يوما أخرى على ذمة التحقيقات.

ووجه لهما اتهامات بالنصب، والتزوير، والرشوة الدولية، وتقاضى أموال من هيئات دولية، ومخالفة الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ٩٢.

بعد تحقيقات مطولة مع مدير مركز ابن خلدون:

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ١٥ يوما أخرى

مواجهة مدير المركز بالاتهامات المنسوبة إليه وأقوال المتهمين

تقرير البنك المركزي يكشف حركة سحب وإيداع أموال مركز ابن خلدون

كتب - أحمد موسى:

جدد المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا حبس الدكتور سعد الدين إبرهيم مدير مركز ابن خلدون والاستاذ بالجامعة الأمريكية لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات الجارية معه منذ بداية الشهر الجاري.

وكان هشام بدوى رئيس نيابة امن الدولة قد واجه الدكتور سعد الدين إبراهيم على مدى ٦ ساعات بكل الاتهامات التى كشفت عنها التحقيقات والمتعلقة بارساله تقارير وابحاثا إلى سفارات اجنبية بالقاهرة ومراكز بحثية فى الخارج ومن بينها مركز ابحاث حلف شمال الاطلنطى «الناتو» لكنه نفى تلك الاتهامات.

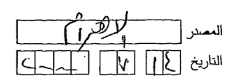
وخلال استجوابه قال الدكتور سعدالدين إبراهيم إن مركز ابن خلدون يتلقى اموالا نظير قيامه باعداد تقارير وابحاث باعتباره شركة مدنية تهدف إلى تنمية المجتمع دون تحقيق اى ارباح والقى بالاتهامات والمسئولية عن المخالفات المالية المنسوبة إليه إلى خالد فياض مدير المشروع واسامة حماد مسئول الحسابات ونفى مسئوليته عن كل الامور المالية الخاصة بالمركز.

كما واجه المحقق مدير مركز ابن خلدون بالبطاقات الانتخابية المزورة ومسئوليته عنها طبقا للاعترافات التى ادلى بها عدد من المتهمين ومنهم محمد إبراهيم وطارق حسان وخالد فياض فنفى معرفته بما كان يحدث وسألت النيابة الدكتور سعد إبراهيم عن الاوراق والتقارير التى كانت ترسل إلى بعض الجهات ولقاءاته وسفرياته لحضور اجتماعات فى عدة دول فاكد انه شخصية معروفة ولديه اتصالات بحكم وظيفته وادارته للمركز.

ومن ناحية أخرى ارتفع عدد المتهمين المحبوسين فى قضية مركز ابن خلدون إلى ١٣ متهما بعد القرار الذى أصدره المستشار هشام



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا وشمل أربعة متهمين ثلاثة منهم تابعون لمركز دعم الناخبات، والرابع يعمل محاميا فى مركز ابن خلدون واتهمتهم النيابة بتزوير البطاقات الانتخابية وتقاضى مبالغ مالية من جهات اجنبية.

ومن المنتظر ان تتسلم النيابة خلال ساعات تقريرا مفصلا من البنك المركزى عن الحركة البنكية لاموال الدكتور سعدالدين إبراهيم فى السنوات الماضية.

وعلم مندوب «الأهرام» أن الحساب الشخصى للدكتور سعدالدين إبراهيم فى بنك مصر الدولى بالمعادى وجد به مبلغ مالى محدود للغاية بالدولار والجنيه المصرى ولايتناسب هذا المبلغ مع حجم الأموال والتحويلات التى وردت فى ميزانية مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات واقوال المسئولين الماليين بالمركز والهيئة، ومنهم نيبال عبدالنبى التى ذكرت انها اودعت بنفسها ١٧٠ الف جنيه فى حساب الدكتور سعدالدين إبراهيم.

ويحدد تقرير البنك المركزى حركة الأموال

والتى يتوقع أن تكون قد تعرضت للسحب او الايداع فى اماكن اخرى خلال الفترة مابين القبض على مدير مركز ابن خلدون وصدور حكم محكمة الاستئناف بالاطلاع على حساباته.

ويعكف فريق المحققين والذى يضم هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة العليا وأشرف العشماوى واشرف هلال وكيلى اول النيابة على استجواب جميع المتهمين ومن لهم علاقة بالمركز والهيئة.

وقد امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول بتجديد حبس المتهمة نادية عبدالنور المدير المالى لمركز ابن خلدون لمدة ١٥ يوما اخرى وفى التحقيق الذى جرى معها أمس واجهها اشرف العشماوى وكيل اول النيابة باقوال عدد من المتهمين المحبوسين والذين اعتبروها الذراع اليمنى لمدير المركز وهى التى تتولى المسئولية المالية منذ عام ١٩٨٨ وتمت مواجهتها بالميزانية والمصروفات والخانات المسددة على الاوراق بدون بنود واضحة والفواتير الوهمية والتى تجاوزت قيمتها ٧٨ الف جنيه.

وقد نفت نادية عبدالنور اية علاقة لها بتلك الامور والقت بالمسئولية على خالد فياض مدير المشروع وأسامة حماد موظف الحسابات واعتبرتهما مسئولين عن ايداع الشيكات وصرفها، وقالت انها توقع فقط عليها دون معرفة الجهة المحول منها الشيك أو المصروف له طالما عليها خاتم المركز.

وأمر المحامى العام الاول بحبس المتهمين الاربعة الجدد ١٥ يوما وهم : ماجدة إبراهيم وعبدالمنعم ربيع وعوض عبده وأيمن جبل والثلاثة الاول يعملون فى هيئة دعم الناخبات والذين كشفت التحقيقات التى تولاها معهم أشرف هلال وكيل أول النيابة استخراجهم البطاقات الانتخابية المزورة مقابل حصولهم على اموال كما كشفت التحقيقات عن أن كل البطاقات الانتخابية لا وجود لها فى الواقع وأن من سجلت اسماؤهم على البطاقات غير مقيدين فى الجداول الانتخابية.

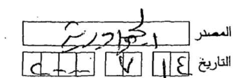
وقد حصل المركز فى بداية المشروع على ٥ بطاقات انتخابية حقيقية وهذه النسبة الضئيلة لم تمنح المركز مساحة للتحرك للحصول على دعم كبير من الاتحاد الاوروبى، مما اضطرهم للجوء إلى تزوير البطاقات حيث حصل المتهم محمد إبراهيم «مندوب كهرباء» على بطاقة والده وقام بكشط البيانات منها وتصويرها، وخلال شهر واحد سجل بيانات ١٨٠٠ شخص.

واعترف خلال التحقيقات بانه كان يكتب اسماء من تلقاء نفسه وهى غير موجودة فى الواقع وكان يقدم البطاقات المزورة إلى مركز ابن خلدون مقابل حصوله على اموال نظير تسليم تلك البطاقات وان المركز لجا إلى هذه الوسيلة ليحصل على المنحة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى إلى المراكز البحثية غير الحكومية فى دول العالم الثالث والشرق الاوسط وقدرها ١٢٠ الف دولار سنويا كمنحة بهدف تنمية الوعى الانتخابى.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



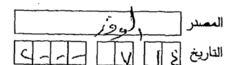
تجديد حبس سعدالدين إبراهيم

قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د سعدالدين ابراهيم ونادية عبدالنور ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى قضية مركز ابن خلدون.

أمرت النيابة بحبس ٤ من موظفي هيئة دعم الناخبات التابع للمركز ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بتهمة الاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية وهم أيمن محمد جبل وماجدة ابراهيم وعوض عبده أحمد وعبدالمنعم ابراهيم أحمد



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



حبس ٤ متهمين وتجديد حبس مدير مركز ابن خلدون

كتبت ـ نجوى عبد العزيز:

قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس، حبس ٤ متهمين جدد في قضية مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. وارتفع بذلك عدد المتهمين الى ١٣ متهما. كما قررت النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام، تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير المركز، ونادية عبد النور المدير المالي للمركز ١٥ يوما، وتم ترحيلهما الى السجن لتنفيذ فترة الحبس الاحتياطي. قام هشام بدوي واشرف العشماوي وأشرف هلال رؤساء النيابة على مدى اليومين الماضيين بمواجهة سعد الدين ابراهيم بأقوال المتهمين والشهود ونتائج التحقيقات. وتركزت المواجهة، حول اقوال خالد فياض منسق مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية.

اكد فياض، قيام الدكتور سعد الدين بتبادل المستندات والأوراق مع الملحقة الإسرائيلية في سرية تامة. كما اكد ان مدير المركز امرهم بتزوير البطاقات الانتخابية. كما تمت مواجهة مدير المركز بما كشفته المديرة المالية عن قيامه بعمل مؤتمرات تتكلف ٥ آلاف جنيه للمؤتمر ويتقاضى ١٠٠ الف جنيه من الاتحاد الأوروبي مقابل المؤتمر الواحد. انكر سعد الدين ابراهيم الاتهامات المنسوبة اليه، والقى بالمسئولية المادية على عاتق مسئولي الحسابات. كما واجهت النيابة، نادية عبد النور بما نسب اليها انكرت المديرة المالية مسئوليتها والقت بالمسئولية على اسامة حماد المحاسب وخالد فياض منسق المشروع. وقررت النيابة حبس ايمن جبل وماجدة ابراهيم وعبد المنعم ربيع وعوض ربيع من هيئة دعم الناخبات ١٥ يوما.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

قضية سعد الدين ابراهيم وما بعد «تفاحة» السادات!

ابراهيم عيسى *

■ من بؤس الحياة السياسية والثقافية في مصر أن تقر وتقرر قبل الدفاع عن شخص انك اساساً مختلف معه - وربما عليه - فان تدافع عن شخص مختلف معه ليس فضلاً... بل هو الواجب الذي لا شكر عليه ولا فضل فيه.

واستسلاماً لمنطق مغوج يعوج معه تفكيرنا فانا (سلم باختلافي الواضح والبائن مع توجهات د.سعدالدين ابراهيم في ما يخص التعاطي مع قضية الصراع العربي - الإسرائيلي... وادين بشدة - حتى الهوس - تعامله مع العدو الصهيوني (وهو مصطلح يثير سخرية زملائنا من انصار الحوار مع إسرائيل بطبيعة الحال!) لكن في الوقت نفسه لا يعني ذلك مصادرة حق سعدالدين (ومن يرى ما يراه) في اتخاذ اي موقف أو سلوك اي مسلك، فهو حر في ما يصنع ونحن احرار في ما نرفض.

لكن المؤسف أن الساحة هللت وإن كتمت فرحتها او استنكرت القبض على الدكتور سعد لكنها افصحت عن لومها له وإلقاء تبعة ما جرى على عاتقه وربما شمتت فيه وشمت رائحة الوطنية في حادث القبض عليه (...). تحججت في ذلك بموقفه من التطبيع، ولكن سعد الدين ابراهيم لم يقبض عليه بسبب موقفه من إسرائيل ولا تعامله معها وبات من الواضح من الوهلة الاولى - إلا لاصحاب الغفلة - أن الأسباب التي تكمن وراء القبض عليه إنما هي أسباب تتعلق بشكل مباشر بإجراءات اتخذها لمراقبة - او سعياً لمراقبة - دولية على الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في مصر في نهايات هذا العام.

ويبدو أن مشروع د. سعد في عقد لجنة مراقبة كانت (او كادت) أن تتسم هذه المرة - عن سابقتها في الدورة الماضية - بصفة دولية جدية تجعل منها أكثر قدرة على الرقابة - الأمنة - على الانتخابات وأكثر حضوراً على الساحة العالمية إذا ما اعلنت رأيها، وأكثر تأثيراً إذا ما كان هذا الراي سلبياً يسحب من إجراءات الانتخابات نزاهتها وعدالتها مما يشوه معه صورة مصر او بمعنى أدق صورة حكومة مصر في الخارج، وهي الصورة التي تحرص الحكومة على جعلها سياحية غير مشوبة بشك في نقاوتها على غير الحق والحقيقة بطبيعة الحال.

وجاءت قضية مراقبة الانتخابات لتمس وجعاً خاصاً لدى الحكومة، شأنها في ذلك شأن كل الحكومات النامية، فمفهوم السيادة الذي ترفعه تلك الحكومات لا يزال على العهد القديم الزائل (...) يرى أن الحكومة حرة لا يمس حريتها حدٌ في ما تفعله مع رعاياها (لاحظ لم اقل مواطنيها..!) ومن ثم فان تحبس او تخنق او تقتل أو تهدر حقوقهم امر يخص الحكومة ومحكوميها لا شأن لمجتمعات اخرى او دول اخرى او منظمات اخرى بذلك.

وعلى رغم أن الحكومة المصرية تحديداً تشارك في هيئات دولية تشرف على انتخابات تشريعية كثيرة في انحاء القارة الافريقية ولا ترى في ذلك ضرراً ولا ضراراً إلا انها بمجرد أن تسمع أن هناك من يريد تطبيق هذه الرقابة حتى ولو بشكل أخف بل وأكثر خفة مما يظن معه الجدية!! تستاء وترفض وتندد، ثم تقبض كما الحال مع سعد الدين ابراهيم الذي قبض عليه ودفع - ويدفع - ثمناً باهظ الكلفة مقابل أن تكون في مصر - وهي رغبة لدى كثيرين ممن يهاجمون سعد

ابراهيم – انتخابات حرة نزيهة منزوع عنها سمعتها السيئة.

والمدهش في الأمر قائمة الاتهامات التي كالتها الحكومة للدكتور سعد الدين ابراهيم وتقدمها كأنها اليقين. والمؤسف أن صحفاً مصرية، وأخرى عربية مثل «الحياة» نفسها، تنشرها كاليقين أيضاً وهو ما يثير الريبة في قدرة الحكومات على توفير حماية إنسانية وسياسية لخصومها السياسيين، فما يجري من اغتيال معنوي منظم للدكتور سعدالدين ابراهيم عبر أجهزة الإعلام الرسمية ليستبق اي تحقيقات أو محاكمات (فضلاً عن الريبة كذلك في إمكانية حصوله على عدالة إزاء هذه الهجمات الحكومية الشرسة حين يصل الأمر الى قاعات المحاكمات!!).

وفي وطن وعاصمة عربية يحصل فيها المرء على وثيقة بشق النفس ومن العسير تماماً أن يتمكن الصحافي من العثور على معلومات موثقة حول أي شأن سياسي في هذا البلد (قروض البنوك وحجمها مثلاً، المعونات الممنوحة من الولايات المتحدة الى رجال الأعمال وأجهزة الدولة مثلاً، ثروات المسؤولين وذممهم المالية (...)). فقد ظهرت على عكس ذلك وثائق بسرعة الخيال في أيدي صحافيين كثيرين– منهم الكبار ومعظمهم الصغار – عن تفاصيل كاملة وصور أصلية من رسائل ووثائق متبادلة بين سعد ومركزه والاتحاد الأوروبي مما تشك معه في هذه الشفافية المفاجئة والتي لا تهدف إلا الى غرض واحد هو التعجيل بدمغ تهم الخيانة (إن امكن) أو العمالة (إن كان لا بد) أو اللصوصية (إن أتيح) ضد الدكتور سعدالدين ابراهيم.

لكن المتامل لهذا السيرك السياسي السفيه يكتشف أن أجواء قد عادت الى الحياة السياسية المصرية بات البعض – ولسنا منهم – مقتنعاً أنها لم يكن لها أن تعود مرة أخرى، وهذه الأجواء تذكرنا بتفجير قضية كانت ملء السمع والبصر عام ١٩٨١ وحملت عنواناً فكاهياً للغاية هو «التفاحة ١٩» وشملت آنذاك تهم الخيانة العظمى والعمالة للاتحاد السوفياتي (رحمه الله) موجهة الى محمد عبدالسلام الزيات الذي كان وزيراً في عهد السادات ثم معارضاً له، وشملت القضية آخرين وجرت فصولها «إعلامياً» على نحو تستدعيه فوراً أجواء الاتهامات ضد سعدالدين ابراهيم، كصور تلفزيونية مصورة بشكل سري تذاع على الهواء للملايين تتضمن سيارات تدخل السفارة السوفياتية أو جلسة في مقهى بين شخصين يتبادلان الحوار، ووسائل ووثائق وكل اللازم واللوازم الخاصة بالصاق تهم بخصم سياسي مع «تلطيخه» و«اغتياله» معنوياً وإعلامياً قبل أن يبت القضاء حكمه وقراره (!!).

انتهت قضية «التفاحة» بخيبة أمل لصانعيها فقد اغتيل السادات ونسي الجميع طعم «التفاح» السياسي العطن مدداً طويلة حتى أصيبت الحكومة أخيراً في قضايا كثيرة مثل إغلاق جريدة «الدستور» ثم «تفكيك وتعطيل النقابات المهنية» ثم إغلاق جريدة «الشعب» وإنهاء حياة «حزب العمل» ومن قبله أحزاب «مصر الفتاة» و«العدالة الاجتماعية والشعب الديموقراطي» (...) ثم انتخابات نقابة المحامين، كذا قضية سعدالدين ابراهيم (...) أصيبت الحكومة بالداء السياسي العضال وهو «الغطرسة». والغطرسة لصيق بها تماماً العصبية الزائدة والأخطاء الساذجة.

وقدمت الحكومة في نائحة سياسية خلت من الحكمة – ومن الاحتراف كذلك – أدلتها في تهمة المنح والمعونات، كشوفاً بما تحصل عليه سعدالدين ابراهيم ومركزه ثم اتهمته بأنه تحايل على الجهة المانحة. وبينما لم يحدث أن اشتكى الاتحاد الأوروبي – وهو الجهة المانحة وهي أمواله – من تحايل واحتيال سعد، بل دافع عنه. فنحن، كأي مواطن بسيط من حقه أن يسأل «طيب وهي الحكومة المصرية مالها...» هذه قضية بين د.سعد وممولين، فما دخل الحكومة المصرية وما الذي جعل قلبها رهيفاً الى هذا الحد مع أموال الاتحاد الأوروبي، ولماذا لا تهتم بأموالها هي المسروقة والمنهوبة والمقروضة من رجال أعمال بدوا حتى الآن – بحسب تقديرات منشورة في

الصحف المصرية – قرابة الـ٣٠ مليار جنيه مصري، وهناك رجال أعمال – معروفون بالاسم – لم يسددوا ديونهم البالغة ملياراً وأكثر للبنوك الوطنية حتى الآن وهناك قوائم بمنع كثيرين منهم من السفر خارج البلاد... ثم إن الحكومة المصرية ذاتها تتلقى منحاً مالية بالمليارات من جهات أجنبية فلماذا حرام لبلابل الدوح حلال للطير من كل جنس (!!).

وإذا كان جائزاً أن نتوقف عند قضية المنح الأوروبية فلا بد أن نذكر أن معابد فيلة أحد أهم وأعظم آثار مصر التاريخية التي تم نقلها وتأمينها من خطر تهددها هي فضلة خير المنح الأجنبية (...) وتطهير قناة السويس من الألغام قبل افتتاحها كان من فضلة خير المنح الأجنبية. وعشرات عشرات من المشروعات الهامة بل والمصيرية (لاحظ أن مصر تتلقى قمح الخبز منذ سنوات طويلة منحة من الولايات المتحدة).

موضوع التمويل الأجنبي قضية متفرعة مستفيضة لكن يبدو أن الحكومة لا ترى فيها ضرراً ولا ضراراً إلا حينما يستخدمها وطنيون آخرون لمصلحة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة ومن أجل الديموقراطية ونزاهة الانتخابات، ساعتها يصبح التمويل منكوراً ومرفوضاً ومنبوذاً (...).

ثم تأتي تهمة إذاعة الأسرار والإساءة الى سمعة مصر. ولعل شيئاً لم يتم الإساءة إليه في مصر أكثر من سمعة مصر نفسها، فقد صارت شيئاً تلوكه الأفواه كالمضغ العسر كلما ضاقت صدرها براي أو موقف... ومن المؤكد أن الأمين على سمعة الوطن ليس حكومته فقط (...) وعلى رغم أن قضية دمج سمعة مصر بسمعة حكومتها قضية تستحق أن نمضي حتى آخرها لنفندها ونعريها إلا أن ضيق المساحة وضيق الصدر لن يسمحا لنا بذلك لكن ما يمكن أن نرد به هنا هو الحادث الذي جرى في أربعينات القرن الماضي حين كان محمود فهمي النقراشي رئيساً لوزراء مصر – عبر انتخابات مزورة وفوق أجنحة حزب غير شعبي بالمرة – وقرر أن يطرح قضية استقلال مصر وجلاء الانكليز عنها على منصة الأمم المتحدة وأمام أقوام العالم القيمين على إدارة أحواله، وبينما النقراشي في قلب الأمم المتحدة دفاعاً عن حق مصر (أو هكذا تصور) وبينما يتحدث باسم مصر في محفل دولي عالمي، إذا بالزعيم الوطني مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد (وهو حزب الأمة الشعبية وقتها) يرسل الى سكرتير الأمم المتحدة رسالة علنية شديدة اللهجة يؤكد له فيها أن النقراشي لا يمثل مصر (وهو رئيس وزرائها وحكومتها يومئذ) وانه رئيس مزور ومزيف جاء عبر انتخابات مزورة وانه لا يتحدث باسم مصر ولا يمثل الشعب المصري وأننا – كمواطنين – نعلن براءتنا منه (...).

كانت هذه الرسالة (التي ردت النقراشي خائباً) الدليل الدامغ الى أن سمعة مصر ليست بالضرورة سمعة حكومتها (...) ثم لا يزال في الفم ماء في تلك القضية لعله يأتي يوم ونبوح به أو نلوح به إن استطعنا (...).

وفي الصدد نفسه تأتي تهمة الإساءة الى علاقات مصر بشقيقاتها (...) وهي تهمة تستخدمها الأنظمة العربية في مواجهة شعوبها وفي مواجهة معارضيها، وهي أيضاً تهمة محيرة تتغير بتغير وتعكر علاقة كل دولة بالأخرى، فإذا خاصمت الحكومة الليبية مصر صارت مصر ملجأ للمعارضين الليبيين الذين يجمعون أشياءهم وربما أشلاءهم إذا ما تصالحت الحكومتان الليبية والمصرية (...) وإذا هاجمنا النظام السوداني في مصر صرنا ندافع عن حكومتنا ضد توجهات النظام السوداني العدائية، ثم إذا تصالح البشير ومبارك صرنا إذا هاجمنا النظام السوداني نسيء الى علاقة مصر بشقيقتها (!!) فماذا يفعل صاحب الرأي في وطن يتغير فيه رأي حكومته تجاه شقيقاتها كل يوم أو كل صبح (...).

ومن بين التهم كذلك تتردد محاولة إثارة الفتنة الطائفية والمساس بالوحدة الوطنية في مصر، وإذا كان سعدالدين ابراهيم مهتماً بالشأن القبطي فنحن نعرف أن آخرين في



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الدرجة نفسها من الاهتمام وبصرف النظر عن الاستثمار السياسي لهذا الشأن إلا اننا نوجه أنظارنا الى أن تجاهل مشكلات أقلية - حتى من حيث العدد - ليس حلاً لأي شيء (...) وأن تصور الوطن العربي خلواً من الأقليات تصور ساذج وطيب ومدمر في الوقت نفسه (...) وأن الوحدة الوطنية تنشأ نتيجة الديموقراطية والحرية والشفافية وليس وجه نتيجة أي اسباب اخرى. وفي ظني أن الحكومة المصرية لا تضطهد الأقباط في مصر على الإطلاق وهذه شهادة منا بذلك، لكنها تضطهد الفقراء والمستضعفين سواء كانوا مسلمين أو اقباطاً... وتنتصر وتعمل لمصلحة الأغنياء والمرفهين سواء كانوا مسلمين أو اقباطاً (...).

اما أطرف العلل الذي يذيعها تلميحاً أو تصريحاً الإعلام الرسمي في مواجهة سعدالدين ابراهيم فهي أنه اميركي الجنسية (...) وهو أمر فعلاً محير... فما التهمة في ذلك في الوقت الذي يجلس على مقاعد الحكم في مصر ثلاثة وزراء يحملون الجنسية الاميركية الى جانب الجنسية المصرية (...) وعدد من أحفاد المسؤولين الكبار المصريين ولدوا في الولايات المتحدة وحصلوا على جنسيتها. وفي الوقت الذي يحتفل الإعلام المصري بالدكتور أحمد زويل حائز جائزة نوبل للكيمياء باعتباره مصرياً يعبر عن أصالة وعراقة وصلابة مصر وهو الرجل الذي يحمل الجنسية الأميركية واستقبله الرئيس الأميركي كلينتون في البيت الأبيض احتفاء بحصول عالم أميركي (...) على جائزة نوبل (...).

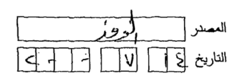
أقول إنني أدافع عن سعدالدين ابراهيم وأرى أنه ضحية سياسية في هذه القضية، وأرجو أن يدرك مثقفونا - مهما تباينت رؤاهم - أن سعدالدين ابراهيم يتم اغتياله سياسياً ومعنوياً لأنه تجرأ ورفع مطلب نزاهة الانتخابات (...) وديموقراطية الوطن (...) ولأنه سمح لنفسه أن يدعو أفراد الشعب فرداً فرداً الى «كن شريكاً وشارك».

---

* كاتب مصري.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الدائرة الآن على المثقفين

د. مدحت خفاجي

أثار القبض على أستاذ الجامعة الأمريكية الدكتور سعد الدين إبراهيم عاصفة من الاعتراض والاستنكار من مثقفي مصر وبالذات أساتذة الجامعة المصرية. فقد تم اعتقاله كأعتى المجرمين فى مصر وتحويله إلى نيابة أمن الدولة العليا. وهو إجراء استثنائي يحرم المتهم من قاضيه الطبيعى وهو القضاء العادي. ومن سخريات القدر أن التهمة الموجهة إليه هى تزوير بطاقات الانتخاب مع أن نظام الحكم والحكومة المصرية قاموا بتزوير الانتخابات نفسها في أكثر من مائتي دائرة كما حكمت بذلك محكمة النقض فى انتخابات مجلس الشعب. فهل يجب تحويل نظام الحكم والحكومة المصرية إلى نيابة ومحكمة أمن الدولة كما حدث مع الدكتور سعد الدين إبراهيم؟

ولا يمكن اعتبار نيابة أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة قضاء قانونياً وشرعياً لأنه ينتفي فيه المشروعية والعدل. أولاً أنه يتم القبض على المتهم ويسجن خمسة عشر يوماً ويمكن تجديدها باستمرار لمدد أخرى من نفس وكيل النيابة الذي حبسه. ثانياً: محكمة أمن الدولة لا يمكن استئناف الحكم فيها أو نقضه ولها الحق فى الحكم بإعدام المتهم. ولا يملك هذا الحق إلا الله - سبحانه وتعالى - فهل نساوى قضاة هذه المحكمة بخالق الكون الذي له الحق فى القبض على روح أى إنسان؟

وإذا كان نظام الحكم قد نجح فى إجهاض محاولة المتطرفين للوصول إلى الحكم بقوة السلاح فلا يعقل أن يعامل المثقفون بنفس الإجراءات الاستثنائية خصوصاً أنهم لا يحملون أى سلاح فى أيديهم. ونحن نعترض وسنعترض على أى محاكمة لأى مواطن مصرى وحرمانه من قاضيه الشرعى سواء كان متطرفاً أو يحمل سلاحاً ضد الحكومة. فالقضاء العادي به كل الضمانات لمحاكمة عادلة. وبعد نجاح نظام الحكم فى إجهاض المتطرفين يحاول الآن القضاء على أي رأى حر فى مصر. وقد بدأ بأساتذة الجماعات وذلك بمحاولة سن قانون جديد للجامعات المصرية يعطي لنظام الحكم السيطرة الكاملة على أعضاء هيئة التدريس بها ويلغي أى قدر من استقلال الجامعات. وقد ألغى نظام الحكم أحد أحزاب المعارضة الحقيقية فى مصر وهو حزب العمل وأوقفت جريدته الشعب عن الصدور. هل يعنى ذلك أن الدائرة الآن على الحزب المعارض الوحيد الموجود فى الساحة السياسية وهو حزب الوفد حتى ينفرد نظام الحكم تماماً بالسلطة فى مصر؟

اميركا: اعتقال ابراهيم "قضية حقوق انسان"

القاهرة - محمد صلاح

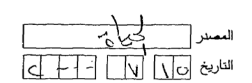
كان امس يوم الهجوم الاميركي المضاد على الحكومة المصرية، رداً على تجاهل القاهرة ضغوطاً مورست طوال الاسبوعين الماضيين من اجل اطلاق رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، وبعدما اصدرت نيابة امن الدولة اول من امس قراراً بتمديد حبسه ١٥ يوماً اخرى على ذمة التحقيقات التي تطاول ايضا ١٢ اخرين من زملائه من الباحثين والمتعاملين مع المركز. واختار الاميركيون تنفيذ هجومهم من خلال اكثر من جبهة، اذ اطلق الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر تصريحات، من منتجع كامب ديفيد، اعرب فيها عن قلق الادارة الاميركية من التطورات في قضية ابراهيم، مشيرا الى ان السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر سيرفع مستوى الاتصال مع المسؤولين المصريين «الى اعلى مستوى». وبعد ما شدد على ضرورة ان يحظى «المواطن العربي الاميركي الاصل سعد الدين ابراهيم على محاكمة عادلة»، قال ان حواراً جرى بين مسؤولين من البلدين في شان قضايا حقوق الانسان والمجتمع المدني في العاصمة البولندية وارسو على هامش «مؤتمر اعلان الديموقراطية ٢٠٠٠» الذي نظمته منظمة «بيت الحرية» الاميركية بالتعاون مع الحكومة البولندية من ٢٥ الى ٢٧ حزيران (يونيو) الماضي. واعتبر باوتشر انها «ليست حالاً قضائية لأن سعد الدين ابراهيم لم يرتكب مخالفة قانونية وانما هي قضية تتعلق بحقوق الانسان».

وكان وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى شارك في المؤتمر الذي وقعت مصر فيه على بيانه الختامي. ولفت بوتشر الى ان ابراهيم «له مكانة بارزة لا يمكن تجاهلها».

في موازاة ذلك، تمنى ناطق باسم السفارة الاميركية في القاهرة «ان تحل قضية ابراهيم بطريقة تعطي صدقية للنظام القضائي المصري»، بعد ما اكد ان السفير «مهتم جداً بالقضية



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥١١ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وسيواصل مساعيه واتصالاته بالمسؤولين المصريين». كما وجهت الجامعة الاميركية في القاهرة والتي دخلت للمرة الاولى على خط المواجهة، بياناً الى الاساتذة والطلبة ذكرتهم فيه بالقضية، مؤكدة انها «تعلم انكم جميعاً تشاركوننا الاهتمام والقلق على وضع الزميل ابراهيم المقبوض عليه منذ بداية الشهر الجاري»، معتبرة ان «لا ضرورة لاستمرار احتجاز ابراهيم وزملائه بينما عملية التحقيق معهم جارية». وذكر البيان ان الجامعة «على اتصال دائم مع عائلة ابراهيم والجهات المسؤولة في مصر»، لافتاً الى ان «من مصلحة مصر اطلاق سراح سعد الدين ابراهيم بشكل عاجل وشرعي».

واكتمل الهجوم الاميركي بغطاء حقوقي تمثل في بيان وقعت عليه سبع منظمات دولية تعمل في مجال حقوق الانسان وهي: «منظمة العفو الدولية» (امنستي) ومنظمة «المادة ١٩ لحقوق الصحافيين» وشبكة «حقوق الانسان الاوروبية والبحر المتوسط» ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» و«الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان» ومرصد «جماعة المدافعين عن حقوق الانسان» و«المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب» واعرب البيان عن قلق تلك الجهات ازاء التطورات الاخيرة في قضية ابراهيم.

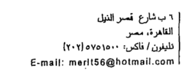
القاهرة تتجاهل الضغوط وتمدد حبس سعد الدين ابراهيم

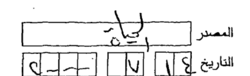
القاهرة - محمد صلاح

■ ضربت القاهرة بالضغوط الاميركية التي هدفت الى إطلاق رئيس «مركز ابن خلدون» الدكتور سعد الدين ابراهيم عرض الحائط، وقررت نيابة امن الدولة العليا امس تمديد حبسه لمدة ١٥ يوماً اخرى على ذمة التحقيقات في القضية المتهم فيها وآخرين بتهم عدة منها «تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد».

واحتاج بت تمديد الحبس الى كثير من الوقت وبعض من الغموض، اذ استمرت تحقيقات النيابة معه لاكثر من ١٥ ساعة على مدى يومين، وبدا ان خيوط القضية ازدادت تشابكاً وتعقيداً، اذ فرضت العلاقة بين ابراهيم ومركز ابحاث حلف شمال الاطلسي (الناتو) نفسها على وقائع التحقيق واحتلت جانباً كبيراً منه. وكان محققون عثروا على وثيقة كشفت عنها «الحياة» اول من امس تتعلق باتفاق بين «مركز ابن خلدون» و «مركز ابحاث الناتو» اثناء تفتيشهم للمرة الثانية مقر ابن خلدون. ورغم الغموض الذي يحيط بمسار التحقيقات والتساؤلات التي طرحت حول اسباب عدم صدور قرار تمديد





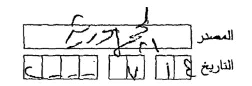


الحبس او اطلاق ابراهيم عقب جلسة التحقيق، اول من امس، التي استمرت حتى ساعة متقدمة من الليل، إلا انه بدا منذ صباح الامس ان اليوم ليس يوم سعد الدين ابراهيم. فقبل بدء التحقيق انسحب ثلاثة من المحامين بينهم الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان السيد حافظ ابو سعدة من الدفاع عنه احتجاجاً على توكيله المحامي فريد الديب، فالاخير تولى قبل ثلاث سنوات الدفاع عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام، كما اصدرت النيابة في الصباح قراراً بتمديد حبس سكرتيرة ابراهيم السودانية الجنسية نادية عبد النور التي كانت اوقفت معه في اليوم نفسه. وزاد من تعقيد الموقف بالنسبة الى رئيس «مركز ابن خلدون» قيام اجهزة الامن بتسليم ثلاثة من المتعاملين مع المركز الى النيابة من بين ثمانية متهمين جدد مطلوب خضوعهم للتحقيق وهم: ماجدة ابراهيم وعبدالمنعم ربيع وعوني عبده، فقررت النيابة حبسهم لمدة ١٥ يوماً احتياطياً على ذمة التحقيق بعدما اتهمتهم بـ«المشاركة في تزوير بطاقات انتخابية مع سعد الدين ابراهيم ضمن مشروع المشاركة السياسية»، ولم يكن منطقياً بعدئذ إطلاق رئيس «مركز ابن خلدون»، فهو المتهم الاول في القضية بعدما ارتفع عدد المتهمين المحتجزين فيها الى ١٣ شخصاً اضافة الى خمسة آخرين يجري البحث عنهم.

ورغم ان ابراهيم بدا عند نزوله من سيارة ترحيلات الشرطة التي اقلته من سجن طرة، حيث كان يقضي فترة الحبس الاحتياطي الاولى منذ بداية الشهر الجاري، في صحة جيدة متفائلاً بصدور قرار بإطلاقه الا ان الوقائع السابقة، وتوقف الحديث خلال الايام الثلاثة الماضية عن ضغوط اميركية رسمية وانتشار معلومات عن رد فعل مصري صارم على طلب السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر الاستمرار في التحقيقات في القضية من دون ابقاء «المواطن الاميركي» سعد الدين ابراهيم رهن الحبس الاحتياطي، كل ذلك لم يغير واقع ان التحقيقات مفتوحة ولم تغلق بعد، وان إطلاق المتهم يمكن ان يؤثر في مسارها، وهو المبرر الذي طرحته النيابة رداً على طلب المحامي الديب اطلاق موكله. وكان لافتاً ان صدور قرار تمديد الحبس مع وصول وفد من «جميعة حقوق الانسان الاميركية» الى القاهرة للبحث في قضية ابراهيم مع المسؤولين المصريين.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



تجديد حبس سعد الدين إبراهيم.. ونادية عبدالنور ١٥ يوما

النيابة تواجه مدير مركز ابن خلدون.. بمستندات الإدانة

كتب - إبراهيم أبوكيلة وإنتصار النمر :

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم ونادية عبدالنور ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وحبس ٤ من موظفى هيئة دعم الناخبات التابعة لمركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بتهمة الاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية.

واجهت النيابة د. سعد الدين إبراهيم بما اسفر عنه تفتيش مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم وهيئة دعم الناخبات المصريات «هدا» بشارع الجمهورية بعابدين من ضبط اوراق ومستندات تؤكد اتصاله بجهات ومنظمات أجنبية وامدادها بابحاث وتقارير ومعلومات مخالفة للحقيقة عن بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تسىء الى سمعة مصر بالخارج وتضر بمصالح البلاد وكذلك المستندات التى تفيد تلقيه مبالغ مالية من هذه الجهات مقابل الابحاث والتقارير التى اعدها لها.

وواجهه فريق التحقيقات المكون من هشام بدوى رئيس النيابة واشرف هلال وأشرف العشماوى وكيل أول النيابة باقوال نادية عبدالنور المدير الادارى والمالى بالمركز وخالد فياض رئيس مركز المشاركة السياسية بالمركز وأسامة حماد المحاسب - المحبوسين على ذمة التحقيقات وأمينة شفيق رئيس هيئة دعم الناخبات المصريات ومندوبى الهنية حول اصداره اوامر بطبع ١٧ ألف بطاقة انتخابية مزورة وتدوين اسماء وبيانات اشخاص حصل عليها من البورصة ووقع باسمائهم عليها دون علمهم لاستخدامها فى اعمال تضر بمصلحة البلاد . وكذلك انتاج المركز لفيلم «ادخل شريك وشارك» الذى تناول اسقاطات على بعض الاوضاع الداخلية.

مصر: قضية "الحبس الاحتياطي" تطرح مجدداً بعد تمديد اعتقال سعد الدين

□ لا تمر قضية اتهم فيها واحد أو أكثر من الشخصيات العامة من دون ان يعود معها الجدل في شان «الحبس الاحتياطي» وتبرر النيابة دائماً حبس احدهم بأن اطلاقه يمكن ان يؤثر على مسار التحقيق، في حين يركز الدفاع على ان المتهم شخصية عامة لها محل اقامة معروف ومعلن ولا يخشى من فرارها الى خارج البلاد. ووقع آخر المواجهات الكبيرة في هذه القضية قبل خمس سنوات عندما ثار الصحافيون المصريون إثر اجراء تعديلات على القانون بما سمح بحبس الصحافيين احتياطياً على ذمة التحقيقات في قضايا النشر وانتهى الأمر لمصلحتهم بعد ما تدخل الرئيس حسني مبارك وتم العدول عن التعديلات.

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ اعادت القضية التي تحقق نيابة أمن الدولة العليا في مصر فيها حالياً واتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم و١٢ آخرين من الباحثين المتعاملين مع المركز، الجدل مرة اخرى في شان موضوع «الحبس الاحتياطي» خصوصاً بعد ما تم تمديد حبس ابراهيم ١٥ يوماً، إضافة إلى المدة التي قضاها بالفعل في سجن طرة منذ تم القبض عليه بداية الشهر الجاري.

ويعرّف القانون المصري الحبس الاحتياطي بانه «اجراء غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه او مواجهته كلما استدعى التحقيق ذلك والحؤول دون تمكينه من الفرار او العبث بادلة الدعوى او التاثير على الشهود او تهديد المجني عليه وكذلك وقاية المتهم منه وتهدئة الشعور العام المتاثر بجسامة الجريمة المنسوبة اليه».

وحدد القانون الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي ومنها: «اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر (يقصد بالجناية اي جريمة تكون عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الموقتة، اما الجنحة فهي الجريمة التي تكون عقوبتها الحبس والغرامة التي تتجاوز مئة جنيه) وإذا لم يكن للمتهم محل اقامة ثابت ومعروف في مصر»، ولا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة النشر عن طريق الصحف ما عدا جريمة اهانة رئيس الجمهورية، كما لا يجوز الحبس الاحتياطي للحدث الذي لم يتجاوز عمره خمسة عشر عاماً، ويمكن للنيابة في تلك الحالة ان تامر بايداعه في إحدى دور الملاحظة لمدة لا تزيد عن اسبوع فإذا ارتأت تمديدها فلا بد من الحصول على حكم بذلك من محكمة الاحداث.

وحدد القانون قواعد اجرائية للحبس الاحتياطي تضمنت أن يكون قرار الحبس مسبوقاً باستجواب المتهم ومواجهته بالتهم المنسوبة اليه ومطالبته بابداء رأيه فيها ثم مناقشته تفصيلياً في ادلة الدعوى اثباتاً او نفياً. ويعتبر الامر بالحبس الاحتياطي باطلاً إذا لم يتم استجواب المتهم قبل صدوره، ويستثنى من ذلك المتهمون الفارون الذين يجوز حبسهم احتياطياً من دون استجواب.

ونظم قانون الاجراءات الجنائية مدة الحبس الاحتياطي واسلوب تمديده بالنسبة للمتهمين في الجنايات التي تختص بها محكمة امن الدولة العليا كما هي حال الدكتور سعد الدين ابراهيم، ونص على انه «يجوز للنيابة ان تامر بحبس المتهم احتياطياً لمدة ١٥ يوماً ويجوز لها بعد سماع اقواله ان تصدر امراً بمد الحبس لمدة او مدد اخرى لا يزيد مجموعها عن ٤٥ يوماً فإذا لم ينته التحقيق ورأت النيابة مد الحبس اصبح المد من اختصاص محكمة الجنح المستانفة التي تعقد في غرفة المشورة والتي تصدر قرارها بعد سماع اقوال النيابة والمتهم في آن بمد الحبس لمدد متعاقبة الى حين صدور قرار الاتهام في القضية».

وبناء على ذلك فإن سعد الدين ابراهيم معرض لان تجدد مدة حبسه احتياطياً من جانب النيابة لمدة ١٥ يوماً اخرى بعد انتهاء الـ١٥ يوماً التي بدأ في تنفيذها امس، ثم يكون امر تمديد حبسه او اطلاقه من سلطة هيئة قضائية وبعد ما تقدم النيابة مبررات مقنعة لاستمرار حبسه.

ويعامل المحتجز احتياطياً المعاملة ذاتها

التي يستحقها المعتقل على ذمة قانون الطوارئ على اساس انه من غير المحكومين او المدانين وانه بريء الى ان يصدر حكم في شأن التهم المنسوبة اليه. وتنص لائحة السجون على ان يحتجز في مكان بعيد عن من يقضون فترات العقوبة، وتحق لاسرته زيارته مرة كل اسبوع مقابل مرة كل شهر للمحكومين على ان يقدم احد افراد اسرته طلباً الى النائب العام بغرض الزيارة. وعادة تتم الموافقة الا اذا رأت النيابة ان العلاقة بين المتهم وافراد اسرته يمكن ان تؤثر على مسار التحقيق. لكن القانون منح محامي المحتجز احتياطيا حق لقائه كل يوم داخل السجن في حين لا يتمتع من يقضون العقوبة بالميزة ذاتها اذ يحظر على محاميهم زيارتهم إلا بعد الحصول على موافقة النائب العام.

وعادة ما تحتجز السلطات المصرية المحبوسين احتياطياً في اماكن مخصصة لذلك داخل منطقة سجون طرة، وفي الغالب يخصص مستشفى السجن للشخصيات العامة التي اجبرتها الظروف على خوض تلك المحنة ويحق لهؤلاء ارتداء ملابسهم المدنية دون ملابس السجن، كما يحق لهم استلام طعامهم من خارج السجن، اضافة الى الصحف والمجلات والكتب والاوراق والاقلام بصورة يومية.

ويحظر القانون على ادارة السجن توقيف المعتقلين احتياطياً في زنازين انفرادية أو اداء اي نوع من الاعمال التي يقوم بها المحكومون، وعادة ما يترك باب العنبر المخصص للمحبوسين احتياطياً مفتوحاً من الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساء وخلالها يمكن لهؤلاء التجول في السجن وساحته والتردد على الاماكن المخصصة للممارسة الرياضة او مكتبة السجن او صالة التلفزيون.

وفي كل الاحوال فإن المكانة التي يحتلها المتهم تؤخذ دائماً في الاعتبار اثناء تطبيق القانون وتحدد الى اي مدى يمكن العمل بروح القانون، إذ ان من حق ادارة السجن اعلان حال الطوارئ اذا اقتضى الامر وعندها يتساوى الجميع ويبقى كل الموجودين خلف الاسوار من المحكومين والمعتقلين والمحبوسين احتياطياً في سلة واحدة فهم جميعاً خطر على الامن وضررهم اكثر من نفعهم.

لم أعد أفهم

رمزي زقلمة

قضية د. سعد الدين ابراهيم امر غير مفهوم فمن ناحية ان الرجل في حدود ممارساته وافكاره وتمويله الخارجي واعلانه عن ذلك فى ميزانياته ودفع ضرائب عليها حسب ما قيل لم يكن امرا خافيا منذ سنوات، اذن لماذا ترك كل هذا الوقت دون انذار او تحقيق؟ ومن ناحية اخرى لا ادرى كيف يمكن لرجل مثله وصل الى هذه المكانة المرموقة علميا وادبيا وانسانيا محليا ودوليا ان يقدم على عمل مخالف للقانون دون تحسب لما قد يجره هذا عليه مهما كانت مكانته لان تهديد الامن العام او اللعب بالنار ليس له كبير ولنترك كل هذا ولكن ما استفز الناس هو اسلوب رجال الفجر الذى نحاول ان ننساه فلقد اتهم الرجل وحوكم وادين وذبح قبل ان تبدأ المحاكمة. يقول رجل الشارع هذا عهد ليس به امان اذا كان ما جرى لسعد فماذا يمكن ان يحدث لى.. هناك امر لا افهمه؟

ان هذا الضباب يذكرنى بضباب الرئيس السادات الذى توارى خلفه فى توقيت الحرب ولعله كان تعبيرا جويا سياسيا له مزاج خاص.

اما التعبير المحير هو «انتحروه» ولعله القاسم المشترك الذى تلازم مع رحيل المشير وعبد الناصر وفاروق وبدوى والمفتى ملفات لم تغلق بعد وسوف تظل كذلك لعديد من السنوات.

ويظل التعبير الاكثر ظرفا هو «الشفافية» ولقد بحثت عنها فى القواميس فلم اجدها فى المعنى الذى اطلقت عليه الشفافية ان ترى من خلال المادة من زجاج او بللور او الماء الرقراق او نفس الرجل الصوفى او الراهب، هل «بالذمة» هناك شخص بهذا المعنى؟ نرى من خلاله كل اسراره وافعاله وتطلعاته وطموحاته وشطحاته لا اعتقد ولكننا انسقنا خلف هذا اللفظ نردده كالببغاء.

ولعل ايضا من التسميات المضحكة تلك التسميات التى اطلقت على الحزب الواحد وصولا الى الحزن الوطنى الديمقراطي ليبقى الامر كما هو حزب واحد مع المناداة بالتعددية الحزبية ولكن الحقيقة هى التعددية الرقمية (ده الحاجة الوحيدة اللى انا فاهمها) حدث عند الاستفتاء على الرئيس عبد الناصر بنعم او بلا ان «قليت» عقلى وذهبت لأسود الخانة بلا وعندما اردت ان ادفع بالاستمارة فى الصندوق خطفها رجل يقف خلفى ونظر فيها ثم الى واعطانى ورقة اخرى جديدة وفهمت وكان هذا اخر مرة اترك احدا يضحك علي، ده ايضا درس فهمته.

اما تعبير هبة الحرامية التى قام بها الشعب بعد رفع الاسعار ايام د. القيسونى كان تعبيرا اراد الرئيس السادات ان يضحك به على نفسه وتركناه يفعل ذلك ولكن فى الحقيقة كان يعى الهبة وأبعادها.

ما اريد ان اقوله ان مثل هذه الاسماء او التعبيرات لا شك اثراء للغة العربية فى مفرداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو امر يوجب على المجمع اللغوى تقديم الشكر. يضاف الى ذلك اسماء مثل ترزية القوانين الذين اوقعونا فى مأزق دستورى ونواب القروض والبلطجية ونواب التأشيرات لقد تعب ذهنى فاذا كان ذهنك ما زال نشطا فلعلك ستجد العديد من هذه التسميات التى نعيشها ونقاسى منها واخيرا نضحك لها او هى تضحك منا لا ادرى.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر الاهرام المسائى
التاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠٠٠

فى قضية مركز ابن خلدون: استدعاء ١٠ متهمين للتحقيق معهم اليوم.. ومواجهة مدير المركز باتهامات جديدة خلال ساعات

فى تطور جديد للاحداث التى تشهدها قضية مركز ابن خلدون امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بإخلاء سبيل ثلاث متهمات وذلك قبل انتهاء فترة الحبس المقررة، وهى ١٥ يوما كما امر المحامى العام الأول باستدعاء ١٠ أشخاص آخرين لسماع اقوالهم حول كيفية استخراج بطاقات انتخابية مزورة من هيئة دعم الناخبات.

ومن المقرر ان يمثل الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون امام نيابة أمن الدولة العليا اليوم.

حيث يجرى المحقق مواجهة مع مدير المركز بالأقوال التى أدلى بها عدد من المتهمين، كما تجرى النيابة حصرا للاموال التى تلقاها من الاتحاد الأوروبى.

وكانت نيابة امن الدولة العليا على مدار اكثر من ثلاثة أيام قد استدعت مدير المركز لمواجهته بما اسفر عنه فحص الأوراق والمستندات المضبوطة بالمركز وكذلك النظر فى امر حبسه وقد انكر مدير المركز مسئوليته عن كل المخالفات المالية وتزوير البطاقات والقى بالمسئولية على اثنين من المتهمين وهما خالد فياض واسامة حماد وقد نتج عن ذلك حدوث اختلاف بين اعضاء هيئة الدفاع وانسحاب عدد منهم ومن المقرر ان تسلم النيابة الوقف المالى لمركز ابن خلدون خلال ساعات قليلة ومن المقرر ان تكشف الاوراق البنكية حجم الاموال التى اودعت وسحبت من الحساب الشخصى لمدير المركز.

من ناحية أخرى أكدت التحقيقات ان مدير مركز ابن خلدون كان يعلم بايداع جميع الاموال فى حسابه الشخصى والتى يتم الاستيلاء عليها من المنح الخارجية.

كما أكدت التحقيقات ان مدير المركز كان يقوم بحرق الشيكات.

ومن المنتظر أن تنتهى النيابة من تحقيقاتها مع ١٠ اشخاص فى القضية مساء اليوم ثم تصدر قرارها بعد عرض نتائج التحقيق على المحامى العام الأول للنيابة.

عادل السروجى


Bibliotheca Alexandrina
0286515